رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح
ألفية ابن مالك
في النحو والصرف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح
ألفية ابن مالك
في النحو والصرف

المسمى

إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق

تأليف
محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي
ابن غازي العثماني المكناسي (ت ٩١٩هـ)

دراسة وتحقيق
حسين عبد المنعم بركات
ماجستير النحو العربي
جامعة القاهرة - كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

الجزء الثاني

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحُقوق مَحفوظة

الطبعَة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

مَكتَبَة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
فاكس ٤٥٧٣٣٨١

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٢٩٦٠٠٩
* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَلْ عنه بنصب لفظه أو المَحَلْ

فالسابقَ انصبْه بفعلٍ أضمِرَا حتمًا موافقٍ لِمَا قد أظهرَا

ق : دلَّ قوله : " أضمرا حتْمًا " أنه لايظهر أصلاً ، خلافًا لمن زعم جواز « إظهاره» [1] مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ إني رأيتُ أحدَ عَشَرَ كوكبا والشمسَ والقمرَ رأيتُهُمْ لي ساجدين ﴾ [2] ، وجوابه أن " رأيت " الثانى تأكيد للأول ، وأما فى هذا الباب فالثانى أصل تأسيسى ، وتقدير آخر قبله أمر صناعى [3] .

والنصبُ حتْمٌ إن تلا السابقُ ما يَختَصُّ بالفعل كإنْ وحيثُما

د : يعنى أن النصب واجب إذا ولى الاسمُ السابق شيئاً يختص بالفعل ، كأدوات الشرط " وأدوات التحضيض " [4] وأدوات الاستفهام إلا الهمزة [5] ، وقد أسلفناك أن هذا لايعارض ما تقدم " فى قوله " [6] :

(سواهما الحرفُ كهلْ وفي ولَمْ)

فَراجِعْه هناك .

(١) فى " هـ " : " إضماره " . (٢) سورة يوسف : الآية ٤ .

(٣) شرح الشاطبى ٢/ ٣٢ ، ٣٣ . (٤) ساقطة من " أ " .

(٥) المرادى ٢ : ٣٩ : " . . . وأدوات الاستفهام إلا الهمزة ، فإن النصب بعدها راجح لا واجب " .

ابن مالك فى شرح التسهيل : ٢ : ١٤٠ : « وقولى : » وجب نصب السابق " أى : إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور ، وعُدِمت موانع نصب صاحب الضمير وجب نصبه إن كان بعدها ما يختص بالفعل نحو : إنْ زيداً ضربته عقل ، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة نحو : هل مرادكِ نلتَه ، فالنصب فى هذين وشبههما واجب ، ولا يجب مع الهمزة بل يكون مُختاراً ، نحو : أزيدًا لقيته » .

ومثال حرف التحضيض : هَلاَّ زيدًا ضربته ، ومثال حيثما : حيثما زيدًا لقيته فأكرمه .

(٦) ساقطة من "ب" .

ق : عن شيخه ابن الفخار : قال بعض الشيوخ لطلبته : كيف تقولون : هل زيد ضربته رفعًا أم نصبًا ؟ فَصَوَّب النصب ، وذلك بحضْرة مَشْرقيٍّ ، فقال : كلاهما فى النثر خطأ ؛ لقوله فى الكتاب[1] [٧٠ ب] : " هل زيدًا " رأيت " [2] ، وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يَجُزْ إلا فى الشعر ؛ لأنه لما اجتمع " الفعل والاسم " [3] حملوه على الأصل فقال : فإن اضطر شاعر فَقَدَّم الاسمَ نَصَبَ " .

قال السيرافي : يعنى أنه يقال : هل زيدًا رأيت أو رأيته ، و" حيثما " التى مثَّل بها الناظم بهذه المثابة[4] . انتهى فتأمله .

وإن تلا السابقُ ما بالابْتِدا ... يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التزمْهُ أبَدا
كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ ... ماقَبْلُ معمولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

د : **عن المصنف**[5] : من أولى « إذا » الفجائية غير المبتدأ ونحوه فلا يُلْتفت إليه ، وإن كان سيبويه

(١) الكتاب ١ : ٩٩ . (٢) ساقطة من " أ " .

(٣) الكتاب ١ : ٩٩ : " الاسم والفعل . (٤) شرح الشاطبى ٢/ ٤٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٣٩ ـ ١٤٠ حيث قال : " ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد " إذا " المفاجأة . نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عنده فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن العرب ألزمت " إذا " هذه ألاّ يليَها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب فى نثر ولا نظم ، وقد ألحقها سيبويه بأمَّا قياسًا ، فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربه عمرو ، كما يقال : أمَّا زيدًا فيضربه عمرو ، ولاينبغى أن تلحق « إذا » بأمَّا ؛ لأن " أما " وإن لم يَلِها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرًا ، كقوله تعالى : ﴿ **فأما اليتيمَ فلا تقهر* وأما السائلَ فلا تنهر** ﴾ ، وقد يليها معمول مقدَّر بعده مفسر مشغول ، كقراءة بعض السلف : " وأما ثمودًا فهديناهم " ولم يَلِ " إذا " فعل ظاهر ، ولا معمول فعل ، إنما يليها أبداً فى النثر والنظم مبتدأ أو خبَرٌ منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليْه ، ولو كان سيبويْه " . =

أبو حيان : هذا ليس بصحيح ؛ إذ " قد " [1] يليها الفعل مقرونًا بـ " قد " ، كما نقل الأخفش ؛ لمعاملتهم المقرون بـ« قد » معاملة الاسمية ، وعليه يحمل كلام سيبويه ، وكأنَّ المصنف لم يطلع على نقل الأخفش ، وانظر جسارته على سيبويه ، وقد كشف « له»[2] الغيب أنه هو الذى لايُتَلفت إليه ، وأن كلامه مردود عليه [3] ، انتهى .

" فقول "[4] المرادى بعد ، قيل : " وهو الصحيح " [5] ، إشارة لهذا .

واخْتِيرَ نَصْبٌ بعد فِعْلٍ ذي طَلَبْ ... وبعدَ ما إيلاؤه الفعْلَ غَلَبْ
وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ علي ... معمولِ فِعْلٍ مستقرٍّ أوّلا

= وقد أشار سيبويه فى الكتاب ١ : ٨٢ إلى جواز النصب بعد " إذا " فقال : " وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال بِشر بن أبى خازمٍ :

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مرٍّ ... فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيَامَا

ومنه قول ذى الرّمّة :

إذا ابنُ أبي موسى بِلالٌ بَلَغْتِهِ ... فقام بفأس بين وِصْلَيْكِ جَازِرُ

فالنصب عربى كثير والرفع أجود . . . "

وعلق الشيخ عبدالسلام هارون على الكلام السابق قائلاً : " . . . كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ؛ لأنها غير عاملة " .

والجزولى يتبع سيبويه فى هذا الجواز ، " انظر : المقدمة الجزولية فى النحو ص ١٠٠ " .

وانظر : شرح المرادى ٢/ ٤٠ .

(١) من « ب » ، و « هـ » (٢) ساقطة من " جـ " .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٣٦ أ . (٤) " هـ " : « فقال » .

(٥) المرادى ٢ : ٤٠ : " والتفصيل ، فإن كان الفعل مقرونًا بقد جاز النصب بعدها ، وإن لم يكن مقرونًا بها وجب الرفع ، لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد ، قيل : وهو الصحيح . . . "

د : مما غلب إيلاؤه الفعل (ما ولا وإن) [1] يعنى النافيات كما قال فى التسهيل :

« أو حرف نفى لايختص » [2].

د : تجوَّز المصنف فى قوله [٧١ أ] " : علي معمول فعل [3] " ، ثم قال : " ولترجيح النصب أسباب أخر " [4] " وذكرها " [5] .

قلت : لو أراد ألاَّ يتجوَّز ، " ويستوفى " [6] الأسباب لقال مثلاً :

وبعد عاطفٍ وشبهه بلا ... فَصْلٍ علي جُمْلة فعلٍ أوّلاَ

كذا إذا النصبُ نَفيَ الإيهاما ... أو طابَقَ الجوابُ الاستفهاما

واقتصر ق : على إزالة التجوُّز، فقال عوضًا عن بيت " المصنف " [7] :

---

(١) شرح المرادى ٢/ ٤٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٤١ ، وقال فى الشرح : " وقُيِّد حرف النفى بكونه لايختص احترازًا من « لن » و « لم » و « لمَّا » الجازمة ؛ لأن الاسم لايلى واحدًا منها إلا فى الضرورة ، وحكمه حينئذ أن يضمر على سبيل الوجوب فعل يفسِّره المشغول ، كما قال الشاعر :

ظَنَنتُ فقيرًا ذا غنًى ثم نِلتُهُ ... فلَمْ ذا رجاءٍ ألقَهُ غيرَ واهبِ

أراد : فلم ألق ذا رجاء ألقه غير واهب ».

(٣) المرادى ٢ : ٤٢ : " تَجوَّز المصنف فى قوله : " على معمول فعل " ، وليس كذلك ، إنما العطف على جملة فعلية " .

(٤) المرادى ٢ : ٤٢ : " ولترجيح النصب أسبابٌ أخر لم يذكرها هُنا " .

وصدق ، فإن ابن مالك قد ذكرها فى التسهيل ٢ : ١٤١ حيث قال : " ويرجَّح نصبه على رفعه بالابتداء إن أُجيبَ به استفهام بمفعُول مايليه ، أو بمضاف إليه مفعول مايليه ، أو يليه فعل أمر أو نهى أو دعاء أو ولَى همزة استفهام ، أو حرف نفى لايختص ، أو حَيْثُ ، أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا أو تشبيهًا أو كان الرفع يوهم وصفًا مُخيلاً " .

(٥) الضمير فى كلمة : " وذكرها " عائد على المرادى ، حيث ذكر المرادى مرجحات النصب فى شرحه على الألفية ٢ : ٤٣ .

(٦) فى « ب » ، و « جـ » « أن يستوفى » .

(٧) ساقطة من « أ » .

وبعد عاطفٍ بلا فَصْلٍ علي ... جُمْلةِ فعلٍ استقلت أوّلاَ [1]

فائدة :

" عَدَّ " [2] فى الكتاب " إذا " من مُرَجِّحات النصب كحيث [3] .

ق : وقد اختُلِف : هل ذلك من طُرر الأخفش " المدرجة " [4] فى الكتاب أم لا ، فأما " حيث " فداخل فى قوله : " **وبعد ما إيلاؤه الفعل غلبْ** " وأما " إذا " فظاهر كلامه فى باب الإضافة [5] أنه لايدخل هنا " [6] ، يريد : يدخل فى قوله :

والنصب حتم .... البيت

وإن تلا المعطوفُ فِعلاً مُخْبَرَا ... به عن اسمٍ فاعطِفَنْ مُخَيَّرَا

د : فى سؤال كان ينبغى أن يقول : " بلا فصل وفى " [7] .

تنبيه : حكم شبه العاطف " حكمُ العاطف " [8] .

---

(١) شرح الشاطبى ٢/ ٤٨ .

(٢) فى " أ " : " هذا " ، وساقطة من " هـ " .

(٣) قال فى الكتاب ١ : ١٠٦ ـ ١٠٧ : " ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعل على شئ من سببه نصبًا فى القياس : " إذا وحيث " تقول : " إذا عبدالله تلقاهُ فأكرمْه ، وحيثُ زيدًا تجده فأكرمْه ، لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة ، ويقبُح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل . . . . " .

(٤) فى " ب " : " المندرجة " .

(٥) يقصد قول ابن مالك فى باب الإضافة :

وألزموا إذا إضافةً إلى ... جُمَلِ الأفعال كهُنْ إذا اعتَلَى

(٦) شرح الشاطبى ٢/ ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .   (٧) شرح المرادى ٢/ ٤٤ .

(٨) ساقطة من " أ " وانظر : المرادى ٢ : ٤٤ حيث قال : " حكم شبه العاطف فى هذه المسألة حكم العاطف نحو : زيد أتى القوم حتى عمرًا مَرَّ به " .

قلت : فلو أراد إحراز النكتتين لقال مثلاً :

وإن تــــلا العطــفُ وشِــبْهُــهُ الخبــرْ ... فعــلاً بــلا فصــل تــردَّد النَّظَـــــرْ

والـرفعُ في غيـر الــذي مـرَّ رَجَـــحْ ... فما أُبيـحَ افعـلْ ، ودَعْ ما لـم يُـبَحْ

ق : مما يحتمل أن يكـون " أشـار " [1] بالشـطر الثانى " إلى " [2] " دفع " [3] توهُّم من يَتَوهَّمُ أن الراجح فى هذه الأقسام هو المقيس ، وأن المرجوح موقوف على السماع [4] .

قلت : كان [٧١ ب] شيخنا الأستاذ أبو عبدالله الصغير - رحمه الله تعالى - كثيرًا مايقول لنا : أغفل المصنف هنا الاشتغال " عن " [5] الفاعل ، والأوجُه الخمسة جارية فيه ، وكذا ذكر الشاطبى أبو إسحاق فى شرحه أول الباب [6] ، فقلت له يوما : قال عوضًا من هذا الشطر :

وليعط مرفوعًـا كما قد اتَّضَـحْ

لم يَفُتْه ذلك فأعجبه : " واستعظمه " [7] ، ولهج بتكراره ، وبقى دهرًا يُعلِّمـه أصحابـه - رحمـة الله تعالى - وذلك لاشتماله على " عشرة " [8] أوجه ، خمسة فى الفاعل وخمسة فى النائب ، وهى منسوجة على منوال الخمسة التى فى « المنصوب » [9] ، وبالله تعالى التوفيق .

وفَصْـلُ مَشْـــغولٍ بحَـــرْفِ جَـــرَّ ... أَوْ بإضـافــةٍ كَوَصْــلٍ يَجْـــرِي

(١) من " ب " ، وفى " أ " و " د " : " وقع ، " وفى " جـ " و " هـ " : " رفع " .

(٢) زيادة من عندى يلتئم بها السياق .

(٣) من " ب " .

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ٥٢ .

(٥) فى " جـ " : " فى " .

(٦) شرح الشاطبى ٢/ ٣٤ .

(٧) فى " د " ، و " أ " : " واستطعمه " .

(٨) فى " هـ " : " خمسة " .

(٩) فى " أ " : " المتصرف " .

فسره « **ق** » [1] بفصل « الفعل » [2] المشغول عن الاسم السابق بالجار والمجرور « معًا » ، نحو : « أزَيدًا فى الدار أكرمته ، وبفصله عن الضمير الشاغل بالمضاف ، نحْو : « أزيدًا ضربتَ أخاه » ، فالثانى بَيِّنٌ ، والأول فى غاية البُعْد .

وسَـوِّ في ذا البـاب وَصْفـًا ذا عَمَـلْ ... بالفِعْــلِ إنْ لمْ يَــكُ مانـــعٌ حَصَـلْ

ق : نَبَّهَ بقوله : " **إن لـم يَـكُ مانعٌ حَصَلْ** " على أن الوجـوه الخمسة التى فى الفعـل لاتجـرى كلها فى الوصف ، فالاسـم الواقـع بعد « إن » الشـرطـية » مثـلاً يشتغل " [4] عنه الفعل ، ولايتصور أن « يشتغل » [5] عـنه الوصف ، فلا تقول « مثـلاً » [6] إنْ زيدًا أنت « مكرم » [7] « أكرمك » [8] ، لا [٧٢ أ] بالرفع ولا بالنصب ؛ إذ لايقع بعدها اسم إلا بشرط أن يكون بعده فعل » [9] .

وعُلْـقَـــةٌ حاصلــةٌ بتــابــعٍ ... كعُلْـقَــةٍ بنفـس الاسْـمِ الواقِـعِ

المراد بالتابع : النعت وعطف البيان والنسق بالواو [10] .

(١) شرح الشاطبى ٢/ ٥٣ .

(٢) من " أ " .

(٣) ساقطة من " أ " .

(٤) فى " أ " ، و " ب " ، و " جـ " : " يشغل " .

(٥) فى " أ " ، و " ب " ، و " جـ " : " يشغل "

(٦) من " جـ " .

(٧) ساقطة من " أ " .

(٨) ساقطة من " جـ " .

(٩) شرح الشاطبى ٢/ ٥٨ .

(١٠) وعطف النسق هنا لايكون إلا بالواو ، لأنها تفيد معنى الجمع ، قال المرادى ٢ : ٤٧ : " وعطف النسق بالـواو خاصة ، نحو : " زيدٌ ضربت عمْرًا وأخاه " لإفادتهـا معنى الجمع ، فلو كان العطف بغيرها امتنع " . الأشمونى ١ : ٣٤٢ : " وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الـواو ، لإفادة الواو معنى الجمع بخلاف غيـرها من حـروف العطف " .

ق : وظاهر إطلاق[1] الناظم أن البدل كذلك ، وقد نقل فيه ابن عصفور قولين ، وأما التأكيد فعدم دخوله فى كلامه بيِّنٌ ؛ إذ العُلْقة لا تحصُل " به "[2] ألبتة ؛ لأن الضمير المتعلق " به "[3] عائد على المؤكد أبدًا ، أو يريد بالعُلْقة : الضمير ، أو الارتباط الحاصل به[4] .

(١) فى "ب" ، و " جـ " : " كلام " .

(٢) ساقطة من " هـ" .

(٣) ساقطة من " د " ، وفى " أ " ، و"ب" ، و " جـ " : " من " .

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

تَعَــدِّى الفعل ولُــزُومُـــــه

عَلامــــةُ الفِـعْـل الُمـعَـدِّي أن تَصِـلْ ... ها غَيْـرِ مصــدرٍ بـه نحوُ عَمِـــلْ

فانصِـــبْ بـه مفعـولَه إن لم يُنـــبْ ... عن فاعـلٍ نحـوُ تدبَّــرْتُ الكُــتُــبْ

ق : فائـدة قولـه : « أن تَصِــلْ » الاستظهار والاحتراز من الفعل « الواصل بحرف الجر »[1] .

د :« فـانصـبْ بـه » تصـريح بأن[2] ناصب المفـعول بـه هو الفـعـل ، هـذا هو الصحيح[3] .

أبو حيـان :« هو»[4] ظاهر التسهيل[5] ومذهب البصريين ، **وقال هشـام** : ناصبه الفاعل ، **وقال الفـراء** : الفعل والفاعل معًا ، وقال خلف الأحمر : معنى المفعولية[6] .

(١) ساقطة من " أ " ، وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ٦٣ .

(٢) ساقطة من " أ " ، وفى " هـ " : " فانصب تصريح بأن " .

(٣) شرح المرادى ٢/ ٤٩ . (٤) فى " أ " : " هذا " .

(٥) ابن مالك فى التسهيل : " إن اقتضى فِعْلُ مصوغًا له باطراد اسم مفعول تام ، نصبه مفعولاً به ، وسُمِّىَ متعدياً وواقعًا ومجاوزًا ، وإلا فلازمًا " .

وفى الشرح : " الفعل المتعدى هو الناصبُ مفعولاً به ، دون حاجة إلى تقدير حرف جر " .

" شرح التسهيل ٢ : ١٤٨ والتذييل والتكميل ٢/ ١٥٤ ب ، ١٥٥ أ " .

(٦) حكى هذه الأقوال وبيَّنَ ما احتجت به أبو البركات الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٧٨ ـ ٨١ فقال : " ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النَّصب الفعلُ والفاعل جميعاً ، نحو : " ضرب زيدٌ عَمْرًا " ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونَصٌ هشام بن معاوية صاحب الكسائى على أنك إذا قلت : " ظننتُ زيدًا قائمًا " تنصب " زيدًا " بالتاء و " قائمًا " بالظن ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعلية ، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعًا " .

" وانظر : التذليل والتكميل ٢/ ١٥٥ ب " . =

ق : هشام هـذا هو ابن معاوية ، الملقّب بالطُّوال ، صاحب الكسائى ، وكان ضريراً "[1] .

ولازمٌ غيــرُ المعَـدّي وحتـم   لـزومُ أفعال السَّجايا كنَهِـمْ [٧٢ب]
كذا افــعَـلَلَّ والمضاهي اقْعَنْسَسا   ومـا اقتضـي نظافــةً أو دَنَسَـا
أو عَـرَضـا أوطــاوعَ المُـعَـدّي   لواحــدٍ كمـــدّهُ فامتَــدّا

د : ومثل اقعنسس : احرنبى الديك إذا انتفش[2] .

الجوهري : فى مادة " حرب " : احرنبى ازبأر أى انتفش ، والياء للإلحاق بافعنْلل[3] .

= وخلف الأحمر : هو خلف الأحمر البصرىّ ، أبو محرز بن حيّان ، مَولى بلال بن أبى بُرْدة ، كان راوية ثقة علاّمة ، يسلك مسلك الأصمعى وطريقه ، حتى قيل : هو معلم الأصمعى ، وهو والأصمعى فَتَقَا المعانى ، وأوضحا المذاهب ، وبَيّنا المعالم .

وكان الأخفش يقول : لم يدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعى ، وصَنّفَ جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس ، ومات في حدود سنة ١٨٠ هـ .

انظر : بغيه الوعاة ١ : ٥٥٤ والبلغة ٧٧ والشعر والشعراء ٧٦٣ وبرو كلمان ٢ : ٩ وطبقات الزبيدى ١٧٧ ـ ١٨٠ ، والفهرست ٥٠ ومعجم الأدباء ١١ : ٦٦ ـ ٧٢ ومعجم المؤلفين ٤ : ١٠٤ والأعلام ٢ : ٣٥٨ وإنباه الرواة ١ : ٣٤٨ ـ ٣٥١ .

(١) تقدمت ترجمته ، وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ٦٧ .

(٢) المرادى ٢ : ٥٠ : " والمضاهى اقعنسسا : يعنى : ما كان على وزن " افعنلل " " كاحر نجمت الإبلُ " أى : اجتمعت ، وكذا ما ألحق بافعنلل ، كاقعنسس البعير ؛ امتنع من أن يُقَاد ، واحرنْبى الديك ، أى : "أنفش .

(٣) الصحاح ١/ ١٠٩ واللسان ١/ ٣٠٧ .

ق : وأما افعنْلى فقال أبو الفتح : الأكثر لزومه ، وقد يتعدى ، كقـوله "[1] :

قد جَعَـلَ النعـاسُ يَغْـرَنْديني   أطْـردُه عَـنّـي ويَسْـرَنْديني

أى : يغلبنى ، وظاهر إطلاق الكتاب وجوب لزومه[2] .

« ولـذا »[3] قال الزبيـدى : أحسب هـذا الشـعر مصنوعًـا ، وهـذا الفعل مـن " زيادات "[4] الألفيـة على التسـهيل ، وإلى ما هنا يرجع ضابط الجـزولى[5] إلا أن هـذا أخصَـر[6] .

وعَـدّ لازمًـا بحَــرْفِ جَـرّ   وإن حُـذفْ فالنّصبُ للمُنجَـرّ
نقـلاً وفي أنّ وأنْ يطّـرِدُ   مـعْ أمْـنِ لبسٍ كعجبتُ أنْ يدُوا

ق : " مـذهب الخليل أنّ (أنّ) و " أنْ "[7] بعد إسقاط الجار فى موضع نصب ، والقـول ببقـاء الجر حَتْمًـا أو جوازًا هو قـول سيبويه[8] .

(١) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ١٢١٥ والخصائص ٢ : ٢٥٨ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٠ وشرح الأشمونى ١ : ١٩٦ وشرح التصريح ١ : ٣١١ وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ١١٣ وشرح شواهد الشافية ٤٧ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٨٥ ولسـان العرب ٣ : ٢١٢ (سرد) ، ٣ : ٣٢٥ (غرند) ومغنى اللبيب ٢ : ٥٢٠ والشـاهد فيـه قوله : " يغرنْدينى " و " يسرنْدينى " حيث جاء هذان الفعلان متعدين فى الظاهر ، والأصل : " يغرنْدى علىّ " و " يسرنْدى علىّ " . وحمل ابن هشام فى " مغنى اللبيب " تعدّيهما على الشذوذ حيث قال فى ص ٦٧٥ : " وشذ قوله :

قد جعل النُعـاسُ يغرنديـني   أطــرده عنـي ويسـرنديني

ولا ثالث لهما ، ويغرنْدينى ـ بالغين المعجمة ـ يعلونى ويغلبنى ، وبمعناه : يسرنْدينى " .
وروايته فى سر الصناعة : " إنى أرى النعاس " بدل : " قد جعل النعاس " .

(٢) الكتاب ٤ : ٧٦ ، ٧٧ .   (٣) فى " أ " و " د " : " وكذا "   (٤) فى " هـ " : " زيادة " .

(٥) المقدمة الجزولية فى النحو ٧٨ .   (٦) شرح الشاطبى ٢/ ٧٠ .   (٧) من " ب " ، و " جـ " .

(٨) سيبويه فى ٣ : ٢٩ : " . . . . . . ومثله قول الفرزدق أيضًا " :

ومازُرْتُ سـلْمي ان تكون حبيبـة   إليّ ولا ديْـنٍ بهـا انا طالبُـهْ

ومثل قول زهير :

بَـدَا لي أنّي لسـتُ مُدْرِكَ مامَضَي   ولا سـابقٍ شيئا إذا كان جائيـا

لما كان الحرف الأول تُستَعْمَلُ فيه الباء ولا تُغَيّرُ المعنى ، وكانت مِمّا يلزَم الأول نَوَوْها فى الحرف الآخر ، حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الأول " .

وقد عكس ابن مالك فى التسهيل وشرحه هذه النسبة [1]، واتبعه ابنه [2] وهو « وَهَـمٌ بلا شـك» [3].

قلت : وقـد نبَّـه على هذا الوَهَـمِ أيضـاً أبو حيـان وصـاحب المغنى آخـر البـاب الرابع [4].

د : فى : ﴿ **وترغبون أن تنكحو هُـنَّ** ﴾ [5] حذف الجار اعتماداً على القرينة الرافعة للبس [٧٣ أ] وقـد أشار إليـه فى منهج السـالك هـو شـرح أبى حيان على ألفية ابن مالك .

والأصـلُ سبقُ فاعـلٍ معنًـى كَمَـنْ ۞ من ألبسَنْ مَنْ زاركُـمْ نَسْـجَ اليَمَـنْ

ويلـزمُ الأصــلُ لموجِـب عَـرَا ۞ وتـركُ ذاك الأصـلِ حتمـاً قد يُـرَى

ق : ولـم يُعَيِّـنْ موجـب الأصل والترك اكتفـاءً بمـا فى بـاب الفاعـل ،

(١) ابن مالك فى التسهيل ٢ : ١٤٨ ، ١٥٠ : " واطَّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعيَّن مع " أنَّ وأنْ " ، محكوماً على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافًا للخليل والكسائى . . . . " .

وقال فى الشرح : " ومذهب الخليل والكسائى فى " أنَّ وأنْ " عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما فى محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما فى محل نصب ، وهو الأصح . . . " .

ووَهَّم الأشمونى فقال : " وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس . شرح الأشمونى ١ : ٣٤٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) شرح الشاطبى ٢/ ٧٥ ، ٧٦ .

(٤) ابن هشام فى المغنى ص ٦٨٢ : " ومحل " أنَّ وأنْ » وصلتهما بعد حذف الجار نَصْبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حَمْلاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرا . وأما نَقْلُ جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرٌّ ، وأن سيبويه يرى أنه نَصْبٌ ، فَسهْوٌ " . وانظر التذييل والتكميل ٢/ ١٥٤ ب ومنهج السالك ١٨٩ .

(٥) سورة النساء : الآية ١٢٧ .

ولا ذكر " حكم " [1] مفعولى النواسخ " فى ذلك اكتفاءً بما فى باب الابتداء " [2] .

وحَـذْفَ فَضْلَـةٍ أجِـزْ إن لم يَضُرْ ۞ كحـذف ماسِيقَ جوابـاً أو حُصِـرْ

ويُحْـذَفُ الناصِبُـها إن عُلِمَـا ۞ وقـد يكـونُ حـذْفُـه مُلتزَمَـا

ق : ظاهر قوله : " وحذفَ فَضْلَـة " أن عدم ذكرها يسمى حذفًا اصطلاحيًا سواء أتيتَ بها ثم حذفتها ، كضمير الربط أو لم تأت بها أصلاً ، فلا يضرُّ كون المفعول مثلاً لم يُقْصَدْ ذكرُه " ولاتركُ ذكره " [3] أو قُصِدَ ترك ذكره أو قُصِدَ ذكره ، فمنع منه عارض ، وكل هذا طارىء على أصل الوضع الذى فيه نظر النحوى ، فأما البيانى ، فينظر فى مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوىّ ؛ إذ لاتنافى بينهما ، ولذا جمع فى التسهيل بين النظرين ، فقال [4] : " وماحذف من مفعول به فمنوىٌّ لدليل أو غير منوىٍّ ، وذلك إما لتضمن الفعل معنًى يقتضى اللزوم ، وإما للمبالغة بترك " التقييد " [5] ، وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل ، فتأمَّل كيف " جمع " [6] بين اعتقاد حذف "المفعول " [7] واعتقاد " التضمن " [8] لمعنى الفعل اللازم ، " أو ما " [9] فى معنى ذلك ، وفى علم أصول العربية شفاء الغليل فى أمثال هذه المسائل [٧٣ ب] ، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين فى علم العربية ، بل على من يدَّعى

(١) ساقطة من " د " .

(٢) هذه العبارة وما بعدها حتى قبل باب الحال بقليل ساقطة من " ب " ، وسأشير إلى نهاية السقط فى موضعه ، وقوله : " فى ذلك " : ساقطة من " هـ" ، وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) ساقطة من " جـ " .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٦١ .

(٥) فى " ص " : " التغيير " .

(٦) من " جـ " .

(٧) فى " أ " : " الفعل " .

(٨) فى " جـ " : « التضمين » .

(٩) فى " هـ " : « أى وما » .

فيها التحقيق ، فلقد وقع فى كتاب " **مغني اللبيب** " لابن هشام ، هذا المشرقىّ المتأخّر خلاف ما تقدّم، قال[1] :

(١) ابن هشام فى المغنى ص ٧٩٧ ـ ٧٩٩ : " جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ **كلوا واشربوا** ﴾ أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين : " مَنْ يسمع يَخَلْ " أى : تكنْ منه خَيْلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقِعَ عليه ، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نَهْبٌ .

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليها ، ولايذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوىّ كالثابت ، ولايُسمَّى محذوفًا ، لأن الفعل ينزّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه ﴿ **وربِّى الذى يحيى ويميت** ﴾ ، ﴿ **هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾ ، ﴿ **كلوا واشربوا ولاتسرفوا** ﴾ ، ﴿ **وإذا رأيت ثمَّ** ﴾ إذ المعنى : ربىَ الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذَروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك ، ومنه على الأصح : **ولما ورد ماء مدين** الآية ، ألا ترى أنه ، عليه الصلاة والسلام ، إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد ، وقومهما على السقى ، لاتكون مذُودهما غنمًا ومسقيهم إبلاً ، وكذلك المقصود من قولهما : « لانسقى » السقى لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدَّر : يسقون إبلهم ، وتذودان غنمهما ، ولا نَسقى غنمنا .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران ، نحو : ﴿ **لا تأكلوا الربا** ﴾ ، ﴿ **ولا تقربوا الزنا** ﴾ ، وقولك : " ما أحسن زيداً " ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ **ما ودَّعك ربك وماقلى** ﴾ وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه ، فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : « أهذا الذى بعث الله رسولاً » ، « **وكلاًّ وعد الله الحسنى** » .

« **ما شئٌ حَمَيْتَ بمستباح** » . انتهى .

وقد دعانى إلى نقل النص كاملاً من المغنى ـ رغم طوله ـ أنه قد ورد منقوصًا فى بعض فقراته هنا فى كتابنا المخطوط .

قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس « منه »[1] ، كقولهم : " فى "[2] حذف المفعول اقتصاراً ، وتمثيلهم بنحو ﴿ **كلوا واشربوا** ﴾[3] « **ومَنْ يسْمَعْ يَخَلْ** »[4] . والتحقيق أنه تارة يتعلق الإعلام بمجرد وقوع الفعل ، " فلا "[5] يُذكَرُ المفعول ولا يُنْوَى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يُسَمَّى محذوفًا ؛ لأن الفعل بهذا القصد كغير المتعدى ، وتارة يقصد مع الفعل مَنْ أُوقع به ، فيُذكران ، فإذا لم يذكر المفعول قيل : محذوف ، نحو ﴿ **ماودَّعك ربك ومَا قلي** ﴾[6] ، وقد يكون فى اللفظ ما يطلبه ، نحو : ﴿ **وكلاً وعد الله الحُسْنَي** ﴾[7] .

قلت : أما قوله : " لاينوى ؛ إذ المنوى كالثابت " ، فوفاق لقوله فى التسهيل[8] : « أو غير مَنْوىٍّ » ، وإليه ترجع الإشارة من قوله : " وذلك إمَّا " لتضمين "[9] . . . إلى آخره " لا له وللمنوى معًا ، وذلك بَيِّن من شرح المصنف " وأبى حيان "[10] وابن هانئ فما بقى النزاع إلا فى تسميته محذوفًا ، فالنحاة يطلقون عليه اسم

(١) وفى " ص " ، و " هـ " : " يه " . (٢) من " ص " ، و " هـ " .

(٣) الآية قد وردت فى كثير من السور القرآنية ، منها :

أ ـ سورة الأعراف : الآية : ٣١ : ﴿ **يابنى آدم خُذُوا زينتكُم عند كل مسجد وكُلُوا واشْربوا ولا تسرفوا إنه لا يُحِبِ المسرفين** ﴾ .

ب ـ سورة الحاقة : الآية : ٢٤ ونصها : ﴿ **كلوا واشربوا هَنيئًا بما أسلفتم فى الأيام الخالية** ﴾ .

جـ ـ سورة المرسلات : الآية ٤٣ : ونصها : ﴿ **كلوا واشربوا هَنيئًا بماكنتم تعملون** ﴾ .

(٤) الأمثال للميدانى ٧١٦ ، وقد سبق تخريجه جـ ١ / ٣٧٢.

(٥) فى " أ " و " ب " ، و " د " ، و " هـ " : " ولا " .

(٦) سورة الضحى : الآية : ٣ .

(٧) سورة النساء : الآية ٩٥ . وانظر : شرح الشاطبى ٢ / ٨٠ ، ٨١ .

(٨) شرح التسهيل ٢ : ١٦١ .

(٩) فى " ص " ، و " هـ " : " لتضمن " .

(١٠) التذييل والتكميل ٢ / ١٦٣ أ ، ب .

المحذوف ، ومن ثَمَّ جعله فى التسهيل مورد التقسيم ، وصاحب المغنى يأبى ذلك ، وقد رأيت أن أثبت هنا نصه برمَّته لما اشتمل عليه من الفوائد النفيسة .

قال فى فصل الحذف من الباب الخامس [1] :

بيـــان :

إنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف [٧٤ أ] وليس منه ، جرت عادة النحويين أن يقولوا : يُحذَفُ المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ **كلوا واشربوا** ﴾ [2] أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين « **مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ** » [3] أى : تكن منه خَيْلَة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق " الغرض " [4] بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أُوقِعَ عليه ، فيُجَاءُ بمصدره مسندًا إلى فعل كَوْن عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع فاعل الفعل فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولاينوى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولايسمى محذوفًا ؛ لأن الفعل " يتنزل " [5] بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه : ﴿ **ربِّيَ الذى يُحْيِى ويميت** ﴾ [6] ، ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون** ﴾ [7]

(1) المغنى ٧٩٧-٧٩٩ .

(2) سورة الأعراف : الآية ٣١ ، وسورة الحاقة : الآية ٢٤ ، وسورة المرسلات : الآية ٤٣ .

(3) الأمثال للميدانى ص ٧١٦ .

(4) فى " هـ " : " الأغراض " .

(5) فى المغنى ص ٧٩٧ : " ينزل " .

(6) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ : والآية بتمامها : ﴿ **ألم تر إلى الذى حاجَّ إبراهيم فى ربه أنْ آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربِّى الذى يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبُهِت الذى كفر والله لايهدى القوم الظالمين** ﴾ .

(7) سورة الزمر : الآية ٩ .

﴿ **وكُلُوا واشربوا ولا تُسْرِفوا** ﴾ [1] ، ﴿ **وإذا رأيْتَ ثَمَّ** ﴾ [2] ؛ إذ المعنى : ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هناك ، ومنه على الأصح « **ولما ورد ماءَ مَدْيَنَ** » [3] الآية ألا ترى أنه " [4] – صلى الله على نبينا " [5] وعليه وسلم إنما رحمهما ، إذ كانتا على " صفة " [6] " الذياد " [7] وقومهما على السَّقى ، لايكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلاً ، وكذلك " القصد " [8] من ﴿ لانسقى ﴾ [9] المسقى [10] ، ومن لايتأمل قدَّر : " يسقون إبلهم [٧٤ ب] وتَذُودان غنمهما ولا نَسْقِي غنمنا " .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيُذكران نحو : ﴿ **لاتأكلوا الربا** ﴾ [11] ، ﴿ **ولا تقربوا الزنا** ﴾ [12] ، وقولك :

(1) سورة الأعراف : الآية ٣١ وسورة الحاقة : الآية ٢٤ وسورة المرسلات الآية ٤٣ .

(2) سورة الإنسان : الآية ٢٠ ، والآية بتمامها : ﴿ وإذا رأيْتَ ثَمَّ رأيتَ نعيمًا ومُلكًا كبيرًا ﴾ .

(3) سورة القصص : الآية ٢٣ .

(4) ساقطة من " ص " .

(5) من " أ " .

(6) ساقطة من " ص " .

(7) من " جـ " ، وفى " د " ، و " أ " : " الزيادة " .

(8) فى " أ " : " المقصود " . وكذلك فى المغنى .

(9) من الآية ٢٣ من سورة القصص ، وتمام الآية : ﴿ **ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمَّة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ماخطبكما قالتا لانسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير** ﴾ .

(10) فى " أ " : " المستقى " .

(11) سورة آل عمران : الآية ١٣٠ وتمامها : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون** ﴾ .

(12) سورة الإسراء ، الآية ٣٢ : وتمامها : ﴿ **ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشةً وساء سبيلاً** ﴾ .

« ما أحسن زيداً » ، وهذا النوع الذى " إذا [1] لم يذكر مفعوله قيل : محذوف نحو : ﴿ ما ودّعك ربُّك وما قلَى ﴾ [2] ، وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه ، فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾ [3] ، ﴿ وكلاًّ وعد الله الحسني ﴾ [4] ،

أبحْتَ حمي تهامة بعد نجْدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباح [5]

ومن شرح التسهيل : مثال المنوى [6] : ﴿ فعّالٌ لما يريد ﴾ [7] ، ومثال غير المنوى للتضمين : ﴿ وأصلحْ لي في ذُريتي ﴾ [8] : أى : الطُف لى فيهم ، وللمبالغة : ﴿ يُحيي ويميت ﴾ [9] .

وأما أسباب النيابة فللإيجاز ﴿ واسمعوا وأطيعوا ﴾ [10] .

---

(١) ساقطة من " هـ " .

(٢) سورة االضحى : الآية ٣ ، وفى « ص » : « ودعك ربك وماقلى » .

(٣) سورة الفرقان : الآية ٤١ . (٤) سورة النساء : الآية ٩٥ .

(٥) من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ١ : ٨٩ والكتاب ١ : ٨٧ ، ١٣٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٧٥ وبلا نسبة فى كتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ والبسيط ٢ : ١٠٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٢ والمقدمة الجزولية فى النحو ٩٩ وخزانة الأدب ٦ : ٤٢ وسر صناعة الإعراب ١ : ٤٠٢ وشرح التصريح ٢ : ١٢٢ ومغنى اللبيب ٢ : ٥٠٣ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، والشاهد فيه قوله : " حَمَيْتَ " حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدَّر المنصوب ، والتقدير : " حَمَيْتَهُ " .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٦١ - ١٦٣ .

(٧) سورة هود : من الآية ١٠٧ ، وسورة البروج : الآية ١٦ .

(٨) سورة الأحقاف : الآية ١٥ .

(٩) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

(١٠) سورة التغابن : من الآية ١٦ .

ولمشاركة المجاور : ﴿ وأنَّ إلى ربك المنتهى * وأنه هو أضْحَكَ وأبكى * أمات وأحيا ﴾ [1] ولإصلاح النظم قول الشاعر [2] :

وخالد يحْمَدُ ساداتُنا ... بالحق لايُحْمَدُ بالباطل

أى : يحمده ساداتنا .

وللعلم : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ [3] ، وللجهل : « به » [4] فُلانةُ " وأنت لاتدرى ما ولدت .

ولكن التعيين غير مقصود : (إذا ذَبَحْتُمْ فأحْسِنوا الذّبْحة) [5] .

« وتعظيم » [6] الفاعل : " كتب الله لأغلبنَّ أنا ورسلي " [7] .

---

(١) سورة النجم : الآيات ٤٢ - ٤٤ .

(٢) من السريع ، وهو بلا نسبة فى كتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٦١١ ، ونُسب فى المقرب لابن يعفر ، ١ : ٨٤ وهو الأسْود بن يعفر ، وليس فى ديوانه ، وفى كتاب الجمل : " يحمد أصحابُه " " بدل " يحمد ساداتنا " .

والشاهد فيه قوله : " يحْمَدُ ساداتنا " ، يريد : " يحمده ساداتنا " ، مُخالفًا شرطين لحذفه ، وهما : ألاّ يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف ، مع إمكان إعمال العامل القوى .

وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من " يحمد " يسلط " يحمد " على " خالد " فينصبه على أنه مفعول به مُقدَّم ، ولكن الشاعر رفع " خالد " بالابتداء ، وقطع تسلّط الفعل " يحمد " عليه ، كما أعمل الابتداء فى " خالد " مع إمكان إعمال " يحمد " فيه .

وهذان الشرطان هما السابع والثامن من شروط الحذف (المغنى ص ٧٩٥ ، ٧٩٦) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٤ . (٤) ساقطة من " هـ " .

(٥) من " جـ " ، وفى " ص " ، و " أ " : " الذبيحة " ، والحديث بتمامه : " إذا ذبحتم فأحسنوا الذِبْحة ، وإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة ، وليحِدَّ أحدكم شفرتَه ، ولْيُرِح ذبيحته " .

انظر : أبو داود فى الأضاحى ١٢ والترمذى فى الديات ١٤ وأحمد ٤/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٦) فى " أ " و " جـ " : " ولتعظيم " . (٧) سورة المجادلة : الآية ٢٠ .

والمحذوف مفعول « **لأغلبـــنّ** »[1] ، ولتحقيره " ولتعظيم "[2] المفعـول : « شتم فلان » ، وللخوف منه : « **أبغضت فى الله** » ولا تذكر المبغَض خوفًا منه

ق : فرق الناظم بين الفضلة [٧٥ أ] والعمدة ، فقال فى الفضلة : « **إن لم يَضُرْ** " ، " وفى "[3] العمدة : « **إن عُلمـــا** »[4] .

د : " مما يُحْذَفُ ناصبُه وجوبًا ما كان مَثَلاً أو كالمَثَل "[5] .

المصنف : فالمَثَل كقولهم : « **كلّ شئ ولا شتيمةَ** »[6] " **حُرٍّ** "[7] .

أى : " ائـت "[8] ولاترتكـب "[9] ، وهــذا ولا زعماتك : أى : هــذا هـو الحــق ولا أتوهـــم زعـماتـك ، " وكلَيْـهمـا وتمـراً "[10] ، أى : أعطنـــى وزدنـــى ، والجـــارى مجـــراه فى كـــثرة الاســـتعمال ، كقـولـهم[11] : " حسبك خيراً لك " ، « ووراءك أوسـع لك » ، وقـولـه تعالـى : ﴿ **فآمنـوا خيـراً لكـــم** ﴾[1] ، و ﴿ **انتهوا خيرًا لكم** ﴾[2] .

قال ســيبويه[3] : « وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام ، ولعلْـم "[4] المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : " أنْتـِه " فصار بدلاً من قوله : " ائت خيراً » .

« **أبوحيان** : معنى " حسبك خيراً لك ، وائت خيراً "[5] ، ووراءك أوسع لك " أى وائت مكانًا أوسع لك ، و ﴿ **فآمنـوا خيراً لكـم** ﴾[6] ، و ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾[7] أى : وأْتوا خيرًا لكم "[8] .

وذهب الكسائى إلى جعل هذا كله خَبَرَ " كان " مقدرة[9] .

---

(١) من " أ " و " جـ " .

(٢) فى " ص " ، " هـ " : " وتعظيم " .

(٣) فى " هـ " : وقال " فى " .

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ٨١ ، ٨٢ .

(٥) شرح المرادى ٢/ ٥٧ .

(٦) فى " د " : " شبهة " .

(٧) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٨١ : " وتُرِك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام . . . ومن ذلك قولهم : كُل شئ ولا هذا و " كلَّ شئ ولاشتيمةَ حُرٍّ ، أى : ائت كلَّ شئ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه " .

(٨) فى " أ " : أنت " .

(٩) فى " ص " ، و " أ " " تركب " ، وكذلك فى " " د " ، و " هـ " .

(١٠) الأمثال للميدانى ٥٦١ ـ ٥٦٣ ، وقال سيبويه ١ : ٢٨١ : " ومن العرب من يقول : " كلاهما وتمراً " كأنه قال : كلاهما لى ثابتان وزدنى تَمْراً " .

(١١) قال سيبويه ١ : ٢٨٢ : " ومما ينتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ **انتهـوا خيرا لكم** ﴾ ، « وراءك أوسع لك » وحسبك خيراً لك إذا كنت تأمر ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ابن أبى ربيعة " :

فَواعِديه سَرْحَتَىْ مـــالكٍ ۝ أوِ الرُّبــا بينهمـــا أسْـهَلاَ

وإنمـا نصبتَ : خيراً لك وأوسـعَ لك " لأنـك حين قلت : « انْتَـهِ " فأنـت تريد أن تخرجـه من أمرٍ وتدخلـه فى آخر " .

---

(١) سورة النساء : من الآية ١٧٠ .

(٢) سورة النساء : من الآية ١٧١ . وهذا الجزء من الآية ساقط من " ص " .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٨٣ - ٢٨٤ : " . . . . وإنما نصبت : « خيراً لك وأوسعَ لك " لأنك حين قلت : " انته " فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى آخر » .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته ، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : " أنْتـِه " أنك تحمله على أمر آخَرَ ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : " انْتـِه " فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك وادخل فيما هو خير لكَ " .

(٤) فى " د " ، و " أ " : " لعل " . وهو خطأ ، وقد يكون تحريفًا من الناسخ .

(٥) ساقطة من " أ " .

(٦) سورة النساء : من الآية ١٧٠ .

(٧) سورة النساء : من الآية ١٧١ .

(٨) التذييل والتكميل ٢ / ١٦٣ .

(٩) والتقدير : معناه : " انتهوا يكنْ الانتهاء خيراً لكم " . من حاشية الشيخ عبدالسلام هارون على الكتاب لسيبويه ١ : ٢٨٤ .

التنــــازُع فى العَمَـــل

إنْ عامـلانِ اقتضيــا في اسـمٍ عَمَـلْ قبـلُ فللواحــد منهمـــا العمَــلْ
والثانـــي أَوْلَــي عنـد أهـل البَصـرهْ واختــا عكْسـًا غيـرُهـم ذا أُسـرهْ

د : قيل : ولم يوجد أكثر من ثلاثة ، قال أبوحيان : وجعل منه :

« كمــا صلّيت ورحمـــتَ وباركـَـت علي إبراهيــم »[1] .

ق : نَصُّوا " على "[2] أن التنازع لا يكون بين حرفين ، على أن الفارسيَّ أنشد في التـذكرة[3] :

حتـــي تـراهـا وكـأنْ وكـــأنْ أعناقها "[4] مشفّعاتٌ[5] في قَرَنْ

(١) التذييل والتكميل ١ / ١٧٠ أ وشرح المرادى ٢ / ٥٩ .

(٢) من " هـ " .

(٣) الرجز لقطـان المجاشـعى ، أو للأغلب العِجْلى فى الدرر ٦ : ٥٠ وشرح التصريح ٢ : ١٣٠ والمقاصد النحوية ٣ : ١٠٠ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٠٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٩٩ وشرح ابن الناظم ص ٢١١ والأشباه والنظائر ٧ : ٢٥٣ وشرح الشاطبى ٢ / ٨٧ ، وفى الرجز شاهدان :

الأول : فى قوله : " **وكأنْ وكأنْ** " حيث أكد " كأن " التى هى حرف تشبيه ونَصْب توكيدًا لفظيًا بإعادة المؤكّد والموكَّد بمعمول **أولهما** مع أن " كأنَّ " ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا شاذ ، والقياس : كأنَّ أعناقها وكأنها .

والثانى : فى قوله : " **وكأنَّ وكأنْ أعناقَها** " حيث تنازع عاملان العمل فى كلمة " أعناقها " والعاملان هما : وكأنَّ وكأنْ " .

(٤) فى " أ " ، و " ب " ، و " جـ " ، و " د " : " أعناقها " .

(٥) فى " ب " و " د " : " مشفعات " ، وفى المصادر التى ذكرتها فى تخريج الرجز : " مشذَّبات " .

ق : وقال : ينبغى أن يكون على إعمال الثانى ، ولو أعمل الأول لقال :

« وكـــأنَّ وكأنهـــنَّ أعناقهـــنَّ »

فهذا إقرار منه بصحته فى " الحروف "[1] ، وأهل البصرة : سيبويه وأشياخه وأتباعهم فهم الذين " كَمَّلوا "[2] بها النحو وناظروا عليه ، وسبقهم "[3] بها أبو الأسود الدؤلى[4] وعبدالرحمن بن هرمز[5] ويحيى بن يعمر[6] ، وعبدالله بن أبى إسحاق[7]

(١) فى " أ " : " الحرف " .

(٢) فى " د " : " تحملوا " ، وفى " أ " " كملوا النحو " وما أثبتُّه من " جـ " .

(٣) من " أ " ، وفى " ص " ، و " ب " ، و " جـ " ، و " د " ، و " هـ " : " سلفهم " .

(٤) " هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلَيْس بن نُفاثة بن عدى ابن الدِّيل ، كان عَلَوِىَّ الرأى ، وكان رجل أهل البصرة .

وهو أول من أسس العربية ونهج سُبلها ، ووضع قياسها ، وذلك حين اضطرب كلام العرب ، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول به ، والمضاف ، وحروف النصب والرفع والجر والجزم " . توفى سنة ٦٩ هـ .

انظر : طبقات الزبيدى ٢١ ـ ٢٦ ومعجم الأدباء ١٢ : ٣٤ وأخبار النحويين البصريين ٣٣ ـ ٣٨ وإنباه الرواة ١ : ١٣ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢ ، ٢٣ وتاريخ العلماء النحويين ١٦٤ ـ ١٧٨ .

(٥) هو عبدالرحمن بن هرمز بن أبى سَعْد المدينىّ ، قال الزبيدى : كان مِنْ أول مَنْ وضع العربية ، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش ، توفى سنة ١١٧ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٩١ وطبقات الزبيدى ٢٦ وأخبار النحويين البصريين ٤٠ وإنباه الرواة ٢ : ١٧٢ وتاريخ العلماء النحويين ١٦٣ .

(٦) **هو يحيى بن يعمُر التابعى ، قال الحاكم : فقيه ، أديب ، نحوى ، مبرز ، سمع ابن عمر ، وجابرا ، وأبا هريرة ، وأخذ النحو عن أبى الأسود ، توفى سنة ١٢٩ هـ وقيل : سنة ٨٣ هـ .**

انظر طبقات الزبيدى ٢٧ ـ ٢٩ وبغية الوعاة ٢ : ٣٤٥ وأخبار النحويين البصريين ٤٠ ـ ٤١ وتاريخ العلماء النحويين ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٧) هو عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرمىّ ، أبو بحر بن أبى إسحاق ، أحد الأئمة فى القراءات والعربية ، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وسئل عنه يونس فقال : هو والنحو سواء ، أى هو الغاية فيه ، وكان يطعن على العرب ، ويعيب الفرزدق ، وينسبه إلى اللحن ، فهجاه بقوله : =

وعيسى بن عمر[1] وغيرهم .

وأهل الكوفة : الكسائى ومن أخذ عنه ، كيحيى بن زياد الفراء ، وخلف الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير الملقَّب بالطُّوال ، وإسحاق البغوى[2] وأضرابهم ، وقد سبقهم من أهلها جماعة كأبى جعفر الرؤاسى[3] ،

= فلو كان عبدُ الله مولى هجوتُهُ ولكنَّ عبدالله مولى المواليَـا

مات سنة ١٢٧ هـ ، وقيل سنة ١١٧ هـ .

بغية الوعاة ٢ : ٤٢ وأخبار النحويين البصريين ٤٢ : ٤٥ وطبقات الزبيدى ٣١ - ٣٣ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٤ وتاريخ العلماء النحويين ١٥٢ - ١٥٤ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفىّ ، أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل فى ثَقيف ، فَنُسب إليهم ، إمام فى النحو والعربية والقراءة ، مشهور ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبى إسحاق ، وصنف فى النحو : الإكمال والجامع .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٣٧ - ٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ٤٩ - ٥٠ وطبقات الزبيدى ٤٠ - ٤٥ وإنباه الرواة ٢ : ٣٧٤ - ٣٧٧ وشذرات الذهب ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ وطبقات القراء ١ : ٦١٣ والأعلام ٥ : ٢٨٨ والبلغة ١٧٩ ومراتب النحويين ٣٢ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٤٦ - ١٥٠ وتاريخ العلماء النحويين ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) هو إسحاق البغوى ، أخذ عن الكسائى انظر : إنباه الرواة ٢ : ٦٤ وبغية الوعاة ١ : ٤٤ وطبقات الزبيدى ١٣٥ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن أبى سارة الرؤاسى النّيلىّ النحوىّ ، سُمّىَ الرُّؤاسى لأنه كان كبير الرأس ، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا فى النحو ، وهو أستاذ الكسائى والفراء ، وكان رجلاً صالحًا .

وله من الكتب : الفيصل ومعانى القرآن والتصغير والوقف والابتداء الكبير والوقف والابتداء الصغير

انظر : طبقات الزبيدى ١٢٥ وبغية الوعاة ١ : ٨٢ - ٨٣ والفهرست ١٠٢ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٤

ومعاذ بن مسلم الهراء[1] ، وأبى مسلم مؤدّب عبدالملك بن مروان[2] .

قلت : قد عدَّ بعضهم عيسى بن عمر من أشياخ سيبويه ، واعتمده بعض أصحابنا ، فقال : أشياخ سيبويه : عيسى بن عمر والأخفش الكبير ، وهو المعتبَر ، وشيخ الأنصار أبو زيد الجليل[3] ،

---

(١) هو معاذ بن مسلم الهرّاء ، أبو مسلم ، وقيل أبوعلى ، مَولَى محمد بن كعب القُرَظىّ ، وعَمُّ محمد بن أبى سارة الرؤاسى ؛ من قدماء النحويين .

وكان معاذ شيعيًا ، مات سنة ١٨٧ هـ ، وكان يشدُّ أسنانه بالذهب من طول ما عَمَّر ، ومات أولاده وأولاد أولاده وهو باقٍ ، حتى قال فيه الزبيدى شعراً :

إن معاذ بن مسلم رجلٌ قد ضَجَّ من طول عمره الأبَدُ
قد شاب رأس الزمان واكتهل الدّهـ ـر وأثواب عمره جُدُدُ

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٩١ - ٢٩٣ وطبقات الزبيدى ١٢٥ والأعلام ٨ : ١٦٧ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٨ - ٢٩٥ والبلغة ٢٥٨ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ١٢٠ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢) هو أبو مسلم مؤدب عبدالملك بن مروان ، وكان قد نظر فى النحو ، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه وأنكره ؛ فهجا أصحاب النحو ، فقال :

قد كان أخذُهُمُ في النحو يُعجِبني حتى تَعاطَوْا كلام الزّنج والرّومِ
لما سمعتُ كلامًا لستُ أفهمه كأنه زَجَلُ الغِرْبانِ والبُوم
تركت نحوَهُمُ والله يعصمني من التقحُّم في تلك الجراثيم

انظر : طبقات الزبيدى ١٢٥ - ١٢٦ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٥ ، وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ٨٦ .

(٣) هو سعيد بن أوس بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، أبوزيد الأنصارى .

كان إمامًا نحويًا ، صاحب تصانيف لغويَّة وأدبيّة ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، ومن تصانيف أبى زيد : لغات القرآن ، والتثليث ، والقوس ، والتُّرس ، والمياه ، وخلق الإنسان ، والإبل والشاء ، وغيرها كثير .

توفى فى سنة ٢١٤ أو فى سنة ٢١٥ هـ ، وله أربع وتسعون سنة .

انظر : بغية الوعاة ١ : ٥٨٢ - ٥٨٣ وأخبار النحويين البصريين ٦٨ - ٧٢ وطبقات الزبيدى ١٦٥ - ١٦٦ والأعلام ٣ : ١٤٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٠ - ٣٥ وبرو كلمان ٢ : ١٤٥ والبلغة ٨٤ وتاريخ بغداد ٩ : ٧٧ - ٨٠ وشذرات الذهب : ٣٤ - ٣٥ وطبقات القراء ١ : ٣٠٥ .

ويونس [1] ، وابن العلاء [2] ، والخليل .

وأعْمِـلِ المهْمَلَ فـي ضميـرِ مـا تَنـازَعـاه والْتـزِمْ ما الْتُـزِمـا
كيُحْسِـنانِ ويُسِـيءُ ابْنـاكا وقـد بَغَـي واعتَدَيـا عَبْـداكا

د : فى التسهيل [3] : ويعمل الملغَى فى ضمير المتنازع « **أبوحيـان** : قوله : فى ضمير المتنازع ينفى أن يكون التنازع " [4] فى التمييز والحال ، لأنهما لايضمران ، فلا يكونُ من باب التنازع : " تصبَّب وامتلأ [٧٦ أ] » عرقًا » ولا « قمت وخرجت مسروراً » ، وإنما ذلك على الحذف إن دلَّ دليل .

ولاتَجِـيءْ مـعْ أوَّلٍ قـدْ أهمـلا بمُضْـمرٍ لغيـرِ رَفْـعٍ أوهِـلا
بل حَـذْفَـه الـزمْ إن يكـنْ غيـرَ خبـرْ وأخـرْنَـه إن يكـنْ هـو الخبـرْ

ق : " جاء بالمضارع وهو « **يكن** » فى الموضعين بعد « **إنْ** » مع حذف جوابها ضرورة " [5] .

(١) هو يونس بن حبيب ، الضَّبِّىّ الولاء ، البصرى ، أبو عبدالرحمن ، قال السيرافى : بارع فى النحو ، من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيبويه فأكْثَرَ ، وله قياس فى النحو ، ومذاهب يتفرَّد بها ، سمع منه الكسائى والفراء . . .
ومن تصانيفه : كتاب معانى القرآن ، وكتاب اللغات ، وكتاب النوادر الكبير والصغير ، وكتاب الأمثال ، مولود سنة تسعين ، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة .
انظر : بغية الوعاة ٢ : ٣٦٥ وطبقات الزبيدى ٥١ - ٥٣ وأخبار النحويين البصريين ٥١ - ٥٤ وإنباه الرواة ٤ / ٦٨ - ٧٣ .

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٧١ .

(٤) من " أ " و " جـ " وساقطة من " د " .

(٥) شرح الشاطبى ٢ / ١٠٤ .

وأظهـرِ ان يكـنْ ضميـرٌ خبـراَ لغيـرِ ما يطـابـقُ المُفَسِّـراَ
نحـو : أظـنُّ ويظـنّاني أخـا زيـداً وعَمْـراً أخويـنِ في الرَّخـا

د : فلو أضمر ، « فإما » [1] أن يجعل مطابقًا للمفسر ، وهو ثانى مفعولى « أظن » أو لصاحبه ، وهو أول مفعولى " يظنانى " [2] ، فإن جعل مطابقًا للمفسر " ثُنِّى " [3] ، فقيل : إياهما : " فيلزم الإخبار بمثنى عن مفرد ، وإن جعل مطابقًا لصاحبه ، قيل : « إياه » [4] ، فيلزم عودُ ضمير مفرد على مثنى ، وكلاهما غير جائز ، فتعين الإظهار [5] ، هكذا هو فى « بعض » [6] النسخ ، وهو جار على إعمال الأول ، وهو صحيح فى نفسه إلا أنه مخالف لما دلَّ عليه الكلام قبله من أن المثال لإعمال الثانى ؛ «إذ» [7] قال قبله : يعنى أن الإضمار ممتنع إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره ، كأن يكون الضمير خبراً لمثنى ومفسره مفرد ، وقد مثَّل ذلك بقوله : « **نحو أظن** . » إلى آخره فزيداً وعمراً مفعول أول لأظن ، وأخوين مفعوله الثانى ، وهو خبر فى الأصل .

وفى أصل شيخنا أبى عبدالله الصغير وشيخه أبى العباس بن أبى موسى الشهير بالغيلالى [8] مصلحًا ما نصه :

« فإن أضمر فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر [٧٦ب] ، وهو ثانى مفعولى :

(١) فى " جـ " : " إمَّا " .
(٢) شرح المرادى ٢ / ٧٤ .
(٣) فى " د " " مثّنى " .
(٤) ساقطة من " أ " .
(٥) وهذا الإظهار المتعيَّن خلافًا للكوفيين فى إضماره مطابقًا لصاحبه ، وإن خالف المفسر ، نحو : " أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين " ، وفى إجازة حذفه ، نحو : " أظن ويظنانى أخًا زيدًا وعمراً ، وعلى الإظهار تخرج المسألة من باب التنازع " .
انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ : ٧٤ والأشمونى ١ : ٣٦٢ والإنصاف ١ : ٨٣ - ٩٦ وشرح ابن الناظم ١٠٧ .
(٦) فى " أ " : " موضع " .
(٧) فى " أ " : " إذا " ، وقد يكون تحريفًا من الناسخ .
(٨) هو أحمد بن عبدالله بن أبى موسى بن محمد الغيلالى ، الأستاذ النحوى ، أخذ عنه الأستاذ أبو عبدالله الصغير وغيره ، أكثر ابن غازى من النقل عنه فى تعليقه على الألفية ، وسماه (شيخ شيوخنا) ، قال صاحب النيل : لم أقف على ترجمته . انظر : نيل الابتهاج ١١٦ .

يظـــناني» أو لصاحبه ، وهو أول مفعولى : **« أظـــــن »** ، فإن جعل مطابقًا للمفسر أفرِد ، فقيل : " إياه " فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى ، وإن جعل مطابقًا لصاحبه ، قيل: « إياهما » ، فيلزم " عَـوْد " [1] الضمير مثنًّى على مفرد " . انتهى .

وهو جاء على إعمال الثانى ، ومناسب لما قبلـه من كلام المرادى ، وحينئذ فيكون المثال على مختار البصريين ، ويكـون كـلام المصنف جاريًا على وتيرة واحدة من قوله :

« ولا تجـــئْ مع أوّل قـــد أهْمِـــلاَ » إلى آخـر البـاب .

ولاشك أن المسألة لما أخرجها الإظهار من التنازع صارت قابلة للأمرين ، وأما ما استدلَّ به شيخ شيوخنا أبو زيد المكودى [2] من " أن " [3] إعمال **« يظنـاني »** فى الضمير « الثانى » [4] يعيِّن أنه هو المهمل ، فهومبنى على " أن " [5] العاملين إذا توجَّها إلى اسمين فتنازعا فى كل واحـد منهما لم يجز تخالفهما إعمالاً وإهمالاً ، فإن سلم ذلك تمَّ دليله وإلا فلا .

على أن الذى صوَّبه المكودى " هـو " [6] الذى عند الشارح [7] ، فإنه مَثَّل إعمال الثانى بقولك : " ظنَّانى عالمًا ، وظننت الزيدين عالمين " .

قال : « فإن » الزيـدين عَالمين " **مفعولا** " ظننت و" عالمًا " ثانى مفعولى «ظَنَّانى»

(١) فى " هـ " : " عوض " .

(٢) شرح المكودى على الألفية ٧٢ .

(٣) من " أ " : و " جـ " .

(٤) فى " ص " " أ " و " جـ " و " هـ " : " المثنى

(٥) ساقطة من " هـ " .

(٦) ساقطة من " أ " .

(٧) ابن الناظم ١٠٦ ـ ١٠٧ والمكودى ٧٢ .

وجـــىءَ به مظهـراً ، لأنـه لو أضـمر ، فإمـا أن يجـعل مطابقًا للمفـسر ، وهـو ثانى مفعولى " ظننت " أو مطابقًـا لما " أخبر " [1] به عنـه ، وهـو " اليـاء " مـن « **ظناني** » وكلاهما ممنوع [2] ؛ إذ فى الأول إخبار بمثنى عن مفرد ، وفى الثانى إعادة ضمير المفرد [٧٧ أ] على مثنى .

ومثَّل إعمـال الأول " بقولك " [3] : " ظننت وظنّنِى منطلقًا هندًا منطلقةً " .

قـال : فـ " هنـدًا منطلقـةً " مـفعـولا " ظننت " ، ومنطلقًا ثانى مـفعـولى " ظَنَنْنى " ، وجىء به مظهرًا ، لأنـه لو أضمِـرَ ، فإما أن يذكَّر فيخالـف " ضمير " [4] مفسره ، أو يؤنَّـث فيخالـف المخبر به عنـه ، " وكلـه " [5] ممتنع " [6] .

قال : « ومثل» [3] هـذا المثال قوله : " **نحو** " [8] " **أظـن** . . . " البيت ، ونحوه لابن عقيل [9] ولأبى إسحاق .

قال : لو أتيت بالضمير عوض الظاهر الذى هو الأخ ، فقلتَ : أظن ويظنانى إيـاه الزيـدين أخوين ، أو ظننت " وظنانيـــه " [10] الزيـديـن أخويـن لـكان الضميـر عائـداً على " الأخـوين " [11] ، ولايعـود ضميـر المفـرد على المثنـى ، فإن رُمْتَ إصـلاح هـذا بأن تأتى بالضمير على مطابقـِه المفسر ، وهو مثنى ، فقلـتَ :

(١) ساقطة من " هـ " .
(٢) وهذا المنع عند البصريين ، انظر : الإنصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .
(٣) فى " جـ " : " بقوله " .
(٤) ساقطة من " ص " و " جـ " ، و " هـ " .
(٥) فى " هـ " : " وكل ذلك " .
(٦) وهـذا - أيضًا - ممتنع عند البصريين .
(٧) فى " هـ " : " ومثال " .
(٨) من " جـ " .
(٩) شرح ابن عقيل ١ : ٥٥٥ - ٥٦٦ .
(١٠) فى " أ " : " فظنانيـه " .
(١١) فى " أ " ، و " ب " : " أخـوين " .

« أظن ويظنانى إياهما ، أو ويظنانيهما الزيدين أخوين ، لزم الإخبار بالمثنى الذى هو « إياهما أو هما " عن المفرد الذى هو ضمير المتكلم فى " يظنانى " وذلك فاسد ، فكان الواجب الإظهار ، وهذا فى إعمال الأول ، وبه مثّل الناظم ، وجاء قوله :

واظهر ان يكن ....

على الشذوذ كما فى البيت قبله ، وهو فى هذا غير مضطر على طريقته[1] ، إذ كان يمكن أن يقول :

واظهرْ إن كان "[2] ضمير خبرا

* * *

(١) وطريقته هى محاولة إيجاد تأويل للضرورات التى يرتكبها الشعراء ، ما دام هناك سبيل للتأويل وعدم الوقوع فى الضرورة ، والسبب فى هذا أن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو فى هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أن الضرورة ما جاءت فى الشعر ، سواءً كان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن .

" شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٦٦ - ٣٦٧ " .

(٢) فى " د " : " يكن " وهى بهذه الصيغة مخالفة للمقصود ، لأنها هكذا فى بيت الخلاصة .

المفعولُ المطلَقُ

المَصْدَرُ اسمُ ما سِوي الزَّمانِ مِنْ   مدلولَي الفعلِ كأمْنٍ من أمِنْ

دلالة الفعل على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به ، وهو المصدر [٧٧ ب] بحروفه ، ودلالته على الزمان بصيغته[1] ، ويرد عليه أن الفعل لا يدل عليها بالمطابقة ، ولا التضمن ، ولا الالتزام ، فإنّ " قام " موضوعٌ للقيام الواقع فى الزمان الماضى ، وعلى مجموع ذلك دلّ بالمطابقة ، ولم يدلّ بالمطابقة على الزمان وحده ، ولا على معنى القيام وحده ، إذ لم يوضعْ مجموع الحروف والصيغة معاً لواحد من المعنيين بخصوصه ، وأيضاً فدلالة اللفظ على جزء مُسمَّاهُ مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة ، كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمستين ، فإن نسبته إلى كل « واحد »[2] منهما على حد واحد لا " تختلف "[3] بحسب الوضع ، وليس كذلك « قامَ » فإن دلالته على الزمان " على غير الوجه الذى يدل على القيام ؛ إذ كانت دلالته على الزمان[4] بالصيغة ودلالته على القيام بالحروف ، " وقد "[5] تباينت جهتا الدلالة ، ولذلك قال شيخنا الإمام أبوعبدالله الشريف التلمسانى[6] :

(١) انظر المقدمة الجزولية ١٦٦ وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٧٨ .

(٢) فى " أ " : " واحد " .   (٣) فى " ج " : " يختلف " .

(٤) ساقطة من " د " .   (٥) فى " جـ " : " فقد " .

(٦) هو عبدالله بن محمد بن أحمد الشريف التلمسانى الحسنى ، الحجة ، النظار الأعلم ، أبى عبدالله الشريف ، إمام وقته بلا مدافع ، كان من أكابر علماء تلمسان ومحققيهم ، ولد سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ، ونشأ على عفة وصيانة وجد ، وقرأ القرآن على أبى عبدالله بن زيد بفاس ، توفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة .

انظر : نيل الابتهاج ٢٢٥-٢٢٨ .

إن دلالة الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابَقةٌ ، وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزام ، ودلالته من جهة حروفه على عكس القضية ، حسبما تلقَّاه منه بعض أصحابنا ، « فإذًا »[1] دلالة " التضمن "[2] منتفية هاهنا ، لم يدلَّ بها الفعل على المصدر ولا على الزمان ، وأيضاً فليس الفعل بدالّ على أحد المعنيين بالالتزام ؛ لأن دلالة [٧٨ أ] الالتزام هى دلالة اللفظ على ما خرج عنه ، والزمان والمصدر لم يخرجا عنه ، وإذا لم يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يَصِحَّ كلام الناظم ، وإنما الذى يصح " فى "[3] دلالة الفعل أنه يدل على معنى مقترن بزمان معين ؛ لأن الفعل مجموع الحروف والصيغة ، فالمجموع دالٌّ على المجموع ، فإذا أخذ واحد من الأمرين لم يتحقق أن الفعل دالٌّ عليه بخصوصه ، فثبت أن هذا " التعريف "[4] غير محرر .

ويُجاب : أنه أراد ما تقدم من أن الفعل فى أصل وضعه دالٌّ على معنى مقترن بزمان محصل ، ولا يلزمه أن يَتنازل لهذا التفصيل المقرر ، وإنما قال : « اسم » كذا ، ولم يقل : " المصدر ما سوى الزمان " من "[5] كذا " ؛ لأن لفظ المصدر إنما يطلق على اسم المعنى " الواقع من الفاعل ، أو القائم به ، لا على نفس ذلك المعنى[6] ، ولذا قال سيبويه[7] :

« وأما الفعل فأمثلة أخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء »[8] ، ولم يقل : أخِذَتْ من أحداث الأسماء ، فلو أسقط لفظ " اسم " لكان قد عرف

---

(١) فى " أ " : " فإن " . (٢) فى " هـ " : " التضمين " . (٣) فى " هـ " : " به " .

(٤) فى " أ " : " التقرير " . (٥) ساقطة من " هـ " .

(٦) زيادة مكررة فى " د " و " أ " وحذفتُ هذه الزيادة المكررة لئلا تؤثر على سياق الكلام .

(٧) الكتاب ١ : ١٢ .

(٨) سيبويه ١ : ١٢ : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع " .

بالمعنى ، فيكون نفس المعنى هو المصدر ، وذلك فى الاصطلاح غير صحيح " .

د : وهذا التعريف سُمِّيَ على عادة النحويين فى اعتمادهم على ذلك بناء على أن الحد الحقيقى فى الأمور الوضعية كالمتعذر[1] .

د : قد يكون المفعول المطلق غير مصدر بل جارياً مجراه[2] ، كاسم المصدر والآلة وغير ذلك .

مثال : اسم المصدر : « اغتسلت غسلاً » ، ومثال [٧٨ ب] الآلة : « ضربته سوطاً » .

ق : ويردُّ على تعريفه أنه غير مانع ؛ لأن قوله : « ما سوى الزمان » يدخل فيه أسماء المصادر ، سواء كانت من باب : " مقعد[3] ومقام " أم من

---

(١) أبو البقاء العكبرى : " اختلفت عبارات النحويين فى حد الفعل ، فقال ابن السراج ، وغيره : " حده : كل لفظ دلَّ على معنى فى نفسه ، بزمان محصل " .

" وهذا هو حد الاسم إلا أنهم أضافوا إليه لفظ : " غير " ليدخل فيه المصدر ، وإذا حُذِفت " غير " لم يدخل فيه المصدر ؛ لأن الفعل يدلُّ على زمان محصل ، ولأن المصدر لايدلُّ على تعيين الزمان " .

وإن شئتَ أضفْتَ إلى ذلك دلالة الوضع ، كما قيدت حد الاسم بذلك ، وإنما زادوا هذه الزيادة لئلاً ينتقض بـ ليس ، وكان " الناقصة .

وقال أبو على : " الفعل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند غيره إليه " .

انظر : مسائل خلافية فى النحو للعكبرى [٦٧ ـ ٧١] والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٥٢ ـ ٥٤ .

(٢) شرح المرادى ٢ / ٧٥ .

(٣) نحو قوله تعالى : " **وأنّا كنّا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهابًا رصداً** " .

سورة الجن : الآية ٩ .

باب : " سلام[1] وكلام[2] " أم من « باب » الأعلام[3] ، « يعنى »[4] : الجنسية المعنوية : " كبَرَّة ، وفَجَار ، وسبحانَ " وليست بمصادر اصطلاحية .

ويجـــاب : بأنه قصد إدخالها لجواز إطلاق لفظ " المصدر "[5] عليها مجازاً ، وبأنه " أخرجها "[6] بالمثال ، وهو قوله :

« كامـــنٍ من أمـــنٍ »

فائدة : قال فى الأمر السابع عشر من الباب السادس من المغنى[7] :

قولهم فى نحو ﴿ **خلق الله السموات** ﴾[8] : إن السموات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعُول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، " كقولك "[9] : " ضربت ضرباً " ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك : « به » ، كضربت زيداً ، وأنت لو قلت : السموات مفعولة ، كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحاً ، ولو قلت : السموات مفعول به كما تقول : زيد مفعول به »[10] لم يصح[11] .

(١) نحو قوله تعالى : « **إن الله وملائكته يصلُّون على النبى يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلِّموا تسليمًا** » .

(٢) نحو قوله سبحانه : « **ورسُلاً قد قصصناهم عليك من قبلُ ورسُلاً لم نقصصهم عليك وكلَّم الله موسى تكليماً** » . سورة النساء : الآية ١٦٤ .

(٣) من « جـ » .

(٤) فى « جـ » ، « بمعنى » .

(٥) فى « أ » : « المصادر » .

(٦) فى « أ » : « خارج » .

(٧) المغنى ٨٦٧ ـ ٨٦٨ .

(٨) سورة العنكبوت : من الآية ٤٤ .

(٩) فى « جـ » : « كقولهم » .

(١٠) ساقطة من « د » ، وقوله : « كما تقول : زيد مفعول به » ساقط من « هـ » :

(١١) وبعد هذا قال ابن هشام فى المغنى ٨٦٧ : « وقد يتعارض هذا بأن يُصاغ لنحو « السموات » فى المثال اسم مفعول تام فيقال : « فالسموات مخلوقة » ، وذلك مختص بالمفعول به » ، وقوله : « لم يصح أيضاً » .

إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أَوْقَعَ الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والذى غَرَّ أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهموا أن المفعول المطلق [٧٩ أ] لايكون إلا حَدَثاً ، ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى[1] لظهر لهم أنه لايختص بذلك ؛ لأن الله تعالى مُوجِدٌ للأفعال والذوات جميعاً ، لا موجد لهما فى الحقيقة « أحد »[2] سواهُ سبحانه « وتعالى »[3] .

وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى[4] وابن الحاجب فى أماليه[5] .

وكذا البحث فى : أنشأت كتاباً ، وعمل فلان خيراً ، و ﴿ **آمنوا وعملوا الصالحات** ﴾[6] .

(١) « هـ » : « عز وجل » .

(٢) من « أ » وقوله : « أحد سواه » ساقطة من « هـ » .

(٣) من المغنى ٨٦٧ .

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى ؛ إمام فى العربية واللغة والبلاغة ، وهو أول من استنبط علم المعانى والبيان ، صنَّف فى النحو وعلوم الأدب كتباً مفيدة ، منها : شرح إيضاح الفارسى ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والتصريف ؛ توفى سنة ٤٧١ هـ .

انظر مقدمة كتاب التصريف تحقيق الدكتور محسن العميرى ٧ ـ ١٧ وبغية الوعاة ٢ : ١٠٦ والأعلام ٤ : ١٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ـ ١٩٠ وشذرات الذهب ٣ : ٣٤٠ وطبقات الشافعية ٢٤٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٠ ونزهة الألباء ٤٣٤ ـ ٤٣٦ وهدية العارفين ٦٠٦ والبلغة ١٢٦ .

(٥) أمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٠٢ . ٧٠٣ .

(٦) سورة الكهف : الآية ١٠٧ . وفى آيات أخرى كثيرة

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل [1] وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة [2] ، وجعل من ذلك نحو « قال زيد عمرو منطلق » وقد مضى ردُّه [3] .

بمثلِهِ أو فعلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ ... وكونُه أصلاً لهذين انتخِبْ

توكيداً او نوعاً يُبَيِّنُ أو عَدَدْ ... كسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ

د : والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص [4] .

أبو حيان : وتقسيمه إلى مبهم وعدد ومختص كما قسَّمه أبو موسى الجزولي [5] ومن تبعه تقسيم غير صحيح ؛ لأنه متداخل ؛ إذ المعدود قسم من المختص فلا يكون قسيماً له .

وقد يَنُوبُ عنه ما عليه دَلْ ... كجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافرحِ الجَذَلْ

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبَدَا ... وثَنِّ واجمعْ غيرَهُ وأفْرِدَا

(1) لابن الحاجب شرح على المفصل ، سماه الإيضاح . كشف الظنون ١٧٧٤ .

(2) الإيضاح في شرح المفصّل ، لابن الحاجب ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(3) وقال أيضاً في الأمر السابع عشر بعد هذه الفقرة : « وزعم أيضاً في أنبأت زيداً عمراً فاضلاً ، فإنهما مُتعلقا العِلْم ، لا نفسه ، وهذا خطأ ، بل هما أيضاً مُنبأ بهما ، لا نفس النبأ ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح » . « المغنى ٨٦٨ » .

(4) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ١٧٨ : « . . . وينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ، فإن ساوى معناه معنى عامله ، فهو لمجرد التوكيد ، ويسمَّى مبهماً ، ولا يُثَنَّى ولا يُجمع ، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمَّى مختصًا ومؤقتًا ، ويُثَنَّى ويُجمع » . وانظر شرح المرادي على الألفية ٢ / ٧٧ .

(5) المقدمة الجزولية في النحو ٢٧٣ - ٢٧٩ .

د : مثال « مرادف » [1] المؤكِّد : « جلست قعوداً » ، ومثال مرادف المبيِّن : « افرَح الجذَل » ، إنما كان الثاني مبيناً لاختصاصه ؛ إذ هو محلًّى بأل [2] .

د : عن الشارح [3] : من النائب عن المصدر الملاقي له في الاشتقاق قال : نحو ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ [4] هذا مصدر على غير المصدر ، نحو ﴿ وتبتَّل إليه تبتيلاً ﴾ [5] ، وليس اسم مصدر [٧٩ ب] بخلاف : « اغتسل غُسْلاً » و « توضأ وضوءاً » و « صلَّى صلاةً » و « سلَّم سلاماً » و « قعد مقعداً » [6] ، ولهذا عدَّه « غيره » [7] قسماً آخر .

د : وفي شرح التسهيل [8] أن « اسم المصدر العلم لايستعمل مؤكداً و « مبيناً » [9] ، قال : لايقول : « حمدت حماد » ونحو ذلك ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى « الفاعل » [10] ، فلا يتنزَّل منزلة تكرار الفعل ، ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل ، وقبِلهُ أبو حيان [11] .

(1) في « جـ » : « المرادف » .

(2) شرح المرادي ٢ / ٧٨ ، ٨٠ .

(3) شرح ابن الناظم ١٠٨ ـ ١٠٩ وشرح المرادي ٢ / ٧٨ .

(4) سورة نوح : الآية ١٧ .

(5) سورة المزمل : الآية ٨ .

(6) في « هـ » : « قعوداً » .

(7) في « جـ » و « هـ » : « بعده » .

(8) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ١٨٠ ـ ١٨١ : « ولايستعمل اسم المصدر العلم مؤكّداً ولا مبيناً ، فلا يقال : حمدت حمادِ ، ونحو ذلك ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل ، ولأنه كاسْم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل ولا يقوم مقامه » . وانظر شرح المرادي ٢ / ٨١ .

(9) ساقطة من « هـ » .

(10) « هـ » : « العامل » .

(11) التذييل والتكميل ٢ / ١٧٨ أ .

د : وأما غير المعدود من المختص ففى تثنيته وجمعه خلاف ، منهم من قاسه لاختلاف أنواعه ، ومنهم من لم يقسْهُ ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [١] ، قال فى الكتاب [٢] :

« واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول ، والألباب ، والحلوم ، ألا ترى أنك لاتجمع الفكر والنظر والعلم » .

قال أبو حيان [٣] : وكذلك أسماء الأجناس وإن لم تكن مصادر ، فلو جاء « **العسول** » [٤] ، لم يقس عليه ، وإلى هذا ذهب الشلوبين [٥]

ق : ويصح ضم جيم جد وكَسرها » [٦] .

وحَـذْفُ عاملِ المؤكّـدِ امتنـعْ وفي سواه لِـدليلٍ متَّسَعْ

د : وقد نوزع فى « منع » [٧] حذف عامل المؤكد [٨] ، الذى نازعه هو

---

(١) الأشمونى فى شرح الألفية ١ : ٣٦٧ : « فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سِرْتُ سيرىْ زيد : الحسَن والقبيح ، وظاهر سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين » . وانظر شرح المرادى ٢/ ٨١ .

(٢) سيبويه ٣ : ٦١٩ : « واعلم أنه ليس كل جمع يُجْمَع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لاتجمع الفِكر والعلم والنظر ، كما أنهم لايجمعون كُلَّ اسم يقع على الجميع ، نحو : التَّمر ، وقالوا : التُّمران ، ولم يقولوا : أبرار ، ويقولون : مصران ومصارين ، كأبيات وأبابيت وبيوت وبيوتات » .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٨٢ .

(٤) فى « أ » : « الغسول » ، وفى « د » « العول » انظر : التوطئة ٣٦٦ والصحاح ٥/ ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٩٠ .

(٥) التوطئة ٣٦٦ وشرح المكودى ٧٣ .

(٦) شرح الشاطبى ٢/ ١١٣

(٧) ساقطة من « أ » .

(٨) شرح المرادى ٢/ ٨٢ .

ابنه [١] ، قال : « فإن أراد » [٢] أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله « وتقرير » [٣] معناه دائمًا ، فلاشك أن حذفه مناف لذلك القصد ، لكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المؤكد « قد» [٤] يقصد به [٨٠ أ] التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلَّم ، ولكن لانسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أن يقرر « معنى » [٥] العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنْ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحقُّ وأولى ، ولو لم يكن معناها يدفع هذا القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفًا جائزًا إذا كان خبراً عن اسم عَيْن فى غير تكرير ولا حصر ، نحو « أنت سيراً وميراً» [٦] ، وحذفًا واجبًا فى مواضع يأتى ذكرها نحو : « سَقْيًا ورعْيًا » و « حمداً وشكراً » ، لا كُفْراً » ، فمنع « مثل » [٧] هذا « كله » [٨] ، إما لسهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المُسَوِّغ « يحذف » [٩] العامل منه على نية التخصيص ، « وهو» [١٠] دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها « مجرى » [١١] الكلام . انتهى .

وكتب بعض الأذكياء بطرته [١٢] :

---

(١) شرح ابن الناظم ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٢) فى « د » : « فإن أردت » ، وفى « أ » : « إن أراد » .

(٣) فى « جـ : « تقرير » وفى د » ، و « أ » : « تقدير »

(٤) ساقطة من « هـ » .

(٥) ساقطة من « أ » .

(٦) ساقطة من « جـ » ، و « ص » ، و « هـ » .

(٧) من « أ » و « جـ » .

(٨) ساقطة من « ص » و « أ » و « جـ » ؛ و « هـ » .

(٩) فى « أ » : « يحذفُ » .

(١٠) فى « جـ » : « وهى » .

(١١) فى « د » : « فحوى » .

(١٢) فى « ص » : « فى طرته »

وابْنُ اللبـــونِ إذا مالُـــزَّ في قَــرَنٍ لـــم يســـتطعْ صَـــوْلَةَ البُـزْلِ القناعيسِ[1]

ق : « السـماع بحـذف عـامل المصدر المؤكـد معـدوم ؛ إذ لا نجد من كلامـهم منقـولاً ، مثل « نَعَـمْ ضربًا » فى جـواب مـن قـال : « هـل ضـربت زيـدًا ؟ وشـبهه مما يحذف فيه الفعل جـوازًا لدلالـة القرينـة عليه ، وإن كان السـماع معدومًا ، فهو الدليل على عـدم الجواز ، ويكـون وجهـه ما تقـدم ، وعنـد ذلك يظهر أن ما قال ابنه غير لازم ؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقـد قصـد الإتيـان بلفظ [٨٠ ب] آخـر ، « قـد »[2] يقرر معنى اللفظ الأول ويؤكده ، فحذفُـه مع هذا القصـد نقضٌ للغرض « كما مرّ »[3] ، وأما ما استدلّ به فلا دليل فيه ؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتوكيد أصلاً ، وإنما هى مصادر جعلت بدلاً من أفعالها ، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لاتأكيدها ، كيف وهى القائمة مقامها بحيث تُنوسِيَت الأفعال ، فلو كانت مؤكدة لها ، لكانت مؤكدة لنفسها ، والشئ لايؤكد نفسه .

ومن أوضح دليل على أنها بـدل من أفعالها أنها لاتجتمع معها[4] .

انتهى مختصـراً .

---

(١) من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ١٢٨ والأغانى ٥ : ٣٢٠ وجمهرة اللغة ١٣٠ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٤٥٩ وشـرح شواهد المغنى ١ : ١٦٧ والكتاب ٢ : ٩٧ وكتاب الصناعتين ٢٤ ولسان العرب ٥ : ٤٠٥ (لزز) ، ٦ : ١٧٨ (قعس) ، ١٣ : ٣٧٥ (لبن) والمقتضب ٤ : ٤٦ ، ٣٢٠ وبلا نسبة فى شرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢٦١ ـ ٢٦٢ والرد على النحاة ٧٤ .

والشاهد فيه دخول « أل » على « ابن اللبون » ليصير معرفة بعد تنكيره ، وليس كـ « ابن آوى » الذى لاتدخله « ال » ، فدلّ على أنه علم معرفة .

(٢) سـاقطة من « هـ » .

(٣) من « جـ » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ١١٧ ، ١١٨ .

وفى خامـس أبـواب المغنى تحريـر عجيب فى اجتمـاع الحـذف والتأكيد ، قال[1] : ولبدر الدين بن مالك مع والده ـ « رحمـة الله »[2] ـ بحث أجاد فيه ، وكذا قال المكودى : « اعتراضه عليه متّجِـه »[3] .

ق : ولم يذكر هذه المسألة فى التسهيل ولا فى الفوائد ، ويرد عليه أن يقال : على صحة تسليم ما قاله ينتقض « عليه »[4] بمـا ذكره بعدُ من وجوب حذف عامل المؤكد لنفسه أو غيره .

ويجاب « أن يقال »[5] : إن للمصدر المؤكد فى هذا الباب إطلاقين :

أحدهمـا : المؤكد لفعله ، وهو المراد هنا .

والثانـي : المؤكـد للجملة المذكورة قبـله ، وليس بمؤكـد لعامله الذى هو الفعل « المُقَـرَّر »[6] ، وهـو المراد « هنـاك »[7] ، وإذا تبايـن الإطلاقان لـم يدخل أحدهما على الآخر[8] .

والحذفُ حَتْـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلاً من فِعْلِـه ، كنـدلاً اللـذْ كانْـدُلاَ

ق : هذا العقد يشمل جميع الأنواع السبعة المذكورة « بعده »[9] [٨١ أ] ، أولهـا : **كنـدلاً اللَّـذْ كانـدلا**[10] ، وآخرهـا ذو التشـبيه بعد جملة ،

---

(١) المغنى ٧٩٣ ـ ٧٩٤ (٢) ساقطة من « أ » ، و « هـ » . (٣) المكـودى ٧٣ .

(٤) من « ص » . (٥) من « هـ » . (٦) فى « هـ » : « المقدر » .

(٧) ساقطة من « أ » (٨) شـرح الشاطبى ٢ / ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ .

(٩) فى « أ » : « بعدها » .

(١٠) ومثال ذلك قول الشاعر :

على حينَ ألهى الناس جُـلُّ أمورهـم فَنَدْلاً زريقُ المال نَـدْلَ الثَّعَالـب

من الطوَيل ، وينسب لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢ : ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٧١ ـ ٣٧٢ ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحوية ٣ : ٤٦ ، وهو فى ملحق ديوان الأحوص ٢١٥ وملحق ديوان جرير ١٠٢١ وبلانسبة فى شرح ابن الناظم ١١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٦٤ والإنصاف ٢٩٣ وشرح الشاطبى ٢ / ١١٩ ، ١٢٠ .

والشاهد فيه مجئ « ندلاً » مصدراً نائبًا عن فعله ، والمعنى : اندل ندلاً ، بمعنى اخطف خَطْفًا .

فإن المصادر فيها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل حسبما نص عليه سيبويه[(١)] وغيره[(٢)]، ومن باب « ندلاً » كل ما كان معناه الأمر ، كضربًا وصبرًا وإكرامًا ، والدعاء ، كسقيًا ورعيًا وجزعًا وعقرًا ، ونحوها .

ومـا لتفصيـل كإمّـا منًّـا عاملهُ يُحذفُ حيثُ عنَّا

ق : « **ما لتفصيل** » معطوف على ما بعد الكاف من قوله : « **كندلاً** » أو مبتدأ وخبره «**عامله يحذف** »[(٣)] ، «وبالله تعالى التوفيق »[(٤)] .

كذا مُكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وردْ نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ اسْتَنَدْ

ق : « وقيده بكون عامله خبرًا عن اسم عين ؛ لأن نصبه أبيَن»[(٥)] ؛ إذ رفعه على التأويل كقول الخنساء ، أنشده سيبويه ، « رحمه الله »[(٦)] :

---

(١) سيبويه : ١ : ٣١٨-٣١٩ : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمداً وشكراً لا كفراً ، وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمةَ عَيْنٍ ، وحُبًّا ونَعَامَ عَيْنٍ ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همًّا ، ولأفعلن ذلك ورغماً وهواناً .
فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ، وكأنك قلت : أعجب عجباً ، وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرةً ، ولا أكاد كيداً ، ولا أهُمُّ هَمًّا ، وأرغمك رغماً ، وإنما اختُزِل الفعل ههنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، . . . » .

(٢) ابن الناظم ص ١١١ والبسيط في شرح الجمل ٢ : ٦٢٦ وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٣) المرادي ٢ : ٨٣ : « إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله ، وجب حذف عامله ، كقوله تعالى : « **فشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدَ وإمَّا فداءً حتى تضع الحرب أوزارها** » أي : فإمّا تمنّون منًّا وإما تفادون فداءً . وانظر شرح الشاطبي ٢/ ١٢١ .

(٤) ساقطة من « ص » و « جـ » ، و « هـ » .

(٥) المرادي ٢ : ٨٤ : « واحترز باسم العين ، من اسم المعنى ، نحو : « أمرك سيرٌ سير ، فإن المصدر يرفع ويجعل خبره » .

(٦) ساقطة من « ص » و « أ » ، و « هـ » .

ترتع ما « رتعت»[(١)] حتى إذا « ادَّكرتْ »[(٢)] فإنما هي إقبال وإدبارُ[(٣)]

ومِنْهُ مايدعونه مؤكِّدًا لنفسه أو غيره فالمُبْتَدَا

نحو لَهُ عليَّ ألفٌ عُرْفَا والثَّانِ كابني أنت حقًّا صِرْفَا

ق : من الأول قوله تعالى[(٤)] : ﴿ **الذى أحسن كلَّ شىءٍ خَلَقَهُ** ﴾ يعني : في قراءة من سكَّن اللام[(٥)] ، و ﴿ **صُنْعَ اللهِ** ﴾[(٦)] و ﴿ **كتاب الله عليكم** ﴾[(٧)] بعد ﴿ **حُرِّمتْ** ﴾[(٨)] إلى آخره ، و ﴿ **وعد**

---

(١) في « جـ » : « عقلت » .

(٢) في « أ » : « اذَّكرت » .

(٣) من البسيط ، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣ وشرح الشاطبي ٢ / ١٢٢ والأشباه والنظائر ١ : ١٩٨ وخزانة الأدب ١ : ٤٣١ ، ٢ : ٣٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٢ والشعر والشعراء ١ : ٣٥٤ والكتاب ١ : ٣٣٧ ولسان العرب ٧ : ٣٠٥ (رهط) ، ١١ : ٥٣٨ (قبل) ، ١٤ : ٤١٠ (سوا) والمقتضب ٤ : ٣٠٥ والمنصف ١ : ١٩٧ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٢٤ والأشباه والنظائر ٢ : ٣٨٧ ، ٤ : ٦٨ .
والشاهد فيه رفع « إقبال » و « إدبار » وهما مصدران قد أخبر بهما عن اسم « عَيْن » وهذا تجوُّز .
وقال سيبويه ١ : ٣٣٧ : « فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم وليلك قائم » .

(٤) سورة السجدة : الآية ٧ ، وانظر شرح الشاطبي ٢ / ١٢٧ .

(٥) قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي بفتح اللام « خَلَقَهُ » ، وقرأ الباقون بإسكانها : « خَلْقَهُ » .
وقال الشاطبي :

سوى ابن العَلاَ والبَحْرُ أخفى سُكُونَه فَشَا خَلَقَهُ التَّحريك حِصْنٌ تَطوَّلاَ

انظر : الوافي ٢٤٠ والبدور الزاهرة ٣٠٦ والإرشادات ٣٧ وتحبير التيسير ١٦٢ وكتاب السبعة ٥١٦ والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ١٤٣ .

(٦) سورة النمل : من الآية ٨٨ .   (٧) سورة النساء : من الآية ٢٤ .

(٨) سورة النساء : من الآية ٢٣ .

﴿ اللـه ﴾[1] بعد ﴿ ويومئـذ يفـرح المؤمنون ﴾[2] و ﴿ صبغـة الله ﴾[3] بعـد قولـه : ﴿ قولوا[4] آمنا بالله ﴾[5] ، وقـد مثَّـل الثانى بمثـالين فى واحـد ، وهمـا « حَقًّا » و « صِـرْفًا » .

كذاك ذُو التشـبيهِ بَعْـدَ جُمـلهْ   كَـلِي بُـكا بُـكاءَ ذاتِ عُضْـلهْ

د : و « لـو »[6] لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث لم ينصب ، المشعر بالحدوث [٨١ ب] والتجـدد هو الذى يراد به العلاج والعمل لا الذى يراد به الجنس ، مثله : « لـه حُسنَ الشـمس »[7] .

ق : وهنا مسألة ، وهى أنه قال :

« والحـذفُ حتـمٌ مع آتٍ بـدلاً من فعلـه »[8] .

« ككذا ، فأتى بسبعة أنواع ، فالتمثيل لما أتى من المصـادر بـدلاً من فعله »[9] ، فيحتمل ألا « يريـد »[10] الحصـر ، فيدخل تحت التشـبيه أنـواع ، منها المصـدر الوارد فى « خبـر » إنشائى[11] ، نحـو : حمـداً وشكراً وعجبـاً وقسـمًا لأفعلنَّ ، والـوارد فى « خبـر »[12] غيـر إنشائى ، نحـو : نعم نعمـة عين ونَعام عين « ونعـام عين »[13] ونُعمى عين ، وأنـا أفعـل ذلك وكـرامـة ومسـرةً ، ولا « أفعلـه »[14] ولاكيـداً ولاهمًـا ،

---

(١) سورة الروم : من الآية ٦ .   (٢) سورة الروم : من الآية ٤ .

(٣) سورة البقـرة : من الآية ١٣٨ .   (٤) ساقطة من « جـ » .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٣٦ . وهى ساقطة من « ص » .

(٦) ساقطة من « د » . وانظر شرح المرادى ٢ / ٨٦ .

(٧) ساقطة من « جـ » .   (٨) ساقطة من « أ » .

(٩) ساقطة من « هـ » .   (١٠) فى « أ » : « إيراد » .

(١١) فى « ب » و « د » : « حيز » .   (١٢) فى « ب » و « د » : « حيز » .

(١٣) من « ص » .   (١٤) فى « أ » : « أو أفعله » .

ولأفعلن ما يسوء زيـداً ورغمـاً وهوانًا ، والمقتـرن بالاستفهام ، كمـا أنشـده سيبويه للعجـاج[1] :

« أطَـرَبًـا وأنـت قِنَّسْـرِيُّ » .

وجـرير[2] .

« ألؤمًـا لا أبالـك واغتـرابًـا » .

---

(١) عجزه :

« والدهـر بالإنسـان دوارىُّ »

والرجز للعجاج فى ديوانه ١ : ٤٨٠ وجمهرة اللغة ١١٥١ وخزانة الأدب ١١ : ٢٧٤ ، ٢٧٥ والدرر ٣ : ٧٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ١٥٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٨١٨ وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ وشرح شـواهد المغنى ١ : ٤١ ، ٢ : ٧٢٢ والكتـاب ١ :٣٣٨ ولسان العرب ٥ : ٩٣ (قسر) ، ١١٧ (قنسر) والمحتسب ١ : ٣١٠ ومغنى اللبيب ١ : ١٨ وبلا نسبة فى الإيضاح العضدى ٢٩٢ والملخص ٣٣٨ وخزانة الأدب ٦ : ٥٤٠ والخصائص ٣ : ١٠٤ وفيه ثلاثة شـواهد :

الأول : مجىء الاستفهام التوبيخىّ للمخاطب .

والثانى : قوله « دوَّارى » بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب .

والثالث : نصب « طَرَبًا » على المصدر الموضوع موضع الفعل ، أى « أتطربُ طَرَبًا » .

(٢) وصـدره :

« أعَبْـداً حَـلَّ فى شُـعَبَى غريبـاً » .

من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ٦٥٠ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢٣٨ وإصلاح المنطق ٢٢١ والأغانى ٨ : ٢١ وجمهرة اللغة ١١٨١ وخزانة الأدب ٢ : ١٨٣ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٩٨ وشرح التصريح ١ : ٣٣١ ، ٢ : ١٧١ ، ٢٨٩ والكتاب ١ : ٣٣٩ ، ٣٤٤ ولسان العرب ١ : ٥٠٣ (شعب) ومعجم ما استعجم ٧٩٩ ، ٨٦١ والمقاصد النحوية ٣ : ٤٩ ، ٤ : ٥٠٦ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٧٩ وابن الناظم ١١٠ وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ص ٨٨ .

والشاهد فى قوله : « ألؤمًا » باعتبار المصدر « لؤمًا » قائمًا مقام فعله المحذوف وجوبًا ، لوقوع ذلك المصدر بعد استفهام توبيخىّ .

وقال الخليل بعد أن ساق البيت : « أراد تجمع لُؤمًا واغترابًا » .

وكقول عامر بن الطفيل[(١)] : « أغدةً كغدة البعير وموتًا في بيت سلولية »[(٢)] .

وأما نحو : « **سبحان الله** »[(٣)] ولبيك وسَعْدَيْك وحنانيْك ودواليك وويل زيد وويحه ، فموقوف على السماع باتفاق[(٤)] .

---

(١) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامرى ، توفى سنة ٩ هـ/ ٦٣٣ م من شعراء الجاهلية ، كان أعور عقيمًا لا يولَدُ له ، وأدرك الإسلام ولم يسلم بسبب أطماعه ، هجا النبى ، فدعا عليه ، فمات بالطاعون ، انظر : الشعراء والشعراء ١ / ٣٤١ والأغانى ١٠ / ٣٨ و ٤٧ و ١٤٦ .

(٢) انظر المثل وقصته فى مجمع الأمثال للميدانى ٤٧١ ، ٤٧٢ ويروى : « غدة » وليس ، « أغدة » .
ويروى « غدةٌ وموت » بالرفع لا بالنصب ، كما ورد بهذا الكتاب المخطوط .
ـ ذكره الميدانى فى قصة أوردها ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، برواية الرفع : « غدة كغُدَّةِ البعير ، وموتٌ فى بيت سلولية » وقال :
« ويُرْوَى » : « أغُدَّةً وموتًا » نصباً على المصدر ، أى : أوغَد إغدادًا ، وأموت موتًا ، يقال : أغدَّ البعير ، إذا صار ذا غُدَّة ، وهى طاعونة ، ومن روى بالرفع ، فتقديره : غدتى كغدَّة البعير ، وموتى موت فى بيت سلَولية .... » .
ورواية النصب التى أشار الميدانى إليها قد أوردها سيبويه فى الكتاب ١ : ٣٣٨ .

(٣) من « جـ » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ .

المفعول لـه

يُنصَبُ مفعولاً له المصدرُ إن ... أبان تعليلاً كجُدْ شكراً ودِنْ

وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدْ ... وقتا وفاعلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فاجرُرْهُ بالحرفِ وليس يمتنعْ ... مع الشروط : كلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ [١٨٢أ]

وقلَّ أن يصحبها المُجَرَّدُ ... والعكسُ في مصحوب « ألْ » وأنشَدُوا

لا أقعُدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ... ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ

ق : وزاد الشلوبين فى الأسئلة والأجوبة شرطًا آخر ، وهو أن يكون من أفعال القلوب ، كقولك : جئت رغبةً ورهبةً ، فلو كان من أفعال الجوارح لم يصح نصبه نحو : « جئتكَ لبنيان »[(١)] الدار ولا دَرْكَ على الناظم فى إسقاطه ؛ لأنه استغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن أفعال الجوارح لا « تجتمع »[(٢)] فى الزمان مع الفعل « المعلل »[(٣)] ، كما أنه لم يشترط « ألاّ يكون »[(٤)] من لفظ الفعل ؛ لأن المصدر لايكون علة لفعله ، والرواية عنده :

« فاجرره بالحرف » ، « وقَلَّ أن يصحبها » .

قال : والمراد بالحرف[(٥)] : اللام والباء ومن وفى ، **قال** : **وفى قوله** :

« لزهد ذا قنع »

---

(١) فى « أ » : « لبناء » . (٢) ساقطة من « جـ » .

(٣) فى « هـ » : « تجمع » . (٤) فى « د » : « إلا أن يكون » .

(٥) قال ابن عقيل ١ : ٥٧٤ : « ... فإن فُقِد شرط من هذه الشروط تَعيَّن جرُّه بحرف التعليل ، وهو : اللام أو « من » أو فى « ب » أو الباء ، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك : « جئتك للسمن » ، ومثال ما لم يتَّحِدْ مع عامله فى الوقت : « جئتك اليوم للإكرام غدًا » ، ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل : « جاء زيد لإكرام عمرو له » .

تنكيت على الجزولى[1] ، حيث منع جر النكرة مع استيفاء الشروط .

قال الشلوبين : ولا أعرف له فيه سلفًا ، وفى قوله : **« لـزهد »** إشعار بجواز تقديمه على عامله ، كما نصَّ عليه الرمانى[2] فى شرح الموجَز[3] ، وقد أغفل ذلك فى التَّسهيل « وشرحه »[4] ، وفى الفوائد ، ولا أحفظ الشاهد الذى ختم به من غيره ولا أعلم قائله[5] .

(١) المقدمة الجزولية فى النحو ٢٦١ ـ ٢٦٢ والإيضاح ١٩٦ .

(٢) هو علـى بن عيسي بن على بن عبدالله ، أبوالحسن الرمانىّ ، وكان يعرف أيضاً بالإخشيدى وبالوراق ، وهو بالرمّانى أشهر ، كان علامة فى العربية ، إماماً فى الأدب ، فى طبقة الفارسى ، والسيرافى ، معتزليّا .
ولد سنة ٢٩٦ هـ ، وعند السيوطى وياقوت سنة ٢٧٦ هـ .
صنف : التفسير ، والحدود الأكبر ، والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح موجزه ، وشرح سيبويه ، وشرح مختصر الجرْمىّ ، وشرح الألف واللام للمازنىّ ، وشرح المقتضب ، وشرح الصفات ، ومعانى الحروف ، وغير ذلك ، توفى فى سنة ٣٨٤ هـ .
انظر :
بغية الوعاة ٢ : ١٨٠ ـ ١٨١ وتاريخ العلماء النحويين ٣٠ ـ ٣١ والأعلام ٥ : ١٣٤ وإنباه الرواة ٢ : ٢٩٤ : ٢٩٦ والبداية ١١ : ٣١٤ وبرو كلمان ٢ : ١٨٩ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٦ ـ ١٧ وطبقات الزبيدى ١٢٠ (الاسم فقط) وشذرات الذهب ٣ : ١٠٩ وكتاب معانى الحروف ١١ ـ ٢١ .

(٣) الموجز لابن السراج ، وشرحه للرمانى ، انظر : المصادر السابقة .

(٤) من « هـ » ، وفى بقية النسخ : « وشروحه » .

(٥) الرجز المشار إليه قد ورد فى عدد من المصادر ، ولكن بلا نسبة ، ومنها : شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٩٨ والدرر ٣ : ٧٩ ، وشرح التصريح ١ : ٣٣٦ وشرح ابن عقيل ٢٩٤ وشرح عمدة الحافظ ٣٩٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٦٧ وهمع الهوامع ١ : ١٩٥ وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .
والشاهد فيه قوله : « لا أقعُدُ الجبنَ » حيث جاء المفعول له « الجبنَ » مقترناً بـ « أل » ، ونصب . وهذا قليل
وقال العينى على هامش شرح الأشمونى ١ : ٣٧٦ : « هذا رجز لم أدْرِ راجزه ، والشاهد فى « الجبنَ » حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له ، وهو قليل ، والأكثر خلوّه عنهما ، والهيجاء ، تُمدُّ وتُقصَر : الحرب ، والزمر : جمع زمرة ، ولو : هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه» .

المفعول فيه ، « وهو المسمى ظرفًا »

الظَّرْفُ وقتٌ أو مكان ضُمِّنَا « في » باطِّرادٍ كهُنا امكثْ أزمِنَا

د : قال الشارح[1] فى نحو : « دخلتُ الدار » : « فإذا »[2] كان كذلك فلا « حاجة إلى [٨٢ ب] الاحتراز »[3] عنه بقيد الاطراد ، أى إذا كان مفعولاً به فليس هو على معنى « فى » ، فقد خرج بقوله :

« ضُمِّنَا » « في »

كل ما كان من الأسماء يضمن معنى « فى » لكن على غير اطرادٍ فليس بظرف ، وذلك أن العرب تقول[4] : « مطرنا السهل والجبل » ، و « ضُرِبَ زَيْدٌ الظهرُ والبطنُ » ، فهذه على معنى « فى » ؛ لأن المعنى : « فى السهل والجبل » و « فى الظهر والبطن » ، لكنها ليست بظروف ؛ لأن « تضمنها »[5] معنى « فى » ليس بمطرد فيها .

لو قلت : « أخصبنا »[6] أو أجدبنا السهل والجبل ، أو مطرنا القيعان والتلول ، أو « ضرب زيد اليد والرجل »[7] ، أو الرأس والجسد ، لم يجُزْ ،

(١) شرح ابن الناظم ١١٣ وشرح المرادي ٢ / ٩٠ .

(٢) فى « جـ » : « وإذا » .

(٣) فى الأصل : « فلا احتراز » . وما أثبتُّه من « أ » ، و « جـ » ، وشرح ابن الناظم ١١٣ .

(٤) الكتاب ١ : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٥) فى « جـ » و « هـ » : « تضمينها » .

(٦) فى « أ » : « أخطبنا » ، وقد يكون تحريفاً من الناسخ .

(٧) سيبويه ١ : ١٦٠ « . . . فإن قلتَ « ضُرب زيد اليد والرِّجلُ » جاز على أن يكون بَدَلاً ، وأن يكون توكيداً ، وإن نصبتَه لم يَحسُن ؛ لأن الفعل إنما أنفذَ فى هذه الأسماء خاصةً إلى المنصوب إذا حذفتَ منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العربَ تقول فى غيره ، وقد سمعناهم يقولون : مَطَرتهمْ ظَهْراً وبَطْنًا » .
وفى الحاشية : « قال : قال الجرمى : دخلت البيت لم يحذف منه حرف الجر ، ومن الأفعال ما يتعدّى بحرف جر ، وبغير حرف جر ، نحو : جئتك ، وجئت إليك ، قال : غلط فى هذا سيبويه» .

فلما كانت على « هذا »[1] السبيل لم تستحق بذلك أن تكون ظروفاً .

قال سيبويه لما تكلم على نصب هذه المثل وأنها على تقدير « فى »[2] وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظروف ؛ لأنك لو قلت : « قلب »[3] هو ظهره وبطنه وأنت تعنى شيئا على ظهره لم يجُزْ .

قال[4] : ولم يجيزوه ـ يعنى حذف « حرف الجر »[5] ـ فى غير السهل والجبل والظهر والبطن ، كما لم يجز « دخلت »[6] عبدالله .

قال[7] : فجاز هذا فى ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا فى الأماكن فى مثل : « دخلت البيت » .

ومراد الناظم بقوله : « **وقت أو مكان** » اسم وقت أو مكان لا معناهما ، وانتصابه لصناعة الألفاظ ، وهى النحو « يحرر ذلك »[8] .

ويقولـه :

« ضِمْنُـــا »

---

(١) فى « جـ » : « هذه » : وكلاهما جائز ، لأن كلمة « السبيل » مما يذكَّر ويؤنَّث ، نحو كلمة الحال والطريق ، وغيرهما . قال تعالى : **﴿ قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتَّبعنى ﴾** .

(٢) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٣) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٥٩ : « ولم يجيزوه فى غير السهل والجبل ، والظهر والبطن ، كما لم يجز : دخلت عبدالله ، قال : فجاز هذا فى ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا فى الأماكن ، فى مثل : دخلت البيت . . » ، وفى « هـ » : قال : يجيزوه ، . . . » .

(٥) فى « جـ » : « الجار » .

(٦) فى الأصل : « دخل » وفى « أ » ، و « جـ » والكتاب ١ : ١٥٩ : « دخلت » .

(٧) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٨) « ص » : « يحرزه » ، و « هـ » : « فيجوز » .

تضمين معنى « فى » لا [٨٣ أ] لفظها تضميناً طارئاً ، لا فى أصل الوضع ، وإلاَّ وَجَبَ بناء كل ظرف ، فهو تضمين حادث عند التركيب بعد استقرار الدلالة الإفرادية ، فلا يوجب بناء كافتقار عشرين وكل وبعض إلى مفسر ، وكتضمين معنى اللام و« من » و « فى »[1] الإضافة ، إلا أن قولـه :

« باطـــراد »

يخرج ظروفاً كثيرة ، متفقاً عليها ، فمنها قولهم : « وهو منه منزلة الشغاف »[2] ، « وهو منى منزلة الولد ، ومقعد القابلة[3] ، ومزجر الكلب ، وهو منى مدرج السيول »[4] ، فكلها لاتتضمن معنى « فى » باطراد ، فلا يقول : « أجلسته منزلة الشغاف » ، كما تقول : « أجلسته قريباً منى » ، ولايقول :

---

(١) من « جـ » .

(٢) الكتاب ١ : ٤١٢ ، ٤١٣ : « . . . وذلك قول العرب ، سمعناهُ منهم : هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدلك على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة الولد ، فإنما أردت أن تجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك : منزلى مكان كذا وكذا ، ، ، » .
والشغاف : غلاف القلب ، وهو جلد دونه كالحجاب ، قال النابغة :

وقد حال هَمٌّ دون ذلك والجٌ … مكان الشغاف تبتغيه الأصابعُ

(٣) الكتاب ١ : ٤١٣ : « . . . وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة ، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب :

فوردن والعيُّوق مقعد رابى الضْـ … ـرباء خلف النجم لايتتلَعُ

وهو منك مناط الثريا » .

(٤) الكتاب ١ : ٤١٤ـ٤١٥ : « . . . . ومن ذلك قول العرب : هو منى درج السيل ، أى : مكان درج السيل من السيل ، قال الشاعر ، وهو ابن هرمة :

« أنصبٌ للمنيَّة تَعْتَريهمْ … رجالى أم هُمُ دَرَجَ السُّيول » .

من الوافر ، ويوجد فى كثير من المَصادر منها : ديوان ابن هرمة ١٨١ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ وخزانة الأدب ١ : ٤٢٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٤ والكتاب ١ : ٤١٥ ، ٤١٦ وبلا نسبة فى لسان العرب ٢ : ٢٦٧ (درج) .
والشاهد فيه نصب « درج السيول » على الظرفيه .

« قـعَـد »[1] مـزجـر الكلب ، كـما تقول : قعـد بعيـداً منى ولا مكانك « درج »[2] السيول وكذا « نحوهما »[3] مما الظرفيـة فيه سمـاع ، فصارت بمنزلة « مطرنا السهل والجبل » ، فاقتضى كلامه أنها غير ظروف ، وليس كذلك»[4] ، انتهى .

وقد نبه على شذوذ نحو « مقعد القابلة » بقوله :

وشــــرطُ كَــوْنِ ذا مقيســــا . . . . البيت[5]

ق : خلافًا لمن قال بغير ذلك فى بعض المواضع ، كقول جمهور الكوفيين فى نحو[6] : « زيد خلفك » : إنه منصوب على الخلاف ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : زيد أخوك ، فالأول هو الثانى فيترافعان ، فإذا قلت : زيد خلفك ، أو قدومك غداً ، فقد [٨٣ ب] خالف الثانى الأول ؛ إذ ليس به ، فانتصب بذلك « المعنى »[7] ليحصل الفرق بينهما[8] .

(١) فى « جـ » : « قعدت » .
(٢) فى « جـ » و « هـ » « مدرج »
(٣) فى « أ » : « نحوها » .
(٤) شرح الشاطبى ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣
(٥) « هـ » : **وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفًا لما فى أصله معه اجتمع**
(٦) ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٢٤٥ : « ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف ، إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو : « زيد أمامك وعمرو وراءك » وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك » .
(٧) ساقطة من « ص » .
(٨) المرادى ٢ : ٩١ : « يعنى : أن حكم الظرف النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو ما فى معناه ، وأن الناصب له قد يكون ظاهراً : نحو : جلست أمام المسجد ، وسررت يوم الخميس » ، وقد يكونُ مقدرا إما جوازا نحو : « يوم الجمعة » لمن قال : « متى قدمت ؟ » ، وإما وجوبا كالواقع خبرا أو صفة أو حالاً أو صلة » . أ . هـ .

وكلُّ وقــتٍ قابــلٌ ذاك ومـــا ... يقبلــه المــكانُ إلا مُبْهَمَـــا
نحـــو الجهـاتِ ، والمقادير ، وما ... صيــغَ من الفعل كَمَرْمَـي من رَمَي
وشـرطُ كَـوْنِ ذا مقيســا أن يَقَـعْ ... ظَـرْفًـا لما في أصـله معَـهُ اجتمعْ

د : وأما المعدود من الزمـان فهـو من قبيل المختص ، خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا[1] ، هو أبو موسى الجزولى[2] .

د : وأما المقادير فظاهر كلام الفارسى[3] أنها داخلة تحت المبهم ، هـذا مذهب أبى بكر بن السراج[4] ، **قال** : فإن قال قائل : « فرسخ وميل » موقت معلوم ، فلم جعلتموه مبهمًا ؟ قيل لـه : إنمـا يـراد بالمبهم ما لايُعرف له من البلاد موضع ثابت ولا « حدود »[5] من الأمكنة ، وهـذا إنمـا يعرف مقداره ، والإبهام فيه موجود ، لأن كل موضع يصلح أن يكون فرسخًا وميلاً ، فافهم الفرق « بين »[6] المعروف الموضع والمعروف القدر .

د : **وقـال الشلوبين : ليسـت داخلـة تحتـه**[7] .

= « ، مثال الخبر : « زيد عندك » والصفة نحو : مررتُ بطائر فوق غصن ، والحال نحو : « رأيت الهلال بين السحاب » ، والصلة نحو : « رأيت الذى عندك » ، فعندك صلة للذى ، والناصب محذوف وجوبا فى الأحوال الأربعة و ويقدر : مستقراً أو استقر ، إلا فى الصلة فيقدر : استقر ؛ لأن الصلة جملة » .
« انظر : الأشمونى ١ : ٣٧٨ » . « وشرح الشاطبى ٢ / ١٤٦ » .
(١) شرح المرادى ٢ / ٩٢ .
(٢) المقدمة الجزولية ٨٦ .
(٣) الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى ١ : ١٧٧ ـ ١٧٩ وشرح المرادى ٢ / ٩٣ .
(٤) الأصول لابن السراج ١ / ١٩٩ .
(٥) فى « هـ » : « معدود » .
(٦) ساقطة من « أ » .
(٧) شرح المرادى ٢ / ٩٣ والتذييل والتكميل ٢ / ١٩٧ أ .

قال أبو حيان في أول هذا الباب [١] : يقال : إن « الأستاذ » [٢] أبا على الشلوبين ختم عليه كتاب سيبويه بحثًا ونظرًا نحوًا من ستين مرة ، وأقرأ النحو نحوًا من ستين سنة ، ورحل إليه الناس من أقطار الأرض ، ولم يكن فى عصره ، بل فى أعصار قديمة قبل عصره مثله ، رحمه الله تعالى [٨٤ أ] .

د : وصحَّح بعضهم أنها شبيهة بالمبهم [٣] ، هو أبوحيان ، قال : ولذلك وصل إليها الفعل بنفسه .

لطيفة : ذكر أبو حيان « فى شرحه على التسهيل » [٤] عن قاسم بن ثابت [٥] قال : سُمِّيَ الميل ميلاً ؛ لأنهم كانوا ينصبون على الظرف أميالاً كانوا يعرفون بها الخُطى التى مَشَوْها ، فيجعلون على « رأس » [٦] كل ثلاثة آلاف ذراع « بناء » [٧] كهيئة الميل يكتبون فيه العدد « مما » [٨] مَشَوْهُ .

وقال هشام لأعرابى كان يسير معه : انظر فى الميل : كم مشينا ، وكان الأعرابى أميًّا لايقرأ ، فنظر ثم جاء فقال : فيه « مخطاف » [٩] وحلقة

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٢٥ ب . (٢) فى « أ » : « للأستاذ » .

(٣) شرح المرادى ٢ / ٩٣ .

(٤) من « أ » ، وفى « الأصل » : « عن السهل » ، وفى « ص » و « جـ » و « هـ » عن السهيلى » .

(٥) هو قاسم بن ثابت بن حزم بن عبدالرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى ، أبو محمد السرقسطى العوفى ، عنى بالحديث واللغة وأبوه كذلك ، فأدخلا الأندلس علماً كثيراً ، ويقال : إنه أول من أدخل إليها كتاب العين ، وكان قاسم عالما بالحديث والفقه ، متقدما فى النحو والغريب والشعر ، ورعا ناسكا زاهدا خيرا ، مجاب الدعوة ، طلب للقضاء فامتنع من ذلك .
من تصانيفه : الدلائل فى شرح الحديث ، بلغ فيه الغاية من الإتقان ، ومات قبل إكماله ، فأكمله أبوه بعده ، وكانت وفاته سنة ٣٠٢ هـ .
انظر بغية الوعاة ٢ : ٢٥٢ وإنباه الرواة ٣ : ١٢ وطبقات الزبيدى ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٦) ساقطة من « أ » . (٧) من « ص » ، و « هـ » . (٨) فى « هـ » : « الذى » .

(٩) ساقطة من « أ » ، وفى « ص » « جـ » : « مخطف » .

وثلاثة كأطباء « الكلب » [١] ، وهامة كهامة القطا ، فضحك هشام [٢] وعلم أن فى الميل خمسة .

تتميم : قال أبوحيان [٣] : والسبب فى « جواز » [٤] تعدى الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها ، كما أن السبب فى تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل « عليهما » [٥] من جهة المعنى واللفظ ، فالفعل يدل على المصدر بلفظه لتَضَمُّنه حروفه ، ويدل على الزمان بلفظه من حيث أن الزمان « إنما » [٦] يتبين من صيغة الفعل [٧] .

ومايُرَي ظَرْفًا وغيرَ ظَرْفِ ... فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفْ
وغيرُ ذي التصَرُّفِ الذي لَزِمْ ... ظَرْفيةً أو شِبْهَهَا من الكَلِمْ

(١) فى « جـ » : « الكلية » .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير ، الملقب بالطوال ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ١٩٩ ب .

(٤) ساقطة من « هـ » .

(٥) فى « جـ » : « عليها » .

(٦) ساقطة من « د » ، و « هـ » .

(٧) ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٠٦ : « . . . لكن ظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه ، مبهما كان أو مختصا ، مثل : قمت يوم الجمعة ، ويوما من الأيام ؛ لأنه يدل عليه دلالة قوية ، وهى دلالة الصيغة ، وليس كذلك مع المكان ؛ لأنه يتعدى إلى المبهم منه بنفسه ، وهى الأقطار الستة ، مثل : قمت أمام فلان وخلفه ويمينه وشماله وفوقه وتحته ؛ إذ لايخلو فعل من الأفعال أن يكون فى أحد هذه الأقطار ، فهو يقتضيه ، فلذلك تعدى إليه ، وليس كذلك الأمكنة المخصوصة التى لها أقطار تحصرها ونهايات تحيط بها ، مثل الدار والبلد والمسجد والسوق ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه ليس فى الفعل دلالة عليها ، بل يصلح لها ولغيرها ، فَجَرَتْ مَجْرَى « مررت » الذى لايتعدى إلى « زيد » إلا بحرف جر ، فلذلك تقول : قمت فى الدار ، وفى البلد ، وفى السوق ، وفى المسجد ، ولايجوز حذف حرف الجر ، فاعرف الفرق بين المبهم والمختص ، فإنه أصل كبير » .

د : وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير (٨٤ ب) "من"[١]، **قال فى التسهيل** [٢] : "فإن جاز أن يُخْبَرَ عنه، أو يجر بغير مِنْ فمتصرف".

ابن هانئ : وتخصيصه بالإخبار عنه يدل على أن الإخبار به ليس كذلك، تقول : قدومى سَحَر، فهو باقٍ على ظرفيته والعامل فيه محذوف.

وقد يَنُوبُ عن مكانٍ مَصْدَرٌ … وذاك في ظَرْفِ الزّمان يَكْثُر

ق : وإنما كان ذلك كثيراً فى ظروف الزمان وقليلاً فى ظروف المكان؛ لقُرْب ظروف الزمان من المصدر، "وبُعد" [٣] ظروف المكان منه، ألا ترى أن الزمان شارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما، فهو يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، وأن الزمان مُضِيُّ الليل والنهار كما يأتى من كلام **سيبويه**، وإذا نظرت إلي المضِيِّ وجدتَه مصدراً وهو مراد **الزجاجى**

---

(١) المرادى ٢ : ٩٥ : "فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية، بل يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى، نحو: "يوم وليلة" من الزمان، "ويمين وشمال" من المكان.
وغير المتصرف؛ ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً "كقطْ" و "عَوْض"، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبه الظرفية : الجر "بمنْ".
وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه، والجر بغير "من" فى الاختيار؛ لأن "مِنْ" كثرت زيادتها فلم يُعْتَدَّ بها.
فلذلك حُكِمَ على "قبلُ وبعدُ وعندَ ولدُنْ" بعدم التَّصرف مع أنها تُجر بـ "من".

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٠٠، وقال فى شرح العبارة المذكورة فى المتن : ٢ : ٢٠١ : "وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف، فالمتصرف ما يجوز أن يخبر عنه، أو يُجَرّ بغير "من"، وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك...".

(٣) "هـ" : "وهل".

بقوله [١] : "" إن "[٢] الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعلين، بخلاف ظرف المكان، فإنه لم "يُبْنَ" [٣] له فعل، ولم يكن للفعل دلالة عليه، وأيضاً فهو أشبه "الأناسىِّ" [٤]، وهو معنى كلام **سيبويه**؛ إذ قال[٥]:

"ألا تراهم يخصونها بأسماء" [٦] كزيد وعمرو، وفى قولهم : **مكة وعمّان** ونحوهما، وتكون منها خِلقة لا "تكون" [٧] لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادى والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن لها "جثة" [٨]، وإنما الدهر مُضِىُّ الليل والنهار"[٩] انتهى.

إلا أن المكان لما كان "لازماً للمصدر لزوماً (٨٥ أ) خارجيًّا؛ لأن كل فعل لابد له من مكان" [١٠] يقع فيه، راعوا هذا المقدار من القرب فعاملوا المكان معاملة الزمان بحيث لا يقوى فى ذلك قوته، فكانت نيابته عنه قليلة[١١].

---

(١) الزجاجى فى كتاب الإيضاح فى علل النحو ص ٥٣ : "وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست فى الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنّما هى عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال، وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم، فمحال قول من قال من الكوفيين : فعل دائم ..".

(٢) من "أ".
(٣) فى غير "جـ" : "يبين".
(٤) فى "جـ" : "بالأناسىّ".
(٥) الكتاب ١/ ٣٦ ـ ٣٧.
(٦) فى "أ" : "بالأسماء".
(٧) من "جـ"، وفى "ص" و "أ" : "يكون".
(٨) فى "جـ" : "جثث".
(٩) الكتاب فى ١ : ٣٧ : "وإنما الدهر مُضِىُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقربُ"، فى جـ ١ : ٤١٩ : "واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكُّنا فى الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولةً، تقول : أهلكك الليلُ والنهارُ، واستَوْفَيْتَ أيامك، فأُجرِىَ الدهر هذا المجرى، فَأَجْرِ الأشياء كما أَجْرَوْها".
(١٠) ساقطة من "أ".
(١١) شرح الشاطبى ٢ / ١٥٦، ١٥٧.

المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِيَ الواوِ مفعولاً مَعَهْ　　في نحْو : « سِيري والطريقَ مُسْرِعَهْ »
بما من الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ　　ذا النصْبُ، لا بالواو، في القولِ الأحَقْ
وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نَصَبْ　　بفعلِ كونٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ
والعطفُ إن يُمْكِنْ بلا ضعفٍ أحَقْ　　والنصبُ مختارٌ لَدَى ضَعْفِ النسَقْ
والنصبُ إن لم يجزِ العطفُ يجبْ　　أو اعتقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

ق : إن قيل : قوله :

«والعطفُ إن يمكنْ بلا ضعفٍ أحقْ» (١)

مُغنٍ عن قوله قبله :

وبعد ما استفهام ... البيت

لدخوله تحته !!!

فالجواب : أنه لو سلّم اندراجه تحته لم يخلُ تخصيصه بالذكر من فائدة، كتعيين جهة السماع، وإن طائفة من العرب اختصت بالنصب مع ما وكيف،

(١) ابن عقيل : ٥٩٤ ـ ٥٩٥ : " الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أوْ لا، فإن أمكن عطفه، فإما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.
فإن أمكن عطفه بلا ضعف، فهو أحق من النصب، نحو : "كنتَ أنا وزيد كالأخوين، فرفْعُ "زيد" عطفاً على المضْمَرَ المتصل أوْلى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله : " سار زيد وعمرو " فرفْع "عمرو" أولى من نصبه.
وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف، نحو : "سرتُ وزيْداً "، فنصب " زيد " أوْلى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل ".
وانظر : المرادى ٢ : ١٠٠".

كما حكى سيبويه (١)، وكتعيين وجه النصب وأنه على إضمار فعل كونٍ لا غيره(٢).

(١) الكتاب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ : " وزعموا أنَّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا "كيف"، ولكنهم حملوه على الفعل، على شئ لو ظهر حتى يَلفُظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما " و"كيف "، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأن كنت، وتكون يقعان هاهنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام، وكأنه قد تكلَّم بها، وإن كان لم يلفظ بها؛ لوقوعها هاهنا كثيراً، ومن ثَمَّ أنشد بعضهم :

فما أنا والسَّيْرَ في متْلَفٍ　يبرِّحُ بالذَّكرِ الضابطِ

لأنهم يقولون : " ما كنتَ " هنا كثيراً، ولا ينقُضُ هذا المعنى، وفى " كيف " معنى " يكون "، فجرى " ما أنت " مجرى " ما كنت " كما أن " كيف " على معنى " يكون " .
(٢) الجزولى فى المقدمة ص ٢٦٠ : " والعامل فيه فعل أو معناه "، وقال المرادى ١ : ٩٧ : "ناصب المفعول معه، إما فعل نحو : " استوى الماء والخشبة "، وإما اسم يشبهه، نحو : "زيد سائرٌ والطريقَ"، " وانظر الكتاب ١ : ٣٥٠ " وانظر شرح الشاطبى ٢ / ١٦٧، ١٦٨.

الاستثناء

مـا اسـتـثـنت « الاّ » مَعْ تمامٍ يَنْتَـصِبْ ... وبعـــد نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انتُـــخِبْ

إتبــاعُ مــا اتَّصَلْ، وانصبْ مــا انقطَعْ ... وعن تميم فـــيــــه إبدالٌ وَقَعْ

د : "فى الإتبـاع بدلاً عند البـصـريين؛ وعـطفـاً عند الكوفـيين " [١]، المغـنى(٢) : (٨٥ ب) هو بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا ضمـير معـه فى نحو : " ما جـاءنى أحد إلا زيد "، كـما فى : " أكلت الرَّغيف ثلثه "، وأنـه مخالف للمبدل منه فى النـفى والإيجاب، ومعطوف على المسـتـثنى منه، " وإلاّ " حـرف عطـف عند الكوفـيين، " وهو "[٣] عندهم بمنزلة "لا" العـاطفة فى أن ما بعـدها مخالف لما قـبلها، لكن ذلك منفى بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفى، وردَّ بقولهم : "ما قام إلا زيد "، وليس شئ من أحرف العطف يلى العـوامل، " وقد يجاب "[٤] بأنه لـيس يليها فى التقدير؛ إذ الأصل : " ما قام أحد إلا زيد ".

ق : " قوله "[٥] :

« إتْبَاعُ ما اتَّصَلْ »

---

(١) فى النسخة " د " : " فى الإتباع بدلاً عند الكوفين، وعطفاً عند البصريين " وانظر : شرح المرادى ٢ / ١٠٤.

(٢) ابن هشام فى المغنى ص ٧٣١ : "يجوزُ فى نحو : " مـا ضربت أحداً إلا زيداً" كون " زيد " بدل من المستثنى منه، وهو أرجحـها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكون "إلاَّ" ومـا بعدها نعتاً، وهو أضعفها، ومثله : "ليس زيد شيئاً إلاَّ شـيئًا لا يُعْبَأُ به"، فإن جئت بـ "ما" مكان "ليس" بطل كونه بدلاً، لأنها لا تعمل فى الموجب".

(٣) فى " أ" و "جـ" : " وهى".

(٤) فى "جـ" : "ويجاب".

(٥) ساقطة من "د".

أى : على البدل، يفسره قوله :

«إبْـدالٌ وَقَـعْ»

فهو مع البصريين [١].

د : ويقرءُون أى "بنو" [٢] تميم **﴿ إلا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾** [٣] **المصنف**: "إلا من لُقِّن النصب منهم" [٤].

د : وإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيَّن نصبه عند الجميع [٥]، إلى آخره.

---

(١) الأشمـونى ١ : ٣٩٢ ، ٣٩٣: " تنبيهات : الأول : المسـتثنى عند البصـريين ـ والحالة هذه ـ بدل بعض من المستثنى منه، وعند الكوفين عطف نسق.

قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبـوعه منفى ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدل منه فى عمل العامل فيـه، وتخالفهما فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سـبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثانى فى موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً، نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب".

وانظر شرح الشاطبى ٢ / ١٧٦.

(٢) فى " أ " ، و " ب " ، و " جـ "، و " د " : " بنى ".

(٣) سورة النساء : من الآية ١٥٧.

(٤) ابن مالك فى شرح التـسهيل ٢ : ٢٨٦ : " لغة تميم إعطاء المنقطع المؤخَّر من مسـتثنيات " إلا" فى غير الإيجاب من الإتباع ما للمـتصل، فيقولون : ما فيها أحد إلا وتد، كما يقـول الجميع : ما فيها أحد إلا زيد، ويـقرءون : "**ما لهم به من عـلم إلا اتباعُ الظن**" بالرفع، إلا من لقـن النصب، وعلى لغتهم قول الراجز :

وبلدة ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ ».

انظر المرادى ٢/ ١٠٥

(٥) المرادى ٢ / ١٠٥ : " وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب، فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيَّنَ نصبه عند الجمْيع، وهو كل استـثناء منقطع لا يجوز فيـه تفريغ مـا قبل "إلا" للاسم الواقع بعدها، نحو: "ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر".

وقال ابن مـالك فى شرح التـسهيل ٢: ٢٨٧ : " وشـرط الإتْباع فى هذا النوع أن يسـتقـيم حذف المستثنى منه والاسـتغناء عنه، وهذا الشرط موجـود فى كل ما مَثَّلتُ به، فإن لم يوجـد الشرط تَعيَّنَ النصب عند الجميع، كقوله تعالى : **﴿لا عاصِمَ اليوم من أمر الله إلا مَنْ رَحِمَ﴾** فـ "مَنْ رَحِمَ" فى موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتْباع؛ لأن الاستغناء به عما سبق متكلف".

ق : " فـــإذا " [1] قلت : ما زاد إلا مـا نقص، وما نفع إلا مـا ضَرَّ، ففـاعل " زاد " و " نفع" ضمير مـستتر، فكأنه قـال : ما زاد ذلك الشئ لكن نقص، ومـا نفع لكن ضَرَّ، و "مـا " التى بعد " إلا " مـصدرية فى موضـع نصب، وليست فى مـوضع رفع على البدل؛ إذ لا يـصح وقوعـها موقع الضمير، فلا يصح أن تقول : ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضر، بخلاف :

« ما بالرَّبْعِ من أحَدٍ إلا « أواريَّ » » [2]

إذ يَصح : ما بالربع إلا الأوارى، " ولذا " [3] (٨٦ أ) تنشده تميم بالرفع، وبخلاف [4] :

(١) فى " أ " : " فإن ".

(٢) فى " جـ " : "الأوارى". وهذا جزء من بيتين للنابغة الذبيانى، وهما :

وقفتُ فيها أُصيْلاناً أسائلها ... عيَّتْ جواباً وما بالربع مـــن أحَـدِ
إلا الأواريَّ لأْياً مـا أبيّنهـــا ... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلَدِ

من البـسيط، وهـما للنابغـة الذبيـانى فى ديوانه ص ١٤ والملخص ١ : ٤١٠ والأغـانى ١١ : ٢٧ والإنصاف ١ : ١٧٠ وخـزانة الأدب ٤ : ١٢٢، ١٢٦، ١١ : ٣٦ والدرر ٣: ١٥٩ وشرح أبـيات سيـبويه ٢ : ٥٤ وشرح شواهد الإيضـاح ١٩١ وشرح المفصل ٢ : ٨٠ والكتـاب ٢ : ٣٢١ ولسان العرب ١١ : ١٧ (أصل) واللمع ١٥١ والمـقتضب ٤ : ٤١٤ وبلا نسـبة فى الإيضاح العـضدى ١ : ٢١١ ـ ٢١٢ وأسرار العربية ٢٦٠ وشرح الشاطبى ٢ / ١٧٨.

وفيه شاهدان :

الأول : فى قوله : "من أحدٍ" حيث جاءت "مِنْ" زائدة.

والثـانى : نصب "الأوارىّ" فى النفى، وهو الوجه الجـيد؛ لأن الأوارى من غيـر جنس الأحدين، فالبدل فيه ضعيف.

(٣) فى " أ " : " وكذا ".

(٤) تمام هذا الرجز :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافير وإلا العيسُ

ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ

لصحة : "ليس بها إلا اليعافير " وما أشبه ذلك " انتهى" [1].

وذكر **أبو حيان** خلافاً" [2] " فى إعراب: "**ليس بها إلا اليعافيرُ**" وما أشبه ذلك. انتهى" [3].

وذكر أبو حيان خلافًا فى إعراب "ما" [4]من: ما زاد إلى ما نقص، وما نفع إلا ما ضَرّ، وصحَّح أنه نَصْبٌ على الاستثناء المنقطع.

ق : فإن قيل : أطلق فى قوله :

« وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ»

= هذا البيت من الرجز لجـران العود، واسمه : عامر بن الحـارث بن كلفة أو كلدة من بنى ضِنَّة بن نمير ابن عامر بن صعصعة، شاعـر وصَّاف، أدرك الإسلام وسمع القرآن وظهر أثره فى شعره، فى ديوانه ٩٧ وخـزانة الأدب ١٠ : ١٥ ـ ١٨ والدرر ٣ : ١٦٢ وشـرح أبيـات سيـبـويه ٢ : ١٤٠ وشـرح التـصريح ١ : ٣٥٣ وشـرح المفصل ٢ : ١١٧، ٣ : ٢٧، ٧ : ٢١ والمقـاصد النحـوية ٣ : ١٠٧ والإيضاح العضدى ١ :٢١١، وبلا نسبة فى شرح التحفة الوردية ٢٢٨ والملخص ١ : ٤١٠ والأشباه والنظائر ٢ : ٩١ والإنصاف ١ : ٢٧١.

وفيه شاهدان :

الأول : فى قوله : "وبلدةٍ" حيث أعمل "رُبَّ"، وهى محذوفة، والتقدير : "ورُبَّ بلدةٍ".

والشـانى : فى قوله : "إلا اليعافير" فإن ظاهره أنه استـثناء منقطع تَقَدَّم فيه المستثنى منه، فكان ينبغى انتصابه على المشهور من كلام العرب، وهى لغة أهل الحجاز، وقد وجَّه سيبويه رفعه بوجهين :

الأول : أنه جعل كالاسـتثناء المفرَّغ، وجعل ذكر المسـتثنى منه مساوياً فى هذه الحـالة لعدم ذكره، من جهة أن المعنى على ذلك، فكأنه قال : "ليس بها إلا اليعافير".

والثانى : أنه توسَّع فى معنى الاستثناء حتى جعله نوعاً من المستثنى منه.

(١) من "أ" و "جـ" وانظر : شرح الشاطبى ٢ / ١٧٨.

(٢) من "أ" وساقطة من "جـ"، و "د".

(٣) ساقطة من "جـ"، وص، و "هـ".

(٤) ساقطة من "هـ"، وانظر التذييل والتكميل ٣ / ٢٧ ب.

فهلاً قيَّده بمثل ما قيده به "فى "[1] **التسهيل** [2]؛ إذ قال : "وأجاز التميميون إتباع المنقطع إن صح إغناؤه عن المستثنى منه"، "ففيه" [3] جوابان[4] :

أحدهما : أنه قنع هنا بتعريف إجمالى، فجعل الاستثناء المنقطع محلاً لوقوع الإبدال، ولا يلزَم من وقوع الشئ فى محلٍّ شمولهُ لجميع أجزاء ذلك المحلِّ، ولم يأت بصيغة عموم؛ إذ لم يقل مثلاً : "وجوّز فيه الإبدال **لتميم**".

والثانى : أن كلامه مشعر بالشرط؛ إذ لا يتأتَّى البدل إلا حيث يصح الاستغناء به عن الأول؛ إذ هو المقصود بالحكم، وذلك عين ما قيَّد به فى **التسهيل**، ويعضده أنه قال : «**إبدال وقع**» [5]، ولم يقل : "إتباع وقع"، كما قال : «**إتْباع ما اتصل**».

د : وجعل **المصنف** منه قوله تعالى: ﴿**لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِم**﴾ [6].

قال فى شرح التسهيل [7] : فـ « مَنْ رَحِمَ»[8] فى "محل"[9] نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه "الإتباع" [10]؛ لأن "الاستغناء"[11] به عما قبله ممتنع".

---

(١) من "جـ".
(٢) شرح التسهيل ٢ : ٢٨٥.
(٣) فى "ص"، و "هـ" : "عنه".
(٤) شرح الشاطبى ٢ / ١٧٨، ١٧٩.
(٥) ساقطة من " أ ".
(٦) سورة هود : من الآية ٤٣ : وانظر : شرح المرادى ٢/ ١٠٥.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٨٧ : "فـ"مَنْ رَحِمَ" فى موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتْباع؛ لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف".
(٨) مِنْ " أ " و "جـ". وفى " ص" : "إلا فمن رحم".
(٩) فى " أ " و "جـ " : "موضع".
(١٠) فى "ب" و "د" : "الإتباع".
(١١) فى "هـ" : "الاستثناء".

وغيرُ نَصْبِ سابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يأتي، ولكنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ (٨٦ب)

ق : وإنما كان البدل فيه غير مختار؛ لأنهم كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، إذا كان البدل على خلاف ذلك؛ لأنه لا يوجد بدل كل من بعض، "بهذا"[1] يعلل النحويون ويُعَبِّرون به كلام **الإمام سيبويه** فى التعليل حين قال[2]:

"وزعم **الخليل** - رحمه الله تعالي - "أنه إنما حملهم"[3] على نصب هذا، يعنى : "ما لى إلاَّ أباك صديق" أن المستثنى إنما وجْهه عندهم أن يكون بدلا، ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حَدُّهُ أن تدارك به بعد ما تنفى فتبدله".

"**قال**" [4] : فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخَّرتَ المستثنى، يعنى النصب، وفسَّره **ابن الضائع** بأن الأصل فى الاستثناء أن يأتى بعد المستثنى منه، فحدُّه إذنْ يكون بدلاً لا "مبدلاً"[5] "منه" [6]؛ لأن البدل ثانٍ عن المبدل منه، وطوَّل فى تقريره، وقال : لم يفهم أحد "عن" [7] سيبويه مراده.

---

(١) ساقطة من " أ ".
(٢) الكتاب جـ ٢ : ٣٣٧ : "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالى إلا أبوك أحدٌ، يجعلون "أحداً" بدلاً كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلاً، وإن شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقاً، كأنك قلت : لى أبوك صديقاً، كما قلت : مَنْ لى إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه".
وفى جـ ٢ : ٣٣٨ : "هذا باب ما تكون فيه فى المستثنى الثانى بالخيار، وذلك قولك : ما لى إلاَّ زيداً صديقٌ وعمراً وعمروٌ، ومَنْ لى إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ.
أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لى؛ لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد فى النصب، وهذا قول يونس والخليل، رحمهما الله".
(٣) ساقطة من "أ".
(٤) ساقطة من " هـ ".
(٥) ساقطة من " ص".
(٦) من " أ " و "جـ "، وساقطة من " د ".
(٧) فى " جـ " : " من ".

ق : وإطلاق السبق فى كلام **المصنف** يقتضى أن يجوز نحو : "إلا زيداً لم يقم" [1]، وهو "مختص" [2] بالضرورة عند الجمهور، كقوله [3] :

خَـــلاَ اللهَ لا أرجُـــو سِـــواكَ وإنما   **أَعُـدُّ عِـيـالِي شُـعْـبَـةً من عِـيـالِكَا**

---

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٩١ : "قلت : وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم، فيقدر وقوعه مقدَّماً، ويقدَّم لذلك المستثنى عليه، وعلى ما عمل فيه وأسند إليه، فمن ذلك قول الشاعر :

خَلاَ اللهَ لا أرجُو سِوَاكَ وإنما   **أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً من عِيالكَا**

قَدَّر أنه قال : "سِوَاكَ خلا اللهِ لا أرجو " فاستجاز مع المقدَّر ما استجاز مع المحقَّق".

(٢) فى " أ "، و " ب "، و " جـ "، و "د" : "يختص".

(٣) من الطويل، وهو للأعشى فى خزانة الأدب ٣ : ٣١٤، ولم أعْثُرْ عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩١، ٣١٠ وجواهر الأدب ٣٨٢ وحاشية يس ١ : ٣٥٥ والدرر ٣: ١٦٤ وشرح التصريح ١ : ٣٦٣ والمقاصد النحوية ١ : ٢٢٦، ٢٣٢ وشرح الشاطبى ٢ / ١٨١.

وفى البيت ثلاثة شواهد، فى قوله : "خلا الله" شاهدان هما :

الأول : حيث استُعملت حرفاً فجرَّ به لفظ الجلالة، وذكر ابن عقيل أن هذا مما حكاه الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجرَّ "بِخَلاَ" وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحاً فى جـ٢ : ٣٤٩ ـ ٣٥٠ حيث يقول : " وأما حاشا فليس باسْمٍ، ولكنه حرف يجرٌّ ما بعده، كما تَجرُّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول : ما أتانى القومُ خَلاَ عبدِ الله، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا"، فإذا قلت : "مَا خَلاَ" فليس فيه إلا النصب؛ لأن "ما" اسْم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا، وهى "ما" التى فقولك : "أفْعَلُ ما فَعَلْتَ" ألا ترى أنك لو قلتَ : أتونى ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً".

والشاهد الثانى : حيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه، وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نَصَّ عليه الكسائى، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعاً تقدم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه، أو بعض جملة المستثنى منه.

والشاهد الثالث : فى قوله :«**لا أرجو سواك**»، وحاصله أن "سوى" قد تفارق النصب على الظرفية، فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، ومن ذلك قوله ـ ﷺ ـ : «**دعوتُ ربى ألاَّ يُسَلِّطَ على أُمتى عدواً مِنْ سوى أنفُسِهَا**».

" وفى حُكمه قول الآخر " [1] :

وبـلـدةٍ لـيْـسَ بـهـــا طُـورِيُّ   **ولا خَـــلا الجِنّ بهـــا إنْسِـيُّ** [2]

والجواب : أن إجازته البدل تُعَيِّنُ أن التقديم لا يكون إلا على المستثنى منه خاصَّة؛ [٨٧أ] لأنك إذا قلت : إلا زيداً لم يقم القوم، امتنع البدل فلا بُدَّ من محل يتصور فيه البدل، وذلك لا يكون إلا عند توسُّط المستثنى [3].

وإن يُفَـرَّغْ سـابِقٌ «إلاَّ» لمـاَ   **بعدُ يَكُنْ كما لَوِ «الا» عُدِمَا**

د : التفريغ لا يكون " إلا " [4] بعد نفى أو شبهه [5].

ق : وذلك مأخوذ من كلام **الناظم** ؛ إذ جاء به منتظماً فى سِلْك قوله :

«وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ»

فهو من تمامه.

---

(١) فى "ب" و "د" : "وقوله".

(٢) الرجز للعجاج فى خزانة الأدب ٣ : ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨ والدرر ٣ : ١٦٥ وسمط اللآلى ٥٥٦ ولسان العرب ٦ : ١٤ (أنس)، ولم أعثر على الرجز فى ديوانه، وبلا نسبة فى الإنصاف ١ : ٢٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩١ وجمهرة اللغة ١١٤٥ والدرر ٣ : ١٧٥.

والشاهد فيه : تقديم المستثنى على المستثنى منه، والأصل : ولا بها إنسِيٌّ خلا الجن، وأجاز الكوفيونُ تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام، واستدلوا بهذا الرجز ونحوه، ومنعه البصريون، وأوَّلوه بأن التقدير وبلدةٍ ليس بها طورىّ ولا إنسىّ ما خلا الجِنّ، فحذف "إنسيًا" وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفصيل ما أضمره.

(٣) شرح الشاطبى ٢ / ١٧٩، ١٨٠، ١٨١.

(٤) ساقطة من " ص ".

(٥) الأشمونى ١ : ٣٩٦ ـ ٣٩٧ : " ولا يكون هذا الاستثناء المفرَّغ إلا بعد نَفْى أو شبهه، فالنفى نحو ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾، ﴿**وما على الرسول إلا البلاغ المبين**﴾ وشبه النفى نحو : ﴿**ولا تقولوا على الله إلا الحق**﴾، ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن**﴾، ﴿**فهل يهلك إلا القوم الفاسقون**﴾، ولا يقع ذلك فى إيجاب، فلا يجوز : "قام إلا زيد"، وأما : ﴿**ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره**﴾، فمحمول على المعنى، أى : "لا يريد". وانظر شرح المرادى ٢ / ١٠٧.

فائدة : من المشكل قول ذى الرمة(١) :

حَرَاجِيجُ مـا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَـةً ... علي الخَسْفِ أو نَرْمي بهـا بَلَدَاً

قال فى فصل "إلاَّ" من **المغنى** (٢) : "قال جماعة كثيرة :إن **"تنفك"** فيه ناقصة، والخبر «**على الخَسْف**»، و "**مُناخـةً**" حال، وهذا فاسد، لا يزيل إشكالاً؛ إذ لا يقال : " جاءنى"(٣) زيد إلا راكباً".

قلـت : يعنى أنها إذا كانت ناقصة دلت على النفى،وقد دخلت عليها ما "النافية، والنفى إذا دخل على النفى"(٤) صيَّره إيجاباً.

قال : وقيل : "تَنْفَكُّ" تامة بمعنى "ما تنفصل" عن التعب "أو ما "(٥) تَخلُّص منه، فنفيها نفى، و"**مُنَاخَةً**" حال.

---

(١) من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديـوانه ١٤١٩ وشرح التسهـيل لابن مالك ١ : ٣٥٧، ٢ : ٢٦٨ وتخليص الشواهد ٢٧٠ وخزانة الأدب ٩ : ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥ وشرح شواهد المغنى ١ : ٢١٩ وشرح الشاطبى ٢ / ١٨٤ والكتاب ٣ : ٤٨ ولسـان العرب ١٠ : ٤٧٧ (فك) والمحتسب ١ : ٣٢٩ وهمع الهوامع ١ : ١٢٠ وبلا نِسْبة فى البسيط ٢ : ٧٣٥ والملخص ١ : ٢١٩.

وفى البيت شاهدان :

الأول : رفع "**نرمى**" على القطع، ويجوز حمله على العطف على خبر "**تنفك**" أى : ما تنفكّ تستقر على الخسف أو ترمى بها القفر.

والثانى : مجئ خبر "**تنفك**" مقروناً بإلاَّ، وهذا شاذ، وقيل : "**تنفكُّ**" تامَّة، لا خبر لها، أى : لا تنفصل من السير إلا فى حال إناختها، أو يكون خبرها "**على الخسف**"، و"**مُنَاخَةً**" منصوبة على الحال فى الوجهين.

(٢) قال صـاحب المغنى تعليقاً على بيت ذى الرمـة فى ص ١٠٢ : "قال جماعـة كثيرة : هى ناقـصة، والخبر "على الخـسف " و "مناخةً" حال، وهذا فاسد؛ لبقـاء الإشكال؛ إذْ لا يقال : "جاء زيد إلا راكباً".

(٣) فى "ص" و " أ " و " جـ" و "هـ" والمغنى : " جاء ".

(٤) ساقطة من " أ " .

(٥) فى " جـ " : " أما ".

وقال الأصـمعى وابن جنِّى (١): إن "إلا" فى البيت زائدة، كما قال ابن **مالك** فى قوله (٢) :

أري الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأهْله

وإنما المحفـوظ : "وما الدهر" (٣)، ثم إن ثبتت روايته، فـيتخرَّج على أن "أرى" جواب لقسم مقدر وحـذفت"لا" كحذفها فى: ﴿**تالله تَفْـتَؤُ**﴾(٤)،

---

(١) المحتسب ١ / ٣٢٩.

(٢) البيت بتمامه :

أَرَي الدهر إلا منجنوناً بأهله ... وما صاحِبُ الحاجات إلاَّ معذَّبَا

من الطويل، وينسب لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى ٢١٩ وبلا نـسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٤ وشرح التحفة الوردية ص ١٧٩ وأوضح المسالك ١ : ٢٧٦ وتخليص الشواهد ٢٧١ والجنـى الدانى ٣٢٥ وخـــزانـة الأدب ٤ : ١٣٠، ٩ : ٢٤٩، ٢٥٠ والدرر ٢ : ٩٨، ٣ : ١٧١ ورصف المبانى ٣١١ وشرح الأشمونى ١ : ١٢١ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المفصل ٨ : ٧٥ ومغنى اللبيب ٧٣ والمقاصد النحوية ٢ : ٩٢ وهمع الهوامع ١ : ١٢٣، ٢٣٠ والمقرب ١ : ١٠٣.

والرواية المشهورة :

وما الدهرُ إلا منْجنوناً بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلا معذَّبَا

والشاهد فيه إعمال "ما" مع انتقاض خبرها "بإلاَّ"، وهذا شاذٌّ، وخرِّجَ علَى أنه بتقدير : وما الدهر إلاَّ يشبه منجنوناً، وما صاحب الحاجات إلاّ يشبه مُعَذَّباً، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً.

وقـيل : يجوز أن يكون "منجنوناً" منصوبًا على الحال، والخبـر محذوف، أى : وما الدهر إلا مثل المنجنون لا يَسْتقرُّ فى حـاله، وعلى هذا تكون عاملة قـبل انتقـاض نفيهـا، وكذا يكون التـقدير فى الثانى، أى : ومـا صاحب الحاجـات موجوداً إلاَّ مُـعَذَّباً، ولا تقدَّر، هنا، "مـثل"؛ لأن الثانى هو الأوَّل.

ويروى عجز البيت هكذا :

وما طالبُ الحاجاتِ إلا مُعَلّلاَ

ولكن أكثر الروايات على غير هذه الرواية.

(٣) وهى التى أوردها فى شـرح التسـهيل ١ :٣٧٤، ورواية "أرى الدهر" قـد أوردها فى الكتاب نفـسه ٢ :٢٦٨.

(٤) سورة يوسف : من الآية ٨٥.

"وذلك" [1] على الاستثناء المفرّغ، وقيل فى بيت **ذى الرمة**[2] : إنه غلط منه (٨٧ ب) ، وقيل : من الرواة ، وإن الرواية «إلاّ» بالتنوين أى شخصاً.

الجوهرى: والمنجنون: الدولابُ التى يسقى عليها[3].

د: "وأما قوله تعالى: **﴿إن نظنُّ[4] إلاَّ ظَنًّا﴾**[5] فمؤول"[6]، قيل: تأويله على أحد وجهين، حذف الصفة أى: ضعيفاً، كقوله[7]:

وما اغترَّه الشَّيْبُ إلا اغْترارا

أى: عظيمًا[8].

وإن "إلا" قد توضع فى غير موضعها أى: "إن نحن إلا نظن ظنًا"[9].

(١) فى " أ " و "هـ" : ودَلَّ ذلك"، وفى " جـ" و " ص " : " ودَلَّ على ذلك".

(٢) يقصد قول ذى الرمة:

حراجيج ما تنفكُّ إلا مُنَاخَةً ... علي الخسْفِ أو نرمي بها بلداً قِفْرَا

(٣) الصحاح ٥/٢٠٩٥.

(٤) ساقطة من "أ".

(٥) سورة الجاثية: من الآية ٣٢.

(٦) شرح المرادى ٢/١٠٧.

(٧) صدره: **أحَلَّ له الشيبُ أثقالَه**

من المتقارب، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٩٥ وخزانة الأدب ٣٧٤:٣ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٤٩٧ وشرح شواهد المغنى ٧٠٤ وشرح المفصل ١٠٧:٧ ومغنى اللبيب ٢٩٥.

والشاهد فيه قوله: "إلاَّ اغْتراراً" حيث جاء الاسم المنصوب بعد "إلاَّ" مفعولاً مطلقاً مؤكدًا للفعل قبله.

ورواية ديوان الأعشى: "**وما اعْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلا اعْتِرَاراً**"، واعْتَرَّهُ: عَرَضَ له.

(٨) قال صاحب المغنى فى ص ٣٨٩ مُعَلِّقًا على الآية والبيت السابقين: "أى: إن نحن إلاَّ نَظُنُّ ظَنًّا، وما اغتره اغتِرارًا إلا الشيبُ؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى لعدم الفائدة فيه، وأجيب بأن المصدر فى الآية والبيت نوْعيٌّ على حذف الصفة، أى: إلا ظَنّاً ضعيفًا، وإلا اغتراراً عظيمًا".

(٩) "هـ": "إن نحن إلا نظن إلا ظنًّا".

وألغِ إلاَّ ذاتَ توكيدٍ: كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إلا الفتَى إلاَّ العَلاَ

أنشد "د"[1]:

ما لَكَ من شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ ... إلا رسيمُهُ وإلا رَمَلُهْ

الرسيم والرمَل بعض "عـمله" من باب بدل البعض من الكل، وهو من أبيات **الكتاب**[2].

وإنْ تُكَرَّرْ لا لتـوكـيـدٍ فَـمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّـأثِيـرَ بالعـامِلِ دَعْ

في واحـدٍ مِـمَّا بإلاَّ استُـثْنِي ... ولَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي

الروايةُ عند **أبى إسحاق**: "**وإن تكرَّر دون توكيد**"[3].

د: "المراد بالعامل: إلاَّ"[4]، مِثْلُهُ لأبى إسحاق[5]، وحَمَلَهُ **ابن عقيل**

(١) الرجز بلا نسبة فى كتاب القسطاس فى علم العروض للزمخشرى ص١٠٠ وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ٣٠٠ وابن الناظم ١٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٢٩٥ ـ ٢٩٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢: ١٠٧ وأوضح المسالك ٢: ٢٧٢ والدرر ٣: ١٦٧ ورصف المبانى ٨٩ وشرح التصريح ١:٣٥٦ وشرح ابن عقيل ٣١١ والكتاب ٢: ٣٤١ والمقاصد النحوية ٣:١١٧ وهمع الهوامع ١: ٢٢٧ وشرح المرادى ٢: ١٠٧.

ويروى الرجز برواية أخرى فى كلمة "شيخك" فتروى: "شَنَجك" وكلاهما بمعنى واحد، وهو "الجمل".

وفيه شاهدان:

الأول: فى قوله: "**إلاَّ عملُه، وإلا رسيمهُ، وإلاَّ رملُه** "فـ" رسيمه" **بدل**، و"**رمله**" معطوف، و"إلاَّ" المقترنة بكل منهما مؤكدة.

والثانى: اجتماع البدل والعطف فى: "**إلارسيمه، وإلا رمله**"، أى: إلاَّ عمله: رسيمه ورمله، وذلك لأن "رسيمه" موافقة لمعنى "عمله"، و "رمله" مخالف للرسيم، فلذا وجب العطف.

وقال النحاس: "رسيمه ورمله تفسيران لعمله".

(٢) الكتاب ٢:٣٤١.

(٣) شرح الشاطبى ٢: ١٨٦.

(٤) المرادى ٢: ١٠٨: "المراد بالعامل "إلاَّ"، وبالتأثير النصب على الاستثناء".

(٥) شرح الشاطبى ٢/١٨٧.

على أنه العامل الذى قبل "إلا" وجعل "دَعْ" بمعنى اجعل[1].

وقال شيخ شيوخنا أبو زيد المكودى[2]: وما ذكره **المرادى** أصوب لثلاثة أوجه:

الأول: أن فيه التنبيه على أن "إلا" هى العامل فى المستثنى.

الثانى: أن ما قبل "إلا" فى التفريغ قد يكون غير عامل، نحو: ما فى الدار إلا زيد.

الثالث: أن "دَعْ" "بمعنى"[3] اجعل (٨٨أ) غير موجود فى اللغة.

قلت: لعل الرواية عند **ابن عقيل**: "ضَعْ" بالضاد، أو يكون فُهِمَ أن المعنى: "دَعْ العامل يؤثر" أى: اتركه يعمل، ويأتى الكلام على العامل فى قوله:

واسْتَثْنِ مجروراً بغير

ودونَ تَفْريغٍ مَعَ التَقَدُّمِ نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ به والتَزِمِ

(١) ابن عقيل ٦٠٧ ـ ٦٠٨: إذا كُرِّرَتْ "إلاَّ" لغير التوكيد، وهى التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا أو غير مفرَّغ، فإن كان مفرغًا شَغَلْتَ العامل بواحدٍ ونصبت الباقى، فتقول: "ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا إلاَّ بَكْرًا"، ولا يتعيَّن واحد منها لشغل العامل، بل أيّها شئتَ شغلتَ العامل به، ونصبتَ الباقى، وهذا معنى قوله: "فمع تفريغ" إلى آخره، أى: مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيتَه بإلا، وانصب الباقى».

وقال الفارسى فى الإيضاح ١:٢٠٧: "وتقول: ما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمرًا، فترفع أحد الاسمين، وتنصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تدخل حرف العطف فتقول: وإلا عمرو؛ لأن فعلاً واحدًا لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف".

(٢) شرح المكودى للألفية ص٨٣.

(٣) "هـ": "فى معنى".

وانصبْ لتأخيرٍ، وجئْ بواحدِ منها كما لَوْ كان دُونَ زائدِ
كلمْ يفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِي وحكمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

د: ونصب عليًا، ولكنه وقف على لغة[1] **ربيعة**، هذا كلام مستأنف، أى: إن **الناظم** جاء بهذا المثال على الوجه الأجود، فرفع "امرؤٌ" ونصب "عليًّا" على لغة:

قَدْ جعَلَ القَيْنُ على الدفِّ إبَرْ[2]

وكذا قال **ق** وزاد: وعلى خلاف امرئ، وكذا تفعل "فى الإيجاب"[3] إلا أنه لا أثر للحكم فى الظاهر.

قال: إلا أن هذا المثال ليس من هذا القسم، بل "هو"[4] من قسم المفرَّغ.

قلت: هذا وَهَمٌ، فإن الواو "فى"[5]: "**يفُوا**" "واو"[6] "ضمير"[7] الفاعلين، وإنما "كان"[8] يكون مفرغًا لو قال: "كلم يَفِ" غير مسند إلى شئ قبل "إلا".

واسْتَثْنِ مَجْروراً بغيرِ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنَىً بِإلاَّ نُسِبَا

(١) شرح المرادى ٢/ ١١٢.

(٢) قوله: "الدف إبر" ساقطة من "هـ".

والرجز بلا نسبة فى شرح المفصل ٩/ ٦٩، والشاهد فيه قوله: "إبَرْ"، حيث وقف على الاسم المنصوب المنوَّن بالسكون لا بالألف، كما هى اللغة الفاشية، الكثيرة الاستعمال، وهذا على مذهب بعض العرب.

(٣) ساقطة من "د".

(٤) من "جـ".

(٥) ساقطة من "د".

(٦) من "أ".

(٧) فى "ص": "لضمير".

(٨) ساقطة من "هـ".

د: "والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد "إلا"[1]، أما نصب المستثنى بإلا، فقال فى **التسهيل**:[2] بها لا بما قبلها معدّى "بها"[3]، ولا به مستقلاً، ولا بـ "أستثنى" مضمرًا، ولا بأنَّ مقدرة بعدها، ولا بإنْ مخففة مركبة مع "لا"، خلافًا لزاعمى ذلك، ووفاقًا **لسيبويه**[4] (٨٨ب) **والمبرد**[5]، وردَّ فى **شرحه** على من نسب لسيبويه خلاف ما نسب هو له[6]، وزيَّف أبو **حيان** كل ما ردَّ به ثم قال[7]:

(١) الأشمونى ١: ٤٠٠ ـ ٤٠١: "تنبيهات: الأول: ...؛ الثانى: انتصاب "غير" فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد "إلا" عند المغاربة، واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسى واختاره الناظم، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذِش".
وانظر شرح المرادى ٢/ ١١٣.
وقال أبو على الفارسى فى الإيضاح ١: ٢٠٩: "باب ما جاء بمعنى "إلاَّ" من الكَلِم: قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف، فأمَّا الاسم فنحو: غير وسوى وسواء ولا سيما؛ وحكم "غير" إذا وقعتْ فى الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد "إلاَّ"، تقول: "أتانى القومُ غير زيد" فتنصب "غيرًا" نصب الاسم الذى يقع بعد "إلاَّ" فى قولك: جاءنى القوم إلا زيدًا..".

(٢) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٢٦٤: "وإن لم يُتْرَكْ المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقًا، بها لا بما قبلها مُعَدًّى بها، ولا به مُسْتَقِلاً، ولا بأستثنى مضمَرًا، ولا بأنَّ مقدَّرة بعدها، ولا بإنْ مخففة مركبًا منها ومن "لا" خلافًا لزاعِمِى ذلك، ووِفَاقًا لسيبويه والمبرِّد".

(٣) من "أ".

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٠.

(٥) المقتضب ٤/ ٣٩٠.

(٦) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٢٧٣: "...فحاصل كلام سيبويه أن "إلاَّ" هى الناصبة لما استُثْنِىَ بها إذا لم يكن بَدَلاً ولا مشغولاً بما هو أقوى، ومَنْ نَسَبَ إليه خلاف هذا فقد تقوَّل، أو غلط فيما تأوَّل".

(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٢٠أ إلى ٢١ ب.

قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: ذهب سيبويه إلى أنه منتصب بما قبله، كما انتصب الدرهم فى "قولك"[1]: "عشرون درهمًا"[2].

فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به، كما انتصب التمييز. انتهى، ونحوه **لابن هانئ**.

قال أبو حيان: مُدَّعى الجماعة ومستندهم "إلى"[3] مذهب سيبويه أنه منصوب بما قبله من الكلام، وهو الجملة بأسْرها، ولذا عبَّر بعض أصحابنا عن هذا المعنى بأنه انتصب عن تمام الكلام، كالتمييز[4].

وأما "غير"، فقال أبو حيان: ذهب أصحابنا إلى أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع منصوباً بعد "إلاَّ" وأن الناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وهذا موجود فى "غير"[5].

(١) فى "جـ": "قوله".

(٢) الكتاب جـ ٢: ٣١٠: "هذا باب ما يكون استثناءً بإلاَّ: اعلمْ أن "إلاَّ" يكون الاسمُ بعدها على وجهْين:
فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التى كان عليها قبل أن تَلحق، كما أن "لا" حين قلت: لا مرحبًا ولا سلامٌ لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك "إلاَّ"، ولكنها تجئُ لمعنًى، كما تجئُ "لا" لمعنًى.
والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت: "عشرون دِرْهَمًا".
وانظر: الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٣) من "أ" وفى "جـ"، وفى "د" و"هـ": "أن".

(٤) الكتاب ٢: ٣١٠ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠أ.

(٥) الإيضاح العضدى ١: ٢٠٩ وشرح ابن عقيل ١: ٦١٠ ـ ٦١١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣١١ ـ ٣١٢ والتذييل والتكميل ٣/ ٥٣ب.

د: قد تحمل "إلا" على "غير"، فيوصف بها وبما بعدها، فى فصل "إلا" من المغنى:[1] إن "إلا" قد تكون بمنزلة "غير"، فيوصف بها وبتاليها جمع مُنكَّر أو شبهه، فالجمع المنكَّر مثاله: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[2] فلا يجوز فى "إلا" "هذه"[3] أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير "حينئذ"[4]: (لو كان فيهما آلهة ليس فيها الله لفسدتا)، "وذلك"[5] يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن "آلهة" جمع منكَّر فى الإثبات فلا عموم (١٨٩أ) له، فلا يصح الاستثناء منه، ولو قلت: قام رجال إلا زيدًا، لم يصح اتفاقًا، ثم قال:

قال النحويون: إذا "قال"[6] له: علىَّ عشرة إلا درهمًا فقدْ أَقَرَّ له بتسعة، فإن قال: "إلا درهمٌ"، فقد أقرَّ له بعشرة؛ لأن المعنى: عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهى موصوفة بذلك، فالصفة "هنا"[7] مؤكِّدة صالحة للإسقاط، مثلها فى ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[8] وتتخرَّج الآية على ذلك "أن"[9] المعنى "حينئذ":[10] "لو كان فيهما آلهة لفسدتا" أى أن الفساد

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٩٩ ـ ١٠٠ وشرح المرادى ١١٣/٢.
(٢) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢.
(٣) فى "جـ": "هاهنا"، وقوله: "فى إلا هذه" ساقط من "ص".
(٤) من "جـ".
(٥) فى "أ": "وهذا".
(٦) فى "أ": "قيل".
(٧) ساقطة من "جـ".
(٨) سورة الحاقة: من الآية ١٣.
(٩) من "ص"، وفى بقية النسخ: "إذا".
(١٠) من "جـ".

يترتب على تقدير تعدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد، ومثال المعرَّف الشبيه بالمنكَّر قوله[1]:

أُنيختْ فألْقَتْ بلدةً فَوْقَ بلدةٍ ... قَليلٌ بها الأصْواتُ إلا بُغامُهَا

فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس، ومثال شبيه الجمع قوله[2]:

لَوْ كان غَيْري سُلَيْمَى الدهْرَ غَيَّرَهُ ... وَقْعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكَرُ

فـ: "**إلاَّ الصارم**" صفة لـ "**غيرى**". انتهى "مختصراً"[3].

وقول الشاعر: "**فأَلْقَتْ بلدةً فوق بلدة**" أراد بالبلدة الأولى ما يقع "على"[4] الأرض من صَدْرِهَا إذا بَرَكَتْ، وبالبلدة الأخيرة المفازة التى أنيخت بها.

(١) من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص١٠٤ وخزانة الأدب ٣:٤١٨، ٤٢٠ والدرر ٣:١٦٨ وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٢ والكتاب ٢:٣٣٢ ولسان العرب ٣:٩٥ (بلد)، ١٢:٥١ (بغم) وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢:٣٠٠ وشرح شواهد المغنى ١:٢١٨، ٣٩٤، ٢:٧٢٩ ومغنى اللبيب ١: ٧٢ والمقتضب ٤: ٤٠٩ وهمع الهوامع ١: ٢٢٩ وشرح الكافية ١: ٢٤٧.
والشاهد فيه وقوع "إلاَّ" صفة لـ: "الأصوات"، وهى، وإن كانت مُعَرَّفَةً بلام الجنس، فهى شبيهة بالمنكَّر، ولما كانت "إلاَّ" الوصفية فى صورة الحرف الاستثنائى نُقل إعرابها الذى تستحقه إلى ما بعدها، فرفعُ "بغامها" إنما بطريق النقل من "إلاَّ" إليه، والمعنى: أن صوتًا غير بُغام الناقة قليل فى البلدة، وأمَّا بُغامها فكثير، وقيل: يجوزُ أن تكون "إلاَّ" للاستثناء، وما بعدها بَدَلاً من الأصوات.
قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٣٠٠: "كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها".
(٢) من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ص ٦٢ وشرح أبيات سيبويه ٢:٤٤ وشرح شواهد المغنى ١:٢١٨ والكتاب ٢:٣٣٣ ولسان العرب ١٥: ٤٣٢ "إلاَّ" وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢:٣٠٠ ـ ٣٠١ وتذكرة النحاة ٢٩٦ وشرح الأشمونى ١:٢٣٤ ومغنى اللبيب ١:٧٢.
والشاهد فيه جَرْىُ "إلاَّ" وما بعدها على "غير" نعتًا لها، والتقدير: لو كان غيرى غير الصارم الذَّكَر لغيَّره وقْع الحوادث، "انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣٠١".
(٣) ساقطة من "هـ".
(٤) ساقطة من "هـ".

د: وتفارق "غير" "إلاَّ"[1] من وجهين لآخره[2]، هذه عبارة المغنى مختصرة، إلا أنه زاد فى الوجه الثانى، قاله جماعة، وقد يقال: إنه مُخالف لقولهم فى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾[3] الآية، ثم قال: وشَرَطَ ابن الحاجب فى وقوع إلا صفة تعذُّر الاستثناء[4]، وجعل (٨٩ب) من الشاذ قوله[5]:

وكل أخٍ مفارقُهُ أخوهُ ... لعمرُ أبيكَ إلا الفرْقَدانِ

(١) من "جـ".

(٢) المرادى ٢: ١١٤: "وتفارق" غيرًا" من وجهين:
أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءنى إلازيد، بخلاف "غير".
والآخر: أنه لا يوصف بها إلاَّ حيث يَصِحُّ الاستثناء متصلاً أو منقطعًا.
فلا يجوز: "عندى درهم إلا جيدٌ"؛ لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف "غير".
وهذه عبارة المغنى مختصرة، انظر: المغنى ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) تَتِمَّةُ المعنى: "لفسدتا" وهى من الآية ٢٢: من سورة الأنبياء.

(٤) قال فى الكافية ١:٢٤٧: "ومذهب سيبويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز فى قولك: ما أتانى أحد إلا زيد، أن يكون إلا زيد بدلاً وصفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسُّكًا بقوله:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ ... لعمر أبيك إلا الفرقدانِ

ثم قال: **فى البيت شذوذان**:
- وصف "كل" دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود، "وكل" لإفادة الشمول، فقط، قال: وهذا الوصف ضرورة للشاعر؛ لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه، وهو أن يقول: "الفرقدين" لم يجعل "إلا" صفة، بل كان يجعله استثناءً.
والشذوذ الثانى: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل".

(٥) من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ١٧٨ والكتاب ٢: ٣٣٤ ولسان العرب ١٥: ٤٣٢ "ألا" والممتع فى التصريف ١:٥١ ولحضرمى بن عامر فى تذكرة النحاة ص٩٠ وحماسة البحترى ص١٥١ والحماسة البصْرية ٢:٤١٨ وشرح أبيات سيبويه ٢:٤٦ والمؤتلف والمختلف ٨٥ ولعمرو أو لحضرمى فى خزانة الأدب ٣:٤٢١ والدرر ٣:١٧٠ وشرح شواهد المغنى ١:٢١٦ وللأعشى فى كتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ص ١٥٥ وبلا نسبة فى كتاب الجمل للخليل ص ٣٠٠ والملخص ١:٤٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢:٢٥٥.
والشاهد فيه مجئ "إلا" فى موضع "غير"؛ لأن "إلا" نعت "لكُلّ"، أراد: فكلُّ أخٍ غير الفرقدين مُفارِقُه أخوه.
وقال الخليل فى كتاب الجمل فى النحو له: ص١٥٥: "رَفَعَ" الفرقدين"؛ لأنه أراد: والفرقدان يفترقان، فجعل "إلاَّ" تحقيقًا".

والوصف هنا "مخصِّص"[1] لا مؤكِّد.

د: **قال فى البسيط**: وهل يجوز فيه الحال، كما جاز فى "غير"، فيه نظَر، وأجازه **ابن السِّيد**[2].

زاد **أبو حيان**، وقال: إنَّهَا قد تكون صفة "للنكرة"[3] وتتقدم وتنتصب على الحال، فتقول: هذا رجل إلا ضاحك، ثم تقول: هذا إلا ضاحكًا رجل، ولذلك أجاز فى قوله[4]:

(١) من "أ" و"جـ" والمغنى، وفى "د": "مختصر".

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد، بكسر السين، أبو محمد البَطَلْيَوْسى، ولد سنة ٤٤٤هـ، كان عالمًا باللغات والآداب، مَتبحرًا فيهما، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، ولَهُ يد فى العلوم القديمة.
من تصانيفه: كتاب الاقتضاب فى شرح أدب الكتَّاب وشرح الموطَّأ، وشرح سِقْط الزَّنْد، وشرح ديوان المتنبى، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل، والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمثلث، والمسائل المنثورة فى النحو، وكتاب سبب اختلاف الفقهاء، وغير ذلك.
توفى فى سنة ٥٢١هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢: ٥٥ - ٥٦ وإنباه الرواة ٢: ١٣١ - ١٤٣ وبغية الملتمس ٣٢٤ والبلغة ١١٤ وشذرات الذهب ٤:٦٤ - ٦٥ وطبقات القراء ١:٤٤٩ ومعجم المؤلفين ٦:١٢١ وهدية العارفين ٤٥٤ ووفيات الأعيان ١:٣٣٢ - ٣٣٣ وكشف الظنون ٤٨ و ٤٨٨ و ٦٠٣ و ٩٩٢و ١٥٨٧ و ١٩٠٧ ومقدمة الدكتور حمزة عبد الله النشرتى لكتاب إصلاح الخلل ص ١٣ - ٢٣. وانظر: شرح المرادى ٢/ ١١٤.

(٣) فى "أ": "للمنكَّر".

(٤) من الطويل، وهو للكميت بن زيد فى ديوانه ١:١٦٧ وشرح المفصل ٢:٩٣ والكتاب ٢: ٣٣٩ وبلا نسبة فى شرح جمل الزجَّاجى لابن هشام ٣١٢ والمقتضب ٤:٤٢٤ وخزانة الأدب ٢:٣٧٣.
والشاهد فيه تكرار المستثنى فى عجز البيت مرَّةً بـ "إلاَّ" وأخرى بـ "غير"، والتقدير: وما لى ناصر إلا الله غيرك، فكان "الله" بدلاً من "ناصر"، و"غيرك" منصوب على الاستثناء، فلمَّا قُدِّما لَزِمَا النصبَ جميعًا؛ لأن البدل لا يُقَدَّم.

د: أربعة أوجه: أن يكونا معًا حالين من "ناصر"، أو استثناءين مُقَدَّمين، أو أحدهما استثناءً والآخر حالاً، وتمثيله بـ: هذا رجل إلا "ضاحكًا"[1] على الصفة "متنازع"[2] فيه؛ لأنهم قالوا: لا "تكون"[3] صفة إلا حيث يصح أن تكون استثناءً، ولا يصح أن يكون "إلا ضاحك" استثناء.

د: "يجوز في المعطوف على "الاستثناء"[4] بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى إلى قوله: [5]وظاهر كلام **سيبويه**[6] أنه "معطوف"[7] على الموضع"، "وذهب"[8] **الشلوبين** إلى أنه من باب التوهم، أما العطف على الموضع فمثاله: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

الأول: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز: مررت بزيد

(١) في "جـ": "ضاحك".

(٢) في "أ" و"جـ": "منازع".

(٣) في "أ": "يكون".

(٤) في "ص" و"أ" و"جـ" و"هـ": "المستثنى".

(٥) المرادي ٢:١١٤ ـ ١١٥: "الثاني: يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، فتقول: "قام القوم غير زيد وعمرو" بالجر على اللفظ، وبالنصب على المعنى؛ لأن معنى "غير زيد": إلا زيداً، وتقول: "ما قام غير زيد وعمرو، بالجر وبالرفع؛ لأنه على معنى: إلا زيد".
وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم".

(٦) سيبويه ٢:٣٤٤: "زعم الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس جميعًا أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمروٌ، فالوجه الجر، وذلك أن "غير زيد" في موضع "إلا زيد" وفي معناه، فحملوه على الموضع، كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان في موضع "إلا زيد" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع". وانظر شرح المرادي ٢/ ١١٤.

(٧) في "جـ" و "هـ": "من المعطوف".

(٨) في "د": "ومذهب".

وعَمْرًا، بالنَّصْب.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: الضارب زيدًا وأخيه؛ لأن الوصفَ المستوفِي لشروط (٩٠أ) العمل، الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود "المحرِز"[1] أي الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيدًا وعمروٌ قائمان، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول "إنَّ"، ومن أجل هذا منع الحذاق: هذا ضارب زيدٍ وعمرًا بالنصب، وأعجبني ضرب زيدٍ وعمروٌ بالرفع، أو وعمرًا بالنصب، فإن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بألْ أو مُنَوَّنًا أو مضافًا، وأجازهما قوم تمسكًا بظاهر قوله سبحانه "وتعالى"[2]: "**وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ**" [3].

وأجيب: بأنه على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي: وجعل الشمس، ويشهد للتقدير أن الوصف في الآية بمعنى الماضي، والماضي المجرد من

(١) في "أ": "المجوز".

(٢) من "هـ".

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٩٦. والآية بتمامها: ﴿**فالق الإصباح وجعل الليل سكنًا والشمسَ والقمر حُسْبانًا ذلك تقدير العزيز العليم**﴾.
وهذه القراءة المذكورة في المتن: "وجاعلُ..." هي قراءة الباقين بعد عاصم وحمزة والكسائي، والباقون هم: نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر ويعقوب وخلف. فيقرءُونها بصيغة اسم الفاعل "وجاعلُ" فتؤثر على ما بعدها بالجر، أما عاصم وحمزة والكسائي، وهم كوفيون، فيقرءونها بصيغة الفعل (وجَعَلَ) فيعمل النصب فيما بعده.
انظر: البدور الزاهرة ١٣١ والوافي في شرح الشاطبية ١٨١ وتحبير التيسير ١١١ والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢:٦٩ والإرشادات الجلية ١٤٨ وكتاب السبعة ٢٦٣.

"أل" لا يعمل النصب، ويوضح "ذلك"[1] "نصبه"[2] قوله سبحانه[3]:

﴿ومن رحمته جعل لكم "الليل والنهار"[4] لتسكنوا فيه﴾.

وأما العطف على التوهم فمثاله: ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسُن قول زهير[5]:

بدا لي[6] أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابقٍ شَيْـئًا إذا كان جَائِـيَا

(1) في "هـ": "لك".

(2) من "د"، و"جـ"، وفي "أ": "نفسه".

(3) سورة القصص: من الآية ٧٣.

(4) ساقطة من "هـ".

(5) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧ وشرح ابن هشام على جمل الزجاجي ١٧١ والمساعد ٢: ٣٠٠ والبسيط ١: ٣٢٧، ٣٨١، ٢: ٦٤٥، ٧٩٦، ١٠٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٨١ وتخليص الشواهد ٥١٢ وخزانة الأدب ٨: ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩: ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤ والدرر ٦: ١٦٣ وشرح شواهد المغنى ١: ٢٨٢ وشرح المفصل ٢: ٥٢، ٧: ٥٦ والكتاب ١: ١٦٥، ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠ ولسان العرب ٦: ٣٦٠ (نمش) ومغنى اللبيب ١: ٩٦ والمقاصد النحوية ٢: ٢٦٧، ٣: ٣٥١ وهمع الهوامع ٢: ١٤١ ولصِرْمة الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه ١: ٧٢ والكتاب ١: ٣٠٦ ولصِرْمة أو لزهير فى الإنصاف ١: ١٩١ وبلا نسبة فى البسيط ١: ٣٧٨، ٢: ٩١٧، وشرح المفصل ٨: ٦٩ والكتاب ٢: ١٥٥.

وفى البيت شاهدان:

الأول: فى قوله: "ولا سابقٍ" حيثُ جَرَّ هذا الاسم عطفًا على خبر "ليس"، وهو قوله: "مدركَ"؛ لتوهُّمه أن الخبر مجرور، وذلك لكثرة مجيئه مجرورًا بالباء الزائدة، ويروى: "ولا سابقًا"، وعلى هذه الرواية فلاشاهد فى البيت.

والثانى: فى قوله: "ولا سابق شيئًا" حيث أعمل اسمَ الفاعل، وهو قوله: "سابقٍ" عَمَلَ فعله، فنصب به المفعول به، وهو قوله: شيئًا".

(6) فى "ص": "لك". وما أثبتُّه هو ما أجمعت عليه الروايات فى المصادر المذكورة فى الهامش السابق.

وقوله الآخر[1]:

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ ... إن لم يكُنْ للهوَى بالحقِّ غلاَّبَا

ولم يحسُن قول الآخر[2]:

وما كُنْتُ ذا نَيْرَبٍ فيهِمُ ... ولا مُنْمِشٍ بينهم مُنْمِلِ

(٩٠ب) لقلة دخول الباء على خبر "كان"، بخلاف خبرية "ليس" و"ما" والنيرب: النميمة[3]، والمنمل: الكثير النميمة[4]، والمنمش: المفسد ذات البيْن[5].

ومن العطف على التوهم عند **الخليل وسيبويه**[6] قراءة غير أبي

(1) من البسيط، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٨٦ والدرى ٦: ١٦٥ وشرح شواهد المغنى ٨٦٩ ومغنى اللبيب ٤٧٦ وهمع الهوامع ٢: ١٤١.

والشاهد فيه قوله: "بطل" حيثُ جرَّه، وهو معطوف على خبر "ما" المنصوب، وهو قوله: "مقدامًا"، وذلك لتوهم دخول الباء الجارَّة على الخبر، ودخول الباء على خبر "ليس" و"ما" كثير.

(2) من المتقارب، وهو غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٨٦ والدرر ٦: ١٦٥ وشرح شواهد المغنى ٢: ٨٦٩ ولسان العرب ٦: ٣٦٠ (نمش) ومغنى اللبيب ٢: ٤٧٧ وهمع الهوامع ٢: ١٤٢.

والشاهد فيه قوله: "ولا منمش" حيثُ جَرَّ "منمش" عطفًا على خبر "كان"؛ لتَوهُّمه أنه مجرور بالباء الزائدة، وهذا الجر على التوهم مع "كان" المنفيَّة نادر، والكثير مع "ليس".

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ١: ٣٨٥: "وقد يُجَرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندُر ذلك مع غير ليس وما...".

(3) الصحاح ١/ ٢٢٤.

(4) الصحاح ٥/ ١٨٣٦.

(5) مغنى اللبيب ٦١٩ - ٦٢٠.

(6) سيبويه فى الكتاب ٣: ١٠٠ - ١٠١: "وسألتُ الخليل عن قوله عز وجلَّ: **﴿فأصَّدَّق وأكنْ من الصالحين﴾** فقال: هذا كقول زهير:

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَي ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيَا

فإنما جَرُّوا هذا؛ لأن الأول قد يَدخُلُه الباء، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء، فكذلك هذا لَمَّا كان الفعل الذى قبله قد يكون جَزْمًا ولا فاءَ فيه تكلَّموا بالثانى، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا تَوَهَّموا هذا".

عمرو[1]: ﴿لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن[2]﴾، فإن معنى: ﴿لولا أخرتنى... فأصدق﴾، ومعنى: "إن أخرتنى أصدقْ" واحد.

وقال الفارسى "والسيرافى"[3]: هو عطف على محل "فأَصَّدَّقَ"، وكذا اختُلِف فى "نحو"[4] قول القائل: قام القوم غير زيد وعمرًا بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله:[5] "لأن"[6] "غير زيد" فى موضع "إلا زيدًا" ومعناه، فشبَّهوه بقوله[7]:

فلسنا بالجبال ولا الحديدَا

---

(١) سورة المنافقون: من الآية ١٠ وقراءة أبى عمرو بن العلاء المشار إليها هى بزيادة واو بين الكاف والنون مع نصب الفعل هكذا: "وأكونَ" وقرأ الباقون بحذف الواو، وإسكان النون على الجزم: "وأكُنْ"، والباقون هم: نافع، ابن كثير، ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائى، يعقوب، أبو جعفر، خلف.

انظر: البدور الزاهرة ٣٨٦ والوافى ٢٦٢ وتحبير التيسير ١٩٠ والإرشادات الجلية ٤٦٦ وكتاب السبعة ٦٣٧ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣:٣٠٤.

(٢) وتمام الآية: "وأكنْ مِنَ الصالحين".

(٣) ساقطة من "هـ".

(٤) ساقطة من "د".

(٥) ٢: ٣٤٤.

(٦) ساقطة من "د". وفى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د": "لأن كان غير زيد".

(٧) وصدره:

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

من الوافر، وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدى فى كتاب الإنصاف ١:٣٣٢ وخزانة الأدب ٢: ٢٦٠ وسر صناعة الإعراب ١:١٣١، ١٩٤ وشرح أبيات سيبويه ٣٠ وشرح شواهد المغنى ٢: ٨٧٠ والكتاب ١:٦٧ ولسان العرب ٥:٣٨٩ (غمز) وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد٧٤ ولعمر بن أبى ربيعة فى الأزمنة والأمكنة ٢:٣١٧ وبلا نسبة فى إصلاح الخلل ١٧١ والبسيط ٢: ٨٠٠ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢:٣١٣، ٤ :٤٧ والأشباه والنظائر ٤ :٣١٣.

والشاهد فيه قوله: "ولا الحديدا" حيث عطف على خبر "ليس" المجرور بالنصب، وهذا العطف على المحل، والبيت من قصيدة مجرورة، ولا شاهد فيه.

وقد استنبط من ضعف فهمهُ من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: "إنهم"[1] شبهوه به. انتهى مختصراً من رابع أبواب المغنى[2].

ق: النحاة يسمون الحمل على المرادف بالحمل على "التوهُّم"[3].

د: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى بإلاَّ، خلافًا لبعضهم، وما استدل به "متأوَّل"[4].

أبو حيان: ممن أجازه ابن خروف، وحمل عليه قول الشاعر[5]:

وما هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إلا حمامةٌ   تغَنَّتْ علي خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُهَا

"رُوِيَ"[6] برفع "سمر" على لفظ حمامة، وبجره على معنى "غير حمامة سمر قيودها"[7]، ومن منع ذلك تأوَّل الجر فى "سمر" على الجِوار،

= وقال الخليل فى كتاب الجمل له ص٧٤: "نَصَبَ" الحديدَا "على موضع" الجبال"، لأن موضعها النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضع فى الإعراب، كأنه قال: فلسنا الجبالَ ولا الحديد، والباء للإقحام".

وقال ابن أبى الربيع فى البسيط ٢:٨٠١: "يروى هَذَا البيت بالنصب والخفض من قصيدتين إحداهما منصوبة والأخرى مجرورة، فالنصب بالعطف على الموضع والخفض بالعطف على اللفظ، ومعنى أَسجِحْ: سَهِّل، أى سهل علينا، ولا تطلب مِنَّا ما يَشق، فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ".

(١) من "أ".

(٢) مغنى اللبيب ٦١٩ ـ ٦٢١.

(٣) فى "أ": "إلا وهم".

(٤) فى "جـ" و "هـ": "مؤول". وانظر: شرح المرادى ٢/ ١١٥.

(٥) من الطويل، وهو لعلى بن عميرة الجرمى فى سمط اللآلى ١٩ وبلا نسبة فى أمالى القالى ١: ٥ والدرر ٣:١٧٣ وهمع الهوامع ١:٢٣١.

والشاهد فيه جواز جر المعطوف على مَتْلُوِّ "إلاَّ" لتأوُّلها بـ "غير"، فيجوز رفع "سُمر" على لفظ "حمامة"، والجر على معنى "غير حمامة".

(٦) من "هـ".

(٧) ساقطة من "جـ".

(٩١أ) أو على أن "سمر" نعت لخضراء، والمراد بالقيود على هذا الأخير عروق الشجر، وقد حُكِيَ ذلك لغةً.

وفى الاستدلال بالبيت دليل "على"[١] أن النعت كالعطف[٢]، والصحيح منع جر التابع مطلقًا؛ لأن "زيدًا" بعد "إلاَّ" لا موضع له يخالف لفظه، "بل لفظه"[٣] وموضعه واحد.

ق: ما جرى فى تكرير إلاَّ جارٍ فى تكرير "غير" عملاً بقوله:

بما لمستثني بإلا نُسِبَا[٤]

وبالله سبحانه التوفيق[٥].

ولسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجعلا　　　على الأصحِّ ما لغيرٍ جُعِلاَ

د: هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم أخرى وهى المدُّ مَعَ الكسر[٦]، هو ابن **الخباز**[٧] فى "**الموطى** فى شرح ألفية ابن معطى"، وعنه نقله أبو **حيان**[٨].

(١) من "جـ".

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ١٥٥أ.

(٣) ساقطة من "أ".

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ١٩١.

(٥) ساقطة من "ص"، و"هـ".

(٦) شرح المرادى ٢/ ١١٥.

(٧) هو أحمدبن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن علىّ، الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلىّ، الموصلىّ، النحوى، الضرير.
كان أستاذًا بارعًا، علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض.
وله المصنفات المفيدة، منها: النهاية فى النحو، وشرح ألفية ابن معط.
مات بالموصل عاشر رجب سنة سبع وثلاثين وستمائة (٦٣٧هـ) وقيل: "سنة ٦٣٩هـ".
انظر: بغية الوعاة ١: ٣٠٤ والأعلام ١: ١١٤ والبلغة ٩ وشذرات الذهب ٥: ٢٠٢ ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٠ والنجوم الزاهرة ٦: ٣٤٢.

(٨) التذييل والتكميل ٣/ ٥٧ب.

د: "فى مذهب **المصنف** هو منقول عن **الزجاج**.

قال أبو حيان[١]: نقله عنه شيخنا أبو **الحسن بن الضائع**.

د: وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه[٢]، من ذلك قول الشاعر[٣]:

ذكرُكَ اللهَ عند ذِكْرِ سواه　　　صارفٌ عن فؤادِكَ الغَفَلاتِ

وقول الآخر[٤]:

وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى　　　فسِواكَ بائعُها وأنت المشْتَرِي

د: لم يذكر من تصرفه فى النثر إلا جرّه بمن فى الحديث، بل ذكر جره،

(١) ساقطة من "أ"، وإلى نهاية هذه الفقرة الساقطة من "أ" هى نهاية الساقط من "ب" وقد أشرت إلى بداية السقط فى موضعه. وانظر شرح المرادى ٢/ ١١٧ والتذييل والتكميل ٣/ ٥٦أ.

(٢) شرح المرادى ٢/ ١١٨.

(٣) من الخفيف، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣١٥ والدرر ٣: ٩٣ والمقاصد النحوية ٣: ١٢٦ وهمع الهوامع ١: ٢٠٢ والمساعد ١: ٥٩٥ وابن الناظم ١٢٨.
وفى البيت شواهد ثلاث:
الأول: إعمال المصدر "ذِكرُ" عمل الفعل فنصب لفظ الجلالة "الله".
والثانى: فى قوله: "ذِكْر سواه" حيثُ خُرِّجت" سوى" على النصب على الظرفية، ووقعت مجرورة بالإضافة، خلافا للأكثرين، وهو المراد من سَوْق البيت.
والثالث: فى إعمال اسم الفاعل" صَارِفٌ" عمل الفعل، فنصب "الغفلاتِ". ويروى: "صادِفٌ" بالدال، مكان "صارفٌ" بالراء.

(٤) من الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله، فى الدرر ٣: ٩٢، وشرح ديوان الحماسة ١٧٦١ والمقاصد النحوية ٣: ١٢٥ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣١٥ وهمع الهوامع ١: ٢٠٢ وابن الناظم ١٢٨.
والشاهد فيه قولهُ: "فسِوَاكَ بائعُها" حيث أخرج سِوى عن الظرفية، وجعلها مبتدأ.

"بفى "فى الحديث"[1] أيضًا، **فالأول**: قوله "عليه الصلاة والسلام"[2]: **"دَعَوْتُ ربى ألاَّ يُسَلِّط على أمتى عدوًا مِنْ سِوَى أنفسهم"**[3].

والثانى: قوله ﷺ[4]: **"ما أنتم فى سِواكم من الأمم إلا كالشَّعْرة البيضاء فى جلد الثَّوْر الأسود، أو كالشَّعْرَة السوداء فى جلد الثَّوْر الأبيض"**.

أبو حيان: "وقد بيَّنا العلة فى كون النحاة لا يستدلون بالحديث على إثبات القواعد النحوية"[5].

قال: وأما: **﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾**[6] و **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾**[7] و **﴿فِى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾**[8]، و"سواء"[9] برجل سواء والعدم" و **﴿مَكَانًا سُوًى﴾**[10]

(١) ساقطة من "د"، وفى "جـ": "بل ذكر جرّه، "يعنى" فى الحديث"، وما أثبتُّه من "أ"، و"ب"، انظر: شرح المرادى ٢/١١٨.

(٢) ساقطة من "ص"، وفى "هـ": صلى الله عليه وسلم".

(٣) أخرجه مسلم فى باب الفتن ١٩ ومالك فى الموطأ باب القرآن ٣٥ وابن ماجه فى الفتن ٩ وأحمد ٤/١٢٣، ٣٣٢، ٥/ ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٤، ٤٤٥، ٦ / ١٦.

(٤) أخرجه البخارى فى الرقاق ٤٥، ٤٦ والأنبياء ٧ ومسلم باب الإيمان ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠ وابن ماجه باب الزهد ٢٤ والنسائى الجنة ١٣، وأحمد ١ / ٢٨٦، ٤٢٨، ٤٤٥، ٢ / ٢٧٨، ٣ / ٢٢، ٦ / ٤٤١.

(٥) فى "أ": "والأحاديث لا يحتج بها على إثبات القواعد النحوية".

(٦) سورة الأنفال: من الآية ٥٨.

(٧) سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس: من الآية ١٠، وسورة المنافقون: من الآية ٦.

(٨) سورة الدخان: من الآية ٤٧، وسورة الصافات: من الآية ٥٥.

(٩) فى "ص" و"جـ"؛ مررت". وانظر الكتاب ٢: ٣١، ٣٤.

(١٠) سورة طه: من الآية ٥٨، وهذه الآية والمثال الذى قبلها، والآيتان اللتان تسبقه ساقطة من "أ".

فأسماءٌ لا ظروف "اتفاقًا"[1].

ق: لا "تجد"[2] فى كتاب نحوى متقدم استدلالاً بحديث، وهم يستدلون بكلام أجلاف العرب، كما روى **أبوحاتم**[3] عن **أبى عمر الجرمى** أنه أتى أبا **عبيدة معمر بن المثنى** بشئ من كتابه فى **تفسير غريب القرآن**، قال: فقلت له: عمَّنْ أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإنه خلاف تفسير الفقهاء؟ فقال لى: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت

(١) فى "ب": "باتفاق". وقال ابن أبى الربيع فى البسيط ٢: ٨٨٢ - ٨٨٣: "اعلم أن "سِوى" إذا كُسِرَتْ سينُها أو ضُمَّتْ قُصِرَتْ، وإذا فُتِحَتْ سينها مُدَّت، فتقول: "سَواء"، ويظهر من قول أبى القاسم أنها أسماء وليست بظروف، ونص سيبويه أنها من الظروف التى لا تَتَصَرَّف، وإنما تتصرف فى الشعر ...".

وقال فى جـ ١: ٣١ - ٣٢: "وجعلوا مالا يجرى فى الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، ذلك قول المرَّار بن سلامة العِجلىّ:

ولا ينطق الفحشاء مَنْ كان مِنهُمُ ... إذا جلسوا مِنّا ولا مِن سَوائنا

... فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ...".

(٢) فى "جـ" و"هـ": "نجد".

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستانى، من ساكنى البصرة، كان إمامًا فى علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبى عُبيدة وأبى زيد والأصمعى وعمرو بن كركرة، ورَوْح بن عبادة، وعنه ابن دريد وغيره.

صَنَّف: إعراب القرآن، لحن العامة، المقصور والممدود، والقراءات، الوحوش، الطير، والنحلة، الفصاحة، الهجاء، خلق الإنسان، الإدغام، وغير ذلك.

توفى فى سنة خمسين، أو خمس وخمسين، أو أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين ومائتين، وقد قارب التسعين.

انظر: بغية الوعاة ١: ٦٠٦ - ٦٠٧ وطبقات الزبيدى ٩٤ - ٩٦ وتاريخ العلماء النحويين ٧٣ - ٧٤ وأخبار النحويين البصريين ١٠٢ - ١٠٤ وشذرات الذهب ٢: ١٢١ والأعلام ٣: ٢١٠ وإنباه الرواة ٢: ٥٨ - ٦٤ والبداية ١١: ٣٠٢ وبروكلمان ٢: ١٥٨ - ١٥٩ والبلغة ٩٣.

والسجستانى نسبته إلى سِجِستان "بكسر أوله وثانيه: ناحية كبيرة وولاية واسعة وهى مدينة أو إقليم جنوبى هراة ..".

" انظر: مراصد الاطلاع ٢: ٦٩٤".

"فخذه"(١)، وإن شئت "فذره"(٢)، وإنما لم يستشهدوا بالحديث خشية أن يكون نُقِلَ بالمعنى على رأى من أجازه من المحققين، "للعارف"(٣) بدلالات الألفاظ؛ إذ المقصود المعظم منه إنما هو المعنى، لتلقى الأحكام الشرعية دون اللفظ، ولذلك تجد فى كثير من رواياته ألفاظًا غير معروفة عند العرب، وهذا بخلاف رواة شعر العرب وكلامها، فإنَّ "المعتنى"(٤) به عندهم اللفظ لما بنوا عليه من الأحكام اللسانية.

نعم: إذا فرض فى الحديث ما نقل بلفظه وعرف ذلك بنصٍ أو قرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول (٩٢أ) أولى ما يحتجُ به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم.

كما رُوِىَ أن قومًا وفدوا على النبى ﷺ فقال: **"من أنتم؟ فقالوا: بنوغيَّان، فقال: بل أنتم بنو رشدان"**(٥)، فاستدلَّ **ابن جنى** بهذا الحديث على أن النون فى "غيان" زائدة(٦)، وأنه مشتق من الغيِّ لا من الغَيْن؛ لأن مثل هذا مقصود به نقل اللفظ.

---

(١) فى "ب" و"جـ" و"هـ": "فَخُذْ".

(٢) فى "ب" و"جـ" و"هـ": "فَذَرْ".

(٣) فى "أ": "للعارف به".

(٤) فى "أ" و"د": "المغنِى".

(٥) هم حى من جهينة منهم بسبس بن عمرو، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدراً، وقد غير النبى ـ ﷺ الغى إلى الرشد، ففى سنن أبى داود: "وسمى ابن مغوية ابن رشدة"، وانظر القاموس وشرحه والإصابة وسنن أبى داود فى "بَاب فى تغيير الأسماء" من كتاب الأدب. و"رَشْدان" بفتح الراء، وفى اللسان: "وضبطه قوم بكسر الراء".

(٦) الخصائص ١ / ٢٥٠ / ٢٥١ قال ابن جنى: "... إن الألف والنون زائدتان، وإن كان عليه السلام ـ لم يتفوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغىّ بمنزله قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان، وهذا واضح".

"ورُوِيَ أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيدالكُ الرجل امرأته؟ قال: نعم، إذا كان ملفحًا، فقال أبو بكر: ما قلت؟ وما قَال لك يا رسول الله؟ فقال ـ "عليه السلام"ـ(١)**: قال لى: أيماطل الرجل امرأته؟ "فقلت"**(٢)**: نعم، إذا كان فقيرًا، فقال أبو بكر ـ"رضى الله عنه"**(٣) **ـ: لقد طُفْتُ فى أحياء العرب فما رأيت أحدًا أفصح منك يا رسول الله، فقال: وما يمنعنى وأنا "من قريش**(٤)**"، قرشى، واستُرْضِعْتُ "فى**(٥)**" بنى سعد"**(٦).

ولم يفصِّل المؤلف هذا التفصيل، فبنى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له "فيه"(٧) من النحاة سلفًا إلا ابن خروف، فإنه يأتى بأحاديث فى تمثيل جملة من المسائل.

قال ابن الضائع: لا أدرى هل يبنى عليها "أم"(٨) هى لمجرد التمثيل، وكأن "المؤلف"(٩) بنى على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قول ضعيف.

فالحق أن **ابن مالك** فى هذه القاعدة غير مصيب، كما لم يُصِبْ فى اعتبار ضرورات الشعر "باعتبار"(١٠) ما يجوز تبديله أو لا يجوز(١١). انتهى، ونحوه **لأبى حيان**(١٢) (٩٢ب) فى غير هذا الموضع.

---

(١) فى "أ"، و"جـ": "عليه الصلاة والسلام".

(٢) من "ب"، وفى بقية النسخ: "فقال".

(٣) ساقطة من "أ"، وفى "هـ": "رضى الله تعالى عنه".

(٤) من "د". (٥) فى "د": "من".

(٦) أخرجه أبو داود مناسك ٥٦، والدارمى مناسك ٣٤.

(٧) من "ص"، "هـ". (٨) فى "أ": "أو".

(٩) فى "أ": "المصنف". (١٠) "ص": "اعتبار".

(١١) شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ وشرح الشاطبى ٢ / ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧.

(١٢) التذييل والتكميل ٣ / ١٢٩ ب، ٥ / ١٦٩ أ.

واستثْنِ ناصبًا بليْسَ وخَلاَ ... وبعَدًا وبيكونُ تَعْدلاَ

واجرُرْ بسابقَىْ يكون إن تُرِدْ ... وبَعد ما انصِبْ وانجرارٌ قد يَرِدْ

وحيث جرًا فهما حرفان ... كما هُمَا إن نصبا فِعْلان

وكخَلاَ حاشا ولا تَصْحَبُ ما ... وقيلَ: حاش وحشَا فاحفظْهما

د: **قيل**: ولم يعرف **سيبويه** الجر بـ"خَلاَ"(١)، "الذى"(٢) قاله "هو"(٣) **أبو حيان**، وكذا قوله: "قيل"(٤) ورد بأنه لا يطرد، أى فى نحو: القوم إخوتك ليس زيدًا، وكذا قوله بعد: "قيل: ولا يطرد، وكذا قوله: قيل"(٥): ويمكن القول "فيها"(٦) بذلك، قال: "**كقلَّما فى النفى**".

د: **فإن قلتَ**: بأى شئ يتعلقان إذا كان حَرْفَىْ جرٍّ(٧)؟

قلتُ: قيل: بالفعل أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل: هما فى موضع نصب عن تمام الكلام، نحوه لأبى حيان "قال"(٨): وإذا كانت عدا وخلا وحاشا حروفًا"، "فقيل"(٩): تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه، فموضع الجار والمجرور نَصْبٌ به، وقيل: إن الجار والمجرور فى موضع نصب عن تمام الكلام "(١٠). انتهى.

---

(١) المرَادى٢: ١٢٣: "قيل: ولم يعرف سيبويه الجرَّ بها، وليس كذلك، بل ذكر سيبويه فيها الجر أيضاً". أ. هـ.

وحقًا، فقد ذكر سيبويه فيها الجر، قال فى الكتاب ٢: ٣٤٩ - ٣٥٠: "وبعض العرب يقول: ما أتانى خَلاَ عبدِ اللهِ، فيجعل خَلاَ بمنزلة حاشا، فإذا قُلْتَ: ما خلا، فليس فيه إلا النصب ...".

(٢) ساقطة من "ب". (٣) ساقطة من "ب" وانظر: التذييل والتكميل ٣ / ٤٨ أ.

(٤) فى "أ" و"جـ"، "قبل". (٥) من "جـ".

(٦) فى "ص"، و"هـ": فيهما". (٧) شرح المرادى ٢ / ١٢٤.

(٨) من "ب"، و"جـ". (٩) ساقطة من "أ".

(١٠) التذييل والتكميل ٣ / ٤٨ ب.

"والصواب عند"(١) **صاحب المغنى**: "الثانى"(٢)، قال:(٣)"لأنها لا تُعدِّى الأفعال إلى الأسماء أى لا تُوَصِّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة "إلا" وهى غير متعلقة".

د: وذكر فى **شرحه** قوله (١٩٣أ) صلى الله عليه وسلم: "**أسامةُ أحبُّ الناس إلىَّ ما حاشا فاطمة**"(٤)عزاهُ لمسند **أبى أمية الطرطوسى** عن ابن عمر، وقبلَهُ "**أبو حيان**"(٥) فى الاستثنائية، وفى المغنى أن حاشا فى الحديث "فِعلٌ متعدٍّ" متصرف"(٦) بمعنى: "أستثنى"، وما نافية(٧).

"**قال**"(٨): وتوهم **ابن مالك** أنها المصدرية، "وحاشا الاستثنائية"(٩) بناء

---

(١) فى "أ" و"ب": "والصحيح عن"، وفى "جـ": "والتصحيح عند".

(٢) ساقطة من "هـ".

(٣) قال صاحب المغنى ص ١٧٨: "" خلا" على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفًا جارًا للمستثنى، ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شِبْهِهِ على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندى الأولُ، لأنها لا تُعدِّى الأفعال إلى الأسماء، أى: لا توصّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها ...".

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ١ / ١٨١ والجامع الصحيح ١ / ٣٣، وقال الأشمونى عن هذا الحديث: "ما نافية، والمعنى أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يستثن فاطمة، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه ـ صلى الله عليه وسلم".

شرح الأشمونى ١/ ٤١٠ وشرح المرادى ٢/١٢٨

(٥) فى "ب": "عمر".

(٦) ساقطة من "أ".

(٧) انظر: المغنى لابن هشام حيث قال فى ص ١٦٤: "حاشا: على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلاً مُتَعديًا مُتصرِّفًا، تقول "حاشيته" بمعنى: استثنيتُه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: "أسامة أحبُّ الناس إلىَّ ما حاشا فاطمة"، ما: نافية".

(٨) ساقطة من "ب"، وانظر: المغنى ١٦٤.

(٩) فى "ب": "وحاشا فى الاستثنائية".

على أنه من كلامه، صلى الله عليه وسلم ـ ويردُّه أن في **معجم الطبراني**: "**ما حاشا فاطمة ولا غيرها**"(1).

د: وكلامه في **التسهيل** ظاهره"أن" "حَاشَ وحَشَى" في التي "للتَّبرِئة".

قلت: لو أراده هنا لزاد مثلاً بعد "**فاحفظهما**" من قبل لام الجر تنزيهًا، وما هذا بفعل في الأصح، بل سمي وسُمَى كهُدى لغة في الاسم.

وفي **المغني**": قال الذاهبون إلى فعليتهما: معنى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يأتي مثل هذا التأويل في ﴿**حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾(5).

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، وزعم بعضهم أنها اسم "فعل"(6) معناها: "أتبرأ" أو "برئتُ"، وحامله على ذلك "بناؤها"(7)، ويردُّها "إعرابها"(8) في بعض اللغات.

ق: حاشي كماشي، وحاش كعاش، وحشى كمشى(9).

وقوله: "**ولا تصحبُ ما**"(10). أي: لا تصحبها قياسًا، ولو أراد نفي السماع لقال: "**ولم ترد بما**".

وقوله: "**فاحفظْهما**"تنبيه على قِلَّتهما وأنهما من المحفوظ القليل، وإنما تكلَّم على الاستثنائية(11).

---

(1) شرح الأشموني 1 / 410. (2) في " أ " : " أنهما في ".

(3) في المرادي 2 : 129 : " للتنزيه " وانظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 306.

(4) المغني ص 165 . (5) سورة يوسف من الآية : 31. (6) ساقطة من " ب ".

(7) في " جـ " : " بناؤهما ". (8) في " جـ " : إعرابهما ". (9) شرح الشاطبي 2 / 202.

(10) ساقطة من " أ " . ولفظة " ما " ساقطة من " هـ".

(11) الكتاب 2 : 349 : " وأما حاشا فليس باسمٍ، ولكنه حرف يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ " حتى " ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء".

الحــــال

[93 ب] الحال وصف فضلة منتصبُ مُفهِمُ في حالِ كـفـردًا أذهبُ

د : وقول الشارح(1) : **إن هذا « التعريف »**(2) **ليس بمانع ؛ لأنه يشمل النعت « غير مسلم نظر** : الشارح فيه مع إدخال حكم في الحد بقوله : « منتصب » أنه غير مانع ؛ لأنه يشمل النعت(3) » ، ألا ترى « أن » قولك(4) : مررت برجل راكب « في معنى(5) » مررت برجل في حال « ركوب »(6) ، كما أن قولك : جاء زيد ضاحكًا في معنى : جاء زيد في حالِ ضَحِكٍ . انتهى .

فهو قد اعترضه بالنعت مطلقا لا بنعت المنصوب ، كما قال المكودى(7) ؛ إذ هو عند الشارح(8) بيان حكم لا فصل يحترز به من شئ .

ق : وما قاله ابن الناظم غير مسلَّم ، فإن النعت تخصيص للمنعوت لتقع الفائدة في الإخبار عنه ، « فالنكرة »(9) الموصوفة توافق من جهة المعنى التعريفي الاسم المعرف ، فكأنك لفظت باسم واحد مخصَّص معرَّف ، بخلاف الحال ، فإنك لم تقصد به تخصيصا ولا تعريفًا ، بل اكتفيت بما حصل « لك »(10) من معرفة الاسم المتقدم ثم عبَّرت عن حالته التي هو فيها ، كما تخبر عنه بما شئتَ من الأخبار ، والنعت ليس « بخبر »(11) عن المنعوت بالوضع اتفاقًا ، وإنما هو من تمام المنعوت وتكملة له ، فافترقا .

---

(1) شرح ابن الناظم ص130 ، و شرح المرادى 2 : 131 حيث قال : « وقول الشارح : إن هذا التعريف ليس بمانع ؛ لأنه يشمل النعت غير مسلَّم ؛ لخروجه بقيد لزوم النصب . . . » .

(2) في « جـ » : « الحد » . (3) ساقطة من « ب » .

(4) في « هـ » : « إلى » . (5) في « د » : « بمعنى » .

(6) في « أ » : « ركوبه » . (7) شرح المكودى على الألفية ص86 .

(8) شرح ابن الناظم 130 ، 131 .

(9) في « د » : « فالمنكرة » وفي «ص» ، و «ب» ، و «جـ» : « فالنكرة » .

(10) ساقطة من « جـ » .

(11) في « د » : « يخبر » . وفي « هـ » : « مخبر » .

والدليل على هذا أنه يصح الإتيان بـ« رأيت زيداً قائما » في جواب : « كيف رأيت زيداً » ؛ لأن معنى « كيف » : على أى حال ، أو فى أى حال ، بخلاف قولك :[٩٤أ] « رأيت» (١) زيداً القائم» وما كان نحوه « فإنه لا يصلح» (٢) جوابًا لكيف، وما ذاك إلا لأنه لا يُفْهِم معنى «فى حال كذا» فخرجت الصفة عن حده(٣).

د : عن المصنف(٤) : ربما دخلت «من» الزائدة على حال ، كقراءة من قرأ : « أنْ نُتَّخَذَ من دونك من أوليـاء(٥) » مبنيا للمفعول(٦) ، وفيـه نظر ، بيَّن هذا النظر صاحب المغنى « فى فصل «من(٧)» فقال» (٨) : القياس ألا تزاد فى ثانى مفعولى « ظن » ؛ ولا ثالث مفعولات « أعلم » ؛ لأن أصلها الخبر ، وشذت قراءة بعضهم : « ما كان« ينبغى» (٩) لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياء(١٠) » ببناء « نَتَّخِذَ » للمفعول ،

---

(١) ساقطة من « أ » .
(٢) فى « هـ » : « فلا يصح » .
(٣) شرح الشاطبى ٢/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ١٣٩ـ ١٤٠ : « وأشرتُ بقولى : « وربما دخلتْ على حال» إلى قراءة زيد بن ثابت وأبى الدرداء وأبى جعفر وزيد بن على والحسن ومجاهد : « ما كان يَنْبَغِى لَنَا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياء » . وانظر شرح المرادى ٢/ ١٣٢ .
(٥) سورة الفرقان من الآية ١٨ .
(٦) أبو جعفر : « نُتَّخَذَ » بضم النون ، وفتح الخاء ، على البناء للمفعُول ، قال ابن الجزرى :
« وهى قراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي رجاء ، وزيد بن على ، وجعفر الصادق ، وإبراهيم النخعى ، وحفص بن عبيد ، ومكحول » .
فقيل : هو متَعَدٍّ إلى واحد كقراءة الجمهور .
وقيل : إلى اثنين ، والأول الضمير فى « نُتخذ » النائب عن الفاعل ، والثاني « من أولياء » و « من » زائدة .
انظر : النشر فى القراءات العشر ٣ : ٢١٧ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ٨٨ وتحبير التيسير ص١٥٣ والبدور الزاهرة ٢٧٦ .
(٧) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .
(٨) فى « أ » : « قال » . وانظر : مغني اللبيب ص٤٢٧ .
(٩) ساقطة من « ص » . و « هـ » .
(١٠) سورة الفرقان : من الآية ١٨ .

وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة « من » فى الحال ، ويظهر لى فساده فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت : « ما كان لك أن تتخذ زيداً(١) » « فى حال »(٢) كونه خاذلاً لك ، فأنت مثبتٌ لخذْلانه ناهٍ عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية .

وكـونه منتـقـلا مُشـتقًّا | يَغْلِبُ لكنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا
ويكثـر الجـمـود فى سِعْرٍ وفي | مُبْدِى تـأوُّل بـلا تـكـلُّف
كـبِعْـهُ مـدًا بكذا يدًا بيـدْ | وكَـرَّ زيد أسدًا أى كـأسدْ

د : وفَصَّلَ بعضهم فى الانتقال(٣) ، هو أبو حيان ، وزاد فى الشهولة : ليست « منتقلة(٤) » «لكنها(٥) » شبيهة بالمتقلة ، بعد خلق وولد ؛ إذ يمكن أن يخلق ويولد غير أشهل(٦) .

قال : ومن المؤكدة غير المتنقلة : ﴿ وأنَّ هذا صراطى مستقيما (٧) ﴾ و﴿ هو الحق مصدقا(٨) ﴾ [٩٤ ب] ﴿ ولا تعثوا فى الأرض مفسدين(٩) ﴾ ، ﴿ ويوم يبعث حيا(١٠) ﴾ ، ﴿ فتبسَّم ضاحكا(١١) ﴾ انتهى .

---

(١) فى « ب » : « ما كان لنا أن نتخذ زيداً » .
(٢) فى « أ » : « حالة ».
(٣) شرح المرادى ٢/ ١٣٣ .
(٤) فى هـ : « متعلقة » .
(٥) فى « جـ » : « لأنها » .
(٦) ابن عقيل فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٨ « وقيل : لا تكون الحال إلا متنقلة أو شبْهها، نحو : خلق زيدٌ طويلاً ؛ إذ من الجائز أن يخلق قصيراً . . » .
« وانظر شرح ابن الناظم ١٣٠ ، ١٣١ » .
(٧) سورة الأنعام : من الآية ١٥٣ .
(٨) سورة البقرة : من الآية ٩١ .
(٩) سورة الأعراف : من الآية : ٧٤ وسورة الشعراء : من الآية ١٨٣ .
(١٠) سورة مريم : من الآية ١٥ . وهي ساقطة من « ص » .
(١١) سورة النمل : من الآية ١٩ : وانظر : التذييل والتكميل ٣/ ٦٤ .

وقد سبق الشلوبين [١] إلى « هذا [٢] » التفضيل بين « المبيِّنة [٣] والمؤكدة ، نقله عنه أبو إسحاق [٤] الشاطبى ، وأبو حيان أيضًا هو الذى اختار فى « رجلاً رجلاً » « أنهما » [٥] كاسم واحد [٦] .

د : ومن المؤولات طور واقع فيه تفضيل [٧] ، نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً [٨] ، زاد ابن هانئ : فقوله : تفضيل أعم من أن يكون الأول هو المفضل على نفسه باعتبار « طورين [٩] » « من أطواره » ، « أن » [١٠] « يكون » مفضلاً على غيره ، ولذا قال فى المختصر : أو تفضيله على نفسه أو غيره باعتبار « طورين [١١] » ، فكأنه على تقدير : هذا متطوراً بهذا أفضل منه متطوراً بهذا . انتهى الجوهرى ، والطور : التَّارة [١٢] .

---

(١) شرح الجزولية للشلوبين ١٤٧أ .
(٢) من « ب » .
(٣) من « أ » و « د » و « هـ » : « المبْنِيَّة » .
(٤) شرح الشاطبي ٢/ ٢٠٧ .
(٥) فى « د » : « فَهُمَا » .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٦٥أ .
(٧) شرح المرادى ٢/ ١٣٤ .
(٨) قال سيبويه ١ : ٤٠٠ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، فإن شئتَ جعلتَه حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار « إذا كان » فيما يُستقبل ، و « إذ كانَ » فيما مضى ؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على « إذا كان » ، ولو كان على إضمار « كانَ » قلت : هذا الثَّمْرَ أطيبُ منه البُسر ؛ لأن « كان » قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة ، فليس هو على « كانَ » ، ولكنه حال » أ . هـ .
(٩) فى « ب » و « جـ » : « طور » .
(١٠) فى « هـ » : « أو » .
(١١) ساقطة من « أ » .
(١٢) الصحاح ٢/ ٧٢٧ .

والحـالُ إنْ عُرِّف لفظًا فـاعـتـقـدْ   تنكيره معنًى كـوحـدَك اجـتـهـدْ

د : « التُزِمَ [١] » تنكيره لئلا يُتَوَهَّم كونُه نَعْتًا ، قاله المصنف فى « الشرح [٢] » .

قال أبو حيان : « يعنى إذا كان ذو الحال منصوبًا ، أو كانت هى لا يظهر فيها إعراب [٣] » .

يعنى : إن عُرِّف « لفظًا [٤] » فى كلام العرب فاعتقد تنكيره [٥] ، فاقتضى قصره على السماع بخلاف قول :

« مبدى تأول بلا تكلُّفِ »

انتهى .

وفى التسهيل [٦] : وقد يجئ معرفًا بالأداة والإضافة ، ومنه العدد عند الحجازيين من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم ، ويجعله التميميون توكيدًا ، « وربما عُومِل بالمعاملتين مركَّب العدد ، وقَضَّهم بقضيضهم [٧] » .

---

(١) فى « هـ » : « الزم » .
(٢) فى ب « شرح التسهيل » و قال المرادى ٢ : ١٣٥ : « لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التُزِم تنكيره معنى ، لئلاَّ يُتوَهَّم كونه نعتاً » . ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٢٥-٣٢٧ .
(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٦٦ب .
(٤) ساقطة من « أ »
(٥) قال ابن الناظم ص١٣٢ : « وقد يجيء الحال مُعَرَّفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة فيُحكَم بشذوذه ، وتأوُّله بنكرة ، فمن المعرف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أى : مرتبين ، وجاءوا الجماء الغفير أى جميعاً ، وأرسلها العراك ، أى : معتركة . . » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٢١٢ .
(٦) انظر : شرح التسهيل للناظم ٢ : ٣٢٥ . حيث وردت فيه العبارة التالية كاملة .
(٧) من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » ، ولكن فى « هـ » : « تقضيضهم » بالتاء بدل الباء ، وهذه العبارة جزء من بيت للشماخ بن ضرار ، وصوابها : قضها بقضيضها » ، والبيت بتمامه :
اتتنى سليم قَضّها بقضيضها   تُمسِّحُ حَوْلى بالبَقيع سِبالَها =

أبو حيـان : والمسموع مما جاء من الحـال مقرونًا بأل [٩٥ أ] « كقولهم [١] » : « مررت بهم الجماء الغفير » ، وأوردها العراك [٢] . . . وادخلوا الأول فالأول .

ومَصــــدرٌ منكَّرٌ حـــالاً يقعْ ‏ ‏ ‏ ‏ بكثـرة كـبـغـتـةً زيدٌ طلعْ

= من الطويل ، وهو للشماخ بن ضرار فى ديوانه ٢٩٠ والتخمير ١ : ٤٣٣ ، ٤٣٤ وخزانة الأدب ٣ : ١٩٤ وشرح المفصل ٢ : ٦٣ والكتاب ١ : ٣٧٤ ولسان العرب ٧ : ٢٢١ (قضض) ، ١١ : ٣٢٢ (سبل) وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٠٧ .

والشاهد فيه قوله : « « قَضَّها » حيث نصبه على الحال مع أنه معرفة ؛ لأنه مصدر مُنبِئٌ عن فعل

وقال أبو جعفر النحاس : هذا حُجَّة لقـولهم : « أتَونى خَمْسَتَهُمْ » كـأنه قـال : أتتنى انقضاضاً ، فنصبه على المصدر ، ومعنى البيت أنه يقول : ينقض بعضهم على بعض » .

(١) فى « جـ » : « قولهم » .

(٢) البيت بتمامه :

وأوردهـا العِـراكَ ولـم يـذُدْهـا ‏ ‏ ‏ ‏ ولم يشـفق على نغص الدِّخـالِ

ويروى : « فأرسلها » بدل : « وأوردها » .

من الوافر ، وهو للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ص٨٦ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ١٠٦ وأساس البلاغة ٤٦٥ (نغص) وخزانة الأدب ٣ : ١٩٢ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٢٠ وشرح التصريح ١ : ٣٧٣ وشرح المفصل ٢ : ٦٢ وشرح ابن عقيل ٣٢٤ والكتاب ١ : ٣٧ ولسان العرب ٧ : ٩٩ ، ١٠٢ : ٤٦٥ (عرك) ١١٢ : ٢٤٣ (دخل) والمعانى الكبير ٤٤٦ والمقاصد النحوية ٣ : ٢١٩ ، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٠٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ١١ وشرح ابن الناظم على الألفية ١٣٢ وشرح التحفة الوردية ٢٣٤ والأشباه والنظائر ٦ : ٨٥ والإنصاف ٢ : ٨٢٢ والتخمير ١ : ٤٣٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٦٧ ب .

والشاهد فيه نصبُ العِراك على الحال ، وهو معرفة ، وذلك لأنه مصدر ، والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ، فكأنَه أظهر فعله ، ونصبه به ، ووضع ذلك الفعل موضع الحال ، فقال : « أرسلها تعترك الاعتراك » .

وقال أبو جعفر النحاس فى كتاب شرح أبيات سيبويه : ص١٠٧ : (« نَصَبَ العراكَ » على معنى أرسلها اعتراكاً) ، فأدخل الألف واللام ، وترك النصب على حاله ، ومعنى البيت : « أنه أرسل الإبل على الماء فازدحمت عند الحوض ، ولم يشفق على الصغار التى دخلت مع هذه » .

أبو حيان : وظاهر كلام « المصنف[١] » فى « ألفيته [٢] » أنه يقاس ؛ لأن الكثرة دليل «القياس[٣] » ، لكن قد نص هنا ، أى فى التسهيل ، على عدم القياس[٤] .

ولم ينكَّر غـالبًا ذو الحـال إنْ ‏ ‏ ‏ ‏ لم يتـأخّر أو يخـصَّصْ أو يبِنْ
من بعـد نفيٍ أو مضـاهيـه كَلاَ ‏ ‏ ‏ ‏ يَبْغِ امـرؤٌ على امرئٍ مستسهـلاَ

د :أشار بقوله : « غالبًا » إلى أنه قد ينكر فى غير المواضع الآتية قليلاً [٥] .

أبو حيان : جاء من ذلك ألفاظ عن العرب منها « به داء مخالطًا[٦] » ، ومررت « بمن[٧] » تَعُدُّهُ رجلاً أى «موسومًا[٨] » بذلك ، « ووقع[٩] » أمر «فجأة[١٠]» ، وعليه مائة بيضًا ، وفى الحديث : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس سابقًا ، وأبو حيان هو الذى قال : وهذا مستقيم لو تساويا ، وأما إذا كان أحدهما

(١) فى « ب » : « الناظم » .

(٢) فى « هـ » : « الألفية » .

(٣) فى « أ » ، و «ب» ، و «جـ» ، و « هـ » و «ص» : « الاقتياس » .

(٤) ابن مالك فى نص التسهيل : « إن وقع مصدر موقع الحال ، فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافاً للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيتُه سرعةً، خلافاً للمبرد ، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع . . » .
وقال فى الشرح : « . . فَحَقُّ الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه ، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالاً ، لئلاً يلزم الإخبار بمعنى عن جُثّة ، فإن ورد عن العرب شىء منه حفظ ولم يُقَسْ عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً» .
« انظر : شرح التسهيل لابن مَالك ٢ : ٣٢٧-٣٢٨ » . والتذييل والتكميل ٣/ ٧٠ب .

(٥) شرح المرادى ٢/ ١٤٢ .

(٦) فى « ص » و « جـ » ، و « هـ » : « مخالطة » .

(٧) فى « جـ » : « بما » .

(٨) من « ب » : وفي بقية النسخ « ممسوحاً » .

(٩) ساقطة من « ب » .

(١٠) فى « هـ » ، « فجاءة » .

معرفة والآخر نكرة ، فجعْله حالاً للمعرفة أوْلى(١) .

وسَبْقُ حالٍ ما بحرف جُرّ قدْ   أبَوْا ولا أمنعُه فقدْ وردْ

د :ومنع الكوفيون تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا(٢) مطلقًا ، وقيل : إن لم تكن فعلاً ، أي : إن لم تكن الحال فعلاً ، فأجازوا على هذا نحو : رأيت « زيدًا(٣) » تضحك «هندًا(٤)» .

أبو حيان : لأنه لا يتسلط « رأيت » على « تضحك » على أنه مفعول به ، فلا يتوهم فيه [٩٥ب] المفعولية ، وفى المنصوب بعده البدلية .

د : واستدل المصنف بقوله تعالى(٥) : ﴿ وما أرسلناك إلا كافّة للناس بشيرًا﴾(٦)، وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه منها قوله(٧) :

تسلَّيْتُ طُرًّا عنكُمُ بعد « بينكم »(٨)   بذكراكُمُ حتى كأنكم عندى

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٧٣ب .
(٢) شرح المرادى ٢/ ١٤٧ .
(٣) ساقطة من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » .
(٤) من « جـ » ، و « هندٌ » بالرفع ، فى بقية النسخ .
(٥) سورة سبأ : من الآية ٢٨ . وشرح المرادى ٢ / ١٤٨ .
(٦) من « هـ » .
(٧) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح ابن مالك على التسهيل : ٣٣٨ وشرح ابن الناظم على الألفية ١٣٠ وأوضح المسالك : ٣٢١ وشرح الأشمونى ١ : ٢٤٨ وشرح التصريح ١ : ٣٧٩ وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ والمقاصد النحوية ٣ : ١٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٢١ والصبَّان والعينى على الأشمونى ٢ : ١٧٧ .
والشاهد فيه فى قوله : « طُرًّا » ، نصبه على أنه حال مُقَدَّم على صاحبه الذى هو الضمير « كم » المجرور محلاً بـ « عن » ، وهذا الاستعمال غير جائز فى نظر الأكثرين .
(٨) فى هـ « بُعْدكُم » .

وقوله(١) :

غافلاً تعرِضُ المنيَّةُ للمرءِ   فيُدْعَى ولاتَ حين إباءُ

ق : « وقوله(٢) » « وسبق حال » مضافٌ إلى « ما » . انتهى ، فهو عنده غير مُنوَّن ، وقال المكودى : « ما » مفعول « لسبْق(٣) » فهو عنده منون .

ولا تُجِزْ حالاً من المضاف لهْ   إلا إذا اقتضى المضافُ عملَهْ
أو كان جزءَ ما له أضيفا   أو مثل جزئه فلا تحيفا

ونوزع المصنف فى إجازة الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا ونحوه(٤) ، نازعه أبو حيان قائلاً(٥) : لا حجة « له(٦) » فيما استدلَّ به مع الاحتمال ، ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال « أو(٧) » بمثالين ، وإنما « تثبت(٨) » باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك استقراء قانون كلى يغلب على الظن أن الحكم منوط

(١) من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى كاشف الخصاصة ١٤٨ وابن الناظم على الألفية ١٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٣٨ وشرح الأشمونى ١ : ٢٤٩ وشرح عمدة الحافظ : ٤٢٨ وشرح قطر الندى ٢٥ والمقاصد النحوية ٣ : ١٦١ والصبان والعينى على الأشمونى ٢ : ١٧٧ .
والشاهد فيه قوله : « غافلاً » حيث وقع حالاً من المجرور « للمرء » ، متقدِّماً عليه .
(٢) من « ب » ، و « جـ » ، و « ص » . وانظر شرح الشاطبي ٢ / ٢١٩ .
(٣) فى « هـ » : « بسبق » ، وانظر شرح المكودى ص٨٨ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٢ وشرح المرادى ٢ / ١٥١ .
(٥) السيوطى فى همع الهوامع ١ : ٢٤٠ : « . . وردَّه أبو حيان، وقال : إن النصب فى « إخواناً » على المدح ، و « حنيفاً » حال من « ملة » ، بمعنى « دين » أو من الضمير فى «اتبع»، قال : « وإنَّمَا لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة ، وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال » .
(٦) من « أ » .
(٧) فى « ب » و « د » : « لا » .
(٨) فى « ص » : « يثبت » .

« به[1] » ، وزاد أن « حنيفا[2] » يحتمل « أن يكون[3] » حالاً من الضمير في « اتَّبع[4] » .

والحال إن ينصب بفعل صُرِّفا	أو صفة أشبهت المصرَّفا
فجائز تقديمه كمسرعا	ذا راحلٌ ومخلصًا زيدٌ دعا

الصفة المشبهة للفعل المتصرف بقبول علاماته الفرعية كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، قال المصنف [٩٦أ] في شرح التسهيل[5] : الصفة المشبهة كقول الشاعر[6] :

لهنَّك سَمْحٌ ذا يسارٍ ومُعْدَمًا	كما قد أُلِفْتَ[7] الحلم مَرْضِى ومُغْضَبا

(١) ساقطة من « د » .

(٢) سورة النحل : من الآية ١٢٣ .

(٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) سورة النحل : من الآية ١٢٣ ، وتمام الآية : ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتَّبعْ ملَّة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾ .

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٣٤٣ : « تُقَدَّمُ الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، نحو : مُسْرِعاً أتيتُ ، وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية ، فهو في قوة الفعل ، ويستوى في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة . . » .
وانظر شرح المرادى ٢ / ١٥٣ .

(٦) من الطويل ، وهى بلا نسبة فى المقاصد النحوية ٣ : ١٦٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٣ وابن الناظم ١٣٧ .
والشاهد فيه قوله : « ذا يسار » ، فإنَّه حال قُدِّم عليها عاملها : « سَمْحٌ » .
وقال ابن مالك : « فلو قيل فى الكلام : « إنك ذا يسار ومعدماً سَمْحٌ » لجاز ؛ لأن « سَمْحٌ » عاملٌ قوي بالنسبة لأفعل التفضيل ؛ لتضمنه حروف الفعل ومعناه ، مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع » .

(٧) ساقطة من « أ » ، وفى « هـ » : « ألفيت » بدل « ألفت » .

فلو قيل فى الكلام[1] : إنك ذا يسار ومعدمًا سَمْحٌ لجاز ؛ لأن « سمح » عامل قوى بالنسبة لأفعل التفضيل ؛ لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبول علامة التأنيث والجمع ، وقبله أبو حيان[2] .

قال ابن هانئ : « وكذا[3] » أمثلة المبالغة . قال : وإنما يعنون بقولهم : الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها أن معمولها المنتصب نصب المفعول به لا يسبقها ، كما قالوا : لا تعمل إلا فيما كان سببيا ، والحال والظرف والمجرور ليست من ذلك كما توهَّم بعضهم » .

ق : وقلٌّ من يذكر فى العوامل الصفة المشبهة ، وذكرُها مما ينبغى ، كما « فعل[4] » ابن مالك[5] .

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا	حروفَه مُؤخَّرًا لن يعملا
كتلك ليت وكأنَّ ونَدرْ	نحو سعيدٌ مُستقِرًا فى هَجَرْ

د : ممَّا ضمِّن معنى الفعل الاستفهام المقصود به التعظيم نحو[6] :

(١) ساقطة كم « أ » .

(٢) ساقطة من « بّ » . وفى « جـ » ، و « هـ » : « مع قبول علامات التأنيث . . » بدل : « . . علامة » .

(٣) فى « د » : و « لذا » وفى « ب » ، و « جـ » : « هكذا » .

(٤) فى « أ » : « فعله » .

(٥) ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣١٩ : « يجوز تقديم الحال على عاملها إن سَلِمَ من الموانع العارضة ، وكان فعلاً متصرفًا كُلَّ التَّصرُّف ، نحو : « مُسْرعاً جئْتُ » ، أو بعضَ التصرُّف ، نحو : مُصْطلحين أدَعُكُم » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرفَ كـ « هو سريعاً راجلٌ » و « مظلومًا معاقبٌ . . » .
وانظر شرح الشاطبي ٢/ ٢٢٧ .

(٦) هذا نوع واحد فقط من الأنواع التى ذكرها المرادى فى تلك المسألة ، وهى تسعة ، قال المرادى ٢ : ١٥٤ـ١٥٥ : =

يا جارتَا ما أنت جارهْ[1]

« أبو حيان : أى عظيمة[2] » أنت فى حال كونك جارة ، وهذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره :

= « لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضُمِّنَ معنى المشتق ، وذلك أنواع :
الأول : الإشارة ، نحو : « تلكَ » .
والثانى : حرف التمنى ، نحَو : « لَيْتَ » .
والثالث : حرف التشبيه ، نحو : « كأنَّ » .
والرابع : حرف الترجِّى ، وهو : « لَعَلَّ » .
والخامس : حرف التنبيه ، نحو : « هَا » .
والسادس : « أمَّا » فى نحو : « أمَّا علماً فعالمٌ » .
والسابع : الاستفهام المقصود به التعظيم نحو : « يا جارتا ما أنت جارهْ » .
وأجاز الفارسى فيه الحال والتمييز .
والثامن : الجنس المقصود بالكمال نحو : « هو الرجل علماً » .
والتاسع : (المشبه) ، نحو : « هو زهير شعراً » . أ . هـ .

(١) صدره :

« بانت لتحزننا غفارهْ »

من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ٢٠٣ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٦٤ والإيضاح العضدى للفارسى ١ : ٢١٣ وخزانة الأدب ٣ : ٣٠٨-٣١٠ ، ٥ : ٤٨٦ ، ٧ : ٢٥٠ ، ٩ : ٢٤٠ وشرح شواهد الإيضاح ١٩٣ ولسان العرب ٤ : ٦٣ «بشر»، ٤ : ١٥٤ (جور) ، ٤ : ٥٨٩ (غفر) والمقاصد النحوية ٣ : ٦٣٨ والمقرب ١ : ١٦٥ وبلا نسبة فى المساعد ٢ : ٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٤ ، ٣٨٠ ، ٣ : ٣٢ وفقه اللغة للصاحبي ١٧١ وتوضيح المرادى ٢ : ١٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب وهو : « ما أنت » ، ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً ، والعجز صدراً .

وقال الفارسى فى الإيضاح ١ : ٢١٣-٢١٤ : « يجوز أن يكون موضع « جاره » الموقوف آخرها نصباً بأن تميز . . ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما فى الكلام من معنى الفعل ؛ لأن معنى : « ما أنت جاره » : « نبُلْتِ جاره » و « كرُمْتِ جاره » ، فتنصب « جاره » على الحال .

(٢) ساقطة من « ب » .

« بانت لتحزننا[1] غَفَارهْ »

قلت : « فلعله[2] » : « يا جارة ما أنت جارهْ » ، ثم قال أبو حيان : ولا حجة فيه لاحتمال التمييز ، أو « أن[3] » تكون ما نافية حجازية أو تميمية ، أى : ما أنت جارةً [٩٦ ب] لبينونتك [٩٦ ب] عنا ، أو ما أنت جارةً بل أعظم من ذلك على حد ﴿ ما هذا بشراً[4] ﴾ .

د : « تأوَّل[5] » المانع ، أى مانع نحو : « سعيد مستقراً في هجرْ » أبو حيان : خرج أصحابنا نصب ﴿ مطويات[6] ﴾ على الحال من السموات ، والسمواتُ هى العاملة فى الحال[7] بنفسها لما فيها من معنى الفعل ، وهو السمو ، وذو الحال يجوز أن يعمل فى الحال إذا كان « فيه » معنى الفعل نحو : هذا قائماً زيد ، لما فى[8]

(١) فى « ص » : « تحزننا » .
(٢) فى « هـ » : « لعله » .
(٣) ساقطة من « أ » و « ب » .
(٤) سورة يوسف : من الآية ٣١ .
(٥) فى « ب » : « وتؤول » . وانظر شرح المرادى ٢/ ١٥٩ .
(٦) سورة الزمر : من الآية ٦٧ . والآية بتمامها .
﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .
وقال الصبان فى توجيه الآية :
« . . وأن السموات عطف على الضمير المستتر فى « قبضته » ؛ لأنها بمعنى « مقبوضة » ، و « مطويات » حال من « السموات » و « بيمينه » ظرف متعلق بـ « مطويات » ، والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . . » . أ . هـ .
« الصبان على الأشمونى ٢ : ١٨٢ » .
(٧) ساقطة من « أ » .
(٨) فى « أ » : « فى » .

« هـذا » من معنى الإشارة(1) ، و « قائمًا » حال منه ، « وخرَّجُوا(2) » :

« مُحقَبِي أدراعِـهم(3) »

على أنه منصوب على « المدح »(4) ، « وخرَّجوا(5) » أيضًا ﴿ مطويات(6) ﴾ و « محقبي » على إضمار « وأعني » ، واحتجاج « المصنف(7) » « بمتوار »(8) جاء

(1) السيوطي في الهمع 1 : 244 : « . . ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة ؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل هو ، ولا أنت ، بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف ، والعامل في مثل : «هذا زيدٌ قائماً » إنما هو « انظُرْ » مقدرة ، دلَّ عليها الإشارة ؛ لأنك أشرتَ إلى المخاطب لينظر . . » .

(2) ساقطة من « أ » ، و « جـ » .

(3) ساقطة من « أ » ، و « جـ » والبيت بتمامه :

رهط ابن كوزٍ مُحقبي أدراعِهِمْ ... فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بن حُذَارِ

من بحر الكامل ، وهو للنابغة في ديوانه 55 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 : 245 ، 293 وجمهرة اللغة 825 وتوضيح المقاصد والمسالك 2 : 158 وشرح عمدة الحافظ 437 ، 557 والمقاصد النحوية 3 : 170 وبلا نسبة في شرح ابن الناظم 138 وشرح الأشموني 1 : 252 .

والشاهد فيه قوله : « محقبي أدراعهم » حيث وقع حالاً من الضمير المجرور في قوله : «فيهم » وهذا شاذ لا يقاس عليه ، وقيل : جائز ، وذهب بعضهم إلى أن « محقبي » نُصِبَ على المدح ، وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وقال العيني : « والشاهد في « محقبي أدراعهم » حيث وقع حالاً من « فيهم » وهو ضمير مجرور ، وهو شاذ لا يقاس عليه . وقيل : هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد ، وهو من أحقب زاده خلفَه إذا جعله وراءه حقيبة ، والأدراع جمع درع الحديد ، ورهط ربيعة عطفٌ على الرهط الأول ، وحُذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة » .

(4) ساقطة من « أ » .

(5) من « أ » ، وفي بقية النسخ : « وخرَّج » .

(6) سورة الزمر : من الآية 67 : مكية

(7) في « هـ » : « المنصف » .

(8) يقصد قول ابن عباس : « نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة » .

على قاعدته في إثبات القواعد الكلية النحوية بالمأثور في الحديث .

ونحو زيدٌ مُفردًا أنفعُ منْ ... عَمْرٍو مُعانًا مُسْتجازٌ لن يَهِنْ

ق : هذا مستثنى من مفهوم قوله :

« بفعلٍ صُرِّفَا »

« أو صفةٍ أشْبهتِ المصرَّفا »(1)

ومن ذلك يفهم أن « أفعل(2) » التفضيل هو عامل الحال ، ومنه : مررت برجل خير ما « يكون »(3) خير منك خير ما تكون ، خلافًا لمن أضمر في الباب « كان » تامة أو ناقصة(4) .

والحالُ قدْ يَجيءُ ذا تعدُّدِ ... لمفردٍ فاعلمْ وغيرِ مُفردِ

د : خلافًا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل(5) مثاله : « زيد(6) » ماشيًا أحسن منه راكبًا .

(1) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .

(2) في « ص » : « أفعال » .

(3) ساقطة من « أ » ، وما أثبتُّه من « جـ » و « هـ » ، وفي بقية النسخ : « تكون » .

(4) شرح الشاطبي 2/ 232 ، 233 .

(5) ابن عصفور في المقرب 1 : 155 : « ولا يقتضي العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة ، أزيد من شيء واحد ، إلاَّ بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان ، أو في حالَيْن من ذي حال واحدة ، نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً من يوم الخميس قاعداً . . » .

(6) ساقطة من « د » .

د : « ونُقِلَ المنع عن الفارسى وجماعة»[1] ، نقل مبنى لما لم [٩٧ أ] يُسَمَّ فاعله ، وناقله هو أبو حيان متعجبا من عدم اطلاع المصنف عليه ، حتى عزاه لابن عصفور فقط .

« فإن لم تكن قرينة تعيَّن جعل « الأولى[2] » للثانى ، والثانية للأول[3] ، مثاله : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً[4] ، وأما قوله[5] :

عَهِدتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى   فزِدتُ «وعاد»[6] سُلْوانًا «هواها»[7]

---

(١) المرادى ٢ : ١٦٠ « ونُقِلَ المنع عن الفارسى وجماعة ، فـ« مسرعاً » فى المثال عندهم نعت لراكب ، أو حال من الضمير فى «راكب» أ. هـ
والمثال الذى يدور الحديث حوله هو : « جاء زيد راكباً مُسْرِعاً » ، وذلك فى منع الفارسى لتعدد الحال .
(٢) فى « ب » ، و« د » ، و« هـ » : « الأول » .
(٣) وعلّل المرادى ذلك قائلاً ج٢ : ١٦١ : « لتتصل إحداهما بصاحبه خلافاً لمنْ عكَسَ » .
(٤) الزمخشرى : وقد تكون منها على الجمع والتفريق ، كقولك : لقيته راكبين ، قال عنترة :

متى ما تَلْقَنى فَرْدَيْنِ تَرْجِفْ   روانِفُ إلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا

ولقيتُه مصعداً منحدراً .
انظر المفصل فى علم العربية دون شرح ص٦١ وشرح المفصل للخوارزمى ١ : ٤٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٥٥ .
(٥) من الوافر ، وهو غير منسوب فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٦ وشرح ابن مالك على التسهيل ٢ : ٣٥٠ وابن الناظم على الألفية ١٣٩ وأوضح المسالك ٢ : ٣٣٧ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٩٠١ ومغنى اللبيب ٢ : ٥٦٥ والمقاصد النحوية ٣ : ١٨٠ .
والشاهد فيه قوله : « ذات هَوًى مُعَنًّى » ، فإنهما حالان : الأول لـ : « سعاد » والثاني الضمير فى « عهدتُ » ، وقد جاء بالحالَيْن على عكس ترتيب صاحبيهما ، فكانت الأولى للصاحب الثانى ، والثانية للصاحب الأول .
(٦) فى « د » : « وزاد » .
(٧) فى « ص » : « هوانا » .

فذو قرينة ، وأجاز الكسائى وهشام مجئ الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو : لقيت صاحب الناقة «طليحيْن»[1] ، أى مجهودين مهزولَيْن .

وقوله : « فاعلم» ، تنكيت على المنكِر وتحذير من موافقته[2] .

وعامِلُ الحالِ بها قَدْ أُكِّدا   فى نحو لا تعثَ فى الأرض مفسدَا
وإنْ تؤكِّدْ جملةً فمُضْمَرُ   عامِلُها ولَفْظُها يُؤَخَّرُ

د : المؤكدة لمضمون الجملة شرطها أن تدل على معنى لازم أو « شبيه[3] » باللازم فى «تقدم»[4] العلم به[5] ، مثال اللازم : أنا عبدك « فقيراً»[6] إلى عفوك ، ومثال الشبيه باللِازم : أنْ تسمع رجلاً وراء حائط أو فى موضع تجهله فيه ، فتقول له : من أنت ؟ فيقول : أنا عبد الله منطلقًا فى حاجتك ، وقد كان ذلك بينكما معهوداً ، قاله فى شرح التسهيل[7] استنباطًا من كلام سيبويه[8] .

د : وتقديره : أحقه أو أعرفه ، إن كان المخبر عنه غير أنا ، « وإن كان أنا»[9] فالتقدير : أحق أو «أعرف»[10] ، ماضيهما : أحَقَّ رباعى [٩٧ ب] ، وعَرَفَ

---

(١) فى « هـ » : « طالحيْن » .
(٢) شرح الشاطبى ٢/ ٢٣٥ .
(٣) فى « هـ » : « شبيهة » .
(٤) فى « هـ » : « تقديم » .
(٥) من « أ » . وقال المرادى بعد ذلك ٢ : ١٦٢ : « بعد جملة جُزْآهَا معرفتان جامدان جموداً مَحْضاً ، نحو قوله :

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي   وهَلْ بِدارةَ يا لَلنّاسِ من عارِ

(٦) فى « ب » و« د » : « الفقير » .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٥٧-٣٥٨ .
(٨) الكتاب ٢ : ٧٨-٨٠ .
(٩) ساقطة من « د » .
(١٠) شرح المرادى ٢ / ١٦٣ .

ثلاثى ، والأوّلان مبنيان للفاعل والأخيران مبنيان للمفعول ، والله تعالى أعلم ، وكذا « رأيته »[١] فى « أصل »[٢] أبى حيان رسمًا لا ترجمة .

قال ابن هانئ : «يقال»[٣] : أحَقّ الرجل إذا قال حقًا . انتهى .

« وفى »[٤] «صحاح الجوهرى»[٥] : وحَقَّقْتَ الأمرَ وأحْقَقْتَه أيضًا إذا تحقَّقْتَه ، وصرت «منه»[٦] على يقين[٧] .

د : خلافًا للزجاج إلى « آخره »[٨] ، كذا فى التسهيل[٩] .

قال ابن هانئ :وقوله فى رأى «الزجاج»[١٠] مؤولاً ، أى : يزال الجزء الثانى ، « فيكون مكانه»[١١] « مُسَمّى »[١٢] ، وفى قول ابن خروف : «مُضَمَّنًا» ، أى لا يزال الجزء الأول من مكانه ، فيوضع فيه « آخر »[١٣] ، بل هو فى قوة «كذا»[١٤] وكذا مُشْرَبٌ معناه ، وهذا تحرير جيد .

---

(١) فى « هـ » : « روايته » .
(٢) فى « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « فصل » .
(٣) ساقطة من « أ » .
(٤) ساقطة من « أ » .
(٥) فى « ب » : « الصحاح للجوهري » .
(٦) ساقطة من « ب » و « د » .
(٧) الصحاح ٤/ ١٤٦١ .
(٨) ساقطة من « هـ » . وقال المرادى ٢ : ١٦٣ : « وكَوْنُ عاملها مُقَدَّراً هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه خلافاً للزجاج فى جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بمُسَمًّى ، وخلافاً لابن خروف فى جعله عاملها هو المبتدأ مضمناً تنبيهاً » . « وانظر : همع الهوامع ١ : ٢٤٥ » .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٥٥ وشرح التسهيل لابن عقيل ٢ : ٤٣ .
(١٠) ساقطة من « هـ » .
(١١) فى « ص » ، و « د » ، و « هـ » : « مكان » .
(١٢) ساقطة من « ب » .
(١٣) ساقطة من « هـ » .
(١٤) من « هـ » .

وتقديم الخبر فى قوله :

« فمُضْمَرٌ عاملُها »

يدل على لزوم الإضمار[١] .

وَمَوْضِعَ الحالِ تجئُ جُمْلَهْ ... كجاء زيدٌ وهْو ناوٍ رِحْلَهْ
وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَتْ ... حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَتْ
وذاتُ واوٍ بعدها انْوِ مُبْتَدَا ... له المضارعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا
وجملةُ الحالِ سوى ما قُدِّما ... بواوٍ أو بمضمَرٍ أو بِهِما

إنما أتى « فيما »[٢] عدا الجملة المصدَّرة بالمضارع المثبت بحكم جملى أكثرى يصح « إذا أخذت المسألة مأخذ الناس ؛ إذ غالب الناس لم يفصِّلوا ذلك »[٣] التفصيل كله ، وكثير منه إنما هو استقراء من ابن مالك قلما تجده « كذلك »[٤] لغيره، [٩٨ أ] وفى كلام الجزولى[٥] ، والزمخشرى[٦] ، وابن عصفور[٧] وغيرهم ما يشير إلى نحوٍ مما ارتُكب هنا ، وذلك كافٍ فى «مثل»[٨] هذا المختصر[٩] .

---

(١) المرادى ٢ : ١٦٤ « فإن قلت : هل إضمار عاملها واجب أو جائز ؟قلت : بل واجب ، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار » . وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٢٣٨ .
(٢) فى « جـ » : « فى » .
(٣) ساقطة من « أ » ، وفى « هـ » : « هذا » بدل : « ذلك » .
(٤) ساقطة من « ب » و « جـ » .
(٥) المقدمة الجزولية فى النحو ص٩٠ـ٩١ حيث قال : « وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها ، مشتملة على ضمير يعود على ذى الحال ، وغير مشتملة ، فإن خلت الاسمية منه لزمتها واو الحال ، ولا تخلو الفعلية منه إلا والفعل ماض معنى ولفظاً ، فإذا خلت منه لزمت الواو ، ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضى مَبْنى إلاّ قليلاً . . »
(٦) المفصل فى علم العربية ٦٤ وشرح المفصل للخوارزمى ١ : ٤٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٦٥ .
(٧) المقرب ١ : ١٥٤، ١٥٥ .
(٨) ساقطة من « و » .
(٩) شرح الشاطبى ٢/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

د : نحو : «أتميميا مرة وقيسيا أخرى»(1) .

أبو حيان :أى : أتتحول . انتهى .

وأنشد سيبويه لهند بنت عتبة(2) :

أفى السِّلْمِ أعيارًا جَفَاءً وغِلْظَةً   وفى الحرْبِ أشْباهَ النساء العَوَارِكِ

أى : تتلونون وتتنقلون فى السلم مثل الحمير جفاءً وغلظةً ، وفى«الحرب»(3) أشباه النساء الحيَّض جُبْنًا وضعفًا .

وأنشد أيضًا(4) :

أفى الولائم أولادًا لواحدةٍ   وفى النوائبِ أولادًا لِعِلاَّتِ

(1) «تميميًا مرةً وقيسيا مرةً» ينصبان على الحال ، على تقدير : أتَتَحوَّل تميميًا مرةً ، وقيسيًا مرةً، ويجوز أن يكون من باب المصدر على حذف مضاف ، والتقدير : «أتتخلق بخلق تميمي مرة، وبخلق قيسى مرة . . » . وانظر العبارة فى شرح المرادى ٢/ ١٧٣ .

(2) من الطويل ، وهو لهند بنت عتبة فى خزانة الأدب ٣ : ٢٦٣ والمقاصد النحوية ٣ : ١٤٢ وبلا نسبة فى شرح المقدمة الجزوليَّة فى النحو ٢٧٩ والملخص ١ : ٣٣٩ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٣٨٢ والكتاب ١ : ٢٤٤ ولسان العرب ٤ : ٦١٤ (عور) ، ٦٢٠ (عير) ، والمقتضب ٣ : ٢٦٥ والمقرب ١ : ٢٥٨

والشاهد فيه نصب «أعياراً» بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدلاً من اللفظ به .

(3) ساقطة من «ص» .

(4) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٣٨٢ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٠٢ والمقدمة الجزولية ٢٧٩ والملخص ١ : ٣٤٠ وكاشف الخصاصة ١٥٤ والكتاب ١ : ٣٤٤ ولسان العرب ١١ : ٤٧٠ (علل) والمقتضب ٣ : ٢٦٥ والمقرب ١ : ٢٥٨ وكتاب الجمل في النحو للخليل ص٨٨ . =

أى : أتتحولون عند الولائم متواصِلين ، وعند النوائب «متقاطعين»(1) .

* * *

= والشاهد فيه نصب «أولاداً» لفعل محذوف تقديره : «أتصيرون» ، و «أولاداً» ليست من المصادر التى وقعت بدلاً من لفظ الفعل ، بل اسم ، ولذلك يقدر لها فعل من غير لفظها .

ويروى الشطر الثانى :

وفى المحافل أولاداً لعلاَّت

وفى العبادة أولاداً لِعلاَّت

والعلاَّت : الأُمَّهات .

(1) فى «ص» : «منقطعين» .

التمييز

اسمٌ بمعنى مِنْ مُبَيِّنٌ نكرهْ ... يُنصَبُ تمييزًا بما قد فسَّرهْ
كشِبْرٍ أرضًا وقفيزٍ برًّا ... ومنوَين عسلاً وتمرا

ق : هذا التعريف غير جامع ؛ إذ منه ما ليس بمعنى « من » كطاب نفسًا ، ومررت برجل حسنٍ وجها ، وأنت أعلى منزلاً[1] . انتهى .

وقبله شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير ، فتأمله مع ما يأتى من قوله :

« واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد »

وقد قال أبو حيان : قوله : « ما فيه معنى من » جنس يشمل على زعمه التمييز ، وكذا وكذا .

« وقال ابن هانئ[2]» : هذا ظاهر فى التمييز المنتصب [٩٨ ب] عن تمام الاسم ، كرطل زيتًا ، « وأما»[3] المنتصب عن تمام الكلام « فلا يتقدر بمن ، كطاب زيد نفسًا »[4] ، لكن لما كان أصل التمييز هو الأول ؛ إذ هو « المبهم »[5] الجنس بحق الأصل ، وكان الثانى إنما عرض فيه الإبهام للتجوز فى الإسناد ، وكان الأصل الحقيقة ، والمجاز ثان عنه غلب حكم الأصل ، فجعل جنس التمييز مقدرًا لمن ، مع أن «مِنْ» سُمعت فى أفراد من الثانى ، كقولهم : أفديك من رجل ، «وكقوله »[6] :

فنِعْمَ المرءُ من رجلٍ تهامى[7]

(١) شرح الشاطبى ٢/٢٥٦ .
(٢) ساقطة من « أ » .
(٣) فى « ص » : « أما » .
(٤) ساقطة من « أ » .
(٥) فى « ب » : « مبهم » .
(٦) فى « أ » : « وقوله » .
(٧) صدره :
« تخيَّره فلم يعدل سواه » .
=

وفى التنزيل العزيز : ﴿ وترى أعينهم تفيض من الدمع[1] ﴾ ، أى : « تفيض دمعًا »[2] ، ومما مثّل به المرادى هنا : « سرعان ذا إهالة »[3] ، قال فى أسماء الأفعال « من »[4] التسهيل[5] : «ولسرع»[6] سرعانَ ووشكان « مثلثين»[7] .

= من الوافر ، وهو لأبى بكر بن الأسود ، المعروف بابن شعوب الليثى فى الدرر ٥ : ٢١١ وشرح التصريح ١ : ٣٩٩ ، ٢ : ٩٦ وشرح المفصل ٧ : ١٣٣ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٤ وبلا نسبة فى شرح الألفية لابن الناظم ص١٤٥ وأوضح المسالك ٢ : ٣٦٩ وخزانة الأدب ٩ : ٣٩٥ وشرح الأشمونى ١ : ٢٦٥ والمقرب ١ : ٦٩ وهمع الهوامع ٢ : ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : « رجلٍ » وهو فاعل فى المعنى ، ولكن لما كان غير مُحَوَّل عن الفاعل جاز فيه الجر بـ« مِنْ » .
وقال العينى : « الشاهد فى « من رجل » ، فإنه تمييز مجرور بـ« من » ، وقد عُلِمَ أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بـ« منْ » ظاهرة ، إلا تمييز العدد والفاعل فى المعنى ، إلا فى تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس » .
(١) سورة المائدة ، من الآية ٨٣ .
(٢) من « ب » ، و « جـ » وفي البواقى : « يفيض دمعُها » .
(٣) الأمثال للميدانى ص٣١٥-٣١٦ « سَرْعَانَ : بمعنى سرع ، نقلت فتحة العين إلى النون فبُنِىَ عليها ، وكذلك وشكان وعجلان ، وشتَّان ، قال الخليل : هى ثلاث كلمات : سرعان وعجلان ووشكان ، وفى سرعان ووشكان ثلاث لغات : فتح الفاء وضمُّها وكسرها ، تقول العرب : لَسَرْعانَ ما خرجتَ ، ولسرعان ما صنعت كذا .
وأصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذى يسيل ؟ فقال : ودَكُها ، فقال السائل : سرعان ذا إهالةً ، نصب « إهالةً » على الحال ، وذا : إشارة إلى الرُّغام ، أى : سرُع هذا الرغام حال كونه إهالة ، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير الفعل ، مثل قولهم : تصبَّبَ زيدٌ عرقاً .
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته .
وانظر شرح المرادى ٢/١٧٦ والصحاح ٤ : ١٦٢٩ حيث قال الجوهرى : « والإهالة : الوَدَكُ » .
(٤) فى « أ » : « فى » .
(٥) شرح التسهيل لابن عقيل ٢ : ٦٥٠ .
(٦) فى « أ » : « ولسرع » .
(٧) فى « د » مثليان » .

قال ابن هانئ : الإهالة : الشحم المذاب ، زعموا أن بعض «حمقى»(١) العرب اشترى شاةً فسال رُغامها ، فتوهَّمه شحمًا «مُذَابًا»(٢) فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالتها ، فنظر إلى مخاطها فقال : « سرعان ذا إهالة»(٣) ، وقيل « إنه(٤) » «قال»(٥) لأمه هذه المقالة : ما علفتها ، فقالت : ذلك ، والإشارة إلى العلف ، أى : «سرُع»(٦) انقلاب العلف شحمًا ، وقيل غير ذلك ، ويروى « أذى » وصار مثلا فيما خرج «عنْ»(٧) العادة ، وفيه تعجب .

د : المفرد الذى« يميزه»(٨) التمييز إما مقدار ، وهو الممسوح ، كشبر أرضًا ، و«مكيال»(٩) نحو : قفيز بُرا ، والموزون نحو : «منوان» عسلاً(١٠) ، هذه أنواع «المقدار» (١١) وما بعدها معطوف على لفظ« مقدار»(١٢) .

والمنا والمن : الرطل(١٣) .

[١٩٩أ] وبعدَ ذى وشِبْهِها اجْرُرْهُ إذا   أضفْتَها كمُدّ حنطةٍ غذا
والنصبُ بعد ما أُضِيفَ وَجَبا   إن كان مثلَ مِلْءُ الأرضِ ذهبا

(١) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « حمقاء » .
(٢) ساقطة من « د » .
(٣) معجم الأمثال للميدانى : ٣١٥-٣١٦ .
(٤) فى ب وجـ : « إنما » .
(٥) فى « جـ » : قالها .
(٦) ومن أول قوله : « لأمه » إلى قوله : « انقلاب » ساقطة من « ص » .
(٧) من « جـ » ، و « هـ » . وفى بقية النسخ : « من » .
(٨) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » و « هـ » : « يفسره » .
(٩) فى « أ » ، و « جـ »« المكيل » .
(١٠) من « ص » ، وفى بقية النسخ : « منوين » .
(١١) فى « ب » ، « المقادير » .
(١٢) فى « أ » : « مقدر » .
(١٣) شرح الشاطبى ٢/ ٢٦٠ ، وانظر الصحاح ٦/ ٢٢٠٧ حيث قال الجوهرى : « والمنُّ : المنّا ، وهو رطلان ، والجمع : أمنانٌ ، وجمع المنا : أمْنَاءٌ » .

ق : ما بعد ذى ونحوها هو ما انتصب بعد تمام الاسم ، إما بالتنوين أو النون ، كما أن تمام ما أضيف بالإضافة ، وإنما قال : « إذا أضفتها » لئلا يتوهم بقاء النون والتنوين ، والجر بمن مقدرة ، كما قال فى « كم » :

وأجزْ أن يجرَّه منْ مُضْمَرا .

والفاعلَ المعنى انصبنْ بأفعلاَ   مُفَضِّلا كأنتَ أعْلى منزلاَ

احترز بقوله : « مُفَضِّلا » من نحو : زيد أحمر أبًا ، وأحمر أب ، فإن هذا من الصفة المشبهة « كحَسُن »(١) وجهًا ، وحسن وجه ، فلا يتعين فيه النصب(٢) . انتهى .

« **ابن هانئ** »(٣) : وأما ﴿ **أحصى لما لبثوا أمدًا**(٤) ﴾ فـ «أحصى » فعل ، و « أمدًا » مفعول به

وبعدَ كلِّ ما اقتضى تعجُّبا   ميِّزْ كأكرِمْ بأبى بكرٍ أبَا

ق : والظاهر أنه أراد بقوله : « ميِّز » : « انصب(٥) » على التمييز وجوبًا(٦) .

قلت : فلو قال : « فانصب كأكرم بأبى بكر أبًا » لكان أنصَّ ، والباب «يحرز وجه(٧) » النصب .

واجرُرْ بمنْ إن شئتَ غيرَ ذى العددْ   والفاعلِ المعْنى كطبْ نفْسًا تُفَدْ

(١) فى « د » : « يُحسن » .
(٢) شرح الشاطبى ٢/ ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٣) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .
(٤) سورة الكهف : من الآية ١٢ .
(٥) فى « ب » و « جـ » : « أنه نصب » .
(٦) شرح الشاطبى ٢/ ٢٦٥ .
(٧) من « أ » و « ب » ، وفى « ص » و « جـ » ، و « د » ، و « هـ » : « يجوز وجهه » .

د : كل منصــوب على التمـييز فيه معنى «من[١] »، هذا « قول»[٢] ابن هانئ : لا تقـل من درهم ، وإن كـان فى تقـدير « من » ، وفـاعل المعنى يراعى « فيـه [٣]» أصـله من الفاعلية فلا يظهر معـه « من » ، وإن كان عـلى تقـديرها ، « وكقـول[٤] » [٩٩ ب] الناظم بمعنى « من » خلافًا لما سبق من كلام أبى إسحاق .

د : من الداخلة على التمييز للتبعيض[٥] .

أبو حيان : ولذا لم تدخل على التمـييز فى نحو : « طاب زيد نفسًا » ؛ لأنه ليس أعم من المبهم الـذى أُتـِىَ به لتفسيره . انتهى ، فتأمله مع ما فوقه لابن هانئ ، ومع قوله فى التســهيل[٦] : « وهو ما فيه معنى « من[٧] » الجنســية » ، « وقد قبله أبو حيان ، وقال تبعًا للمصنف ، احترز بالجنسية »[٨] من نحو[٩] :

---

(١) المرادى ٢ : ١٨١ : « يجوز فى كل تمييز أن يُجَرَّ بـ : « من » إلا تمييز العدد ، وما كان فاعلاً فى المعنى ، فإنهمـا لا يجرَّانِ بـ « من » ، فلا يجوز : « عندى عـشرون من درهم » ، ولا «طاب زيد من نفسى . . »

(٢) فى « جـ » و « هـ » : « كقول » .

(٣) ساقطة من « أ » .

(٤) فى « أ » ، و « د » : « ولقول » .

(٥) المقرب ١ : ١٦٥ وشرح المرادى ٢/ ١٨٤ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٧٩ والمساعد ٢ : ٥٤ .

(٧) ساقطة من « ب » و « جـ » .

(٨) ساقطة من « هـ » .

(٩) هذا جزء من بيت مجهول القائل ، والبيت بتمامه :

أستغفر الله ذنبا لستُ محصيه ... ربَّ العبـاد إليه الوجه والعمـلُ

من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٧٩ وشرح المقدمة لابن بابشاذ ٢ : ٣٦١ وكتاب الجمل فى النحو للخليل ص٩٥ وابن الناظم ١٤٣ والهادى فى الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٤ وأدب الكاتب ٥٢٤ والأشباه والنظائر ٤ : ١٦ وأوضح المسالك ٢ : ٢٨٣ وتخليص الشواهد ٤٠٥ وخزانة الأدب ٣ : ١١ ، ٩ : ١٢٤ والدرر ٥ : ١٨٦ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٤٢٠ وشرح التصريح ١ : ٣٩٤ والصاحبى فى =

« أستغفر الله ذنبًا [١]» . . .

وكـذا ابن هانئ ، وقـال : هى لبيـان الجنس ، فـإذا قلت : عندى عـشرون درهمًا ، فهو فى تقدير « من الدراهم » ، أى : التى هى الدراهم[٢] .

وعــاملَ التَّـمْـيــيـزِ قــدِّمْ مُطْلَقَـا ... والفِعْــلُ ذو التصـريفِ نَزْرًا سُــبِـقَـا

وأما قوله[٣] :

ونـارُنا لـم يُرَ نـارًا مِــثْـلُـهـا ... وقـدْ عَلِمَتْ ذاك مَـعَـدٌ كلُّهـا

فضرورة هو من كلام المصنف .

قال أبو حيـان : ولا ضـرورة، على مـذهبـه أن الضـرورة مـا لا يمكن «تغييره[٤]» ، وهو يمكنه رفع « نارًا » نائبًا ، ومثلها صفته ، ومن الأبيات التى أشار إليها قول الشاعر[٥] :

ضَـيَّـعْـتُ عَــزْمِى فى إبعـادِىَ الأَمَلاَ ... وما ارعَـوَيْتُ ورأسى شَـيْـبًا اشْـتَعَلاَ

= فقه اللغة ١٨١ والكتاب ١ : ٣٧ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٢٦ والمقتضب ٢ : ٣٢١ وهمع الهوامع ٢ : ٨٢ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص٤٣ .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها .

والشاهد فيه قوله : « أستغفر الله ذَنباً » حيث حذف الجارّ من ثانى مفعولى « أستغفر » وهو « ذنباً » الذى تَعَدَّى إليه بواسطة الحرف ، والأصل : « أستغفر الله من ذنب » .

(١) فى « ب » و « جـ » : « استغفرت الله ذنباً » ، وفى « هـ » : « استغفرت ذنباً » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) الرجز غير منسوب فى شرح ابن الناظم على الألفية ١٤٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ : ١٨٥ وشرح الأشمونى ١ : ٢٦٦ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٩ والمساعد ٢ : ٦٧ .

والشاهد فيه قوله : « ناراً » ، فإنه تمييز تَقَدَّم على عامله الاسم الجامد ، للضرورة ، وقيل : الرؤية فى الفعل « يُرَ » قلبية علمية ، و « ناراً » مفعول به ثان .

(٤) فى « أ » : « تغيره » .

(٥) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٩ والمساعد ٢ : ٦٦ وشرح الأشمونى ١ : ٢٦٦ والعينى على الأشمونى والصبان ٢ : ٢٠١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٦١ وشرح ابن عقيل ٣٤٨ وشرح عمدة الحافظ ٤٧٨ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٦٢ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٤ .

=

وقول الآخر(١) :

ولستُ إذا ذَرْعًا أضيقُ بضارعٍ ... ولا يائسٍ عند التعسُّرِ من يُسْرِ

وقول الآخر(٢) :

أتهجُرُ ليلى « للفِراقِ(٣) » حبيبَها ... وما كان نَفْسًا بالفِراقِ تَطيبُ

وأورد عليه أن ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف إلى قوله : منتصب عن تمام الجملة ، مورده هو أبو حيان ، [١٠٠ أ] قال : ونقص المصنف(٤) شرطًا « آخر(٥) » فى جواز التقديم على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفًا ، وهو أن

= والشاهد فيه قوله : « وشَيْباً رأسى اشتَعَلاَ » ، حيث تَقَدَّمَ التمييز ، وهو قوله : « شيباً » على عامله المتصرف ، وهو قوله : « اشتعل » وهذا جائز عند الكسائى والمازنى والمبرِّد .

(١) البيت ساقط من « أ » ، ورواية الشطر الأول منه فى « ب » :

وكنت إذا ذرعًا أضيق بضارع

من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٩ وابن الناظم ١٤٦ وكاشف الخصاصة ١٥٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٣ .

والشاهد فيه تقديم التمييز ، وهو قوله : « ذَرْعاً » على عامله ، وهو قوله : « أضيق » ، وهذا التقديم قليل .

وقال ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ١٥٨ قبل أن يسوق البيت : « وربما قدم على الفعل المتصرف ، ولكنه نزر أي قليل » .

وقال ابن الناظم عن هذا البيت وما يماثله ص ١٤٦ : « . . قلت : هو مستباح للضرورة ، كما استبيح لها تقديم التميز على العامل غير المتصرف . » .

(٢) من الطويل ، وهو للمخبل السعدى فى ديوانه ٢٩٠ والخصائص ٢ : ٣٨٤ ولسان العرب ١ : ٢٩٠ (حبب) ، وللمخبل السعدى أو لأعشى همدان ، أو لقيس بن الملوح فى الدرر ٤ : ٣٦ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٥ وللمخبل السعدى أو لقيس بن معاذ فى شرح شواهد الإيضاح ١٨٨ والشاهد فيه تقديم التمييز « نفساً » على عامله المتصرف «تطيب» .

(٣) من « ص » و « هـ » ، وبقية النسخ « بالفراق » .

(٤) فى « جـ » : « المؤلف » وانظر قول المرادى السابق فى شرحه للألفية ٢/ ١٨٧ .

(٥) ساقطة من « د » .

يكون التمييز غير منقول ، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وإن كان فعلاً متصرفًا نحو : كفى بزيد ناصرًا فلا يجوز : ناصرًا كفى « بزيد(١) » بإجماع ، وقد عدَّه المصنف فى مميز الجملة ، وأما غيره فعدَّه فيما انتصب عن تمام الاسم ، « فامتنع التقديم كما امتنع فيما انتصب على تمام الاسم(٢) » .

حدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار عن تلميذه أبى جعفر الشقورى شيخنا أنه لقى « الشيخ(٤) » أبا حيان الغرناطى بالقاهرة فسأله عن مذهب مدرس العربية بغرناطة فى هذه المسألة قال : فقلت : منع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسًا وسماعًا ، ثم قام فأخرج له مُبيَّضة على تسهيل ابن مالك وقرأ عليه « فيها وجه(٥) » القياس ، وأنشد له من السماع أبياتًا كثيرة ، زادنى شيخنا أبو عبد الله البلنسى(٦) أن أبا حيان قال « له »(٧) : ما تقولون فى هذه الشواهد ؟ قال نجمعها « جميعًا »(٨) ، ونقول : شاذٌّ يحفظ ولا يقاس عليه ، فانزعج الشيخ أبو حيان(٩) .

(١) ساقطة من « جـ » .

(٢) من « ب » ، و « جـ » .

(٣) فى أ ، ب ، جـ ، د : « الشفورى » .

(٤) ساقطة من « ص » و « جـ » و « هـ » . وترجمة الشقورى فى الدرر الكامنة ١/ ٢٠٣ .

(٥) فى « ص » ، و « د » : « فيما وجهه » .

(٦) هو محمد بن على بن أحمد بن محمد الدوسى البلنسى ، أبو عبد الله ، من علماء غرناطة ، كان حسَن اللقاء عفيف النشأة ، مكبًا على العلم والاستفادة ، قائماً على العربية والبيان ، لازم ابن الفخار وانتفع به ، وأخذ عنه الإمام أبو إسحاق الشاطبى والقاضي أبو بكر بن عاصم المنتورى ، ، له تفسير كبير على القرآن ، وتأليف فى مبهماته .

ولد سنة ٧٢٤ هـ ، وتوفى سنة ٧٨٢ هـ .

نيل الابتهاج ٤٥٥ ، ٤٥٦ ومعجم المؤلفين ١٠ / ٣٠٥ وألف سنة من الوفيات ص٢٢٠ .

(٧) ساقطة من « هـ » .

(٨) ساقطة من « أ » .

(٩) شرح الشاطبى ٢/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .

حـــروف الجـــر

هَاكَ حُــرُوفَ الجـــرِّ وهِيَ مِنْ إلى ... حتى خَلا حاشا عَـدَا فى عَنْ على

مُــذْ مُـنذُ رُبَّ الـلامُ كَيْ واوٌ وتَـا ... والكاف والبـــاء ولعل ومـــتى

د:وأما لعل فتجر فى لغة عقيل[1] ، مثاله[2] :

« لعل اللهِ فَضَّلكم[3] علينا »

وأمـا متى فى لغـة هـذيل ، فبمعنى[4] « مـن[5] » ، مـن شواهـده قـول أبى ذؤيب[6] :

---

(١) شرح المرادى ٢/ ١٩٠ .

(٢) عجزه :

« بشـئ أن أمكُمُ شـــريم »

من الوافر ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣ : ٧ والجنى الدانى ٥٨٤ وجواهر الأدب ٤٠٣ وخـزانة الأدب ١٠ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ورصف المبـانى ٣٧٥ وشـرح الأشمونى ٢ : ٢٨٤ وشرح التصريح ٢ : ٢ وشرح ابن عقيل ٣٥١ وشرح قطر الندى ٢٤٩ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٤٧ والمقرب ١ : ١٩٣ .

والشاهد فيه قوله : « لعلَّ الله » حيث جاءت « لعلَّ » حرفَ جَرٍّ على لغة « عقيل » .

(٣) فى « ب » ، و « د » : « فضل » .

(٤) فى « أ » ، و « ب » و « جـ » ، و « د » : « بمعنى » .

(٥) شرح المرادى ٢/ ١٩١ .

(٦) من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهـذلى فى الأزهيـة ٢٠١ والأشبـاه والنظائر ٤ : ٢٨٧ وجـواهر الأدب ٩٩ وخـزانة الأدب ٧ : ٩٧ـ٩٩ والخصـائص ٢ : ٨٥ والدرر ٤ : ١٧٩ وسر صناعة الإعراب ١٣٥ ، ٤٢٤ وشرح أشعار الهذليين ١ : ١٢٩ وشرح شـواهد المغنى ٢١٨ ولسـان العـرب ١ : ٤٨٧ (شـرب) ، ٥ : ١٦٢ (مـخـر) ، ١٥ : ٤٧٤ (مـتى) والمحتسب ٢ : ١١٤ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٩ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٥٣ ، ١٨٦ والمساعد ٢ : ٢٦٤ والأزهية ٢٨٤ وأوضح المسالك ٣ : ٦ والجنى الدانى ٤٣ . ٥٠٥ وجـواهر الأدب ٤٧ ، ٣٧٨ وشـرح ابن عـقـيل٣٥٢ وشـرح قطر الندى٢٥٠ والصاحبى فى فقه اللغة ١٧٥ ومغنى اللبيب ١٠٥ .

والشاهد فيه قوله : « مَتَى لُجَجٍ » حيث جاءت « متى » بمعنى « مِنْ » على لغة هذيل .

[١٠٠ب] شَرِبْنَ بماء البحر ثم[1] ترفَّعتْ ... مـــتى لُجَجٍ خُـــضْـــرٍ لهُـنَّ نَئِيجُ

بالظاهر اخـــصُصْ منذُ مـــذْ وحـــتَّى ... والـــكـــافَ والـــواوَ وربَّ والـــتَّا

واخــــصُصْ بمذْ ومنذُ وقـــتًا وبرُبْ ... مُـــنكَّـــرًا والتـــــاء لـلـه ورَبْ

ومـــا رووْا من نحـــو ربَّه فـــتَى ... نَزْرٌ كـــذا كـــهـــا ونحـــوُه أتى

دخول التاء على « رَبّ » ، شاذ ، لا يكسر اختصاصها بالله ، كما لا يكسر اختصاص حروف الجر بالأسماء قول من قال :

« والله ما ليلي بنَامَ صاحِبُهْ [2] »

فليس دخولها على الاسمين سواءً .

بَعِّضْ وبيِّنْ وابتَـدِئْ فى الأمْـكِـنَـهْ ... بمِـنْ وقــد تأتى لبَـدْءِ الأزمـنـهْ

وزِيدَ فى نفيٍ وشِـبْـهِـهِ فَجَـرْ ... نكِرَةً كـمـا لبـاغٍ مِـنْ مـقَـرْ

ق :ليس هذا من تفسير الغريب الذى هو نحلة اللغوى ؛ لأن ذلك تفسير الشئ بمرادفه فقط وحروف « المعانى[3] » يحتاج فى إدراك حقائقها إلى قياس ونظر وهو نحلة النحوى من حيث هو نحوى ، ومثَّل بقوله : (ما لباغ من « مقر[4] »)

---

(١) فى « هـ » : « حتى » .

(٢) الرجز للقنَّانىّ « أبى خالد » فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ : ٤١٦ ، وبلا نسبةٌ فى أسـرار العـربيـة ٩٩ ، ١٠٠ والإنصـاف ١ : ١١٢ وخـزانة الأدب ٩ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ والخصائص ٢ : ٣٦٦ والدرر ١ : ٧٦ ، ٦ : ٢٤ وشرح عمدة الحافظ ٥٤٩ وشرح قطر الندى ٢٩ ولسـان العـرب ١٢ : ٥٩٥ (نوم) وهمع الهوامع ١ : ٦ ، ٢ : ١٢٠ ، وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٢٧٩ .

والشاهد فيه أن حرف الجر داخل على محذوف ، والتقدير : بمقول فيه : نام صاحبه ، فحذف القول ، وبقى المحكى به ، وقيل : إنه من باب حذف الموصوف غير القول ، والتقدير : بليلٍ نام صاحبه فيه ، فالجر دخل على الموصوف المقدر لاعلى الصفة .

(٣) فى « جـ » ، و « هـ » : « المعنى » .

(٤) فى « أ » و « د » : « مقر » . وهو ما أثبته ، وفي بقية النسخ : « مفر » بالفاء .

تنبيهًا على أن شرط النكرة أن يراد بها العموم ، فيفيد الحرف نَصِّيَّة العموم أو تأكيده، فلا تقول: ما زيد من قائم ، ولا : ما هذا من رجل ، ولا نحوه مما «لا[1]» يدل على عموم ، والمقر ما يستقر فيه من الأرض[2] . انتهى ، « فروايته[3] » «من مقر[4] » بالقاف ، والشائع الفاء .

للانتهـا حتّى ولامٌ وإلى ... ومِنْ وباءٌ يُفْهِمان بَدَلا

ولم يشترط في التسهيل في مجرور « حتى » كونه آخر جزء ، ولا ملاقيه[5] [١٠١ أ] ، لقوله[6] :

« حتّى نصفها »

(١) من «أ» ، و «جـ» ، و «هـ» .
(٢) شرح الشاطبي ٢/ ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .
(٣) في «أ» ، و «ب» ، و «د» : «فرأيته» .
(٤) في «جـ» : «مقر» ، وفي «هـ» : «المقر» .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٦-١٦٩ وشرح المرادي ٢/ ٢٠٥ .
(٦) هاتان كلمتان من بيتين قد نُسجا على بحر الخفيف ، وهما :

إن سلمى من بعد يأسي همّت ... لوصال لو صحّ لم يبق بوسا
عيّنت ليلة فما زلت حتّى ... نصفها راجيا ، فعدت يئوسا

والشاهد غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٨ والمساعد ٢ : ٢٧٤ والجنى الداني ٥٤٤ والدرر ٤ : ١٠٩ وشرح التصريح ٢ : ١٧ وشرح شواهد المغني ١ : ٣٧٠ ومغني اللبيب ١ : ١٢٣ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٦٧ وهمع الهوامع ٢ : ٢٣ .

والشاهد فيه قوله : « حتى نصفها » ، فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور « حتّى » كونه آخر جزء ، ولا ملاقي آخر جزء ، قال في شرح التسهيل ٣ : ١٦٨ : « والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقي آخر جزء ، وهو غير لازم » .

وقال أبو حيان : « ولا حجة في هذا البيت ؛ لأنه لم يتقدم « حتّى » ما يكون ما بعدها جزءاً منه ، ولا ملاقي آخر جزء منه ، فلو صرّح في الجملة بذكر « الليلة » فقال : « فمازلت راجياً وصلها تلك الليلة ، حتى نصفها » لجاز .

وفيه نظر ، أي : لأنه يحتمل أن يكون جعل آخره مدة الرجاء)[1] لمجيئها نصف الليل ، فإن من لم يأت إلى ذلك الوقت يُيْأس من إتيانه ، فلا دليل فيه على هذا .

واللامُ للملك وشِبْهِه وفي ... تعدية أيضاً وتعليل قُفِي
وزِيدَ والظرفيةَ استَبِنْ بِبَا ... وفي وقَدْ يُبَيِّنان السَّبَبَا

د : وقد أوّل « ردف لكم[2] » على التضمين[3] ، قيل : ضمن معنى الوصول[4] .

ق : ومعنى استَبِن : اعرف[5] .

بالبا استعن وعَدّ عوِّض أَلْصِقِ ... ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انطِقِ

ق: وإن قيل : لا تليق الاستعانة بما في القرآن من نحو : ﴿ فأخرجنا به[6] ﴾ قيل : « القرآن على القانون العربي[7] » ، « ولا يلزم[8] » من الاستعانة الافتقار ، وإثباته للباء معنى من التبعيضية على الجملة يعضد قول الشافعي في قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم[9] ﴾ .

(١) ساقطة من «أ» .
(٢) سورة النمل : من الآية ٧٢ .
(٣) شرح المرادي ٢/ ٢٠٩ .
(٤) ابن هشام في المغني ص٢٨٥ : « . . وليس منه «رَدِفَ لكم» خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضُمِّنَ «رَدِفَ» معنى «اقترب» ، فهو مثل : ﴿ اقتربَ للناس حسابهم ﴾ .
(٥) شرح الشاطبي ٢/ ٢٩٦ . وانظر الصحاح ٥/ ٢٠٨٣ حيث قال الجوهري : « واستبان الشيء : وضَح ، واستبنته أنا : عرفته » .
(٦) سورة الأعراف : من الآية ٥٧ .
(٧) في «ص» : « القانون على القرآن على القانون » ، وفي «أ» ، و «د» : القرآن على القانون العربي ، وما أثبته من «ب» ، و «جـ» ، و «هـ» .
(٨) في «ص» ، و «هـ» : «أو لا يلزم» وفي «ب» و «جـ» : «إذ لا يلزم» .
(٩) سورة المائدة : من الآية ٦ وانظر : شرح الشاطبي ٢/ ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ .

على للاستعلا ومعنى في وعَنْ ... لِعَنْ تجاوزًا عَنَى من قد فَطِنْ
وقد تجى موضِعَ بَعْدٍ وعلى ... كما على موضعَ عَنْ قد جُعِلا

د : قال في شرح التسهيل(١) : وكذا تقع « على » للمجاوزة بعد خَفِي وتعذر واستحال وغضب وأشباهها(٢)، قيل : وهو مذهب كوفي إلى آخره ، من أشباهها بَعُدَ وحَرُم ، القائل هو مذهب كوفي « هو(٣) » أبو حيان .

ق : حذف همزة « تجى » لغة ، ومثله « يسوء(٤) » .

شَبِّهْ بكافٍ وبها التعليلُ قَدْ ... يُعْنَى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ
[١٠١ب] واستعمل اسمًا وكذا عَنْ وعلى ... من أجلِ ذا عليهما مِنْ دَخَلا

د : « قيل(٥) » : ويحتمل أن يكون « مثل » من قوله تعالى : ﴿ كمثله(٦) ﴾ بمعنى صفة ، قائله « هو(٧) » أبو حيان ، وزاد : لأن « مثلاً » قد يراد بها الصفة ، ولما تقدمت أشياء من صفاته تعالى ، قيل : ليس شئ من الصفات كصفته سبحانه ، ﴿ وهو السميع البصير(٨) ﴾ .

ق : ظاهر قوله : « واستعمل اسمًا وكذا عَنْ وعلى » أن اسميتها مقصورة على السماع(٩) .

ومذْ ومنذُ اسمان حيثُ رفعا ... أو أوليا الفعلَ كجئتُ مُذْ دعا
وإن يجرا في مُضيٍّ فكمِنْ ... هما وفي الحضور معنى في استبِنْ

(١) ساقطة من « جـ » . وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ١٦٣ : « واستعمالها للمجاوزة ، كوقوعها بعد بَعُدَ وخفي وتعذر واستحال وحرم وغضب وأشباهها . . . » .
(٢) شرح المرادي ٢/ ٢١٥ . (٣) من « هـ » .
(٤) شرح الشاطبي ٢/ ٣١٢ .
(٥) ساقطة من « ب » ، وانظر شرح المرادي ٢/ ٢١٧ .
(٦) سورة الشورى : من الآية ١١ . (٧) ساقطة من « هـ » .
(٨) سورة الشورى : من الآية ١١ . (٩) شرح الشاطبي ٢/ ٣١٣ .

لا يكون مذ ومنذ عند الأخفش إلا مبتدأين(١) ، قال أستاذنا أبو عبد الله الصغير : الظاهر مناقضة هذا لما « عزا(٢) » للأخفش في الوجه الأول من ظرفيتهما .

ق : يظهر أن قوله(٣) : « مذ دعا » تقييد بالماضي لما أطلق في « قوله »(٤) : « أو أوليا الفعل » فيهما .

وبعد منْ وعنْ وباءٍ زِيدَ ما ... فلم تَعُقْ عن عملٍ قد عُلِما
وزيد بعد رُبَّ والكافِ فكَفْ ... وقد تليهما وجرٌّ لم يُكَفْ

وذكر(٥) في التسهيل أن « ما » قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التقليل(٦) نحو(٧) :

فلئن صِرْتَ لا تُحِيرُ جوابًا ... لَبِمَا قد تُرى وأنت خطيبُ

وقال في الكافية(٨) :

وزِيدَ بعدَ مِنْ وعَنْ والباء ما ... وقد ترد [١٠٢أ] الباء ما كرُبَّما

(١) شرح المرادي على الألفية ٢ : ٢٢٢-٢٢٦ . حيث فصل المذاهب في « مذ ومنذ » .
(٢) في « جـ » : « عزى » .
(٣) من « هـ » ، وبقية النسخ : « قوليه » .
(٤) من « ب » ، و « جـ » . وانظر شرح الشاطبي ٢/ ٣٢٣ .
(٥) في « أ » ، « ب » ، « جـ » ، « د » : « ذكر » .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٩ وشرح المرادي ٢/ ٢٢٧ .
(٧) من الخفيف ، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ١٠ : ٢٢١ ، ٢٢٢ ، والدرر ٤ : ٢٠٣ ولمطيع بن إياس في أمالي القالي ١ : ٢٧١ وشرح شواهد المغني ٧٢٠ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٧٢ والمساعد ٢ : ٢٨٠ ومغني اللبيب ٣١٠ والمقاصد النحوية ٣ : ٣٤٧ وهمع الهوامع ٢ : ٣٨ .
والشاهد فيه قوله : « ولَبِمَا » حيث كفَّتْ « ما » الباءَ عن الجر .
(٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٦ .

د : نوزع فى ذلك[1] ، الذى نازعه «فيه[2]» هو أبو حيان ، قال : هذا غير صحيح ، بل «ما» مصدرية ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير لا التقليل ، والفعل الذى «يتعلق»[3] به الباء مقدر مما قبلها ، والتقدير : «لانتفاء إحارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب» أى : سبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا فى الحياة ؛ إذ ينشأ عن الحياة الموت ؛ إذ مصير كل «حياة[4]» حى إلى الممات .

ق : يمكن كون «ما» هنا مصدرية على معنى : «لئن صرت غير مجيب لرؤيتك خطيبًا ، أى : هذا بذاك» .

وحُذِفَتْ رُبَّ فجرَّتْ بعد بلْ والفَا وبعد الواو شاعَ ذا العَمَلْ
وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لَدَى حذْفٍ وبعضُه يُرَى مُطَّرِدَا

د : ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء[5] ، منازعه هو أبو حيان[6] .

(١) ذكر السيوطى هذا النزاع فى همع الهوامع ٢ : ٣٨ حيث قال : «. . وتفيدان مع «ما» تقليلاً كربما ، ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء ، وقال : فمعنى : «لبما قد ترى وأنت خطيب» : ربما أدى . . وجزم به فى سبك المنظوم ، وأنكره أبو حيان . .»
وانظر شرح المرادى ٢/ ٢٢٨ .
(٢) ساقطة من «ب» ، و«هـ».
(٣) فى «ب» ، و«جـ» و«هـ» : «تتعلق» .   (٤) من «أ» .
(٥) ومن شواهد إضمار «رُبَّ» بعد الفاء قول الشاعر :

فَحُورٍ قَدْ لهوْتَ بهنَّ عِينٍ نواعم في المروط وفى الرياط

من الوافر ، وهو للمتنخل الهذلى ، واسمه : «مالك بن عويمر» ، وهو فى أشعار الهذليين ٣ : ١٢٦٧ وشرح شواهد الإيضاح ٣٨٥ وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣ وينسب للهذلىّ فى الجنى الدانى ٧٥ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ١ : ٣٨٠ وجمهرة اللغة ٧٦١ وشرح الأشمونى ٢ : ٢٩٩ وشرح المفصل ٢ : ١١٨ ، ٨ : ٥٣ .
والشاهد فيه قوله : «فَحورٍ» ، حيث جَرَّ «حورٍ» بـ«رُبَّ» المضمرة بعد الفاء ، وهو قليل عند بعض النحويين .
قال الأشمونى : «وحذفت رُبَّ لفظاً فجرَّت منوية بعد بل والفاء ولكن على قلة» .
وانظر : شرح المرادى ٢/ ٢٣٤ .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٤٤أ

الإضافة

نُونًا تلِي الإعرابَ أو تَنْوِينَا مما تُضِيفُ احذفْ كطُورِ سِينَا
والثانِيَ اجْرُرْ وانْوِ مِنْ أوْ فى إذَا لم يَصلُحْ إلاَّ ذاك واللامَ خُذَا
لما سوى ذَيْنِك واخْصُصْ أوَّلا أوْ أعْطِهِ التعريفَ بالذى تَلاَ

د : ونحو : ﴿بل مكْرُ الليلِ والنهارِ﴾[1] «مقدر[2]» باللام عند «الجمهور»[3] على التوسع[4] .

أبو حيان : لما كان المكر يقع فيهما جعلا كأنهما الماكران توسُّعًا[5] .

وإنْ يُشابِهِ المُضافُ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تنكيرِهِ لا يُعْزَلُ
كرُبَّ راجِينا عظيمِ الأمَلِ مُرَوَّعِ القَلْبِ قليلِ الحِيَلِ
[١٠٢ب] وذِى الإضافةِ اسمُها لَفْظِيَّهْ وتِلك مَحْضَةٌ ومَعنويَّهْ

د : وزعم ابن السراج أنه إذا كان المغاير والمماثل واحدًا كانت غير ومثل معرفتين[6] ، زاد أبو حيان «عنه[7]» تقول : مررت بالجامد غير المتحرك[8] .

(١) سورة سبأ : من الآية ٣٣ .   (٢) فى «هـ» : «قدر» .
(٣) ساقطة من «هـ» .
(٤) المرادى ٢ : ٢٤٢ : «. . والثانى : مقدرة بـ«فى» ، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف ، نحو : «بل مكر الليل والنهار . . ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تقدر بغير «من ، واللام» ، ونحو : «بل مكر الليل والنهار» مقدر باللام عندهم على التوسع» .
ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٤٤ : «. . ويضاف المصدر إلى الظرف المتوسع فيه على الوجهين ، فإضافته على تقديره فاعلاً ، كقوله تعالى : ﴿بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا﴾ كان الأصل : ليلكم ونهاركم ماكران ، ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه بمعناه مجازاً ، كما يضاف إلى المخبر عنه بمعناه حقيقة» .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٦٨أ .
(٦) شرح المرادى ٢/ ٢٤٩ والأصول ٢/ ٥ والموجز ص٦٠ .
(٧) من «أ» ، و«جـ» ، و«هـ» .
(٨) فى «ب» ، و«جـ» : «المتصرف» وانظر التذييل والتكميل ٤/ ١٧١أ .

إتيان الناظم بأربعة أمثلة ، ثلاثة منها لثلاثة أبواب[1] ، والرابع[2] ، وهو قليل الحيل «تكرار[3]» يشعر أنه قصد «المقيس[4]» فقط ؛ إذ كان يمكنه الإتيان بمثال رابع يدل به على ما لم يذكر .

ووصْلُ ألْ بذا المضـــافِ مُـغْـتَـفَـرْ ... إن وُصِلَتْ بالثـانِ كـالجـعـدِ الشَّـعَـرْ
أو بالذى له أُضِــيـفَ الثــانى ... كـــزيْدُ الضـــاربُ رأسَ الجـــانى
وكَـونُها فى الوصفِ كـافٍ ، إن وَقَعْ ... مُـثَـنّى او جـمـعـا سـبـيـلَـهُ اتَّبَعْ

من أمثلة «المبالغة»[5] دخول «أل» فى الثانى قول «المرار[6]» الأسدى ، أنشده سيبويه[7] :

أنا ابن التـــارك البكرى بشـــر ... عليــه الطيـــر ترقبـــه وقـــوعا

وربّمـــا اكْـــسَـــبَ ثانٍ أوّلا ... تأنيـثـا انْ كـان لحـذْفٍ مُـوهلاً
ولا يُضـــافُ اسم لما به اتَّحَـــدْ ... مـعـــنى وأوِّلْ مُـوهِـمًـا إذا وَرَدْ

---

(١) فقوله : «راجينا» مثال لاسم الفاعل ، و«عظيم الأمل» مثال للصفة المشبهة ، و«مُرَوَّع القلب» مثال لاسم المفعول .

(٢) والرابع هذا ، هو مثال تكرر ، وهو للصفة المشبهة .

(٣) ساقطة من «جـ» . (٤) فى «ص» : «المعنيين» .

(٥) ساقطة من «ص» ، و«أ» ، و«ب» . (٦) فى «أ» و«د» : «المراد» .

(٧) من الوافر ، وهو للمَرَّار الأسدى الفقعسى فى ديوانه ٤٦٥ وشرح الشاطبى ٢/ ٣٥١ وخزانة الأدب ٤ : ٢٨٤ ، ٥ : ١٨٣ ، ٢٢٥ والدرر ٦ : ٢٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٦ وشرح التصريح ٢ : ١٣٣ وشرح المفصل ٣ : ٧٢ ، ٧٣ والكتاب ١ : ١٨٢ والمقاصد النحوية ٤ : ١٢١ وبلا نسبة فى البسيط ١ : ٢٩٥ ، ٢ : ١٠٠٣ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص٧١ وشرح التحفة الوردية ص٢٩١ والملخص ٥٦٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٢٧ والمساعد ٤٢٥ والأشباه والنظائر ٢ : ٤٤١ .

وفي هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله : «التارك البكرى» حيث أضاف مُعَرَّفاً «بأل» إلى معرف بـ«ألْ» تشبيهاً بـ : «الحسن الوجه» ؛ لأنه مثله فى الاقتران بـ«أل» .

=

ق : كسب وأكسب يتعديان إلى مفعولين ، فتقول : كسبته مالاً وأكسبته إياه[1] ، وأنشده ابن الأعرابى :

فأكسبنى مالاً وأكسبته حمداً[2] .

وكسب يتعدى إلى واحد أيضا تقول[3] : «كسبت»[4] مالاً ، فكسب مما جاء فيه : فعلته ففعل .

[١٠٣ أ] **تكميل** : زاد فى التسهيل[5] : «ويضاف الشئ بأدنى ملابسة» ،

= **والثاني** فى قوله : «التـارك البكرى بشْـر» فإن قوله : «بشـر» عطف بيان على قوله : «البكرىّ» ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغى لكىَ يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدَل منه ، ويوضع البدل مكانه ، فتقول : «التارك بشر» ، ويلزم على هذا إضافة اسم معرّف بـ«ألْ» إلى اسم خالٍ منها ، وذلك غير جائز .

(١) ومن ذلك قول مسكين الدارمى :

أكـــسبتـــه الوَرَقُ البيض أباً ... ولقـــد كـــان ولا يُدْعَى لأَبْ

من الرمل وهو فى ديوان مسكين الدارمى ٢٢ وسمط اللآلى ٣٥٢ وشرح التصريح ١ : ٣٩٢ والمقاصد النحوية ٣ : ١٩٣ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١ : ٢٥٧ .

وفيه شاهدان :

الأول فى قوله : «أكسبته . . أباً» حيث تعدَّى إلى مفعولين .

والثاني : فى قوله : «ولا يدعى لأبْ» حيث جاءت الحال جملة منفيَّة مقترنة بالواو ، وعدم الاقتران هو الأكثر .

وانظر : «كَسَبَ وأَكْسَبَ» فى الصحاح ١ / ٢١٢ .

(٢) ورد فى شرح الشاطبى على الألفية ٢/ ٣٥٢ ، والشاهد فيه أن كسب وأكسب يتعديان إلى مفعولين .

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ سورة يونس : من الآية ٢٧ : مكية . وغيرها فى القرآن كثير .

وانظر : الصحاح ١/ ٢١٢ .

(٤) فى «جـ» . «كسبته» ، وهو يفسد المراد .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٣٦ .

ومنه قوله تعالى[١] : ﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾ لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صَحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر .

وقول الشاعر[٢] :

إذا كَوْكَبُ الخرْقاء لاح بسَحْرةٍ ... سُهَيْلٌ أذاعتْ غَزْلها فى القرائبِ

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لما كانت « تتنبه[٣] » وقت طلوعه .

وبعضُ الأسماء يُضافُ أبداً ... وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا
وبعضُ ما يضاف حَتْمًا امتنعْ ... إيلاؤه اسما ظاهرًا حيث وقعْ
كوحْد ، لَبَّىْ ، ودوَالَىْ ، سَعْدَىْ ... وشذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ

ق : «لفظا» حال ، و «مفردا» صفته ، أو «لفظا» حال مقدم « وصاحبها[٤] » الضمير فى مفردًا أى : « مفردا » لفظًا لا معنى[٥] ، يعنى : ومفردًا : حال من ضمير « فى[٦] « يأتى[٧] » .

---

(١) سورة النازعات : من الآية ٤٦ . مكية .

(٢) من الطويل ، وهو غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٣ والأشباه والنظائر ٣ : ١٩٣ وخزانة الأدب ٣ : ١١٢ ، ٩ : ١٢٨ وشرح المفصل ٣ : ٨ ولسان العرب ١ : ٦٣٩ (قرب) والمحتسب ٢ : ٢٢٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٣٥٩ والمقرب ١ : ٢١٣ .
والشاهد فيه قوله : « كوكبُ الخرقاء » حيث أضيف « الكوكب » إلى « الخرقاء » ؛ لأدنى ملابسة ، بسبب اجتهادها فى العمل عند طلوعه .

(٣) فى « هـ » : « مَتنبه » .

(٤) من « هـ » ، وفى بقية النسخ : « صاحبها » .

(٥) قال الشيخ خالد الأزهرى فى إعراب الألفية ص٦٧ عند قوله : « لفظاً مفرداً » قال الشاطبى : يحتمل أن يكون على ظاهره ، فـ« لفظاً » حال ، و « مفرداً » صفته ، أى : مفرداً عن ذكر الإضافة ، ويحتمل أن يكون « لفظاً » حالاً مقدَّماً على صاحبه ، وهو الضمير فى « مفرداً » ، أى : مفرداً لفظاً لا معنى » . أ . هـ .

(٦) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(٧) شرح الشاطبى ٢/ ٣٥٧ .

والْزَمُوا إضافةً إلى الجملْ ... حيثُ وإذْ وإنْ ينونْ يُحْتَمَلْ
إفرادُ إذ ، وما كإذْ معنًى كإذْ ... أضِفْ جوازًا نحو حين جَا نُبِذْ

د : «ما كان هو المشابه لإذْ فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به المعنى[١] » ، وقوله : «مبهم» تحته ضربان ، ما لا يختص أصلاً كحين ووقت ، وما يختص بوجه ما كيوم ونهار وليل وصباح ومساء وغدوة وعشية .

وقوله : « غير محدود » تأكيد محض ، والمحدود : ما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة[٢] .

ق : جا يجى بطرح الهمزة تخفيفا لغة ، ومثله ساء يسوء[٣] .

وابنِ وأعْرِبْ ما كإذْ قد أُجْرِيا ... واخْتَرْ بِنا متلُوِّ فعل بنيَا
وقبل فعلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدَا ... أعْرِبْ ، ومَنْ بَنَى فلنْ يُفَنَّدا

« فى هذا[٤] » البناء العارض[٥] من البحث نحو ما تقدم فى اسم « لا[٦] » .

---

(١) شرح المرادى ٢ / ٢٦٤ .
(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) شرح الشاطبى ٢ / ٣٦٦ .
(٤) فى « أ » « هذا فى » .

(٥) فالإعراب يكون على الأصل ، والبناء يكون حملاً على « إذ » .
ومن شواهده قول شاعر مجهول :

لأجْتَذِبنْ منهنّ قلبى تحلُّما ... على حينَ يستصبين كُلَّ حليمِ

من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣ : ١٣٥ وخزانة الأدب ٣ : ٣٠٧ والدرر ٣ : ١٤٥ وشرح الأشمونى ٢ : ٣١٥ وشرح التصريح ٢ : ٤٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٣٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٥١٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٤١٠ وهمع الهوامع ١ : ٢١٨ .
والشاهد فى قوله : « على حين يستصبين » بإضافة اسم الزمان « حين » إلى جملة فعلية فعلها مضارع مبنى لاتصاله مباشرةً بنون التوكيد ، وقد اكتسب الاسم « حين » البناء بسبب مجاورته للفعل المبنى ، وإن كان بناء هذا الفعل غير أصيل .
ويروى « حين » بالفتح على البناء ، وهو بناء عارض لا أصلى ، وبالكسر على الأصل ، وهو الإعراب .

(٦) شرح الشاطبى ٢ / ٣٧٢ .

وألزَمُـوا « إذا » إضـافــةً إلى   جُـمَـلِ الأفـعـالِ كـهُنْ إذا اعْتَـلاَ

ق : حقـه أن يحيل مـرادف« إذا » عليـهـا ، نحـو : ﴿ يوم هُمْ على النـار يُفتنون(١)﴾ كما فعل في إذ ، وقوله : « هن إذا اعتلا » أشار به للمثل :

« إذا عزَّ أخوك فَهُنْ(٢) »

يقال بضم الهاء وكسرها ، أي : خَفِّض له من نفسك ، وأعطه من جانبك اللين .

لمفـهـمِ اثـنين مُعَـرَّفٍ بـلاَ   تَـفَـرُّقٍ أُضِـيفَ كِلْتـا وكِـلا

ق : مقتضى قوله : « بلا تفـرُّق » ألا يجوز« نحـو »(٣) كلاك وكلا زيد قائم ، خلافًا لمجيزه(٤) حملاً على قول العرب : أيِّي وأيُّك كان شرًا « فأخزاه »(٥)

---

(١) سورة الذاريات : الآية ١٣ : مكية .

(٢) الأمثال للميداني ص٢١ ، وفيه قال : « قال أبو عبيد : معناه مياسرتك صديقك ليست بضيم يركبك منه ، فتدخلك الحميّة به ، إنما هو حسن الخلق وتفضُّل ، فإذا عاسَرَك فياسرْه . . » وقد أورد الميداني قصة المثل ص٢١ ، ٢٢ .
وانظر شرح الشاطبي ٢/ ٣٧٧ .

(٣) ساقطة من « د » ، و « هـ » .

(٤) ومن شواهده قول شاعر مجهول :

كِـلاَ الضَّيْفَنِ المشنوءِ والضيفِ نائلٌ   لدى المنَى والأمنِ في اليُسْرِ والعُسْرِ

من الطويل ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٤١ والأشموني ٢ : ٣١٧ والمقاصد النحوية ٣ : ٤٢١ .
والشاهد فيه قوله : « كلاَ الضَّيْفَنِ المشنوء والضَّيف نائلٌ » حيث أضيفت « كلا » إلى كلمتين متفرقتين ، وهذا من الضرورات النادرة ، والقياسَ أن تضاف إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين .

(٥) في « أ » : « فأجراه » .

»الله(١) ؛ لأنهمـا(٢) في معنـى « كـلا » كما رأينـا(٣) .

د : « وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة المحدودة(٤) » ، عبَّر عنها صاحب المغني بالمختصة ، قال : « لأن رجلين في المثال تخصصا بوصفهما بالظرف(٥) » .

ولا تُضِفْ لمفـردٍ مُعَرَّفِ   أيًا وإن كـررتَهـا فـأضِفِ
أو تَنْوِ الأجزا واخصُصَنْ بالمعرفهْ   موصـولةً أيًا وبالعكس الصفهْ
وإنْ تكنْ شرطًا أو استفهامًا   فمطلقًا كمِّل بها الكلاما

لو قال :

ولا تُضِفْ لمفـردٍ مُعَرَّفِ   أيًا وكَـرِّرْها بـواو وتُضِفِ(٦)

---

(١) ومثل « أيِّي وأيُّك كان شرًا فأخزاه الله » قول الشاعر المجهول :

فلئن لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أَيِّي وأيُّك فارِسُ الأحزابِ

من الكامل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ :١٤٢ والدرر ٥ :٣٢ والأشموني ٢ : ٣١٧ وشرح التصريح ٢ : ٤٤ ، ١٣٨ والمحتسب ١ : ٢٥٤ ومغني اللبيب ١٤١ والمقاصد النحوية ٣ : ٤٢٢ وهمع الهوامع ٢ : ٥١ .
والشاهد فيه قوله : «أيِّي وأيُّك » حيث أضاف « أي » إلى معرفة أي : إلى الضمير ، وقد سوَّغ ذلك أنه عطف عليها مثلها بواو ، ولولا هذا العطف لم تَجُزْ إضافته للمعرفة المفردة .

(٢) في « هـ » : « لأنه » .

(٣) شرح الشاطبي ٢/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٤) نحو : « كلا رجليْن عندك قائمان » . المرادي ٢ : ٢٧١ .

(٥) ابن هشام في المغني ٢٦٩ : « وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو : « كلا رجليْن عندك مُحسنان » ، فإن رجليْن قد تخصَّصا بوصفهما بالظرف ، وحكَوْا : « كلتا جاريتين عندك مقطوعةً يدها » أي : تاركة للغزل » .

(٦) مثال ذلك بيت سبق سَوْقه ، وهو :

فلئن لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أَيِّي وأيُّك فارِسُ الأحزابِ

وقال ابن عصفور في المقرب ١ : ٢١١ ، =٢١٢ : « وأمَّا أيٌّ وأفعل التفضيلية ، فإن أضيفتا إلى معرفة لم تضافا إلا إلى اثنين فصاعداً . . ولا تضفهما إلى المفرد ، إلا أن توقعهما على بعضه » .

[١٠٤ أ] أو انو الأجزا

لكان أولى[١] .

والْـزمُـــوا إضـــافـــة «لدُنْ» فَجَرّ ونصبُ غُدوةٍ بهـــا عنْـهُـم نَدَرْ

ق :نَبَّه بقوله : « بها » على أنـه ليس بإضمار « فعل[٢] » بخلاف « شَوْلاً » من قوله :

« من لَدُنْ شَوْلاً فإلى إتلائها[٣] »

ومَعَ معْ فـــيــهـــا قليلٌ ، ونُقِـلْ فـتحٌ وكــســرٌ لسكونٍ يَـتَّصِـلْ

---

(١) شرح الشاطبى ٢/ ٣٨٣ .

(٢) ساقطة من « ب » . وفى نصب « غُدْوَةً » بعد « لَدُنْ » انظر كتاب سيبويه ١ : ٥١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، و٢ : ٢٨١ ، ٣٧٥ ، و٣ : ١١٩ .

ومثال ذلك قول أبى سفيان بن حرب :

وما زال مُهرى مزْجَرَ الكلب منهمُ لدُنْ غُدْوةً حتى دنتْ لغُروبِ

من الطويل ، وينسب لأبى سفيان فى الحيوان ١ : ٣١٨ والدرر ٣ : ١٣٨ وبلا نسبة فى جواهر الأدب ١٢٨ وشرح الأشمونى ٢ : ٣١٨ وشرح التصريح ٢ : ٤٦ وشرح ابن عقيل ٣٩٤ ولسان العرب ٣ : ٣٨٤ (لدن) والمقاصد النحوية ٣ : ٤٢٩ وهمع الهوامع ١ : ٢١٥ وكتاب حروف المعانى للزجاجى ص٢٦ .

والشاهد فيه قوله : « لَدُنْ غدوةً » حيث نصب « غدوةً » بعد « لَدُنْ » ، وهذا نادر ، والأكثر الإضافة وعبَّر ابن مالك عن هذا الندور بقوله : « نصبُ غدوةً بعدها عنهم نَدَرْ » .

(٣) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١ ، ٨/ ٢٤٨ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٣ وتخليص الشواهد ص٢٦٠ وخزانة الأدب ٤/ ٢٤ ، ٩ / ٣١٨ والدرر ٢/ ٨٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦ والكتاب ١/ ٢٦٤ والهمع ١/ ١٢٢ .

والشاهد فيه قوله : « من لَدُ شَوْلاً » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها ، وهو : « شَوْلاً » بعد « لَدُ » ، وهذا شاذ؛ لأنه إنما يكثر حذف « كان » بعد « إنْ » ، و « لو » ، وقيل : « شَوْلاً » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : « من لَدُ شالتْ الناقة شَوْلاً » .

« هما مرتبان لا مفرعان[١] » .

ق : بل مفرعان على السكون ، فالكسر على أصل الساكنين ، والفتح إتباع أو حمل على اللغة الأخرى[٢] .

واضمُمْ بناءَ «غيرًا» ان عدمتَ ما لـه أُضيفَ ناويًا ما عُدِما
قبلُ ، كغيرُ ، بعدُ ، حسبُ ، أوّلُ ودونُ والجهاتُ أيضًا ، وعَلُ
وأعربوا نصبًا إذا ما نُكِّرَا «قبلاً» وما مِنْ بعدِه قدْ ذُكِرَا

ق :نصوا « على[٣] » أن العرب لا تقطع «غيرًا» عن الإضافة إلا بعد ليس خاصة ، والبحث فى « هذه[٤] » المبنيات كاسم لا .

وما يلى المضافَ يأتى خَلَفَا عنه فى الاعراب إذا ما حُذِفَا

د : « وربما خلفه فى التذكير والتأنيث » ، مثال التذكير[٥] : ﴿ أو كظلمات فى بَحْرٍ لُجىٍّ[٦] ﴾ أى : أو كذى[٧] ظلمات[٨] ، ولذا ذكر ضمير ﴿يغشاهُ[٩] ﴾ بخلاف : ﴿ واسأل القرية التى كنا فيها[١٠] ﴾ ؛ إذ لم يقل « فيهم » ، قاله المصنف[١١] ، ومثال

---

(١) المرادى ٢ : ٢٧٧ : « هما مرتَّبان لا مُفَرَّعانِ » مَنْ أعربها فتح ، ومَنْ بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين .

(٢) المرادى ٢ : ٢٧٦ : « . . وهو معرب فى أكثر اللغات - وبناؤها على السكون لغة ربيعة ، وفى المحكم : لغة ربيعة وغنم ، ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة . . » .

وقال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٢٠ : « . . وذهب منْ مَعه . . » .

(٣) من « ب » وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٣٨٩ . (٤) فى « هـ » : « هذا » .

(٥) سورة النور : من الآية ٤٠ . وانظر شرح المرادى ٢/ ٢٧٩ .

(٦) من « هـ » . وساقطة من البواقى . (٧) من « جـ » ، وفى بقية النُسخ : « وكذى » .

(٨) فى « أ » ، و « د » : « مظلمات » . (٩) سورة النور : من الآية ٤٠

(١٠) سورة يوسف : من الآية ٨٢ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٦٥ حيث قال : « . . ولولا الالتفات إلى المعنى لأَنَّث كما أَنَّثَ فى قوله تعالى : ﴿واسأل القرية التى كُنّا فيها﴾ ، ولو التَفَتَ هنا لقيل : « الذى كُنّا فيهم . . »

التأنيث : « والمسك من أردانها نافحة(١) » أى : وريح المسك ، ولذا أنَّثَ نافحة .

وربَّما جَرُّوا الذى أبقَوْا كما ... قد كان قبلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما
لكنْ بشرطِ أن يكونَ ما حُذِفْ ... مماثلاً لما عليه قد عُطِفْ

[١٠٤ ب] د : فى قراءة ابن الجماز(٢) : ﴿ والله يريد الآخرةِ(٣) ﴾ بالخفض ، والعاطف «مفصول(٤)» ، وقدره المصنف « عَرَضَ(٥) » كذا ذكره أبو حيان مثالاً لقوله فى التسهيل(٦) : «ومع عاطف مفصول بغير لا » .

واستشكل شيخنا أبو عبد الله الصغير كونه من العاطف المفصول ، وقوله : وقدره المصنف : « عَرَضَ الآخرة » ، وقدره غيره : « باقى الآخرة » .

ويُحذَفُ الثانى ويَبقَى الأوَّلُ ... كحاله إذا به يتَّصلُ
بشرطِ عطفٍ وإضافةٍ إلى ... مثلِ الذى لَه أضفتَ الأوّلا

وقال المصنف ، يعنى فى الشرح(٧) : « فى(٨) » استعمال هذا الحذف(٩)

---

(١) صدره :

مرَّتْ بنا فى نسوة خَوْلَةٌ

من السريع ، وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٢ والدرر ٥/ ٣٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥١ .

والشاهد فيه : نيابة ثانى المتضايفين عن الأول فى التأنيث ، والأصل : « رائحة المسك نافحة من أردانها » .

(٢) المحتسب ١/ ٢٨١ وشرح المرادى ٢/ ٢٨١ .

(٣) سورة الأنفال : من الآية ٦٧ . (٤) فى « د » : « موصول » .

(٥) قال فى شرح التسهيل ٣ : ٢٧١ : « كقراءة ابن جماز « تريدون عَرَضَ الدنيا والله يريد الآخرةِ » بالجر على تقدير : والله يريد عَرَضَ الآخرةِ » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٦٥ والتذييل والتكميل ٤/ ٩٥ب .

(٧) شرح التسهيل ٣ : ٢٤٨ وشرح المرادى ٢/ ٢٨٤ .

(٨) من « ب » ، و « جـ » .

(٩) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « الخلاف » .

فى الأسماء الناقصة قليل ، وفى الأسماء التامة الدلالة كثير ، فمن ذلك قراءة ابن محيصن : ﴿ فلا خوفُ عليهم(١) ﴾ انتهى(٢) .

قال المصنف أيضاً : ومنه قول « بعض(٣) » العرب : « سلامُ عليكم » بلا تنوين ، أى : سلام الله عليكم(٤) .

قال أبو حيان : وقد « خرجا(٥) » على نية « أل(٦) » . انتهى(٧) .

فصلَ مُضافٍ شبهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مفعولاً او ظرفاً أجِزْ ولم يُعَبْ
فَصْلُ يمينٍ ، واضطراراً وُجِدَا ... بأجنبيٍّ ، أو بنعتٍ ، أو نِدَا

ق : قال ابن ذكوان : « سألنى(٨) » الكسائى عن قراءتنا ﴿ قتلُ أولادهم شركائهم(٩) ﴾ فرأيته قد أعجبته ، ونزع بهذا

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٣٨ . (٢) من « جـ » ، و « هـ » .

(٣) ساقطة من « هـ » . (٤) من « هـ » .

(٥) فى « هـ » : « جاء » .

(٦) ساقطة من « أ » ، وفى « ب » : « على زيادة آلْ » وانظر التذييل والتكميل ٤/ ١٨٥أ .

(٧) من « أ » .

(٨) فى « ب » ، و « د » : « سألت » وابن ذكوان هو عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقى ، توفى سنة ٢٤٢هـ . انظر : المغني فى توجيه القراءات العشر ١/ ٢٨ .

(٩) سورة الأنعام : من الآية ١٣٧ والآية بتمامها هى : ﴿وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتْلَ أولادهم شركاؤهم ليُرْدوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون ﴾ .

تخريج القراءة :

قرأ ابن عامر « زُيِّنَ » بضم الزاى ، وكسر الياء ، بالبناء للمفعول ، و « قَتْلُ » برفع اللام نائب فاعل « زُيِّنَ » ، و «أولادَهم» بالنصب ، مفعول للمصدر ، وهو « قَتْلُ » ، و«شركائهم» بالخفض ، وذلك على إضافة قتل إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ ولكن فُصِلَ بين المتضايفين بالمفعول به «أولادهم» .

وقرأ الباقون « زَيَّنَ » بفتح الزاى والياء مبنياً للفاعل ، و « قَتْلَ » بنصب اللام مفعول به ، و «أولادِهم» بالخفض على الإضافة إلى المصدر ، و «شركاؤهم» بالرفع ، فاعل «زَيَّنَ» . =

البيت فيها[1] :

تنفى يداها الحصى فى كُلِّ هاجرةٍ ... نَفْىَ الدراهيمِ تنقادُ الصياريفِ

وأنشد سيبويه للشماخ[2] :

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ ... طبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

= وقال الشاطبى :

وزُيِّن فى ضمٍّ وكسرٍ ورفعُ قَتْـ ... ـلَ أولادهم بالنَّصب شاميُّهم تَلاَ

ويُخْفَض عند الرفع فى شركاؤهم ... وفى مصحف الشامينَ بالياء مُثِّلاَ

ومفعوله بين المضافين فاصلٌ ... ولم يُلْفَ غيرَ الظرف فى الشعر فَيْصَلاَ

كَلِلّه دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَهَا فَلاَ ... تَلُمْ من مُليمى النحو إلا مُجَهَّلاَ

ومع رَسْمِه زَجَّ القلوصَ أبى مَزَا ... دَةَ الأخفشُ النحويُّ أَنْشَدَ مُجْملاَ

انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ١٠٦ ـ ١٠٧ والوافى فى شرح الشاطبية ص١٨٣ ـ ١٨٤ وتحبير التيسير ١١٢ والإرشادات الجلية ١٥٣ ـ ١٥٤ والبدور الزاهرة ١٣٥ وكتاب السبعة ٢٧٠ .

(١) من البسيط ، وهو للفرزدق فى الإنصاف ١ : ٢٧ وخزانة الأدب ٤ : ٤٢٤ ، ٤٢٦ وسر صناعة الإعراب ١ : ٢٥ وشرح التصريح ٢ : ٣٧١ والكتاب ١ : ٢٨ ولسان العرب ٩ : ١٩٠ (صرف) والمقاصد النحوية ٣ : ٥٢١ ، ولم أعثر على البيت فى ديوانه ، والبيت غير منسُوب فى أسرار العربية ٤٥ والأشباه والنظائر ٢ : ٢٩ وأوضح المسالك ٤ : ٣٧٦ وتخليص الشواهد ١٦٩ وجمهرة اللغة ٧٤١ ورصف المبانى ١٢ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٧٦٩ وشرح الأشمونى : ٣٣٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٤٧٧ وشرح الشاطبى ٢/ ٤٠٩ .

والشاهد فيه قولُه : « الدراهيم والصياريف » أراد : الدراهم والصيارف ، ولكن أشبع كسرة كل من الهاء والراء فتولد من هذا الإشباع ياء ، وذلك للضرورة الشعرية .

(٢) الرجز للشماخ فى ديوانه ١٨٩ و الكتاب ١ : ١٧٧ ولجبار بن جزء بن ضرار فى خزانة الأدب ٤ : ٢٣٣ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، ٨ : ٢١٢ ، ٢١٣ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ١٣ وشرح شواهد الإيضاح ١٦٧ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٨٥ والمساعد ٢ : ٢٠٢ وشرح المفصل ٢ : ٤٦ ولسان العرب ١١ : ٤٤٧ (عسل) ومجالس ثعلب ١ : ١٥٢ .

=

[١٠٥ أ] « على[1] » من رواه بجر الزاد ، ويجوز أن يتعلق قوله : « بأجنبيٍّ » محذوف تقديره : « واضطراراً » وجد المضاف مفصولاً بأجنبى ، ويجوز أن يتعلق بضمير[2] « وجد » على أنه للفصل على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر فى نحو قول زهير[3] :

ومـا الحربُ إلا ما علِمْتُمْ وذُقْتُمْ ... وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ

= ويقول الشيخ عبد السلام هارون فى هامش الكتاب ١ : ١٧٧ : « وأراد بابن عَمٍّ سليمى زوجها الشماخ ، كانت سُلَيْمى زوجاً له ، وهذا مما يصحِّح نسبة الشعر لجبار بن جزء » .

والشاهد فيه أن « ساعات » كان ، فى الأصل ، مفعولاً فيه ، فاتُّسِعَ فيه ، فأُلْحق بالمفعول به ، وأضيف إليه « طبَّاخ » ، فكسرة التاء من « ساعات » كسرة جر ، و « زاد الكسلْ » منصوب على أنه مفعول « طبَّاخ » ؛ لأنه معتمد على موصوفه .

وقال أبو جعفر النحاس عن شاهد هذا الرجز فى كتاب شرح أبيات سيبويه ص ٥١ : «على تأويل طباخ زاد الكسل فى ساعاتِ الكرى ، فهم يضيفون ، وإن فَرَّقوا بين المضاف والمضاف إليه » .

(١) فى « هـ » : « عف » .

(٢) فى « هـ » : « بمضمر » .

(٣) من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى شرح القصائد السبع ٢٦٧ وشرح القصائد التسع ١ : ٣٢٨ وخزانة الأدب ٣ : ١٠ ، ٨ : ١١٩ والدرر ٥ : ٢٤٤ والبسيط ١ : ٥٢٧ والإيضاح العضدى ١ : ٢٠١ ـ ٢٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠٦ وشرح شواهد المغني ١ : ٣٨٤ ولسان العرب ١٢ : ٢٢٨ (رجم) وبلا نسبة فى المساعد ٢ : ٢٢٦ وخزانة الأدب ١٠ : ٤٧٣ وشرح قطر الندى ٢٦٢ وهمع الهوامع ٢ : ٩٢ .

والشاهد فيه قوله : « هو عنها » ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » ليس راجعاً إلى « الحرب » ؛ لأن « الحرب » مؤنثة ، كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لتقدير : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجّم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، ويؤيد ذلك إخباره عنه بقوله : « الحديث المرجَّم » أى : الظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقَّن الموثوق به ، و « عنها » متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر ، وقابل للتأويل .

فـ « عنها » متعلق بـ « هو » ؛ لأنه ضمير العلم[١] عند « الأعلم » ، وعن بمعنى الباء ثم النعت بأجنبى ، والنداء بين الأجنبى وغيره متوسط ، ولذا «قال[٢] » : « قد»[٣] يفصل بين إذن ومنصوبها[٤] .

* * *

(١) فى « ب » ، و « جـ » : « الأعلام » .
(٢) ساقطة من « جـ » ، و « هـ » .
(٣) أجاز ابن عصفور فى المقرب ١ : ٢٦٢ الفصل بين « إذَنْ » ومنصوبها بالقسم والظرف والمجرور ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاءَ فى مقدمته ١ : ٢٣٣ ، وانظر : مغنى اللبيب ٣١ ، ٣٢ .
ومن الفصل بالقسم قول الشاعر :

إذَنْ واللهِ نرمِيَهُمْ بحربٍ ... تُشِيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

ففى صدر البيت نصبت « إذَنْ » الفعل المضارع ، مع الفصل بينهما بالقَسَمِ ، والفصل بالقَسَمِ ، مُغتفَر ، ولا يبطل عملَ « إذنْ » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .
(٤) من « جـ » .

المضاف إلى ياء المتكلم

آخرَ ما أُضِيفَ لليا اكسِرْ ، إذا ... لم يكُ مُعْتَلاً : كرامٍ وقَذَا
أو يَكُ كابنينِ وزَيْدِينِ فذِى ... جميعُها اليا بعدُ فتحُها احتُذِى
وتُدْغَمُ اليا فيه والواوُ وإنْ ... ما قبل واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهُنْ
وألفًا سلِّمْ وفى المقصور عنْ ... هذيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ

ق : « قد[١] » خرج بقول : « كرامٍ وقَذَا » نحو : ولى وعدو وظبى ودلو ، ودلَّ قوله : «انقلابها ياء حسنْ » على عدم وجوبه عند هذيل وعدم « قبحه[٢] » .

إعمال المصدر

ق : أى : المصدر الموصول[٣] :

بِفِعْلِه المصدرَ ألحِقْ فى العَمَلْ ... مضافًا ، أو مُجرَّدًا ، أو مع ألْ
إنْ كان فعلٌ مع « أنْ » أو « ما » يَحُلْ ... مَحَلَّه ، ولاسمِ مصدرٍ عملْ

د : « ذكر « ما » المصدرية مُغنٍ عن « أن » الخفيفة[٤] » ، فى بعض الحواشى لا [١٠٥ ب] يحتاج لهذا الجواب ؛ إذ قوله : « مع أن » مطلقًا يشمل المصدرية

(١) فى « أ » : « فتحة » . وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤١٧ ، ٤٢٣ .
(٢) شرح الشاطبى ٢/ ٤٢٤ .
(٣) المرادى ٣ : ٥ : « ذكرما » المصدرية مغْنٍ عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ، ولم يقدِّر سيبويه فى الباب بغير « أنَّ » الثقيلة مع ضمير الشأن » .
(٤) من « ص » ، و « أ » ، وفى « جـ » : و « ما دعاه إلى التسهيل » ، وفى « هـ » : « و ما عداه فى التسهيل » .

والمخففة ، « وما دعاه فى التسهيل(١) لذكر المخففة إلا جعله المصدرية قسيمة لها(٢) .

د : لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هُنا .

يغنى عن جميعها قوله : « إن كان فعل مع « أن » أو « ما » يحل محلّه » .

وقد طول «بها(٣)» فى التسهيل(٤) ، وقليلاً ما ترى النحاة يشترطونها ، ودلَّ قوله : « ولاسم مصدر(٥) «عمل(٦) » أن اسم الزمان واسم(٧) والمكان ليسا كذلك(٨) » .

وبعدَ جـرِّه الذى أُضيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بنصب أو برفعٍ عملَهْ
وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ، ومَنْ ... راعى فى الإتباعِ المحلّ فحَسَنْ

ق : دخل فى قَوْلِه : « بنصب » المفعول به وخبر كان والظرفان والحال والمفعول له ونحوها ، بل والمجرور ؛ لأنه فى محل نصب ، وفى قوله : « برفع » الفاعل والنائب واسم كان ونحو ذلك. انتهى ، وانظر اشتراط « المحرز(٩) » فى أقسام العطف من الباب الرابع من المغنى(١٠) .

(١) فى شرح التسهيل ٣ : ١٠٦ « يعمل المصدر مُظْهَراً مكبَّراً غير محدود ولا منعوت قبل تمامه ، والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو « ما » أختها . . » .

(٢) فى « أ » ، و « د » : تُذكر هاهنا » . وهذه الشروط ذكرها المرادى مفصلة مع التمثيل لها فى جـ٣ : ٧-٩ ، وانظر شرح المرادى ٣/ ٦ .

(٣) فى « ب » : « بما » .

(٤) شرح التسهيل ٣ : ١٠٦-١١٣ .

(٥) ساقطة من « ب » .

(٦) المرادى ٣ : ٩ : « وقوله : « ولاسم مصدر عَمَلْ » يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلّته أشار بتنكير (عَمَلْ) ، واختلف فى إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ، ومنعهَ البصريون ، قال بعضهم : إلاَّ فى ضرورة ، وتأوَّلوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل » .

(٧) من « هـ » .

(٨) شرح الشاطبى ٢/ ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ .

(٩) فى « هـ » : « المجرور » .

(١٠) ابن هشام فى المغنى ٦١٥-٦١٧ : « أقسام العطف وهى ثلاثة : أحدهما العطف على اللفظ وهو الأصل نحو : « ليس زيد بقائم ولا قاعد » بالخفض . . والثانى العطف على المحل نحو : « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط : =

إعمال اسم الفاعل

كفعله اسمُ فاعلٍ فى العَمَلِ ... إن كان عن مُضِيِّه بمعزلِ
وولِيَ استفهاماً او حرفَ ندا ... أو نفياً او جا صفةً أو مُسندَا
وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ ... فيستحقُّ العملَ الذى وصِفْ

ق : لو قال « عوَضًا عن هذا البيت(١) » :

غير مصغَّر ولا قبل وصْف ... كذا إذا جاء نعت محذوف عرف

لاستوعب الشروط(٢) .

وإنْ يكُنْ صلةَ ألْ ففى المضِىْ ... وغيره إعمالُهُ « قد(٣) » ارتُضِى

لأن اسم الفاعل هنا عامل بالنيابة لا بالشَّبه(٤) .

فعَّالٌ او مِفْعالٌ او فَعُولُ ... فى كثرة عن فاعلٍ بَديلُ
فيستحقُّ ما له من عَمَلِ ... وفى فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ

= أحدها : إمكان ظهوره فى الفصيح . .
والثانى : أن يكون الموضع بحقِّ الأصالة . .
والثالث : وجود المحرِز ، أى الطالب لذلك المحلّ . . » أ. هـ وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(١) فى « جـ » : « لو قال عوضَ هذا البيت » . والمشار إليه هو البيت الثالث .

(٢) من « ب » ، و « جـ » : « لاستوعب الشروط ، وفى بقية النسخ : « لاستوعب الشرط » ، وهى ساقطة من « هـ » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٤٦ .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) ساقطة من « ب » ، و « جـ » . وقال ابن الناظم ص١٧٢ : « واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضياً كان أو حاضراً أو مسقبلاً جائز مَرْضِيٌّ عند جميع النحويين » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٤٧ .

ق :أى بسبب كون هذه الأمثلة بدلاً عن فاعل استحقت عمله نيابةً عنه(١) ، وإن لم تجر على المضارع جريانه ، ودلَّ جعله إياها بدلاً من فاعل أنها إن تجردت من « أل » وكانت للمضى لم تعمل ، خلافًا لابن خروف(٢) .

د :ومثال« فعل» (٣) قول الشاعر(٤) :

حَذِرٌ أمــــوراً لاَ تَضيـــــرُ وآمِنٌ   مـــا ليس مُنْجِيَـــهُ من الأقـــدارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين(٥) .

ق : قال المبرد(٦) : حدثنى أبو عثمان قال(٧) : حـدثنى أبو يحيى اللاحقى

---

(١) المرادى ٣ : ١٨ : « إذا قُصِدَ التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثى حُوِّل إلى فعَّال كغفَّار أو مفعال كمنحار ، أو فَعُول كضَروب ، أو فَعيل كعليم ، أو فَعِل كحذر . . » .

(٢) شرح الشاطبى ٢/ ٤٤٩ ، ٤٥٠ .   (٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) من بحر الكامل ، وهو لأبان اللاحقى فى خزانة الأدب ٨ : ١٦٩ ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية ٣ : ٥٤٣ وبلا نسبة فى جمل الزجاجى لابن هشام ص١٧٧ وابن الناظم على الألفية ١٧٣ والبسيط ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٦٦ وإصلاح الخلل ٢٠٦ والملخَّص ١ : ٣٠٥ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٨١ والمساعد ٢ : ١٩٤ وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٣ وخزانة الأدب ٨ : ١٥٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٤٠٩ .

والشاهد فيه قوله : « حَذِرٌ أموراً » حيث عملت الصفة المشبهة « حَذِرٌ » على وزن فَعِل عمل اسم الفاعل فنصب « أموراً » و « حذِر » محولة من « حاذِر » ، وقيل : إن البيتَ المصنوع ، وهذا قول مردود على قائله .

(٥) والقدح فيه من جهة أنه مصنوع ، ولكن هذا القول والادّعاء بكون هذا البيت مصنوعاً قد فنَّده ابن أبى الربيع فى كتاب البسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ وفى كتابه الملخص أيضاً جـ١ : ٣٠٥ وخزانة الأدب : ٨ : ١٦٩ ، وانظر شرح المرادى ٣/ ٢٤ .

وأقول : إذا كان هناك طعن فى صحة هذا البيت فإن هناك غيره لا طعن فيه ولا تأويل وهو :

أتـانى أنهـم مَزِقُون عِرْضى   جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لهـا فَـديدُ

فنصب « عِرْضى » بـ« مَزِقُون » وهو صفة مشبهة جاءت بصيغة الجمع .

(٦) المقتضب ٢/ ١١٥ ، ١١٦   (٧) الخزانة ٨/ ١٧١ .

قال : لقينى سيبويه ، « فقال لى(١) » : « هل(٢) » تحفظ فى إعمال « فَعِل(٣) » شيئًا ، « فقلت »(٤) : نعم ، وصنعت له هذا البيت ، وهذا مردود بأن سيبويَه ثقة ثَبْت فى النقل ، فلا ينقل إلا عن مثله كالخليل ويونس وأبى الخطاب وأبى زيد وأشباههم ، وليس اللاحقى من هؤلاء ؛ لإقراره على نفسه بالكذب ، وإذا« كان»(٥) كذلك فعدم تصديقه فى « هذا(٦) » الإخبار الثانى أولى(٧) . انتهى(٨) .

ومـا سـوى المفـرد مـثلَه جُعِلْ   فى الحُكْمِ والشروط حيثُما عَمِلْ

ق :نبه على هذا لئلا يقال : إن التثنية والجمع يبطلان العمل لكونهما من خواص الأسماء «كالتصغير »(٩) .

[١٠٦ب] وانصب بذى الإعمال تلْواً ، واخفض   وهو لنصب ما سواه مُقْتَضِى

ق :يشمل ذو الإعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة(١٠) .

واجرُرْ أو انصب تابعَ الذى انخفضْ   كمُبْتَغِى جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ

د :« إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال(١١) » .

وأما قوله تعالى(١٢) « وجاعلُ الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا(١٣) » فعلى

---

(١) ساقطة من « ب » .   (٢) ساقطة من « د » .

(٣) فى النسخة : « د » : « فعال » .   (٤) فى « أ » : « قلت » .

(٥) ساقطة من « ب » .   (٦) ساقطة من « أ » .

(٧) شرح الشاطبى ٢/ ٤٥١ ، ٤٥٢ .   (٨) من « أ » .

(٩) ساقطة ، من « د » ، وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٥٣ .

(١٠) شرح الشاطبى ٢/ ٤٥٥ .

(١١) المرادى ٣ : ٢٧ : « إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال ؛ لقوله : « وانصب بذى الإعمال » ، وهذا البيت من تَتمّة الكلام عليه» .

(١٢) سورة الأنعام : من الآية ٩٦ .

(١٣) قرأ عاصم وحمزة والكسائى وخلف العاشر : « وجَعَلَ » بفتح العين واللام ، من غير ألف بينهما ، على أنه فعل ماض و«الليلَ » بالنصب على أنه مفعول به لـ « جعل » .

إضمار فعلٍ عند كل من يمنع إعمال الذى بمعنى المضىّ ، واندرج فى قوله : « تابع » جميع التَوابعِ[1] .

وكلُّ مـــا قُرِّر لاسم فـــاعلِ يُعطَى اسمَ مـفـعـولٍ بلا تفـاضُلِ
فـهـو كـفـعلٍ صِيغَ للمـفـعولِ في مـعناه كـالمعطَى كَـفـافًا يكْـتَـفِي
وقـــد يُضـــافُ ذا إلى اسمٍ مـــرتفِعْ معنًى كـمـحـمـودُ المقـاصـدِ الورِعْ

د :اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبَّهة فى رفع « السَّبَبِى [2] «ونصبه وجره[3] » .

ق :وإنما خصّ الجرَّ ؛ لأنه أخص بالصفة المشبَّهة ، ولذا عرفها به ؛ إذ قال :

« صفَةٌ استحسِنَ جرُّ فاعلٍ معنًى بها[4] » . انتهى[5] .

= وقرأ الباقون : « وجاعلُ » بالألف بعد الجيم وكسر العين ورفع اللام و « الليل » بالخفض على أن « جاعلُ » اسم فَاعل أضيفَ إلى مفعوله » .
انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ٦٩ ـ ٧٠ والوافى فى شرح الشاطبية ١٨١ والبدور الزاهرة ١٣١ والإرشادات الجلية ١٤٨ وكتاب السبعة ٢٦٣ وتحبير التيسير ١١١ .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ١٩٥ـ١٩٦ : « إذا جَررْتَ معمول اسم الفاعل على التفصيل المذكور قبلُ ، فَلَكَ فى تابعه من نعت وعطف عليه مراعاة لفظه فتَجرّ ، والنظر إلى معناه فتنصب ، نقول : زيد ضارب عمرو القائمِ بنصب القائم وخفضه ، وكذلك فى المعطوف عليه ، ومن شاهد نصبه قوله :

هل أنت باعثٌ ديناراً لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بن مخراقِ

نصب « عبدَرب » على المحل . . . » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) فى « ب » : « الشىء » وانظر شرح المرادى ٣ / ٢٨ .

(٣) مثال الرفع : « زيد مضروب أبوه » ، ومثال الجر : « زيد مضروب العبد » ، ومثال النصب ما مثل به الناظم : « كالمعطَى كفافاً يكتَفى » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ٤٦٥ . (٥) من « أ » .

أبنية المصادر

فَعْلٌ قياسُ مَصْدرِ المعَدَّى من ذى ثلاثةٍ كَرَدَّ ردًّا
وفَعِلَ اللازمِ بابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وكَجَوًى وكشَلَلْ

د :« وفَعُلَ اللازم أبداً لا بتضمن أو تحويل »[1] ، والتضمين « كرحُبَتْكم[2] » أى وسعتكم ، والتحويل : كقلت[3] .

وفَعَلَ اللازمُ مثلَ قَعَدَا له فُعُولٌ باطِّرادٍ كغَدَا
[١٠٧أ] ما لم يكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاَ أو فَعَلانًا فادْرِ أوْ فُعَالاَ
فأوَّلٌ لذى امتناعٍ كأبَى والثانِ للذى اقْتَضى تَقَلُّبَا
للدّا فُعَالٌ أو لِصوْتٍ وشَمِلْ سيْرًا وصوتًا الفعِيلُ كصَهَلْ

د :تمثيله اللازم بأَبَى مشكل ، فإنه مُتَعدٍّ ، ويمكن أن يكون عنده مما يستعمل متعديًا ولازمًا فمثَّل بأحد الاستعمالين[4] .

فُعُولةٌ فَعَالةٌ لِفَعُلاَ كسَهُلَ الأمرُ وزَيْدٌ جَزُلاَ

د :إذا جاء مصدره على فعُولة ، فالوصف منه « فعْل » كسَهْل ، وإذا جاء على فعَالة ، فالوصف منه « فعيل » كجزيل[5] .

(١) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .

(٢) مثاله قوله سبحانه فى سورة التوبة : من الآية : ٢٥ مدنية : ﴿ وضاقت عليكم الأرض بما رَحُبَتْ ﴾ وفى نفس السورة : من الآية ١١٨ يقول تعالى : ﴿ حتى إذ ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَتْ وضاقت عليهم أنفسهم . . ﴾ .

(٣) المرادى ٣ : ٢٩ : « أو تحويل نحو : سهل » . (٤) شرح الشاطبى ٢/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٥) المرادى ٣ : ٣١ : « وقال بعضهم : فُعُولة غير مقيس » .
ابن الناظم ص١٧٦ : « فُعُولة وفَعَالة مطَّردان فى مصدر فَعُل نحو : سَهُل سُهُولة ، وصَعُب صعوبة ، وعذُب عذوبة ، وملُح ملوحة ، وصبُح صبَاحة ، وفصُح فَصَاحة ، وصَرُخ صرَاخة » .

ومـــا أتى مُخـــالِفًا لما مَـــضَى   فـــبابُه النَّقْـلُ كـــسُـــخْطٍ ورِضَا

د :وكلامه مقيد بفعالة فى « الحِرَف[١] » وشبهها[٢] .

ق :ترك ذكر فعالة لاشتراكها فى (فَعَل وفعل) وفى اللازم والمتعدى وفى المزيد كوكالة وحرابة[٣] ، انتهى . والوكالة مفتوح الفَاء .

وغـــيـــرُ ذى ثلاثةٍ مَـقِـيـسُ   مَـصْـــدرِه كـــقُدِّسَ التَّقْديسُ
وزكِّه تزكـــيـــةً وأجْـمِـــلاَ   إجْـمـــالَ مَنْ تَجَـمُّـلاً تجـمَّلاَ
واسْـتَعِذْ اسْـتـعـاذةً ثُمَّ أقِمْ   إقـــامـــةً وغـــالبًا ذا التَّا لَزِمْ

ق :أتبع الثـلاثىَّ بمزيده ، ويأتى بمزيد الرباعى ، ولم يصرح بحكم فـعّل المهموز اللام ، وهو وسط بين « بابى[٤] » قَدَّس وزكَّى فله المصدران « نحو[٥] » هنَّأ تهنيًا وتهنئة وتناول تجمل ، باب : تحول وتبيَّن وتروَّى ، وتكسَّر عن « مصدر » الأخير[٦] [١٠٧ ب] على القواعد التصريفية ، وذكر « استعذ » مع نظيره « أقِمْ » وإن كان مما افتتح « بهمزة »[٧] وصل[٨] .

ومـــا يَلِى الآخـــرَ مُدَّ وافْتَـحَـا   مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الـثَّانِ ممَّا افْتُـتِـحَـا
بهـــمـــزِ وصلٍ كـاصطفى وضُمَّ مـا   يَرْبَعُ فى أمـــثـــال قـــد تَـلَمْـلَمَا

---

(١) فى « هـ » : « الحذف » .

(٢) المرادى ٣ : ٣٢ : « وكلامه مقيد فى فعالة بالحرَف وشبهها كما تقدم » .
ابن الناظم ١٧٦ : « . . ولم يخرج عن ذلك إلّا « فعَالة » ، فإنها قد كثرت فى الحرَف نحو : تجر تجارة ، ونجر نجارة ، وخاط خياطة ، ومَنه : ولِيَ عليهم وِلاية ، وسفر بيَنهم سفارة إذا أصلح » .

(٣) شرحَ الشاطبى ٢/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٤) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « يائى » .

(٥) فى « أ » و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « نحوها » .

(٦) فى « هـ » مضارع .

(٧) فى « أ » ، و « د » : « همز » . وفى « ب » ، و « جـ » : « يبهمز » .

(٨) شرح الشاطبى ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

يشمل الصحيح والمضاعف والمعتَل[١] ، وتقدم « فى[١] » باب « استعاذ[٢] » .

فعْلالٌ أو فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَـــــــلا   واجْـعَـلْ مَـقِـيـــسًا ثانيًا لا أوَّلاً
لِفَاعَـلَ الفِعَـــالُ والمفـــاعَـلَـةْ   وغـيـرُ مـا مَرَّ السَّـمـاعُ عـادَلَـهْ

ق : ولكون « فِعـلال[٤] » غير مقيس ، لا تجده فى الملحق « كجوهر[٥] » ويبطر وشذَّ قوله[٦] :

يا قـــومِ قـــدْ حَـوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ   وبعضُ حِيـــقـــالِ الرجـــالِ الموْتُ

---

(١) مثال الصحيح : انطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً ، ومثال المضاعف : تقدس تقدساً ، ومثال المعتل :- استدعى : استدعاءً ، وانزوى : انزواءً ، وانطوى : انطواءً .

(٢) من «ص» ، وساقطة من البواقى .

(٣) شرح الشاطبى ٢/ ٤٧٧ .

(٤) المرادى ٣ : ٣٤ : « . . يعنى أن مصدر « فَعْلَلَ » نحو « دَحْرَجَ » ، وما ألحق به نحو : جلبب وحوقل وبيطر يأتى على فعْلال نحو : دحراج وعلى فَعْللة نحو : دَحْرَجة ، والمقيس منها فعللة . » وانظر : كاشفَ الخصاصة ٢٠١ .

(٥) من « ب » ، و « هـ » وفى بقية النسخ : « كجهور » .

(٦) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٧٠ والمقاصد النحوية ٣ : ٥٧٣ ، وبلا نسبة فى المساعد ٢ : ٦٢٧ وابن الناظم ١٧٨ وشرح ابن عقيل ٤٣٥ وشرح المفصل ٧ : ١٥٥ ولسان العرب ١١ : ١٦٢ (حقل) والمحتسب ٢ : ٣٥٨ والمقتضب ٢ : ٩٦ والمنصف ١ : ٣٩ ، ٣ : ٧ .
والشاهد فيه : (حيقال) حيث ورد مصدر «حوقل» على « فيعال » ، والقياس «فَوْعَلَة» .
وقال ابن جنى فى المنصف ١ : ٣٨ ، ٣٩ : « ويجوز عندى أن يكو ن اشتقاق « حَوْقَلَ » من « الحَقْلَة » ، وهى ما بقَىَ من نُفايات التَّمر ؛ لأن قولهم : قدحوقل الرجل ، معناه كَبِر وضَعُف ، فصار كأنه لم يَبْقَ منه إلا نُفايته .
وقال الراجز :

يـا قَوْمِ قـــــد حَوْقَلـتُ أو دَنـوْتُ   وبَعْضُ حِيـــقَالِ الرِّجـــالِ المـوْتُ

وهو قريبٌ فى المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِلٌ : إذا كَبِرَ ويَبِس » .

ومعنى « السماع عادله » أنك لا تعادل غير ما مر بالقياس ، وإنما تعادله بالسماع ، أى : لا تَقِسْ على غير ما مرَّ[1].

وفَعْلَةٌ لمرَّةٍ كجَلْسَهْ ... وفِعلَةٌ لهيئةٍ كجِلْسَهْ
فى غير ذى الثلاثِ بالتَّا المرّهْ ... وشذَّ فيه هَيْئَةٌ كالخِمْرَهْ

ق : الضرب والضربة كالتمر والتمرة مما بين جنسه وواحده التاء ، وفى تمثيله بجلسة تنبيه على حذف ما زاد به المصدر على حروف الفعل كواو جلوس ، فلا « تَقُلْ[2] » جلوسة ، والخِمْرة هيئة الاختمار ، وفى المثل : « العَوَانُ لا تُعَلَّمُ الخِمْرةَ[3] » .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ص٢٠٢ : « . ثم قال : إن المطرد ذكرناه ، وغير ما ذُكِرَ بابه السماع ، فهو عديله ، وعادله من المعادلة ، وغير ما مرَّ يشمل الثلاثىَّ وأمثلته الخارجَة عن الاطراد كثيرة ، ويشمل الرباعىَّ ، وما خرج منه عن القياس قليل ، فجاء فى مصدر المفاعلة : الفيعال ، يقال : قاتله قيتالاً ، وأهل اليمن يطردونه ، وجاء فى مصدر «فَعَّلَ» : « فعَّال » قال الله تعالى : ﴿ وكذَّبوا بآياتنا كذَّابا ﴾ . . .

وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٢) من «ص » ، وفى بقية النسخ : « تقول » .

(٣) أورده الميدانى فى مجمع الأمثال ص٥٠ ، وقال : قال الكسائى : لم نسمع فى العَوَان بمصدر ولا فعل ، قال الفراء : يقال : عَوَّنَتْ عوينا ، وهى عَوَان بينةُ التعوين ، والخِمْرة من الاختمار ، كالجِلْسَة من الجلوس ، اسم للهيئة والحال ، أى أنها لا تحتاج إلى تَعلم الاختمار » .

يضرب للرجل المجرَّب . أ . هـ . ورواية الميدانى : « إن العوان . . » .

وانظر : شرح الشاطبى على الألفية ٢ / ٤٨٢ ، ٤٨٤ .

أبنية أسماء الفاعلين " والمفعولين[1] " والصفات " المشبهة[2] " بها

كفاعلٍ صُغِ اسمَ فاعلٍ إذا ... من ذى ثلاثةٍ يكونُ كغَذَا
[١٠٨أ] وهْوَ قليلٌ فى فعُلْتُ وفَعِلْ ... غيرُ مُعَدًّى ، بل قياسُه فَعِلْ
وأفْعَلٌ فَعْلانُ نَحْوُ أشِرِ ... ونحو صَدْيانَ ونحوُ الأجْهَرَ
وفَعْلٌ اولَى ، وفَعِيلٌ بفَعُلْ ... كالضَّخْمِ والجميلِ والفعْلُ جَمُلْ
وأفْعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ ... وبِسوى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلْ

ق : والأظهر خلافًا لابن الناظم[3] أن قوله : « وكَغَذَا » تنبيه على اشتراط فتح العين بدليل مقابلته بالمضموم والمكسور فى قوله : « وهْو قليلٌ فى فَعُلْتُ وفَعِلْ » وليس اعتلال لامه بشرط ؛ إذ لم يقابله بالصحيح كما فعل فى المصادر ، « ولا هو[4] » خاص بالمتعدى « كغذوت[5] «الصبى» ؛ لاستعماله أيضًا لازما فى : « غذا العِرْقُ» إذا سال[6] دمًا ، « وغذا البول» إذا انقطع[7] «وغذا الشئ » إذا أسرع ،

(١) ساقطة من « ص » و « ب » ، و « جـ » .

(٢) فى « هـ » : « المشبهات » .

(٣) ابن الناظم ص١٧٩ : « وفى فَعَل المتعدى مقيس ، وفى فَعِل وفَعُل اللازم مسموع ، وذلك نحو : ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ••• ، وغَذا فهو غاذٍ وشرب فهو شارب وركب فهو راكب ، فهذا وأمثاله مقيس . . » .

(٤) فى « أ » و « د » : « وهو » .

(٥) من « ص » ، وبقية النسخ : « كغَذَوت » وفي الصحاح ٦/ ٢٤٤٥ : « غَذَوْتُ الصبى باللبن فاغْتَذَى ، أى : ربَّيْتُه به ، ولا يُقَالُ : « غذَيْتُه » ، بالياء » .

(٦) الصحاح ٢/ ٥٦٧ : « غذيذة الجرُح : « مدَّته ، وقد غَذَّ الجُرْح يَغُذُّ غَذًا ، إذا سال ذلك منه » .

وفى جـ٦/ ٢٤٤٥ : « وغذا الماء : سَال ، والعِرْق يَغْذُو غَذْواً ، أى : يسيل دماً » .

(٧) الصحاح ٦ / ٢٤٤٥ .

واحترز بقوله : « والفعلُ جَمُلَ[1] » من شحم جميل[2] أى مُذَابٌ من باب جريح[3] .

وزِنَةُ المضارعِ اسمُ فاعلِ ... من غيرِ ذى الثلاثِ كالمُوَاصِلِ
مع كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا ... وضمِّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقَا
وإن فَتَحْتَ منهُ ما كانَ انْكَسَرْ ... صارَ اسمَ مفعولٍ كمِثْلِ المُنْتَظَرْ

ق : إنما قال : « وضمِّ ميم » « زائد[4] » ؛ لأن أول المضارع قد يكون مضمومًا كيواصل ، وغير مضموم كيتد حرج[5] .

وفى اسمِ مفعولِ الثُّلاثىِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مفعولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ
ونابَ نَقْلاً عنه ذُو فَعِيلِ ... نحوُ فتاةٍ أو فتًى كحِيلِ

ق[6] « وتساهل[7] » فى قوله : « كآتٍ من قَصَدْ[8] » ؛ لأنه حقَّق مذهبه ؛ إذ [١٠٨ ب] قال : « وكونُهُ أصْلاً لهذينِ انتُخِبْ[9] » .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ٢٠٤ : « إنَّ فَعُل » الذى هو مضموم العين قياس اسم فاعله (فعل) ، كضخُم فهو ضخم ، وقدُم فهو قدم ، وفعيل : كجمُل فهو جميل ، وكرُم فهو كريم ، وظرُف فهو ظريف ، وشرف فهو شريف » .
(٢) الصحاح ٤/ ١٦٦١ : « ويقال للشحم المذاب : جميل » .
(٣) ويقصد بقوله : من باب جريح أنها بمعنى (مفعول) ، فجريح بمعنى مجروح ، ومثلها : سجين مسجون ، وأسير مأسور وقتيل مقتول ، وذبيح مذبوح .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٨٥ ، ٤٨٨ .
(٤) من « ب » .
(٥) بيَّن بالبيتين الأوَّلَيْن كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف .
وقال المرادى عن البيت الثالث ٣ : ٣٩ : « فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه » .
وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٨٩ .
(٦) ساقطة من « ب » . (٧) فى « ص » ، و« هـ » : « تساهل » .
(٨) المرادى ٣ : ٣٩ : « أى : المصوغ من قَصَدَ ، فنقول : مقصود » .
(٩) هذا شطر بيت للناظم فى باب المفعول المطلق ، والبيت بتمامه :
بمثله أو فعله أو وصفٍ نُصِبْ ... وكونُه أصْلاً لهذيْن انتُخِبْ
ابن الناظم ص١٠٨ : « وقوله : « وكونُه أصلاً لهذين انتُخبْ » بيان لأن المصدر أصل للفعل وللوصف فى الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر ، وهو باطل . . » .
وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفةٌ استُحْسِنَ جرُّ فاعلِ ... معْنًى بها المشْبِهةُ اسمَ الفاعلِ

د : عن الشارح[1] : لا يضاف اسم الفاعل « إلى فاعله[2] » إلا إنْ أمن اللبس ككاتب الأب ، « هذا مثال حسن لا يلتبَس بالفاعل » المضاف إلى المفعول ، وإن كان من متعدٍّ ؛ لأن الأب كاتب لا مكتوب ، بخلاف نحو : ضارب الأب .

إذا قصد ثبوت اسم الفاعل من غير متَّعد عومل معاملة الصفة[3] ، أى : فيصير : قائم الأب كضامر الكشح ، أى : « لطيف الكشح[4] » فى جر فاعلهما فى المعنى ؛ لأن « ضامرًا » لا يتعرض للحال ولا للاستقبال ، بل يدل على معنى ثابت ، « مشاركه[5] » قائم المقصود به الثبوت فى ذلك .

فإن قلت : لم قال : « **فاعل معنًى** » ؟ قلتُ : لأنه لا « تضاف[6] » الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف[7] .

فلا يقال : إن خفْضه من رفع ؛ إذ « يلزم[8] » منه إضافة الشئ إلى نفسه ،

(١) ابن الناظم ١٨١ : « ومما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرِّها الفاعل بالإضافة ، نحو : طاهر القلب جميل الظاهر ، تقديره : طاهرٌ قلبُه ، جميل ظاهرُه ، فإن ذلك لا يسوغ فى اسم الفاعل إلاَّ إن أمنَ اللبس ، فقد يجوز على ضعف وقِلّة فى الكلام، نحو : زيد كاتب الأب ، يريد ، كاتب أبوه . . » .
وانظر شرح المرادى ٣/ ٤١ .
(٢) ساقطة من « د » .
(٣) المرادى ٣ : ٤١ : « إذا قُصِدَ ثُبُوتُ اسم الفاعل ، فإن كان من غير مُتَعدٍّ عُومِلَ معاملة الصفة المشبهة » .
(٤) ساقطة من « هـ » . (٥) فى « جـ » : « فيشاركه » .
(٦) فى « د » : « يضاف » .
(٧) وقال المرادى بعدها ٣ : ٤٣ : « فلم يَبْق فاعِلاً إلاَّ من جهة المعنى » .
(٨) فى « د » : « لا يلزم » .

وإنما هى من جهة كون المضاف إليه منصوبًا « كضارب[1] » زيد كما يأتى إن شاء الله تعالى ؛ لأن الفاعل وهو فاعل لا يخفض بالإضافة أبدًا[2] .

د : ليست هذه الصفة معدولة عن « الجارى[3] » على « المضارع[4] » أى بخلاف أمثلة المبالغة .

وصَوْغُها من لازمٍ لحاضرِ	كطاهرِ القلْب [١٠٩أ] جَميلِ الظاهرِ
وعَمَلُ اسمِ فاعلِ المعَدَّى	لهَا على الحدِّ الذى قَدْ حُدَّا
وسَبْقُ ما تعمَلُ فيه مُجْتَنَبْ	وكَونُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وجَبْ

ق : امتنع صوغها من المتعدى لتَضادِّ العلاج والثبوت[5] ؛ « وإذا »[6] كان المتعدى «يقتضى[7] » العلاج ، والفعل فى الغير[8] ، والصفة المشبهة من لوازمها « الثبوت[9] » ، فلا يجتمعان ، فلا تقول : زيد ضارب « الأب عمرًا[10] » .

فارفَعْ بها وانصِبْ وجُرَّ مَعَ ألْ	ودونَ ألْ مصحوبَ ألْ ، وما اتَّصَلْ
بها مُضافًا او مُجَرَّدًا ولا	تَجْرُرْ بها معْ ألْ سُمًا من ألْ خَلاَ
ومن إضافةٍ لِتاليها وما	لم يَخْلُ فهْو بالجوازِ وُسِمَا

(١) من « جـ » ، و « هـ » ، وفى بقية النسخ : « كضرب » .

(٢) شرح الشاطبى ٣/ ٣ . (٣) فى « ب » ، و « جـ » : « الجارية » .

(٤) فى « جـ » : « المطاوع » ، وانظر شرح المرادى ٣/ ٤٣ .

(٥) وامتناع صَوْغ الصفة المشبهة من المتعدى هو أحد الفروق بينها وبين اسم الفاعل ؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يُصاغ من المتعدى واللازم .

(٦) من « جـ » : « إذا » ، وفى البواقى : « إذ » . (٧) فى « أ » : « نقيض » .

(٨) أى أنه يقتضى ويستلزم مفعولاً به ، ولذلك سُمِّىَ متعدياً أو غير لازم وغير قاصر ؛ لأنه يتعدى رفع الفاعل إلى نصب المفعول .

(٩) ساقطة من « هـ » . وقال ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ص٢٠٦ : « يريد : أن هذه الصفة تصاغ من الأفعال اللازمة ؛ لأن المراد بها ـ كما علمتَ ـ الدوام والاستمرار ، ولا يستقيم فى الأفعال المتعدية » .

(١٠) ساقطة من « هـ » ، وفى « ب » و « جـ » : « إلا عمراً » ، وفى : « د » : « الأب عمرو » ، وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٥ .

د : « وظاهر كلام المصنف أنها ، أى الإضافة ، من رفع »[1] يعنى من قوله : « صفة » استحسن[2] جر فاعل معنى بها » .

د : « فللصفة »[3] ستة أحوال ، « وكل منها[4] » على اثنى عشر تقديرًا فى المعمول ، فهذه «اثنان[5] » وسبعون صورة[6] « هكذا[7] » فى بعض النسخ ، وهو الصواب كما عند « شيخ شيوخنا[8] » أبى زيد المكودى .

د : وهى تنقسم إلى قبيح وحسن ومتوسِّط[9] .

ق : ضابطها ما قال الجزولى[10] : كل مسألة تكرر فيها الضمير ،

(١) المرادى ٣ : ٤٨ : « وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهيلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا ، كابن عصفور ، إلى أنها من المنصوب » . وانظر المقرب لابن عصفور ١ : ١٢٨ .

(٢) فى « أ » : « استثنى » . (٣) فى « د » : « فالصفة » .

(٤) فى « جـ » : « وكلها » . (٥) فى « هـ » : « اثنان » .

(٦) المرادى ٣ : ٥٢ : « إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل فى السببى الرفع والنصب والجر مع « ألْ » ، و دون « ألْ » ، فلها ستة أحوال ، وكل منها على أحد عشر تقديراً فى المعمول ، فهذه ستٌ وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه « ألْ » إلى الخالى من «ألْ» ومَن الإضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها ، فيمتنع : « الحسن وجهه » ، و «الحسن وجه أبيه » ، و «الحسن وجه أبٍ » ، و « الحسن وجه » ونحوها . . » .

(٧) فى « ص » : « وهكذا » .

(٨) فى « أ » : « شيخنا » ، وانظر شرح المكودى على الألفية ١٢٣ـ١٢٥ .

(٩) المرادى ٣ : ٥٣ : « تنبيهان : الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط .
فالقبيح : ما عَرِىَ عن الضمير ، والحسن : ما كان فيه ضمير واحد ، والمتوسط : ما تكرر فيه الضمير ، إلاّ ما تقدم امتناعه . . » .
« وانظر : شرح الأشمونى ٢ : ٦ـ١٦ » .

(١٠) المقدمة الجزولية فى النحو ص ١٥١ ـ ١٥٢ فى حديثه عن الصفة المشبهة ، حيث قال : « ومدار هذا الباب فى ثمانىَ عشرةَ مسألة : كل مسألة حُذفَ الضمير منها فهى قبيحة ، وكلٌ ما خرج عن هذين الضَربين منها فهى حسنة إلا نحو : الحَسَنُ وجهٍ فهى باطلة . . » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٥ .

أو لم يذكر ألبتة فهى قبيحة ، وما ذكر « فيه[١] » الضمير ولم يتكرر فهى حسنة .

فـائـــدة :

قال : ق : خالف المصنف الجمهور فذهب إلى « أن[٢] » النصب فى الحسن وجهه ، وحسن وجهه ، لا يختص بالشعر ، وإن أدَّى إلى تكرار [١٠٩ ب] الضمير ؛ « لقراءة[٣] » « بعض » السلف[٤] » : « **فإنه آثمٌ قلبَهُ**[٥] » بالنصب[٦] ، « وقد قال لنا شيخنا[٧] » أبو القاسم الحسنى[٨] : إن من عادة ابن مالك التأدُّب مع القرآن ، فيقيس « على[٩] » ما جاء فيه وإن لم يجزه غيره على الإطلاق ، وقد جعل تحقيق « الهمزتين[١٠] » مع الاتصال لغة ، ولم يثبت ذلك اختياراً إلا فى « أئمة » عند جماعة من القراء[١١] . انتهى .

قلت : وفى عبارة المصنف بعض تطويل ، فلو قال بعد قوله :

---

(١) فى « ب » ، و« د » ، و« هـ » : « فيه » .
(٢) من « أ » ، و« هـ » .
(٣) من « ص » ، وفى بقية النسخ : « بقراءة » .
(٤) ساقطة من « جـ » .
(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٨٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٧ والمساعد ٢ : ٢١٨ .
(٧) فى « ب » : « وقد قال شيخنا » ، وفى « هـ » : « وقال شيخ شيوخنا » .
(٨) هو أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد عبد الله الشريف الحسنى السبتى ، أبو القاسم أخذ عن أبى سعيد فرج بن لب وغيره ، وأخذ عنه أبو يحيى بن عاصم شارح التحفة ، قال صاحب نيل الابتهاج : « ولم أقف على تاريخ وفاته » .
ترجمته فى نيل الابتهاج ١١٠ ، ١١١ .
(٩) من « ب » .
(١٠) فى « أ » : « الهمزة » ، وفى « د » : « الهمز » .
(١١) شرح الشاطبى ٣/ ١٢ ، ١٣ .

مُـضَـــاقـــا أو مُـجَـــــــرَّدًا ولا
تَجْرُرْ « بها[١] » ، معَ الْ « إلا[٢] » بشرطٍ قد خَـلاَ

بنقل « حركة الهمزة[٣] » لعين « مع » مشيراً لقوله فيما تقدم :

ووَصْلُ الْ بذى « الحروف[٤] » مفتقرْ[٥] » . . . . إلى آخره

لأغنى نصا ومفهوما عمّا بعده ، « والله سبحانه وتعالى أعلم[٦] » .

---

(١) من « ب » .
(٢) فى « أ » ، و« ب » ، و« جـ » ، و« د » : « ولا » .
(٣) من « جـ » ، وفى البواقى : « همزة أل » .
(٤) فى « أ » ، و« ب » ، و« جـ » ، و« هـ » : « المضاف » .
(٥) ساقطة من « هـ » .
(٦) ساقطة من « أ » ، و« ب » ، و« جـ » ، و« د » .

التعجُّب

بأفْعَلَ انْطِقْ بعدَ «ما» تَعَجُّبا … أو جِئْ بأفعِلْ قَبْلَ مجرورٍ بِبَا

وتِلْوَ أفْعَلَ انصِبَنَّهُ كما … أوْفَى خليلَيْنا وأصْدِقْ بِهِمَا

د : المبوَّب له من ألفاظه : «أفْعَل وأفعِلْ به[1]» .

ق : وباب «فَعُلَ»[2] انتهى ، ولم يذكره فى الألفية إلا باعتبار إنشاء المدح والذم دون التعجب ، كما يأتى إن شاء الله تعالى .

د : وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصب تلو «أفعل» على حد النصب فى نحو «زيد كريمٌ الأبَ[3]» هذا مفرغ على اسمية «أفعل» خلاف قوله «بعد»[4] : «وفى كلا الفعلين» .

د : شرط معمولهما أن يكون مختصا[5] ، قال فى التسهيل : [١١٠ أ] «لا يتعجب إلا من مختص» ، وقال فى شرحه : «شرط المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مُختصة ؛ لأنه مخبر عنه فى المعنى» ، فلا يقال : «ما أحسن غلامًا إلا إن وصف[6]» .

د : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه[7] .

---

(١) شرح المرادى ٣/ ٥٤ . (٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٧ .

(٣) شرح المرادى ٣/ ٥٤ .

(٤) فى «هـ» : «قبل» . وما أثبتُّه هو الصواب ، والذي يشهد له ترتيب أبيات الألفية .

(٥) شرح المرادى ٣/ ٥٤ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٠ ، ٣٦ حيث قال فى ص ٣٦ : «ثُمَّ قلت : «ولا يتعجب إلا من مختص» فنبَّهتُ بذلك على أن المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى ، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة ، فيقال : ما أحسنك ، وما أكرم زيداً ، وما أسعد رجلاً اتَّقى الله ، ولا يقال : ما أحسن غلاماً ، ولا : ما أسعد رجلاً من الناس ؛ لأنه لا فائدة فى ذلك» .

(٧) شرح المرادى ٣/ ٥٤ .

ق : وكذلك فى قوله : «كلامنا لفظ مفيد[1]» .

د : استحقت جملة التعجب أن «تفتتح[2]» بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك «إبهام»[3] «متلو[4]» بإفهام[5] ، ابن أبى الربيع[6] : كضمير الشأن نحو : ﴿ قل هو الله أحد[7] ﴾ ، زاد المصنف ضمير «ربَّ ونعم» والعموم مع الخصوص والمميز مع التمييز[8] .

د : وقال الشارح[9] : «المسوغ أنها فى تقدير التخصيص[10]» ، والمعنى : شئ عظيم «أحسن[11]» زيداً ، وفيه نظر .

قال شيخنا «الأستاذ[12]» أبو عبد الله الصغير : لعل وجه النظر أنه جعل «ما» نكرة موصوفة مع أن الكلام على القول بأنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة ولا صفة .

ق : حكى ابن الأنبارى فى الإنصاف أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر «حلقة[13]» ثعلب ، فسئل عن «ما التعجبية» فأجاب بمقتضى قول سيبويه :

---

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٢٥ . (٢) فى «هـ» : «يستفتح» .

(٣) فى «ص» ، و«جـ» : «إبهام» . وهو الصواب ، وفى البواقى : «إيهام» .

(٤) فى «ص» : «متعلق» . (٥) شرح المرادى ٣/ ٥٥ .

(٦) البسيط جـ٢ : ٧٤٦ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ . وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٧) سورة الإخلاص : الآية الأولى .

(٨) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣١ : «وافق أبو الحسن الأخفش على صحة جعل ما التعجبية نكرة ، وأجاز كونها موصولة بفعل التعجب ، مُخْبَراً عنها بخبر لازم الحذف .. والمعتاد فيما تضمَّن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام ، كما فُعلَ بضمير الشأن ومفسره ، وبضميرى «نعم ورُبَّ» ، بالعموم والتخصيص ، وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك» .

(٩) ابن الناظم ص١٨٦ : «.. فأما نحو : «ما أحسن زيداً» فـ«ما» فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة فى موضع رفع بالابتداء ، وساغ الابتداء بالنكرة ؛ لأنها فى تقدير التخصيص . » .

(١٠) شرح المرادى ٣/ ٥٥ . (١١) فى «أ» : «حسن» .

(١٢) ساقطة من «أ» ، و«د» . (١٣) فى «أ» ، و«ب» ، و«د» : «حلقته» .

إن التقدير فى : ما أحسن زيداً : شىء «أحسن[1]» زيداً ، فقيل له : فما تقول فى قولنا : ما أعظم الله ، فقدَّر مثل ذلك فأنكروا عليه[2] وسحبوه « من»[3] الحلقة[4] .

وحَذفَ ما منْهُ تعجَّبْتَ استَبِحْ إن كانَ عند الحَذفِ معناهُ يضِحْ

ق :فى قوله : « استبح » [١١٠ ب] إشعار بأن المُتَعَجَّب منه لم يكن حقه أن يحذف ، وذلك أن جملة المتعجب من أجله سيقت كالاسم الواقع بعد « إلاَّ » فى قصد الحصر وانتصب «معنى» من قوله : « إن كان «عند الحذف»[5] معنى يتضح » على تمييز الفاعل ، وفى « بعضها[6] » معناه يضح ، وهو مضارع وضح وضوحًا[7] .

وفى كِلا الفِعْلين قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

د :تصغير أفعل وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل[8] .

قال المصنف[9] : «حُمل على أفعل التفضيل كما حُمل أفعل التفضيل عليه[10]» فى امتناع التأنيث والتثنية والجمع لتناسبهما وزنًا ومعنًى .

---

(١) فى « أ » : « حسّن » .
(٢) وفى الإنصاف ١ : ١٤٧ : « فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ، فإن الله تعالى عظيمٌ لا بجَعْل جاعل » .
(٣) فى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « فى » .
(٤) انظر القصة بكاملها فى الإنصاف ١ : ١٤٧ .
(٥) فى « ب » : « عند ذا الحذف » . (٦) فى « أ » : « بعض » .
(٧) الصحاح ١/ ٤١٥ : « وَضَحَ الأمر يضح وضوحاً واتَّضح أى : بان ، وأوضحتُه أنا» ، وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٢٥ ، ٢٦ .
(٨) المرادى ٣ : ٦٣ : « . . وأجيب بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل » .
(٩) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤٥ : « . . فلما امتنع صوغُ أفعل التفضيل امتنع صوْغُ فعل التعجب لتساويهما وزناً ومعنى ، وجريانهما مجرًى واحداً في أمور كثيرة ، وهذا الاعتبار هَيِّن بيِّن ، ورجحانه متَعيَّن » .
(١٠) ساقطة من « أ » .

د :وفى كلام ابن الأنبارى ما يدل على اسمية « أفعل[1] » قال : « وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه اسم[2] » .

أبو حيان : يعنى « أن[3] » ابن الأنبارى بقوله : « لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[4] » « لأنه اسم » أى : « لا[5] » « أن » « يكون فيه ضمير تثنية ولا جمع ولا تأنيث[6] » ، وإذا قلنا : إنه اسم فإنه يشكل ؛ لأنه « قد[7] » يكون إذْ ذاك مبنيا على السكون ولا يُدْرى ما موضعه من الإعراب مع أن ابن الأنبارى يطلق عليه الأمر تجوُّزا[8] .

د :نقل عن الفراء أن الأصل فى : ما أظرف زيدًا : « ما أظرفُ زيد[9]» إلى آخره[10] .

زاد أبو حيان[11] : وإنما أتى بـ«ما» ليعود عليها الضمير ، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصبًا بالخلاف على رأى الكوفيين فى [١١١ أ] « زيد خلفك» .

قال السيرافي : وهذا قول لا دليل عليه ، ويفسده أنه نصب « أحسن » وهو اسم فى موضع خبر المبتدأ ، «والتفريق[12]» بين المعانى لا يحيل الإعراب عن وجهه .

د : « وزعم بعض الكوفيين أن « أفعل » مبنى ، وإن كان اسمًا ؛ لأنه مُضَمَّنٌ

---

(١) شرح المرادى ٣/ ٦٣ . (٢) الإنصاف ٢ : ٤٩١-٤٩٢ .
(٣) من « هـ » . (٤) ساقطة من « ب » .
(٥) ساقطة من « أ » ، و « ب » . (٦) ساقطة من « أ » .
(٧) من « ب » .
(٨) الإنصاف ١ : ١٤٤ والتذييل والتكميل ٣/ ١٧٨ ب .
(٩) ساقطة من « أ » .
(١٠) المرادى ٣ : ٦٣ : « قلت : نُقلَ عن الفراء أن الأصل فى « ما أظرف زيداً : ما أظرفُ زيد على الاستفهام ، ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير « ما » ، وانتصب زيد بالظرف ، فرقاً بين الخبر والاستفهام ، والفتحة فى « أفعَلَ » فتحة إعراب . . » .
(١١) التذييل ٣/ ١٧٧ أ . (١٢) فى « ص » : « أو التفريق » .

معنى التعجب ، وأصله أن يكون للحرف(١) » ، زاد أبو حيان(٢) : وردّ « بأن التضمين(٣) بالموجود لا « المعدوم(٤) » ، ولا حرف يدل على التعجب فيضمّنه الاسم .

وصُغْهُما من ذى ثلاثٍ صُرِّفا ... قابلَ فَضْلٍ تَمَّ ، غيرِ ذى انتفا
وغيرِ ذى وصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلا ... وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

د : « التقدير : من فعل ذى ثلاث(٥) » .

ق : ودلّ « على(٦) » أنه أراد « من فعل ذى ثلاث » ما ذكر من الأوصاف ، وقوله فيها :

« وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا(٧) » .

وأشْدِدْ ، أوْ أشَدَّ ، أوْ شِبْهُهُمَا ... يَخلُفُ ما بَعْضَ الشروطِ عَدِما
ومصدرُ العادِمِ - بَعْدُ - ينتصِبْ ... وبعدَ أفعِلْ جَرُّه بالبا يَجِبْ

د : « فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور جعل صلة لـ « مَا » ، نحو : ما أكثر ما يذر زيدٌ الشرَّ(٨) » .

ق : تقول فى « يذر ، ويدع » : « ما أشد تركه(٩) » .

وبالنُّدورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ... ولا تَقِسْ على الذى منه أُثِرْ
وفعلُ هذا البابِ لنْ يُقَدَّمَا ... معمولُه ووصلَه بـ « ما » الزَمَا
وفصْلُه بظرفٍ او بحرفِ جَرْ ... مستعملٌ والخُلْفُ فى ذاك استقرْ

(١) شرح المرادى ٣/ ٦٣ . (٢) التذييل والتكميل ٣/ ١٧٧ أ .
(٣) فى « أ » : « لأن فى التضمين » . (٤) فى « ب » : « بالمعدوم » .
(٥) المرادى ٣ : ٦٤ : « . لأن التقدير : من فعل ذى ثلاث ، فحذف الموصوف للعلم به » .
(٦) من « أ » . (٧) شرح الشاطبى ٣/ ٢٧ .
(٨) المرادى ٣ : ٧٠ : « فإن لم يكن لفعل مصدر مشهور ، فالحكم فيه أن يجعل صلة لـ « ما » أيضاً ، نحو : ما أكثر ما يذر زيد الشر » .
(٩) شرح الشاطبى ٣/ ٣٨ .

ق : من النادر : ما « أفرسه(١) » وما « أعساه(٢) » و « أعس(٣) » به ، أى : ما أحقه وأحقق به ، ولفرارهم من الفصل فى الباب منعوا الإعمال فيه(٤) ، [١١١ب] فلا يقال : ما أحسن وأجمل زيداً ، ومن الفصل فى النثر قول على - كرم الله تعالى وجهه - حين مرَّ بعمَّار فمسح التراب عن وجهه وقال : « أعززْ علىَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدَّلا(٥) » .

(١) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « أخرسه » .
(٢) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « أعياه » .
(٣) فى « أ » ، « ب » ، « جـ » : « أعسر » ، وفى « د » : « أعبس » .
(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤٠ : « ولا خلاف فى منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور ، نحو : ما أحسن زيداً مقبلاً ، وأكرم به رجلاً . . فلو فُصلَ بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ، ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً . . . » .
وتابعه ابنه على هذا الرأى فقال فى شرحه على الألفية ص١٩٠ : « لا خلاف فى امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا فى امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور ، كالحال والمنادى ، وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور ففيه خلاف مشهور ، والصحيح الجواز . . . » .
وخالفهما المرادى ، قال فى ٣ : ٧١ : « وليس كما زعما ، بل فى الحال خلاف ، أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصْلَ بالحال ، وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى ، وذلك قول على - رضى الله عنه : « أعزِزْ عليَّ أبَا اليقْظان أن أراك صريعاً مُجدَّلاً » .
(٥) قال على - رضى الله عنه - هذه المقالة لعمار بن ياسر حين رآه مقتولاً مُلْقى على الأرض .
والشاهد فيه الفصل بالنداء بين فعل التعجب والمتعجَّب منه ، وهذا شاهد يدل على جوازه ، وفيه أيضاً الفصل بينهما بالجار و المجرور « عَلَيَّ » ، قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤١ : « ففصل بين أعززْ » ، و « أنْ أراك » بِعَلَيَّ ، و « أبا اليقظان » ، وهذا مصحح الفصل بالنداء » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .

نعم وبئس وما جرى مجراهُما

فعلان غيرُ مُتَصَرِّفَينِ   نعم وبئس ، رافعان اسمين
مُقَارِنَيْ الْ أو مُضافَيْنِ لمَا   قارنها كنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

د : « من أدلة فعليتهما اتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم(١) »

أبوحيان: فتقول : نِعْمَ رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون ، « ونعمن(٢) » نساء الهندات(٣) .

د : وحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة(٤) ، ومنه قوله :

« ونعم نِيمُ(٥) »

أنشده أبو حيان والمصنف قبله(٦) :

أَتَحْسَبنى شَغُفْتُ بغير سَلْمَى   وسلمى بى مُتَيَّمَةٌ تَهِيم
وسلمي أكْمَلُ الثقلين حُسْناً   وفِي أثوابها قَمَرٌ وَرِيم
نِيافُ القُرْطِ غَرّاءُ الثَّنايا   ورِيدٌ للنساء ونِعْمَ نِيم

ويرفعان مضمراً يُفَسِّرُهْ   مميِّزٌ كنعم قوماً مَعْشَرُهْ

(١) وهناك دليلان آخران من أدلة فعليتهما أوردهما المرادى فى شرحه ٣ : ٢٧٥ وهما :
١ - « اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب .
٢ - بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية » .

(٢) فى « هـ » : « ونعموا » .   (٣) التذييل والتكميل ٣/ ١٥٤أ .

(٤) شرح المرادى ٣/ ٨١ .   (٥) تمام البيت :

نِيافُ القُرْطِ غَرّاءُ الثَّنايا   ورِيدٌ للنساء ونِعْمَ نِيمُ

من الوافر ، وهو لتأبط شرا فى ديوانه ٢٠٢ ، وفى الديوان (خيمُ) مكان « نيمُ » ولسان العرب ١٢ : ٥٩٨ (نوم) وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠ وجمهرة اللغة ٩٩٣ وخزانة الأدب ٩ : ٤١٦ والدرر ٥ : ٢١٤ وشرح الأشمونى ٢ : ٣٧٢ وشرح عمدة الحافظ ٧٨٩ .

والشاهد فيه قوله : « ونعم نيمُ » حيث أسندت « نِعْمَ » إلى نكرة غير مضافة ، وهذا جائز عند الأخفش .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠ .

د : « يريد(١) » لحاق التاء إذا فسر بمؤنث قوله(٢) : « فَبِها ونعمتْ(٣) » . قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : فيه نظر ؛ لأن التمييز « فيه(٤) » غير مذكور .

وجمع تمييز وفاعل ظَهَرْ   فيه خلاف عنهمُ قد اشتهرْ

ق : من المحققين من نفى هذا الخلاف ، فقال : تكلَّم سيبويه [١١٢ أ] على الشائع ، والفارسى ومن « معه(٥) » على القليل(٦) .

وما مميِّزٌ وقيل : فَاعِلُ   في نحو : « نعم ما يقولُ الفَاضِلُ »

د : « وأما القائل بأنها المخصوص فالتقدير « عنده(٧) » : نعم شيئا الذى

(١) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « ويُؤيد » .

(٢) هذا طرف من حديث للنبى - صلى الله عليه وسلم - ، والحديث بتمامه : « من تَوَضَّأ يوم الجمعة فَبِهَا ونعْمَتْ ومن اغْتسل فالغسل أفضل » .
قال ابنَ مالكَ فى شرَح التسهيل ٣ : ١٣ ، ١٤ : « وقلت : « غالباً » بعد التقييد بلازم ، احترازاً من حذف المميز فى قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : « من توضأ يوم الجمعة فبهَا ونعمتْ » أى : فبالسُّنة أخذ ، ونعمت السُّنة سنة ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به » .
وتخريج الحديث : أخرجه البخارى فى الوضوء ٢٦ ومسلم فى الطهارة ٨ ، ١٢ وأبو داود فى الطهارة ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ، والترمذى فى الطهارة ٤٥ والجمعة ٥ والنسائى فى الجمعة ٩ وابن ماجة فى الطهارة ٦ ، ٤٧ ومالك فى الموطأ ص٤٧ .

(٣) شرح المرادى ٣/ ٨٧ .   (٤) ساقطة من « أ » .

(٥) فى « أ » : « تبعه » .

(٦) أجاز أبو على الفارسى اجتماع التميز والمميز على جهة التأكيد ، انظر : الإيضاح للفارسى ١ : ٨٧-٨٨ وكتاب سيبويه ٢ : ١٧٥-١٧٨ فقد منع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ؛ إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
وقال القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ١ : ١٣٣ : « وأجازه أبو بكر بن السراج وأبو العباس المبرد وجماعة من النحويين على جهة التأكيد . . وسيبويه - رحمه الله - لا يجوز عنده إظهار هذا المضمر ؛ لأن المفسر يغنى عن إظهاره ، فإذا لم يذكر المفسر أظهر الفاعل » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٥٥ .

(٧) ساقطة من « جـ » .

صنعته(١) » ، قال «لنا(٢) شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير : « هذا خلاف ما نقل بَعْدُ أن التميز لا يكون بالأسماء المتوغلة فى الإبهام كشيء » .

قلت :إنما يتمكن هذا الإيراد فى كلمة «ما » المحذوفة المجعولة تمييزًا ؛ إذ لا « أدخل(٣) » فى البناء و « الإبهام(٤) » منها ، كما قال «بعد» : وأما لفظ شيء فإنما هو « هنا(٥) » تفسير معنى .

ق : ذهب بعضهم إلى إجراء(٦) هذا الخلاف فى « مَنْ » من نحو قول الشاعر(٧) :

« ونِعْمَ مَنْ هو فى سِرٍّ وإعلانِ »

وَيُذْكَرُ المخصوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أو خَبَرَ اسْم ليس يَبْدُو أبدا
وإنْ يقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى كالعِلْمِ نِعْمَ المقتنَى والمقْتَفَى

---

(١) المرادى ٣ : ٩٨ : « وأما القائل : إنها المخصوص ، فقال : إنها الموصولة ، وهى المخصوص ، و « ما » أخرى محذوفة ، والأصل : نعم مَا مَا صَنَعْتَ ، والتقدير : نعم شيئاً الذى صَنَعْتَهُ، وهذا قول الفراء » .

(٢) من « د » .

(٣) فى « ب » : « إدخال » ، وفى « هـ » : « يدخل » .

(٤) فى « هـ » : « والإيهام » .

(٥) ساقطة من «أ» ، و «د» ، وفى «ب» ، و «جـ» : « هاهنا » . وما أثبته من « ص » ، و « هـ » .

(٦) فى « هـ » : « إجزاء » .

(٧) هذا عجز بيت مجهول القائل ، وتمام البيت مع الذى قبله :

وكيف أرهبُ أمْرًا أو أُراع لَهُ وقَدْ زَكَأْتُ إلي بشر بن مَرْوَانِ
فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مذاهبُه ونِعْمَ من هو في سر وإعلان

والبيت بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢١٨ ، ٣ : ١١ والمساعد ٢ : ١٣١ وجمهرة اللغة ١٠٩٨ ، ١٣٠٨ وخزانة الأدب ٩ : ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ والدرر ١ : ٣٠٣ ، ٥ : ٢١٥ وشرح الأشمونى ١ : ٧٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٤١ وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠ ولسان العرب ١ : ٩١ (زكا) ومغنى اللبيب ١ : ٣٢٩ ، ٤٣٥ ، ٣٧ والمقاصد النحوية ١ : ٤٨٧ وهمع الهوامع ١ : ٩٢ ، ٢ : ٨٦ .
=

ق :سُمّىَ مخصوصًا ؛ لأنه ذكر جنسه ، ثم خصَّ شخصه(١) .

د :« وله ثلاثة أحوال إلى قوله : والظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله عليه(٢) » .

ق :حكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار(٣) الاتفاق على ذلك فى مثل هذا التركيب ، ولا يصح أن يريد بقوله : « كفى » أنه المخصوص ؛ إذ يلزم عليه محذوران : جريان الوجهين فى إعرابه « متقدمًا(٤) » ولا قائل به ، وخروج نحو : ﴿ إنا وجدناه صابراً نعم العبد(٥) ﴾ من كلامه(٦) .

قلت :مع أن قوله : « وإن [١١٢ ب] يقدَّم مشعر» « به(٧) » يأباه ؛ إذ المشعر بالشيء خلافه ، فلو عوضه بأن يقول مثلاً :

وقبلَ مُبتدا وما دلَّ كفَى كجِدٌ فى العِلْم فنعم المقتَفَى

لَوَفَّى بالأحوال الثلاثة ، ولم يخرج عن هذا الاتفاق ، و « قبْل » «عطف»(٨) على «بعد » .

واجعلْ كبِئسَ ساء واجعَلْ فَعُلا من ذي ثلاثةٍ كنعم مُسْجَلاَ

= والشاهد فيه مجيء « من » الثانية نكرة تامة بلا صلة ، ولا صفة ، ولا تضمّن شرط ولا استفهام ، هذا ما ذهب إليه بعض النحاة ، وعنده أنَّ « مَنْ » فى موضع نصب ، وفاعل : « نعْمَ » ضمير مُفَسَّر بـ « مَنْ » و « هو » مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، وقالت جماعة من النحاة : «مَنْ » الثانية موصولة بمعنى « الذى » ، وقعت فاعلاً لـ « نِعْمَ » ، و « هو » مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : « مثله ، والجملة صلة « من » ، و المخصوص بالمدح محذوف تقديره : « بِشْر » .

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٦١ .

(٢) شرح المرادى ٣ : ١٠٠-١٠٣ .

(٣) شرح الجمل ص١٤٨ .

(٤) فى « هـ » : « مقدماً » .

(٥) سورة « ص » : من الآية ٤٤ : مكية .

(٦) شرح الشاطبى ٣/ ٦٥ .

(٧) ساقطة من « ب » .

(٨) فى « ب » : « معطوف » .

ق :إنما يبنى فَعُل هنا « من ذي ثلاثة صُرِّفا قابل فضل » إلى آخره ، وكما أغفله هنا أغفله فى التسهيل ؛ إذ لم يزد فيه إلا التنبيه على تضمُّن معنى التعجب[1] .

د : « بناء[2] » « فَعُل » لقصد المدح والذم مشروط « بأن[3] » يكون مما يتعجب منه بقياس[4]» انتهى .

قلت : فلو أراد أن ينبِّه على تضمن معنى التعجب واشتراط شروطه لقال مثلاً :

اجعلْ كبِئْسَ « ساء[5] » واجعلْ فَعُلا ... كنعم « معْ[6] » أكرِمْ بشرطٍ قدْ خَلاَ

---

(١) ابن مالك فى التسهيل : « وتلحق ساء بئس » وقال فى شرحه : « يقال : ساء الرجل أبو لهب ، وساءت المرأة حمَّالة الحطب ، وساء رجلاً هو ، وساءت امرأة هى ، بإجراء ساء مجرى بئس فى كل ما ذكر ، ولذلك استُغْنِىَ بساءَ عن « بئس» فى قوله تعالى : ﴿ ساءَ مثلاً القوم ﴾ وببئس عن ساء فى قوله تعالى ﴿ بِئسَ مثل القوم ﴾ ، وقد جُمِعَا فى قوله تعالى : ﴿بئس الشراب وساءت مرتفقا﴾ .
وأجْرِىَ باطِّراد مجرى نعم وبئس ما كان على فَعُل مضمناً تعجُّباً . . » .
« انظرِ شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٠ـ٢١ » .
ابن عقيل فى المساعد ٢ : ١٣٧ـ١٣٨ : « (وتلحق ساء ببئس) : فتَجرى مجراها فى جميع ما تقدم ، فيقال : ساء الرجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلاً هو ، وساءت امرأة هى ، ومنه : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾ و ساء هذا محوَّل من « فَعَل » المفتوح العين، إلى « فَعُل » المضموم العين ، فهو داخل فيما سيذكره ، إلا أنه أفرده بالذكر ؛ لأنه على فعُل تقديراً لا لفظا ، بقلب عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٦٨ .
(٢) فى « جـ » : « وبناء » . (٣) ساقطة من « جـ » .
(٤) ابن عصفور فى المقرب ١ : ٦٩ : « وكل فعل ثلاثى يجوز فيه أن يُبْنَى على وزن « فَعُل » بضم العين ويراد به معنى المدح أو الذم ، وذلك فى الأفعال التى يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه إذْ ذاك كحكم نعم وبئس فى الفاعل والتمييز واسم الممدوح أو المذموم . . » .
وانظر شرح المرادى ٣/ ١٠٥ .
(٥) ساقطة من « جـ » . (٦) فى « أ » ، و « د » : « من » .

أى : واجعل « فَعُل » كباب « نعم وبئس » فيما ذُكِرَ ، وكباب أكرم به فى « تَضَمُّنِ[1] » معنى التعجب بشرط قد خلا فى قوله :

« وصُغْهما من ذى ثلاثٍ » إلى آخره ، والله تعالى[2] أعلم .

ومثلُ نِعْمَ « حبَّذا » الفاعلُ «ذا» ... وإنْ تُرِدْ ذماً فقُلْ : «لا حبَّذَا»

وأوْلِ «ذا» المخصوصَ أيًا كانَ لا ... تَعدِلْ بذا فهْوَ يُضاهِى المثَلاَ

وما سوى «ذا» ارفع بِحَبَّ أو فَجُرْ ... بالبا ودون «ذا» انضمام الحا كَثُرْ

ق :فى إدخال العاطف على العاطف من قوله : « أو فَجُرْ » إشكال[3] .

د : قال في شرح الكافية[4] :وهذا التحويل مطرد فى كل فِعل على [١١٣ أ] « فَعُل » إلى آخر نص التسهيل » . منه قول الشاعر[5] :

لم يَمْنَعِ الناسُ مِنِّى ما أردتُ ولا ... أعطيهِمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدَبَا

---

(١) من « جـ » ، و « هـ » ، وفى بقية النسخ : « تضمين » .
(٢) من « ص » ، و « هـ » . (٣) شرح الشاطبى ٣/ ٧٤ .
(٤) المرادى ٣ : ١١٣ : « قلت : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَّرِد فى كل فعل مقصود به المدح » . أ . هـ .
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٢٢ : « وكذا كل فعل حلقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب . » .
وقال فى شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٩ : « وهذا التحويل مطرد فى فاء كل فعل على «فَعُل» مقصود به المدح » .
(٥) من البسيط ، وهولسهم بن حنظلة فى الأصمعيات ٥٦ وخزانة الأدب ٩ : ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ولسان العرب ١٣ : ١١٥ (حسن) وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٢٢ وإصلاح المنطق ٣٥ وتذكرة النحاة ٥٩٩ والخصائص ٣ : ٤٠ .
والشاهد فيه قوله : حُسْنَ ، والأصل : « حَسُنَ » التى للمدح والتعجب ، فنقلت الضمة من الحاء إلى السين .
وقال ابن جنّى فى الخصائص ٣ : ٤٠ : « وقد قالوا : وُشْكان ، وأُشْكان ، فأمَّا أُشْكَ ذا خماض ، وليس باسْم ، وإنما أصله وَشُكَ ، فنُقِلَتْ حركة عينه ؛ كما قالوا فى : « حَسُن» حُسْنَ ذاً . . » . ومعنى البيت : أنه يقهر الناس فَلا يمنعون ما يريده منهم ، وهو ، لعزته ، يمنع ما يريدون منه ، وقيل : إنه ينكر على نفسه هذا العمل : أن يعطيه الناس ما أراد ، ولا يعطيهم هو ما أرادوا » .

أفعل التفضيل

صُغْ من مَصُوغٍ منه للتعجُّبِ ... «أفعلَ» للتفضيلِ وأبَ اللَّذْ أُبِي
ومَا بِهِ إلى تعجُّبٍ وُصِلْ ... لمانعٍ بهِ إلى التَّفضيلِ صِلْ

ق : «مما»(١) شذَّ من الباب قولهم(٢) : «أزهَى من ديك» ، «وأشغَلُ من ذات النِّحْيَيْن(٣)» .

د : من الشاذ قولهم(٤) : هذا «أَلَصُّ من شِظَاظٍ(٥)» .

د : الجوهري : «شظاظ : اسم لص من بني ضبة(٦)» ، ومثله في شرح التسهيل(٧) .

---

(١) فى «جـ» : «ومما» .
(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٣٠٥ .
(٣) مجمع الأمثال ص٣٥٩-٣٦٠ ، قال الميدانى : هى امرأة من بنى تيم بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن فى الجاهلية ، ولها قصة مع خوَّات بن جُبَيْر الأنصارى ، مذكورة عند الميدانى .
ويروى : «أشح من ذات النحيين» (مجمع الأمثال ٣٥٠) وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٧٧ .
(٤) مجمع الأمثال ٦٢٦ . وشظاظُ اسم لص من بنى ضَبَّة ، أخذوه فى الإسلام فصلبوه ، وكان لصًا مُغيراً ، معروفاً بالذكاء فى اللصوصية .
قال ابنُ القطاع فى كتاب الأفعال ٣ : ١٤٤ : «ولَصِصْتَ لَصَصاً تقاربت أضراسُكَ وأيضاً اجتمعتْ منكباك ، والجبهة دنا شعرُها من حاجبها ، والمرأة التصقتْ فَخِذاها ، ولَصَصْتَ الشيء لَصًا فعلته فى ستر ، ومنه اللِّصُّ ، وأيضاً أغلقتُهُ وأطبقته ، وأنشد :
يدخُل تحت الغلقِ الملصوصِ ... بمهْرٍ لا غالٍ ولا رخيصِ
(٥) من «ص» ، وفى بقية النسخ : «هذا اللصُّ من شظاظ» وانظر شرح المرادى ٣/ ١١٤ .
(٦) قال الجوهرى ٣/ ١١٧٣ : «وشِظاظٌ : اسم رجل من بنى ضَبَّة» .
(٧) شرح التسهيل ٣ : ٥٠ .

جاء باللغة الشاذة فى «اللذى» ضرورة ، كقوله(١) : «كاللَّذْ تزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا(٢)» .

قلت : لو قال : «وأبَ ما أُبِى(٣)» ما احتاج «لهذا»(٤) .

وأفعلَ التَّفضيلِ صِلْهُ أبدَا ... تقديراً اوْ لفظاً بمِنْ إنْ جُرِّدَا
وإن لمنكورٍ يُضَفْ ، أو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تذكيراً ، وأنْ يُوحَّدَا
وتِلْوُ «أل» طِبْقٌ وما لمعرفَهْ ... أُضيفَ ذو وجهين عن ذى معرفَهْ
هذا إذا نويتَ معنى «مِنْ» وإنْ ... لم تَنْوِ فهْو طِبْقُ ما بهِ قُرِنْ

ق : نكَّت بقوله : «أبداً» على المبرد القائل(٥) : إن المجرد يأتى بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معنى «مِنْ» قياساً ، ونكت بقوله : «عن ذي معرفه» على ابن السراج(٦) فى منعه المطابقة مع إرادة معنى «مِنْ(٧)» .

د : «ومما يحتملها قولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان(٨)» ، «الناقص : سليمان بن عبد الملك ، سُمِّي بذلك ؛ لأنه نقص الجيش [١١٣ ب] أرزاقهم ،

---

(١) ساقطة من «ص» .
(٢) هذا رجز ، وقبله :
«فظَلْتُ فى شرٍّ من اللَّذْ كيداً»
وهو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب ١١ : ٤٢١ وشرح أشعار الهذليين ٢ : ٦٥١ وبلا نسبة فى الأزهية ٢٩٢ والإنصاف ٢ : ٦٧٢ وخزانة الأدب ٣١٦ ورصف المبانى ٧٦ وشرح المفصل ٣ : ١٤٠ ولسان العرب ١٤ : ٣٥٣ (زبى) وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ وشرح الشاطبى ٣/ ٧٧ .
والشاهد فيه قوله : «فى شر من اللَّذْ» ، وقوله : «كاللَّذْ تزبَّى» حيث وردت كلمة «اللذ» فى الموضعين محذوفة الياء ، ساكنة الذال ، وهى لغة فى «الذى» .
(٣) فى «هـ» : «و أبَ أى : ما أُبِى» . (٤) فى «جـ» : «إلى هذا» .
(٥) المقتضب ٣/ ٢٤٧ . (٦) الأصول ١/ ٢٧٥ .
(٧) شرح الشاطبى ٣/ ٨٠ ، ٨٤ .
(٨) المرادى ٣ : ٢٣ ، ٢٤ : «ومما يحتملهما قولهم : «الناقص والأشج أعدلا بنى مروان» وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه ، ولذلك جازت إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه . . .» .

والأشج : عمر بن عبد العزيز ؛ سُمِّى بذلك لشجة كانت بجبهته[1] » . انتهى[2] .

وان تكُنْ بتلْو منْ مستفهمَا ... فلهما كُن أبدًا مُقدِّمَا

كمثلِ « ممنْ أنتَ خيرٌ » ؟ ولَدَى ... إخبارٍ التَّقْديمُ نزْرًا « ورَدَا »[3]

ق :وقد ورد فى ذلك أبيات منها قول الشاعر[4] :

إذا سايرتْ أسماءُ يومًا ظعينةً ... « فأسماءُ »[5] من تلك الظعينةِ أمْلَحُ

وقول الآخر ، والعياذ بالله تعالى[6] :

أظلُّ أرْعَى وأبيتُ أطْعنُ ... الموتُ من بعضِ الحياةِ أهْوَنُ

ورفْعُهُ الظاهرَ نزْرٌ ، ومَتَى ... عَاقَبَ فعْلاً فكثيرًا ثَبَتَا

كلنْ ترى فى الناسِ من رَفِيقِ ... أوْلى به الفَضْلُ من الصِّدِّيقِ

ق :لم يقطع بالقياس فى هذا الكثير ، وإلا فكان يمكنه أن يقول : « فقياسًا

---

(١) وهذا التعريف بالناقص والأشج ليس من كلام المرادى ، وإنما من عند المؤلف ، والناقص ليس سليمان بن عبد الملك ، ولكن : يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان .

(٢) من « أ » .

(٣) في « ص » ، و« جـ » ، و« د » ، و« هـ » : « وجدا » .

(٤) من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ٨٣٥ وتذكرة النحاة ٤٧ وشرح التصريح ٢ : ١٠٣ وشرح عمدة الحافظ ٧٦٦ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣ : ٢٩٣ وشرح الأشمونى ٢ : ٣٨٩ وشرح ابن عقيل ٤٦٩ ، وشرح الشاطبى ٣/ ٨٥ .

والشاهد فيه تقديم الجارو المجرور ، وهو قوله : « من تلك » على أفعل التفضيل ، وهو قوله : « أملح » فى غير الاستفهام ، وهذا شاذٌ .

(٥) فى « هـ » : « وأسماء » .

(٦) هذان بيتان من الرجز ، وهذا الرجز غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٤٦ ، ٣ : ٥٥ .

والشاهد فيه قوله : « من بعض الحياة أهون » ، حيث قدم الجار والمجرور « من بعض » على أفعل التفضيل ، وهو قوله : «أهون » فى غير الاستفهام ، وهو ضرورة .

ثبتَا[1] » . انتهى ، « وضابطها »[2] عند ابن أبى الربيع[3] أن تكون الصفة فى محل « تَفْضُلُ »[4] فيه نفسَها فى سائر « محالِّها[5] » .

---

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٨٩ .

(٢) فى « ص » ، و« ب » ، و« جـ » : « وضابط » .

(٣) ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ١٠٦٩ : « ولا تجد « أفعل » الذى بـ « منْ » عاملاً إلا فى موضع واحد ، وهو إذا كانت الصفة فى محلٍّ تَفْضُلُ فيه نَفْسَها فى جميع مَحَالِّها ، وذلك نحو قولك : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى زيد ، فالكحل فى عين زيد يَفْضُلُ نَفْسَه فى جميع العيون . . » . أ . هـ .

وهذه المسألة تُسَمَّى مسألة الكُحْلِ ، وهى مبسوطة فى المصادر الآتية :

الكتاب ٢ : ٣١ وهمع الهوامع ٢ : ١٠١-١٠٢ والملخص ١ : ٣١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٦٦-٦٨ وابن الناظم ١٩٩-٢٠١ .

(٤) فى « ب » ، و« د » : « تفصيل » .

(٥) فى « هـ » : « محلها » .

النعــت

يَتْبَعُ فى الإعْرابِ الأسماءَ الأُولْ   نَعْتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدَلْ

ق(1) : مفهوم الأسماء مفهوم لقب فيلغى ، ومفهوم الأول « مفهوم(2) » صفة فيعتبر(3) .

فالنعتُ تابعٌ مُتمٌّ ما سَبَقْ   بوسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ

د : لما كان أصل النعت « أن(4) » يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه(5) .

ق : وأولى من هذا أن يقال : لم « تخرج(6) » نعوت المدح والذم والترحم والتوكيد عن كونها متممة ما سبق(7) ، وكذا « نعت(8) » [114 أ] الإبهام الذى زاده المصنف(9) ، نحو : «تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة » ، «وبالله تعالى التوفيق(10) » .

ولْيُعْطَ فى التعريفِ والتنكيرِ ما   لما تَلا كامْرُرْ بقومٍ كُرَمَا
وهو لدى التَّوحيدِ والتذكيرِ أو   سواهُما كالفِعْلِ فاقْفُ ما قَفَوْا

(1) ساقطة من « أ » .
(2) من « جـ » ، و « هـ » .
(3) شرح الشاطبى 3/ 92 ، 93 .
(4) ساقطة من « د » .
(5) شرح المرادى 3/ 133 .
(6) فى « أ » ، و « ب » : « يخرج » .
(7) المرادى 3 : 133 : « فإن قلت : إنما يشمل قوله : « مُتمٌّ ما سَبَقْ » ما جيء به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جيء به لمدح أو ذَمٍّ أو توكيد أو ترحم فلا ، قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه » . وانظر شرح الشاطبى 3/ 95 .
(8) فى « ب » : « نعوت » .
(9) قال ابن مالك فى تعريف النعت وبيان أغراضه : « وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً ، مَسُوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد » . (شرح التسهيل 3 : 306-307)
(10) ساقطة من « هـ » .

د : « وأمّا فى المعارف فلا يكون النعت أخَصَّ عند البصريين ، بل مساويًا أو أعم(1) » ، مثال المساوى : رأيت الرجل الفاضل ، فهما سواء فى الاختصاص ؛ لأن تعريفهما معًا بألْ ، ومثال الأعم : رأيت زيداً الفاضل ؛ لأن العَلَمَ أخصُّ من ذى ألْ .

ق : لما كان الجر لا يمكن فيه إلا التبعية خصَّه بالتمثيل فى قوله : « كامرُرْ بقوم كُرما » بخلاف النصب القابل لإضمار فعل ، والرفع القابل لإضمار مبتدأ(2) .

وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبْ   وشِبْهِهِ ، كذا ، وذي ، والمنتَسِبْ

ق : تمثيله بصعب وذرب مقصودٌ إخراجًا للاشتقاق غير المقصود ، كالصدِّيق والفاروق والصدوق ، نحو : يلد بن نفيل بن عمر بن كلاب « ونحوها »(3) مما لا يرفع ظاهراً ولا مضمراً ، وإخراجًا لأسماء الزمان والمكان والآلات ، فلا يحتاج لقول ابنه : لو قال : « وانعت بوصف مثل صعب وذرب »(4) ، بل لو لم يُقَيِّد بالمثال لأجزأ قوله : « بوسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ » ؛ إذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والآلات والأسماء الغالبة ، وأيضا فإن مراده بالاشتقاق

(1) شرح المرادى 3/ 136 .
(2) ابن الأنبارى فى الإنصاف 1 : 331 : « . . فنُصب وصفه حملاً على الوضع ، كما رفع حملاً على اللفظ ، ولهذا يجوز بالإجماع : « ما جاءنى من أحد غيرُك » بالرفع كما يجوز بالجر . . » .
وقال فى جـ2 : 468 : « . . فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب الصابرين على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين . . » .
وانظر شرح الشاطبى 3/ 96 .
(3) فى « هـ » : « ونحوهما » .
(4) ابن الناظم 203 : «المشتق ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه ، فلو قال :
« وانعتْ بوصف مثل صعب وذرب »
كان أمثل ؛ لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة ، ولا ينعت بشيء منها ، إنما ينعت بما كان صفة . . » .

الذى « يسميه[1] » [١١٤ ب] بعض العلماء بالأصغر ، وهو أن يدل « فيه[2] » المشتق « على معنى الفعل ويجرى مجراه دون المسمَّى عندهم بالأكبر ، وهو الذى يدل فيه المشتق[3] » على معنى الفعل فى الأصل لافى « الاستعمال[4] » ، ويستدل به على الأصالة والزيادة والصحة والإعلال «بالقلب[5] » والحذف والإبدال كاشتقاق رمان من الرم « ويحتمل[6] » ضبط « ذَرب » «بالمعجمة[7] » من قولهم : لسان ذرب أى حاد ، وامرأة ذربة أى : صخَّابَة ، وبالمهملة من دَرِبَ بالشئ بالكسر دُربة ودرَابةً إذا اعتادهُ وضرى به .

والمنتسب مفتعل ، من النسب يقتضى اكتساب النسبة وعملها ، فيخرج « به » نحو[8] كرسى وبختى وقمرى مما أخرج فى التسهيل بقوله[9] : « وأسماء النسب المقصود[10] » «ويندرج[11] » فيه باب لابن وفكاة وستَّة[12] .

ونَعَتُوا بجُملَةٍ مُنكَّرا	فأعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا
وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذات الطلبْ	وإن أتَتْ فالقولَ أضمِرْ تُصِبْ

ق :« إنما » أحال[13] على الجملة الواقعة خبرًا دون « الجملة[14] » الواقعة صلة

(١) من « د » .
(٢) فى « جـ » : « تسمية » .
(٣) ساقطة من « د » .
(٤) فى « د » : « السماء » .
(٥) فى « جـ » : والقلب » .
(٦) فى « ب » : « ويصح » .
(٧) فى « ب » : « بالذال المعجمة » ، وانظر الصحاح ١/ ١٢٤ ، ١٢٧ ، ٢٢٤ .
(٨) ساقطة من « جـ » .
(٩) ابن مالك فى التسهيل : « وأسماء النسب المقصود » ، وقال فى الشرح : « وقَيَّدتُ النسب بالمقصود احترازاً من نحو قمرى وزنى من الأسماء التى هى منسوبة فى الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة ما لا تَعرُّض فيه للنسب » .
« شرح التسهيل ٣ : ٣١٣-٣١٤ » .
(١٠) ساقطة من « ب » .
(١١) ساقطة من « أ » .
(١٢) شرح الشاطبى ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
(١٣) فى « هـ » : « إذا » .
(١٤) ساقطة من « أ » ، و « جـ » ، و « هـ » .

لئلا يُتوَهَّمَ أن التفصيل الذى فى حذف عائد الصلة جار هُنا ، وليس كذلك ، والطلب : « أمر ونهى واستفهام وعرض وتحضيض وتمنٍّ وترجٍّ ودعاء»[1] .

ونَعَتُوا بمصْدَرٍ كثيرا	فالتزَمُوا الإفْرادَ والتَّذْكِيرا

ق : لا يقاس عليه[2] خلافًا لابن درستويه[3] .

[١١٥أ] ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختلَفْ	فعاطِفًا فرِّقْهُ لا إذا ائتلَفْ

(١) مثال الأمر : « مررت برجل اضرب غلاق » ، ومثال النهى : «مررت برجل لا تهزأ به » ، ومثال الاستفهام قول الراجز :

حتي إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ	جاءوا بمذْق هل رأيتَ الذئبَ قَطْ

ومثال العرض :« وجاء حنيف هَلاَّ أكرمته » ، ومثال التحضيض : « جاءك رجل هَلاَّ آويتَه» ومثال التمني : « يأتيك ضيف ليتك تكرمه » ، ومثال الترَّجي : « سيغير عليك عدو لعلَّك تقتله » ، ومثال الدعاء : « مررت برجل اللهمَّ اغفر له ». وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) المرادى ٣ : ١٤٤ : « وكان حقه (أى المصدر) ألا يُنْعَتَ به ؛ لجموده ، ولكنه من الجارى مجرى المشتق » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٠٦ .
(٣) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه بن المرزبان النحوىّ ، أبو محمد ، أحد من اشتهر وعلا قدرُه ، وكثُر علمه ، جيد التصنيف ، صحب المبرد ، ولقى ابن قتيبة ، وأخذ عن الدارقطنى وغيره .
وكان شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة .
من تصانيفه : الإرشاد فى النحو ، وشرح الفصيح ، والردّ على المفضّل فى الرد على الخليل ، وغريب الحديث ، والمقصور والممدود ، ومعانى الشعر ، وأخبار النحاة ، وغير ذلك ، توفى فى سنة ٣٤٧ هـ .
انظر بغية الوعاة ٢ : ٣٦ والأعلام ٤ : ٢٠٤ وإنباه الرواة ٢ : ١١٢-١١٥ وتاريخ العلماء النحويين ٤٦ والبداية ١١ : ٢٣٣ وبروكلمان ٢ : ١٨٦ وتاريخ بغداد ٩ : ٤٢٨-٤٢٩ وطبقات الزبيدى ١١٦ والفهرست ٦٣ ومعجم المؤلفين ٦ : ٤٠ .

د : قال فى التسهيل(1) : « يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبًا وعند التفصيل اختياراً » .

أبو حيان : مثال التغليب « بالتذكير(2) » عند الشمول : مررتُ بزيد وهند الصالحين ، وبالعقل : اشتريت عبدين « وفرسين(3) » مختارين ، مثال التغليب بالتذكير عند التفصيل(4) : « مررت باثنين صالح وصالح ، ويجوز : صالح وصالحة ، ومثال التغليب بالعقل عند التفصيل : « انتفعت »(5) بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ، « ويجوز سابقين(6) وسابقات » ، ولم يتعرض المصنف فى الشرح لتمثيل غلبة العقل عند التفصيل(7) .

ونعتُ معمولَيْ وحيدَىْ معنى ... وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغيرِ استِثْنَا

د : « كأنه يشير بقوله(8) : (بغير « استثنا(9) ») إلى « مذهب(10) » مَنْ خَصَّ(11) » جواز الإتباع بنعت فاعلَىْ فعلين وخبرَىْ مبتدأَيْن ، ولا وَجْهَ له » .

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك 3 : 316 وشرح المرادى للألفية 3/ 146 .

(2) فى « هـ » : « عند التذكير » .

(3) فى « ب » : « وفرسخين » .

(4) ساقطة من « أ » . ، كلمة « بالعقل » فى « هـ » : « عند العقل » .

(5) فى « هـ » : « انتصفت » . (6) ساقطة من « ب » .

(7) شرح التسهيل 3 : 317 حيث قال : « وتقول فى تغليب العقل : اشتريت عبدين وفرسين مختارين » ، ولم يزد على هذا فيما يخص تغليب العقل .
وانظر التذييل والتكميل 4/ 124 أ .

(8) المرادى 3 : 150 : « فإن قلت : ما معنى « قوله : « بغير استثنا » ؟ قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر ، كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك إلى مذهب من خصَّص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخَبَرَىْ مبتدأَيْن ، ولا وجه للتخصيص » .

(9) ساقطة من « هـ » . (10) ساقطة من « د » .

(11) فى « ص » : « قصر » ، وفى « هـ » : « خصص » .

ق : « وذلك أن سيبويه إنما « تكلم(1) » بالنص « على ذلك(2) » فأوهم الاختصاص(3) .

وإنْ نُعوتٌ كَثُرتْ وقد تلَتْ ... مُفتقِرًا لذكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
واقْطَعْ أو اتْبِعْ إنْ يكنْ مُعَيَّنَا ... بدونِها أو بَعْضَها اقطَعْ مُعْلِنَا
وارفَعْ أو انصبْ إن قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مبتدأً أو ناصبًا لنْ يَظْهَرَا

ق : « معنى »(4) « كثرت » زادت على واحد ، وهو اصطلاح « العدديين(5) » ؛ [115ب] إذ يقولون فى حد العدد : إنه الكثرة »(6) المؤلّفة من الآحاد ، وجعله تاءَ « تلتْ » و « أُتْبعَتْ » رَوِيًّا لا وصلاً كالهاء هو رأى جمهور أهل القوافى ، وكأنه نكَّت بقوله : « مُعْلِنا » علَى من رأى أن القطع لا « يأتى(7) » إلا بعد الإتباع(8) » .

---

(1) فى « أ » : « يتكلم » . (2) ساقطة من « أ » .

(3) الكتاب 2 : 57-60 وشرح الشاطبى 3/ 114 .

(4) فى « جـ » : « ومعنى » . (5) فى « أ » : « العذريين » .

(6) فى « هـ » : « كثرة » . (7) فى « أ » ، و « ب » : « يتأتى » .

(8) ومنهم ابن عصفور فى المقرب 1 : 224-225 وابن الناظم 205 والأشمونى 2 : 72-73 وابن أبى الربيع فى البسيط 1 : 316-317 والمرادى 3 : 151 ، وانظر شرح الشاطبى 3/118 ، 121 ، 125 .

قال ابن الناظم 205 : « . . . ولك فى القطع أن ترفع بعضا وتنصب بعضًا ، فتقول : مررت برجل كريم عاقل لبيبًا ، ولا يجوز فى هذا قطع الجميع ؛ لأن النكرة لا تستغنى عن التخصيص ، فلابد من إتباع بعض النعوت ثم بعد ذلك يجوز القطع ، كما قال الشاعر :

ويأوِى إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ ... شُعْثًا مراضيعَ مثلِ السَّعالِي

وهذا البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى خزانة الأدب (2 : 42 ، 432 ، 5 : 40) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (1 : 146) وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس (116 : 117) وشرح أشعار الهذليين (2 : 507) وشرح التصريح (2 : 117) والكتاب (1 : 399 ، 22 : 66) ، ولأبى أمية فى المقاصد النحوية (4 : 63) وللهذلى فى شرح المفصل (2 : 18) وبلانسبة فى أمالى ابن الحاجب (1 : 322) وأوضح المسالك (3 : 317) ورصف المبانى 416 ، والمقرب (1 : 225) .

والشاهد فيه قوله : « وشُعْثًا » قال أبو جعفر النحاس ص 117 : « منْ روى هذا البيت بنصب « شعثا » فعلى الذم كأنه قال : « اذكرهُنّ شعثا » على التشويه لهن ، وقد يجوز أن تجره على النعت » .

د : إذا قُطع بعض « النعوت[1] » دون بعضٍ قُدِّم « المتبع[2] » على المقطوع ولا « يُعكَس »[3] وفيه خلاف .

ق : وجْه منع العكس ما يلزم عليه من الفصل بأجنبى ، وإنَّ طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه[4] ، وكان الشلوبين ينشد هنا قول معن بن أوس[5] :

إذا انصرفتْ نفسِي عن الشئ لم « تكُنْ »[6] « إليه »[7] بوجْهٍ آخرَ الدّهْرِ « تُقْبِلُ[8] »

وأيضًا « ففيه »[9] قصور بعد كمال ؛ إذ القطع أبلغ عند أهل البيان ، ووجه الجواز التزام جواز الفصل ، وأيضًا فالمقطوع فى حكم « المتبع[10] » ؛ لأن الجميع مُستَغنٍ عنه . انتهى ، تمثيل المرادى « هنا[11] » نعت[12] » توكيد المعرفة بـ : ﴿ نفخةٌ واحدةٌ[13] ﴾ وهم .

ومـــا مِنَ المنْعُـــوتِ والنعْتِ عُقِلْ يَجُـــوزُ حَـذْفُـهُ وفي النعْتِ يَقِلْ

---

(١) من « أ » .
(٢) فى « هـ » : « المتبوع » .
(٣) فى « ب » : « يقطع » ، وفى « هـ » : « ينعكس » .
(٤) المرادى ٣ : ١٥١ : « قال ابن أبى الربيع : « والصحيح المنع » ، وقال صاحب البسيط : « والصحيح جوازه » .
(٥) من الطويل ، وهو لمعن بن أوس المزَنِىّ فى ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ وبلا نسبة فى البسيط ١ : ٣١٧ .
والشاهد فيه أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر الذى انصرفت عنه ، حتى فى كلامها ، ولذلك إذا قطعوا بعض النعوت دون بعض قَدَّموا المتبع على المقطوع ولا ينعكس .
(٦) فى « ص » ، و « د » : « تكد » .
(٧) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « عليه » .
(٨) فى « ب » ، و « هـ » : « ترجع » .
(٩) فى « أ » ، و « د » : « فيه » .
(١٠) فى « هـ » : « المتبوع » .
(١١) من « ب » .
(١٢) ساقطة من « هـ » .
(١٣) سورة الحاقة : من الآية ١٣ : مكية .

ق : فلو لم يعقل المنعوت لم يحذف[1] ، فلا تقول : مررت ببارد أو طويل أو قصير ونحوها[2] .

---

(١) المرادى ٣ : ١٥٣ : « يعنى أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت ، ويقلّ فى النعت » . أ . هـ .
ومن حذف المنعوت قوله تعالى : ﴿ أنِ اعْمَلْ سابغات ﴾ فـ « سابغات » نعت لمنعوت محذوف ، وتقديره : « دُرُوعاً » .
ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقـــد كُنتُ فى الحـــرب ذا تُدرأً فـلـمْ أُعْطِ شـيـــئاً ولم أمْنعِ

والشاهد فيه قوله : « فلم أعط شيئاً » يريد : فلم أعط شيئاً طائلاً ، فحذف النعت .
(٢) شرح الشاطبى ٣/١٢٦ .

التوكيد

بالنَّفسِ أو بالعَينِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المؤكّدا
واجمَعْهُما بأفعُلٍ إن تَبِعَا ... ما لَيْسَ واحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

ق :نكت بقوله : « تكنْ مُتبعاً » على قول ابن معط : « كذاك في[1] [١١٦أ] نفسيْهما عينيهما » وفي بعض النسخ : « كذاك في نفسهما عينهما » بالإفراد ، وكلاهما خطأ[2] .

وكُلاًّ اذكُرْ في الشُّمولِ وكلا ... كلْتَا جَميعًا بالضَّميرِ مُوصَلاَ
واستَعْمَلوا أيضًا ككُلٍّ فاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ في التوكيدِ مثلَ النَّافِلَهْ

قال ابن هشام في شرح الألفية[3] : فليس منه : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعًا[4] ﴾ خلافًا لمن وهِم ، ولا قراءةُ بعضهمْ : ﴿ إنَّا كُلاًّ فيها[5] ﴾ خلافًا

(١) ساقطة من « هـ » .

(٢) والصواب ماقاله ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ص٢٣٠ : يقول : « إنك إذا أكّدتَ ما فوق الواحد من الاثنين والجماعة فاجمعْ لفظيْ النفس والعين على أنفُس وأعيُن . . » أ. هـ.
ولكن ابن الناظم وقع فيما وقع فيه ابن معط حيث قال فى شرحه على الألفية ص٢٠٦ : «ولفظ النفس والعين فى توكيد المؤنث كلفظهما فىّ توكيد المذكر ، أما فى توكيد الجمع فيُجمعان على « أفعُل» . . وكذا فى توكيد المثنى على المختار . ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية» . أ . هـ.
وعلّق المرادى على العبارة الأخيرة قائلاً ٣ : ١٥٩ : « وَوَهِمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل به أحد من النحويين » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٣١ .

(٣) ساقطة من « ب » . وقال ابن هشام فى أوضح المسالك ٣ : ٢٤٢ : « ويجب اتصالهنَّ بضمير المؤكَّد ، فليس منه : ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ خلافاً لمنْ وَهِمَ ، ولا قراءةُ بعضهم ﴿ إنّا كُلاًّ فيها ﴾ خلافاً للفراء والزمخشرى ، بل « جميعاً » حال ، و« كُلاًّ » بَدَلٌ ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف » .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٩ . (٥) سورة غافر : من الآية ٤٨ .

للفراء والزمخشرى[1] ، بل « جميعًا » حال ، « وكلاًّ » بدل ، مراده بمن وهم السفاقسى[2] .

د :معنى « مثل النافله » : « مثل»[3] الزيادة على ما ذكر النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروا ؛ لأن من أجلّهم سيبويه ، ولم يغفله[4] ، هذا كلام ابن المصنف[5] .

ق :فسَّره ابن الناظم بأن عدَّ « عامة » من ألفاظ التوكيد « مثل النافله » أى : الزيادة ، ونقله لآخره ، قال : وهو ضعيف ، وإنما يعنى أنهم استعملوا وزن « فاعلة » من عمَّ مثل استعمالهم إياه من « نفل[6] » فقالوا : « النافلة » ، فكذلك قالوا : « عامَّة » ، وإلا فقد أغفل جمهورهم « جميعا » ، أيضا ، ولم يقل فيه ذلك[7] .

وبعدَ كُلٍّ أكّدُوا بأجْمَعَا ... جَمْعَاءُ أجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
ودون كلٍّ قد يجيءُ أجْمَع ... جَمْعَاءُ أجمَعُونَ ثم جُمَع

ق : أى : للمذكر ثم « المؤنثة[8] » ، ثم « المذكرين[9] » ثم المؤنثات[10] ، وأما المثنى [١١٦ب] فقال فيه بعد :

(١) الكشاف ٣/ ٤٣٠ ، ٤٣١ . (٢) فى « هـ » « الصفاقصى » .
(٣) ساقطة من « ص » . (٤) الكتاب ١ : ٣٧٦-٣٧٧ .
(٥) شرح ابن الناظم ٢٠٧ وشرح المرادى ٣/ ١٦٤ .
(٦) من « ص » ، و « هـ » ، وفى بقية النسخ « فعل » .
(٧) شرح الشاطبى ٣/ ١٣٣ . (٨) فى « هـ » : « للمؤنث » .
(٩) فى « هـ » : « للمذكرين » .
(١٠) يقصد أن قوله : « بأجمعا » للمفرد المذكر « نحو : جاء الجيش كُلُّهُ أجمعُ » ، وقولة «جمعاء» للمفردة المؤنثة نحو : « جاءت القبيلة كلها جمعاء » وقوله : « أجمعين » للجمع المذكر نحو : « جاء الزيدون كلهم أجمعون » وقوله : « جمع » لجمع المؤنث نحو : « جاءت الهندات كلهن جُمَعُ » .

« واغْن بكلتا ... البيت[1] » .

وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ ... وعَنْ نُحاةِ البَصْرةِ المنْعُ شَمِلْ

فلا تقول : رأيت رجلاً نفسه ، عند الجميع[2] ؛ إذ لا يفيد .

قال الزجاجى[3] : لأن النكرة لم « تثبت لها فتؤكد[4] » .

واغْنَ بكِلْتا عَنْ مُثنًّى وكِلاَ ... عن وَزْنِ فَعْلاءَ ووزْنِ أفْعَلاَ

مقتضى قوله أولاً :

وكُلاًّ اذْكُرْ في الشُّمُولِ وكِلاَ ... كِلْتا جَمِيعًا بالضّمِيرِ مُوصَلاَ

أن « جميع[5] » هذه الألفاظ تستعمل للشمول فى المفرد والمثنى والمجموع ، لكنه خص هنا كلاَ وكلتا « بالمثنى[6] » فبقى ما عداهما مستعملاً « فى[7] » الجميع ، وهذا غير صحيح ، فإن المثنى لا يؤكد بكل ولا « جميع[8] » ولا عامّة ، على أنه

(1) شرح الشاطبى ٣/ ١٣٤ .

(2) ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ : ٤٥١ : « ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك : « قعدتُ يوماً كُلَّه ، وقُمْتُ ليلةً كُلَّها » ، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . . » .

(3) الزجاجى فى الجمل : « واعلم أنه يجوز أن تؤكَّد الأسماءُ كُلُّها ، إلا النكرات ، فإنها لا تؤكَّد » .

انظر : البسيط ١ : ٣٧٢-٣٧٥ وشرح ابن هشام على جمل الزجاجى ١١٩-١٢٠ .

(4) فى « هـ » : « تثبتها فتؤكدها » .

وقال ابن هشام فى شرح الجمل ص١٢٠ : « والأسماء كلُّها تؤكد الظاهرة والمضمرة ، إلا النكرات فإنها لا تؤكَّد ، لو قلت : قام رَجُلٌ نفسُه ، أو قبضتُ درهماً كُلَّه لم يجز ؛ لأن التوكيد معرفة بإضافته للمضمر فيه ، ولا يكون إلا أن يتبع النكرات ؛ إذ التوكيد كالنعت ، « ولا ينعت نكرة بمعرفة » .

وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٣٥ .

(5) ساقطة من « أ » ، و « ب » ، و « د » .

(6) ساقطة من « هـ » .

(7) فى « هـ » : « مع » .

(8) فى « ب » : « بجميع » .

نصَّ فى التسهيل أنه « قد يستغنى بكلِّهما عن كليهما وكلتيهما[1] » ولم يأتِ له فى الشرح بشاهد[2] .

وقال أبو حيان فى شرحه على امتداد باعه وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقل وسماع من العرب ، فلو قال مثَلاً :

وفي الشُّمُولِ بالضّمِيرِ مُوصَلاَ ... يخُصُّ ثُنَيَّ كِلْتا وكِلاَ[3]

وغيرُ ما ثُنَيَّ كلّ ونُقِلْ ... مع ذا جميعَ والضميرُ يتصلْ

ثم يقول : « واستعملوا أيضا ككلٍّ فاعله » إلى آخره لتخلص من الشغب[4] ، انتهى .

وإنْ تُؤكِّدِ الضّمِيرَ المتّصِلْ ... بالنفسِ والعَيْنِ فبَعْدَ المنفَصِلْ

عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ وأكّدوا بِمَا ... سِواهُمَا والقَيْدُ لن يُلْتَزَمَا

ق : « لما أن كان[5] » النفس والعين قد يليان العامل ، وذلك فى غير التأكيد جىء قبلهما فيه [١١٧ أ] بالضمير المنفصل رفعًا لما يعرض من اللبس فى نحو : المال قبض عينه ، وهند خرجت نفسها ، وحمل عليه ما « لا[6] » لبس فيه[7] .

وما مِنَ التّوْكِيدِ لفظيٌّ يَجِي ... مكرَّرًا كقولك : ادرُجِي ادرُجِي

(1) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٢٩١ : « وقد يُستَغْنَى بكليهما عن كلتيهما ، وبكلهما عنهما » .

(2) وربما يكون ابن مالك قد استشهد على ذلك فى شرحه على التسهيل ، وسقط هذا الاستشهاد ، ودليل ذلك قوله فى الشرح ٣ : ٢٩٢ : « ومثال الاستغناء بكلِّهما عن كليهما وكلتيهما » . أ . هـ .

ولكن لم يأت بالمثال ، فيرجَّح أنه مثَّل ولكن سقط المثال لسبب لا يُعْلَم ، وقد استشهد ابن عقيل بأمثلة مصنوعة فقال : « تقول : قام الرجلان كُلُّهما ، وكذا المرأتان ، ويحتاج إلى شاهد » .

« المساعد ٢ : ٣٨٧ » .

(3) هذا البيت من « ص » ، و « هـ » .

(4) شرح الشاطبى ٣/ ١٣٨ والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٥أ .

(5) فى « ب » : « كما أن » .

(6) من « هـ » .

(7) شرح الشاطبى ٣/ ١٣٩ .

ق : فى المثال إعلام بعدم اختصاص اللفظى بالاسم[1] ، ويحتمل أن يكون من تأكيد الفعل وأن يكون من تأكيد الجملة « إن كان خطابًا للمذكر ، ويجوز : « ادرجى ادرجى » خطابًا لمؤنث أى : فيتعين تأكيد الجملة[2] » ، « وبالله تعالى التوفيق »[3] .

ولا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إلا معَ اللَّفظِ الذي بهِ وُصِلْ
كَذا الحُرُوفُ غيرُ ما تَحَصَّلا ... بهِ جوابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى
ومُضْمَرُ الرفعِ الذى قد انفصلْ ... أكِّدْ بهِ كلَّ ضَميرٍ اتَّصَلْ

د : عن المصنف[4] : « المرفوع تأكيد » ، قيل : « وكأنه يعنى بإجماع ، أنه يجوز لا أنه يتعين[5] » ، قائل هذا « هو[6] » أبو حيان[7] .

(١) فالتوكيد اللفظى يشمل الأسماء والأفعال والجمل والضمائر والحروف ، قال ابن هشام فى أوضح المسالك ٣ : ٢٤٩ـ٢٥٢ : « وأما التوكيد اللفظىّ ، فهو اللفظ المكرَّر به ما قبله ، فإن كان جملةً فالأكثر اقترانها بالعاطف ، نحو : ﴿ كلا سيعلمون * ثم كلاَّ سيعلمون ﴾ وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو : « فنكاحها باطل باطل باطل » ، وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كُلُّ ضمير مُتَّصل نحو : « قمتَ أنتَ » ، وإن كان ضميراً متصلاً وُصل بما وُصل به المؤكَّد ، نحو : « عجبتُ منك منك » ، وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابيًا فواضحَ ، كقولكَ : « قام قام زيد » ، وقوله :

لا لا أبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها أ . هـ

وانظر : ابن الناظم ص٢١٠ .

(٢) ساقطة من « ب » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٤٠ .

(٣) ساقطة من « ص » ، و « ب » ، و « هـ » .

(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣٠٥ : « واختُلفَ فى ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل ـ نحو : « رأيتك إياك » فجعله البصريون بدلاً وجعله الكوفيون توكيداً ، وقولهم عندى أصحُّ من قول البصريين ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل فى نحو : « رأيتك إياك » كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : « فعلتَ أنتَ » والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكُنْ المنصوب توكيداً ؛ ليجرىَ المتناسبان مجرًى واحدًا » .

(٥) وتمام العبارة : « فإنهم قد أعربوا « قُمْتَ أنتَ » بَدَلاً » .

« المرادى ٣ : ١٨٣ » .

(٦) ساقطة من « جـ » .

(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١١٣ ب . وموضوع التوكيد كله ساقط من النسخة « أ » .

عطف البيان

العَطْفُ إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ ... والغرضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ
فذُو البيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حقيقةُ القصْدِ بهِ منكشِفَهْ

ق : إذا قلتَ : قامَ زيد أخوك ، فإن قصدت الأول بالحكم بحيث [١١٧ ب] لا يستغنى عنه ، وجعلت الثانى تفسيرا له ، فهو عطف بيان ، وهذا معنى شبهه بالنعت[1] ، وإن قصدت الثانى بالحكم وجعلت الأول كالتوطئة فهو البدل ، وهذا المعنى ليس فى النعت ، والقصدان سائغان فى غير الموضعين المذكورين بعدُ ، وقد ظهر من تعريفه أن تابع اسم الإشارة إذا «كان»[2] جامداً عطف بيان لا نعت كما فى التسهيل وشرحه[3] ، ويعارضه قوله فى النداء :

وأيُّها مَصْحُوبُ ألْ بعدُ صِفه[4]

« مع قوله[5] »

وذُو إشارةٍ كأىٍّ فى الصِّفهْ[6]

(١) ابن الناظم ٢١٢ : « . . والحاصل أن المقصود من عطف البيان هو المقصود من النعت إلاَّ أن الفرق بينهما أن النعت لابُدَّ أن يكون مشتقًا ، أو مؤولاً به ، وعطف البيان لا يكون إلا جامداً » .

(٢) ساقطة من « هـ » .

(٣) ابن مالك فى التسهيل : « من الأسماء ما يُنْعَتُ به ويُنْعَتُ كاسم الإشارة ، ونعته مصحوب « أل » خاصة ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصَحّ » .

وقال فى الشرح : « وإن كان مصحوب « ألْ » جامداً مَحْضاً ، كمررتُ بذلك الرجل ، فهو عطف بيان لا نعت ؛ لأنه غير مشتق ، ولا مؤول بمشتق » .

« شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٢٠ » .

(٤) والبيت بتمامه :

وأيُّهَا مَصْحُوبُ ألْ بعدَ صِفَهْ ... يلزمُ بالرفْعِ لدي ذِي المعرفَهْ

(٥) من « هـ » .

(٦) والبيت بتمامه :

وذو إشارة كأيٍّ في الصِّفَهْ ... إنْ كان تركُها يُفِيتُ المعْرِفَهْ

فلم يفرِّق فى مصحوب ألْ فى الموضعين «بين»[1] جامد وغيره[2] .

فَـأَوْلِيَـنْـهُ مـن وِفَــــاقِ الأَوَّلِ ‏ مـــا من وفـــاق الأول النعتُ ولي
فَـقَـدْ يـكـونـان مـنـكـرَّيْنِ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كـمــا يكونان مـعـرَّفَـيْنِ

وجهه أن الحاجة إليه فى النكرات أشد منها فى المعارف لإبهام النكرة[3] ، هذا من جهة القياس ، وسمع فى «آيات»[4] «هو[5]» فيها ظاهر[6] .

وصَـالحًا لِـبَـدَلِـيَّــةٍ يُرَى ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ فى غـيـر نحـو : يا غـلامُ يعـمُرا
ونحـو بِـشْـرٍ تابعِ البَـكْرِىِّ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وليْسَ أن يُـبْـدَلَ بـالمرضِـيِّ[7]

واستُدرك على المصنف مسائل إلى قوله : «ومسائل أُخَر من باب النداء[8]» .

---

(١) ساقطة من «هـ» . ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ (٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣٢٦ : «. . وذلك أن الحاجة داعيةٌ إليه فى المعرفتين ، فهى فى النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام ، فهى أحوج إلى ما يبينها من المعرفة . .» .

وهذا مذهب أبى على الفارسى وابن جنى وابن عصفور والزمخشرى وابن الناظم .

(٤) فى «ب» ، و«د» : «أبيات» . ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ (٥) فى «د» . «هى» .

(٦) ومن هذه الآيات قوله تعالى فى سورة النور : الآية ٣٥ : ﴿ يُوقد من شجرة مباركة زيتونة ﴾ فـ«زيتونة» عطف بيان لـ«شجرة» .

وقوله سبحانه فى سورة آل عمران : الآية ٩٧ : مدنية : ﴿ فيه آيات بَيِّنات مَقام إبراهيم ﴾ ، فجاء قوله تعالى : ﴿ مَقَامُ إبراهيمَ ﴾ عطف بيان على ﴿ آياتٌ بينات ﴾ مع كونه معرفة وآيات نكرة .

وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٧) والشاهد المقصود بهذا البيت قول الشاعر :

أنا ابنُ التـــارك البكرى بِشْرٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ عليـــه الطيــر ترقُبُهُ وُقُـوعَا

وقد سبق الكلام عليه وبيان الشاهد فيه ص١٣٦ من هذا الجزء ، وهو أن «بِشْر» عطف بيان على قوله : «البكرىّ» ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرارَ العامِل .

(٨) وهذه المسائل التى استُدركَتْ على ابن مالك ذكرها المرادى فى جـ٣ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، وهى أمور ينفرد بها عطف البيَان :

الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا تابع نحو : «هند ضربت الرجلَ أخاها» . =

أمثلة مسائل النداء يا زيد هذا ويا غلام زيد هذا ؛ لقلة حذف «يا» مع الإشارة ، ويا أيها الرجل زيدٌ ، منونًا ، ويا هذا الطويل زيدٌ ، منونًا ؛ إذ لو أبْدل ما نوِّن [١١٨ أ] ويا زيد الرجل[1] ، ويا أخانا الحارث ؛ إذ لا يجمع بين يا وأل ، وقد يقال : جميع ما استدرك عليه داخل تحت «مثاليه[2]» ؛ إذ هو كلُّه دائرٌ على أصل واحد وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقع الأول ، مع أن مسائل النداء مأخوذة «له[3]» من باب النداء .

= الثانية : أن يضاف أفعَل التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه ، نحو : «زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال» .

الثالثة : أن يتْبَعَ الموصوف به أيضاً بمضاف ، نحو : «يا أيها الرجل غلام زيد» .

الرابعة : أن يتبع مجرور أى بمفصل نحو : بأى الرجلين زيد وعمرو مررت ؟ .

الخامسة : أن يتبع مجرور «كلاَ» بمفصّل نحو : «كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك» .

ومسائل أخرى فى باب النداء ، وهى مفهومة من تعليل (يا غُلام يعمرا) ، فلا حاجة لذكرها . أ . هـ

(١) ساقطة من «ب» ، و«جـ» .

(٢) فى «هـ» : «مثاله» .

(٣) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«جـ» .

عطف النسق

تَـالٍ بحـرفٍ مُـتْـبـعٍ عَطْفُ النَّسَـقْ   كـاخْصُصْ بوُدٍّ وثَـنـاءٍ مَنْ صَـدَقْ
فـالعَطفُ مُطْـلَـقًا بواوٍ ثُمَّ فَـا   حـتَّى أمَ اوْ كـفـيكَ صـدْقٌ ووَفَـا
وأُتْبِـعَـتْ لَـفْـظًا فـحـسبُ بلْ ولا   لكنْ كـلَـمْ يبْـدُ امـرؤٌ لكنْ طَـلاَ

ق : النسق هنا الكلام المنسوق من باب « الخبط[1] » والنقص والمصدر مسكن[2] .

اختلف فى : إما وإلا وليس وأى ولولا وهلا وكيف ومتى وأين[3] : أمثلتها : ﴿ إما العذابَ وإما الساعة[4] ﴾ ﴿ إلا الذين ظلمُوا[5] « منهم » ﴾[6] « بأبى شبيه بالنبى ليس شبيهٌ بعلى[7] » أى لا شبيه ، عندى عسجد أى ذهب ، « مررت بزيد فلولا عمرو[8] » ، مررت بزيد فهلاً عمرو ، « مررت برجل فكيف امرأة[9] » ، مررت بزيد فمتى عمرو » مررت بزيد هنا فأين أبى عبد الله ، ومِما ردَّ بِه العطف بلولا وما بعدها مُقارنتُهن الفاء .

فـاعْـطِـفْ بواوٍ لاحـقًا أو سـابقًا   في الحُـكْـمِ أوْ مُصَـاحِـبًا مُـوافِـقَـا
واخصُصْ بها عطفَ الذي لا يُـغْـنِـي   مَـتْـبُـوعُـهُ كـاصْـطَـفَّ هذا وابْني

---

(١) فى « ب » : « الخفض » .
(٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٥٤ .
(٣) شرح المرادى ٣/ ١٩٤ .
(٤) سورة مريم : من الآية ٧٥ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ١٥٠ .
(٦) من « أ » ، و « ب » ، و « جـ » .
(٧) صحيح البخارى ٤ : ٢٢٧ ، وكانت فاطمة بنت الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ تُرقِّص الحسنَ بن على ، رضى الله عنهما ، وتقول : « إن بَنَىَّ شبيهٌ بالنَّبىِّ ليس شبيهاً بعلىِّ » .
« العقد الفريد لابن عبد ربه ٢ : ٤٣٩ » .
(٨) من « جـ » ، و « هـ » .
(٩) من « جـ » ، و « هـ » .

د : « وحكى أن الواو ترتب[1] عن قطرب[2] وثعلب « وغلامه »[3] ، والربعى غلام « ثعلب » ، هو أبو عمر الزاهد[4] .

---

(١) وهو مذهب أهل الكوفة ، ولكن مردود بقوله تعالى : ﴿ وقالوا ما هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ﴾ ؛ لأن مقصود المشركين بقولهم : « ونَحيَا » : الحياة الدنيا ، وليس حياة البعث ؛ لأنهم ينكرون البعث والنشور ، والدليل ما جاء فى الآية التالية لهذه الآية ، قال تعالى :
﴿ قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
(سورة الجاثية : الآيتان ٢٤ ، ٢٦) .
ولو كانت الواو دالَّةً على الترتيب ـ على رأى أهل الكوفة ـ لكان هذا الكلام اعترافاً من المشركين بالبعث بعد الموت .
(٢) هو محمد بن المستنير ، أبو على النحوى المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يُدْلِجُ إليه ، فإذا خرج رآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قُطرب ليل ، فَلُقِّبَ به ، والقطرب دوَيْبة تَدبُّ .
ولَه من التصانيف : المثلث ، والنوادر ، وخلق الإنسان ، والصفات ، والأصوات ، والعلل فى النحو ، والأضداد ، والهمز ، وغير ذلك . توفى سنة ٢٠٦ هـ .
انظر : بغية الوعاة ١ : ٢٤٢ـ٢٤٣ وتاريخ العلماء النحويين ٨٢ـ٨٤ وطبقات الزبيدى ٩٩ـ١٠٠ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٦٥ والبلغة ٢٤٧ وبروكلمان ٢ : ١٣٩ والأعلام ٧ : ٣١٥ وإنباه الرواة ٣ : ٢١٩ـ٢٢١ وشذرات الذهب ٢ : ١٥ ومعجم الأدباء ١٩ : ٥٢ـ٥٤ ومعجم المؤلفين ١٢ : ١٥ .
(٣) شرح المرادى ٣/ ١٩٥ .
(٤) هو محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم ، أبو عُمَر الزاهد ، ولد سنة ٢٦١ هـ قال التنوخى : لم أرَ أحفظَ منه ، أملَى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ولسَعَة حفظه نسب إلى الكذب .
وله من التصانيف : شرح اليواقيت ، وشرح الفصيح ، وفائت الفصيح ، وغريب مسند أحمد ، والمرجان ، والموشح ، وتغيير أسماء الشعراء ، وغير ذلك . توفى سنة ٣٤٥هـ ببغداد .
انظر : بغية الوعاة ١ : ١٦٤ـ١٦٦ وطبقات الزبيدى ٢٠٩ والأعلام ٧ : ١٣٢ وإنباه الرواة ٣ : ١٧١ـ١٧٧ وبروكلمان ٢ : ٢١٨ والبلغة ٢٣٤ وشذرات الذهب ٢ : ٣٧٠ـ٣٧١ وتاريخ بغداد ٣٥٦ـ٣٥٩ وروضات الجنات ٦١٤ـ٦١٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٢٦ـ٢٣٤ ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٦٦ والنجوم الزاهرة ٣ : ٣١٦ـ٣١٧ ونزهة الألباء ٣٤٥ـ٣٥٤ .

د : ومذهب المصنف فى التسهيل ثالث[1] ، [١١٨ ب] زاد أبو حيان : فيجب اطِّراحُه[2] .

ق : المعتبر عند النحويين السبق فى الزمان فقط ، وزاد الأدباء السبق بالطبع والرتبة والشرف والسببية[3] « وبالله سبحانه التوفيق[4] » .

والْفاءُ للتَّرْتيبِ باتِّصالِ ... وثُمَّ للتَّرْتيبِ بانفصالِ
واخْصُصْ بفاءٍ عَطْفَ ما ليْسَ صِلَهْ ... على الذى اسْتَقَرَّ أنَّهُ الصِّلَهْ

ق : حدث قاسم بن أصبغ[5] أن رسول الله « صلى الله عليه وسلم » « سُئل[6] » عن قول الرجل[7] : ما شاء الله وشئت ، فقال : لا تقولوها[8] وقولوا : ما شاء الله ثم شئت ، « وكذا[9] » لا يجوز ما شاء الله فشئت ، وخص الناظم الصلة

---

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣٤٧ : « وتنفرد الواو بكَوْن مُتْبَعها فى الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخُر بكثرة ، وللتقدُّم بقلّة ، وعدمَ الاَستغناء عنها فى عطف ما لا يُستَغْنَى عنه . . » .

وعلَّق المرادى على الكلام السابق قائلاً : « قيل : وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين ، فهو مذهب ثالث » .

« توضيح المقاصد ٣ : ١٩٥ » .

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ١٥٢ أ .

(٣) شرح الشاطبى ٣/ ١٥٨ . (٤) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(٥) هو قاسم بن أصبَغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانى القرطبى ، أبو محمد .

مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان ، كان بصيراً بالحديث والرجال ، نبيلاً فى النحو والغريب والشعر ، صنف كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الخمر ، وغرائب مالك ، والناسخ والمنسوخ والأنساب ، وغير ذلك .

ولد سنة ٢٤٧ هـ وتوفى سنة ٣٤٠هـ .

بغية الوعاة ٢/ ٢٥١ .

(٦) ساقطة من « ص » ، و « هـ » . (٧) أخرجه أحمد فى المسند ٥/ ٣٩٣ ، ٦ ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٨) فى « د » : « تقربوها » . (٩) فى « د » : « ولذا » .

لشدة افتقارها للعائد ؛ ليلحق « الناظر[1] » بها الصفة والخبر والحال[2] .

بَعْضًا بحتَّى اعْطِفْ على كلٍّ ولاَ ... يَكُونُ إلاَّ غايةَ الَّذى تَلاَ

ق : وتقدمت الجارة ، وتأتى إن شاء الله تعالى الابتدائية فى إعراب الفعل ، وهذه العاطفة أقلُّها استعمالاً[3] .

وأمْ بِها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أوْ هَمْزةٍ عن لفظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ
ورُبَّما أُسْقِطَتِ الهمزةُ إنْ ... كانَ خَفَا المعْنَى بحذْفِها أُمِنْ
وبانقطاعٍ وبمعنى « بَلْ » وَفَتْ ... إن تَكُ مما قُيِّدتْ به خَلَتْ

ق : هى التى فى نحو قوله تعالى[4] : ﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ « ممَّا »[5] تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال ، والمغنية عن « أىٍّ » لم تَخلع عنها دلالة الاستفهام[6] .

د : وذهب الكسائى[7] وهشام إلى أنها بمنزلة « بل » وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا [١١٩ أ] قلت : « قام » زيد[8] أم قام عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو ، « تمامه »[9] : وإذا قلت : هل قام زيد أم « قام عمرو » فالمعنى : بل هل قام عمرو[10] ،

---

(١) فى « أ » ، و « د » : « الناظم » . (٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٦٥ .

(٣) ومن أمثلتها : « قدم الحجَّاجُ حتى المشاةُ » ، و « مات الناسُ حتى الأنبياء » ، ومنه قول الشاعر :

ألقى الصحيفةَ كىْ يُخففَ رحْلَهُ ... والزادَ حتَّى نعْلَهُ ألقَاهَا

فعطف النعل ، وليست بعضاً لما قبلها ؛ لأنه فى تأويل : « ألقى ما يثقله حتى نعله » .

وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٦٧ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية ١٠٩ . (٥) فى « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « فما » .

(٦) شرح الشاطبى ٣/ ١٦٩ ، ١٧٢ .

(٧) همع الهوامع ٢/ ١٣٣ وشرح المرادى ٣/ ٢٠٤ .

(٨) من « ص » ، وفى البواقى : « أقام » . (٩) فى « ب » : « تأمله » .

(١٠) ساقطة من « أ » .

وكذا نقله أبو إسحاق وأبو حيان[1] ، «فالتماثل»[2] إما فى الخبر أو فى الاستفهام .

د : قيل : ولا حُجة فى قول بعضهم : « إن هناك إبلا أم شاءً[3] » ، قائله أبو حيان ، وزاد : ولا حتمال أن تكون أم متصلة ، وحذفت الهمزة من أن هناك ، والتقدير : إنْ هناك ، «كقوله»[4] :

« بِسبْعٍ رمَيْن الجَمَر[5] »

ويحتمل إن « كانت[6] » الجملة خبرية ، أن ينتصب « شاءً » بإضمار فعل ، أى « أترى شاء»[7] .

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأوْ وأبْهِمِ ... واشْكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي
وربَّما عاقَبتِ الواوَ إذا ... لم يُلفِ ذو النُّطقِ للبْسٍ مَنْفَذَا

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٦٢ ب .
(٢) فى « ب » : « فالمثال » .
(٣) شرح المرادى ٣/ ٢٠٧ .
(٤) فى « هـ » : « كقوله » .
(٥) البيت بتمامه :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِى وإن كُنْتُ داريـًا ... بِسبْعٍ رَمَيْنَ الجمْرَ أم بثَمَانِ

من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٢٦٦ وفهرس شواهد سيبويه للنفّاخ ١٥٠ والأزهية ١٢٧ وخزانة الأدب ١١ : ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، والدرر ٦ : ١٠٠ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ١٥١ وشرح شواهد المغنى ١ : ٣١ وشرح المفصل ٨ : ١٥٤ والكتاب ٣ : ١٧٥ ومغنى اللبيب ١ : ١٤ والمقاصد النحوية ٤ : ١٤٢ ، وبلا نسبة فى كاشف الخصاصة ٢٤٠ وابن الناظم ٢١٨ وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ٢٣٥ والبسيط ١ : ٣٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٦١ والمساعد ٢ : ٤٥٥ .

والشاهد فيه قوله : « بسبع رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثمان » يريد : أبسَبْع . . فحذف همزة الاستفهام ، وهذا الحذف مطرد ، إذا كان بعدها « أمْ » المتصلةَ ؛ لكثرته نَظماً ونثْراً . قال الخليل : « يريد : أبسبع ؟ ، فأضمر ألف الاستفهام » .

والشطر الأول يروى بعدَّة روايات ، منها .

« فوالله ما أدرى ، وإنى لَسَائلٌ »

« فوالله ما أدرى وإن كنت دارياً »

(٦) فى « ب » : « تكون » .
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١٦٣ أ .

د : أثبت الكوفيون[1] ورود « أو » بمعنى الواو ، ونفاه البصريون[2] ، وأثبته الناظم نادراً ، ولا أعلم من قيَّده بالندور « غيره[3] » .

وِمثْلُ «أو» فى القَصْد إمَّا الثَّانِيهْ ... فى نحو إمَّا ذى وإمَّا النَّائِيَهْ

د : الإحالة « إنما هى[4] » على المعانى المتفق عليها[5] .

ق : وأما المعنيان « الباقيان[6] » فقليلان ، فلذا لوَّح « بنقل[7] » أحدهما فى قوله : « وإضراب بها أيضاً نُمِي » ، وصرح بندور الآخر قائلا : « وربما عاقبت الواو»[8] .

وأوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا ولاَ ... نِداءً اوْ أمْرًا أوِ اثباتًا تَلاَ
وبلْ كَلكِنْ بعدَ مَصْحُوبَيْها ... كلمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وانقُلْ بها للثَّانِ حُكْم الأوَّلِ ... فى الخَبَرِ المثْبتِ والأمْرِ الجَلِى

(١) فى « ص » ، و « د » : « المكودى » .
(٢) قال ابن الأنبارى فى المسألة رقم ٦٧ : « هل تأتى « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى بل ؟ ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل فى « أو » أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى « أو » ، والأصل فى كل حرف ألاَّ يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدلُّ على معنى حرف آخر . . » .
« الإنصاف ١ : ٤٧٨ ـ ٤٨٤ » .
(٣) ساقطة من « ب » ، وفى « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « وغيره » . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٦٤ وشرح الشاطبى للألفية ٣/ ١٧٨ ، وما بعد كلمة « غيره » إلى قوله من باب البدل ساقطة من « هـ » .
(٤) من « أ » .
(٥) شرح المرادى ٣/ ٢١٣ .
(٦) فى « د » : « الباقيات » .
(٧) فى « ب » : « بتغليب » ، وفى « جـ » : « بتعليل » .
(٨) شرح الشاطبى ٣/ ١٨١ .

ق : عده « لكن » عاطفة دليل على أنه أراد المجردة من الواو ؛ لأن حرف [١١٩ ب] العطف لا يدخل على مثله ، فإن جُمعا فالعطف للواو والاستدراك فقط لـ « لكن[١] » ، وشرطه تقدم نفي[٢] أو نهي[٣] دليل على أنه أراد عاطفة المفردات ؛ لأن ذلك لا يشترط في « عاطفة[٤] » الجمل ، والعرض والتحضيض في معنى الأمر ، فما جاز فيه جاز فيهما ، والجلي حشو لا قيْد ، وإلاَّ خرج به العرض والتحضيض[٥] .

وإنْ على ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضمير المنفصِلْ
أو فاصلٍ ما ، وبِلا فَصْلٍ يَرِدْ ... في النظم فاشيًا وضَعْفَهُ اعتَقِدْ

د : وفي كتاب سيبويه ، حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، «وكذلك كنا وأنتم ذاهبين » إلا أن الشراح تأولوه[٦] .

أبو حيان : تأوَّلوا أن ذلك حيث يجوز ، وهو الشعر ، أو أن سيبويه أجازه بشرط التصحيح ، وهو « أنك[٧] » إذا تكلمت به أتيت بالمؤكد[٨] .

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلا
وليسَ عِندي لازمًا ؛ إذ قد أتَى ... في النظم والنثر الصحيح مُثْبَتَا

ق : يندرج في الخافض الاسم أيضًا نحو : ﴿ نعبد إلهك وإله آبائك[٩] ﴾ .

والفاءُ قد تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ ... والواوُ إذ لا لبْسَ وهْيَ انفردتْ
بعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِي ... معمولُه ، دفعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

---

(١) في « أ » ، و« د » ، و« هـ » : « لكن » . (٢) مثاله : « ما قام زيد لكن عمرو » .
(٣) مثاله : « لا تضرب زيداً لكن عَمْراً » . (٤) في « د » ، و« هـ » : « عاملة » .
(٥) شرح الشاطبي ٣/ ١٨٢ ، ١٨٧ . (٦) شرح المرادي ٣/ ٢٣٠ .
(٧) في « ب » : « أنه » . (٨) التذييل والتكميل ٤/ ١٧٣ أ .
(٩) سورة البقرة : من الآية ١٣٣ . وانظر شرح الشاطبي ٣/ ١٩٠ .

ق : قد يتعدد المحذوف نحو : ﴿ فأرسلون * يوسف[١] ﴾ أي : « فأرسلون[٢] فأتاه ، « فقال[٣] » .

وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بدا - هنا - استَبِحْ ... وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ
[١٢٠ أ] واعطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فعلا ... وعكسًا استعمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

ق : الوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال كما فعل المصنِّف خلافًا لمن جوَّزه في :

﴿ يَلْقَ أثامًا * يُضاعَفْ[٤] ﴾ .

---

(١) سورة يوسف من الآيتين ٤٥ ، ٤٦ ، وتمام الآيتين قال تعالى : ﴿ وقال الذي نَجَا منهما وادَّكر بَعْدَ أُمَّة أنا أُنبئكم بتأويله فأرسلونِ * يوسف أيها الصديق أفْتنا في سبع بقرات سمانٍ يأكلهنَّ سَبْعٌ عجاف وسبع سنبلاتٍ خضر وأُخَرَ يابساتٍ لعلي أرجع إلى الناس لعلَّهم يعلمون ﴾ .
(٢) في « د » ، و« هـ » : « فأرسلون » .
(٣) ساقطة من « ب » . وانظر شرح الشاطبي ٣/ ١٩٣ .
(٤) سورة الفرقان : من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ . وانظر شرح الشاطبي ٣/ ٢٠١ .

البـــدل

التَّابعُ المقْـصُـودُ بالحُكْـمِ بلاَ   واسِطَـةٍ هُـوَ المسَـمَّـى بَـدَلاَ

ق : «أل» فى «المقصود» مؤذنة بالحصر (١)، أى : المختص بقصد الحكم ، كالعالم زيد ، فيخرج به أيضًا عطف التشريك ، ويخرج بقوله : «بلا واسطة» عطف بل ونحوها(٢) .

مُطابِقًا أو بَعْضًا او ما يَشْتَمِلْ   عليه يُلْفَى أوْ كمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وذا للاضرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ   ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ
كَزُرْهُ خالدًا وقَبِّلْه اليَدَا   واعرِفْهُ حقَّهُ وخُذْ نَبْلاً مُدَى

د : اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل : الأول ، وقيل : الثاني ، وقيل العامل(٣).

معنى اشتمال العامل «أن معنى العامل(٤)» متعلق به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، ويردُ عليه بدل البعض ، فيلزم أن يُسمى بدل اشتمال ، وكلام الناظم قابل للقولين «الآخرين(٥)» ، فيحتمل أن يكون «تقدير(٦)» قوله : «أو يشتمل عليه» : «أو»(٧) البدل الذى يشتمل المبدل عليه ، ويحتمل أن يقدر بالعكس(٨) . انتهى .

فيشتمل عنده مبنى للفاعل ، ثم قال : ومعنى قوله : «غَلَطٌ به سُلِبْ»

(١) هذا قيدٌ يُخرج النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان .
(٢) يقصد عطفَ النسق ، وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٢٠٣ .
(٣) فى «د» : «اختُلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال العامل أن معنى العامل متعلّق به وإن تعلق ، فقيل : الأول ، وقيل الثانى ، وقيل : العامل» . وهذا معنى مضطرب وانظر شرح المرادى ٣/ ٢٤٩ .
(٤) ساقطة من «ب» .   (٥) فى «جـ» : «الآخرين» .
(٦) فى «ب» : «تقدم» .   (٧) فى «جـ» : «أى» .
(٨) شرح الشاطبى ٣/ ٢٠٥ .

أنه إن لم يصحبه قصد ، فإن تبعية المبدل منه [١٢٠ ب] إنما هى ليسلب بها الغلط(١) ويتدرج فيه بدل النسيان ، وإن كان قلبيا ، والغلط لسانيا (٢) . «انتهى»(٣) .

ومن ضَميرِ الحاضِرِ الظَّاهِرَ لا   تُبْدِلْـهُ إلاَّ ما إحاطةً جلاَ
أو اقْتَضَى بَعْضًا أو اشْتِمالاَ   كـأنَّـك ابتهاجَك اسْتَمالاَ

ق : فى مثاله نكتة حسنة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «اشتمال» جاريا على الابتهاج ، وهو البدل ، وهذا مطابق لحده بالتابع المقصود بالحكم ، وهو أكثر استعمالا ، ولو أجْراه على المبدل منه لقال : «اشتملت» ، كقول الشاعر(٤) :

إنَّ السُّيوفَ غُدوَّها ورواحَها   تَركَتْ هوازنَ مثل قَرْنِ «الأعضَبِ(٥)»

فقال : تركت ، ولم يقل : تركا ، وهو أقل استعمالا ، قال فى التسهيل(٦) :

(١) عرف المرادى بدل الغلط فقال : «والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه ، بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد ، وهذا النوع ، قال المبرد وغيره : لا يوجد فى كلام العرب نثرها ولا نظمها ، وإنما يقع فى لفظ الغلاَّط» .
«توضيح المرادى ٣ : ٢٥١» .
(٢) شرح الشاطبى ٣/٢٠٦ ، ٢٠٨ .   (٣) من «أ» .
(٤) من الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه ٣٢٩ وخزانة الأدب ٥ : ١٩٩ ، ٢٠١ ولسان العرب ١ : ٦٠٩ (عضب) وبلا نسبة فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٤٣٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٣٩ وجمهرة اللغة ٣٥٤ وشرح الأشمونى ٣ : ٤٤١ وشرح الشاطبى ٣/ ٢١٤ .
والشاهد فيه قوله : «غُدوَّها ورَوَاحَها» حيث جاء (غدوَّها) بَدَلاً من السيوف ، وهذا البدل غير معتمد عليه كأنه فى حكم الملغى.
ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣٣٩ : «فجعل الخبر للسيوف ، وألغى : «غدوَّها ورواحَها» ، ولو لم يلغهما لقال : «وتركا» ، كما تقول : «الجارية خَلْقُها وخُلُقُها سيان» .
(٥) فى «ب» : «الأغْضب» : الأعضب بالعين المهملة : مكسور القَرْن .
(٦) قال فى التسهيل : «المشتَمل فى بدل الاشتمال هو الأول ، خلافاً لمن جعله الثانى والعامل ، والكثير كونُ البَدَل مُعْتَمداً عليه وقد يكون فى حكم المُلْغَى . . .» .

« والكثير كون البدل معتمداً[1] » عليه ، وقد يكون فى حكم الملغى ، ولما سكت عن حكم التبعية تعريفا وتنكيرا دلَّ على جواز الأربعة فى كل من الأربعة .

وبدَلُ المضمَّنِ الهمزَ يلى ... همزاً كمَنْ ذا أسعيدٌ أمْ على
ويُبْدَلُ الفعلُ من الفعلِ كمَنْ ... يَصِلْ إلينا يَستعِنْ بنا يُعَنْ

ق : خُصَّت الهمزة بمباشرة هذا البدل ؛ لأنها أم الباب ، دلَّ تمثيله بـ « مَنْ يَصِلْ يَسْتَعِنْ » حيث أبدل « مبينا[2] » من « مجمل[3] » أن الفائدة بذلك تحصل بخلاف العكس : « كمن يستعن يصل[4] » .

(1) فى « ب » : « معتمداً » .
(2) فى « ص » و « د » ، و « هـ » : « مُبَيِّنًا » .
(3) فى أ ، جـ ، د ، هـ : « محمل » .
(4) شرح الشاطبى 3/218 .

النداء

[121أ] وللمُنادَى النَّاءِ أو كالنَّاءِ يا ... وأىْ وآ كذا أيَا ثُمَّ هَيَا
والهمزُ للدَّانى ووَا لمن نُدِبْ ... أوْ يا وغيرُ وَا لدَى اللبْسِ اجْتُنِبْ

ق : لم يجعل[1] « هيا » مبدلة من « أيا » ؛ إذ الإبدال تصريف والحرف برئ منه ، ولم يقل : أو كالدانى ، فلا ينادى بعيدٌ بنداء قريب بخلاف العكس « وغير » منصوب « باجتنب » . « انتهى »[2] .

والجارى على الألسنة رفعه وجعْل « اجتنبْ » ماضيًا مبنيا للمجهول[3] .

وغيرُ مَندوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا ... جا مُستغاثاً قدْ يُعرَّى فاعْلَمَا
وذاك فى اسْمِ الجنسِ والمشارِ لَهْ ... قَلَّ ومَنْ يمنعْهُ فانصُرْ عاذِلَهْ

د : « جاءت من حذفه من اسم الجنس ألفاظ فى النثر والنظم »[4] ، منها : « اشتدِّى أزمة تنفرجى[5] » ، « وأصبِحْ ليلُ[6] » و « افتدى

(1) فى « ب » : « تجعل » .
(2) ساقطة من « هـ » وانظر شرح الشاطبى 220 .
(3) فى « هـ » « للمفعول » . (4) شرح المرادى 3/ 270 .
(5) هذا قول للرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى الجامع الصغير ص38 ، وقد أخذهُ الشيخ يوسف فجعله مطلعاً لقصيدته المنفرجة من المتدارك ، والبيت بتمامه :

اشْتَدِّى أزمَةُ تنفرِجِى ... قد آذن لَيلُكِ بالْبَلَجِ

والبيت من المتدارك ، وهو بلا نسبة فى الدرر 3 : 23 وهمع الهوامع 1 : 174 .
والشاهد فيه حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والأصل : « يا أزْمَةُ » ، وهذا الحذف أجازه بعضهم دون قَيْد ، وقيده بعضهم الآخر بالمعيَّن ، أى الذى لا يجوز حذفه .
(6) مجمع الأمثال للَميدانى 371 . ويروى : « أصْبِحْ » وللمثل قصة مذكورة بمجمع الأمثال فى الصفحة المشار إليها ، فحذف « يا » ، والأصل : « يا ليلُ » .

مخنوقُ(١) ، ونُور فَجر و « أعْوِرْ عينَك الحَجَر(٢) » ،

« وأطْرِقْ كَرَا وأطْرِقْ كَرَا
إن النَّعام في القُرَى »(٣)

وقوله(٤) :

فقلتُ له : عَطَّارُ هلاَّ أتيتَنا   بِبِنْتِ الخُزامَى أو « بحزمة »(٥) عرْفجِ

---

(١) مجمع الأمثال ٤٨١-٤٨٢ ، وقال الميداني : « أي : يا مخنوقُ » ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر » . ويروى : « افْتَدِ مخنوق » . فحذف « يا » ، والأصل : « يا مخنوق » .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٤٦٢ ، وقال الميداني : « يريد : يا أعْوَرُ احفظْ عَيْنَك واحذَر الحجرَ . . ويقال : إن غراباً وقَعَ على دَبَرَة ناقة فكَرِهَ صاحبُها أن يرميه فتثور الناقة ، فجعل يشير إليه بالحجر ، ويقول : « أعْوَرُ عَيْنَكَ والحجرَ » ويسمَّى الغراب أعور لحدَّة بصره ، على التشاؤم ، أو على القلب ، كالبصير للضرير ، وأبي البيضاء للحبشي » . أ . هـ .
والشاهد فيه حذف « يا » ، والأصل : « يا أعورُ » .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٤٠٤-٤٠٥ ، وهو مثل يضرب للذى ليس عنده غناء ، ويتكلَّم . فيقال له : اسكُتْ ، وتَوَقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقَّبه . ويروى هذا المثل على أنه رجز ، هكذا :

أطْرِقْ كَرَا أطْرِقْ كَرَا
إنَّ النَّعَامَ فى القُرَى

وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة ٧٥٧ ، ٨٠٠ وخزانة الأدب ٢ : ٣٧٤ وشرح التصريح ٢ : ١٦٥ ولسان العرب ١٠ : ٢١٩ (طرق) ١٥٢ : ٢٢٠ (كرا) والمعاني الكبير ٢٩٤ والمقصور والممدود للفراء ٦٦ .
وفيه شاهدان :
الأول :أن « الكرَا » ذكر « الكروان » ، وليس مُرَخَّماً منه .
والثاني :حذف أداة النداء « يا » ؛ إذا لأصل : « يا كَرَا » .

(٤) من الطويل، وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة٦٠٦ وشرح عمدة الحافظ٩٧ والمحتسب ٢ :٧٠ .
والشاهد فيه حذف حرف النداء ، والأصل : « يا عَطَّارُ » .
والشطر الثاني يروى هكذا :

بنورِ الخُزامى أو بخوصة عرفج

(٥) فى « جـ » : « بخوصة » .

لأن المنادى هو اسم الإشارة والمخاطب على خلاف .

د : اسم الإشارة مقيد بألا يصحب كاف « الخطاب على خلاف فيه(١) » ، « أبو حيان » : وإنما لا يُنادى مقرونا بحرف الخطاب(٢) ؛ لأن المنادى هو اسم الإشارة ، والمخاطب غير اسم الإشارة ، فكيف ينادى غير المخاطب ، والمنادى لا يكون إلا مخاطبا(٣) .

ق : وفد الأحوص « اليربوعى(٤) » مع أبيه على معاوية فخطب ، « فوثب »(٥) أبوه ليخطب، فكفه وقال : « يا إياك قد كفيتك » ، ومما لا يعى المنادى الغافل المتراخى كما ينادى نداء [١٢١ ب] البعيد وهو قريب ، وقد أغفله النحاة « والمصنف »(٦) هنا وفى التسهيل ؛ لأن علم المعانى والبيان أولى به ، وهو أنه مستنبط من « تعليل(٧) » سيبويه المنع فى المستغاث والمتعجب منه(٨) ، « وبالله تعالى التوفيق »(٩) .

وابنِ المعرَّف المنادَى المفْرَدَا   على الذى فى رفعه قد عُهِدَا
وانوِ انضمامَ ما بَنَوا قَبْلَ النِّدَا   ولْيُجْرَ مُجْرَى ذى بِناءٍ جُدِّدَا
والمفْرَدَ المنْكُورَ والمضَافَا   وشِبْهَهُ انصِبْ عادمًا خِلافَا

---

(١) فى « ص » : « الخطاب على فيه » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « د » ؛ « الخطاب فيه » ، وما أثبته « جـ » من « هـ » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) قال المرادى ٣ : ٢٧٤ : « . . . إن قلتَ : وأطلق أيضاً فى اسم الإشارة ، وهو مقيد بألاَّ يصحب كاف الخطاب ، فإن صحبها ففى ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وممن منع السيرافى ، فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف فى جواز ندائه ، ذكره في الارتشاف .
قلتُ : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ؛ لقلَّته » . أ . هـ . وانظر التذييل والتكميل ٤/ ١٩٩ب .

(٤) ساقطة من « ب » .   (٥) ساقطة من « أ » .

(٦) فى « ص » ، و « جـ » ، و « هـ » : « كالمصنف » .   (٧) فى « د » : « كلام » .

(٨) الكتاب ٢ : ٢١٥-٢١٧ وانظر التذييل والتكميل ٤ / ١٨٥ أ وشرح الشاطبى ٣/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٩) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

ق : قوله : « المعرف المنادى » من باب قوله فى التسهيل(١) : « وإن صلح النعت لمباشرة العامل « جاز تقديمه مبدلاً منه »(٢) المنعوت » ومنه : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله(٣) ﴾ فى قراءة الجر(٤) ، ولو قال :

وابْنِ المنادَى المفْرَدِ المعرَّفا ... على الذى فى رفْعِهِ قد عُرِفا

« كان(٥) » أبين(٦) .

د : « ذهب الكسائى والرياشى(٧) إلى أن ضمة « يا زيدُ » ونحوه ضمة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٩ .

(٢) فى « د » : « جاز تقديمه منه مبدلاً منه » ، وهو خطأ .

(٣) سورة إبراهيم : من الآيتين ١ ، ٢ .

(٤) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر : « الله » برفع الهاء وصلاً ، وابتداءً ، على أنه مبتدأ ، خبره : « الذى له ما فى السموات وما فى الأرض » ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : «هو الله » ، وجملة « الذى له ما فى السموات . . » الخ صفة للفظ الجلالة .
وقرأ الباقون « الله » وصلاً ، وابتداءً بالجر ، على أنه بدلٌ مما قبله .
انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ٢٩١ وتحبير التيسير ١٣١ وكتاب السبعة ٣٦٢ والإرشادات الجلية ٢٤٥ والبدور الزاهرة ٢١٠ والوافى فى شرح الشاطبية ٢٠٩ . وانظر شرح الشاطبى على الألفية ٣/ ١٩٦ .

(٥) فى « هـ » : « لكان » . (٦) شرح الشاطبى ٣/ ٢٢٨ .

(٧) هو العباس بن الفرج ، أبو الفضل الرياشى ، اللغوىّ ، النحوىّ ، قرأ على المازنى النحو ، وقرأ عليه المازنى اللغة ، قال المبرد : سمعتُ المازنى يقول : قرأ الرياشى عليَّ كتاب سيبويه ، فاستفدتُ منه أكثر مما استفاد منى .
قال السيرافى : وكان عالماً باللغة والشعر ، كثير الرواية عن الأصمعى ، وأخذ عن المبرِّد وابن دُرَيد .
صنف : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب ، وغير ذلك .
قتله الزنج بالبصرة بالأسياف ، وكان قائماً يُصَلِّى الضُّحى فى مسجده ، سنة ٢٥٧ هـ ، ولم يُدْفَنْ إلاَّ بعد موته بزمان .
انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٧ وتاريخ العلماء النحويين ٧٥ـ ٧٩ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٩٨ـ ١٠٢ وطبقات الزبيدى ٩٧ـ ٩٩ والأعلام ٢ : ٣٧ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦٧ـ ٣٧٣ والبداية ١١ : ٢٩ـ ٣٠ وبروكلمان ٢ : ١٦٣ والبلغة ١٠٢ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٣٨ـ ١٤٠ وشذرات الذهب ٢ : ١٣٦ والفهرست ٥٨ ومعجم المؤلفين ٥ : ٦٢ .

إعراب(١) » ، وهو عند الكسائى معرب بغير عامل سقط تنوينه فرقا بين المعرب الصحيح وهو ذو العامل وغيره ، وهو ما لا عامل له وقد بسطه أبو حيان(٢) .

د :«وتقول»(٣) : يا اثنا عشرة ، ويااثنتا عشرة ، بالألف(٤) ، هذا مستفاد من قوله :

«على»(٥) الذى فى رَفْعِهِ قد عُهِدَا »

ق : يندرج فى قوله : « ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدا » نحو هذا ، ويا أنت ، ويا من فعل كذا ، وخص الانضمام لتعيُّنه ، وأما نحو : يا هذان فهو عنده معرب(٦) .

د : قيل(٧) : وينبغى أن يفصل إلى قوله : وبين أن تقصد ثلاثة مبهمة « قائل هذا هو أبو حيان [١٢٢ أ] ولفظه ثلاثة مبهمة(٨) » فى هذه العدة ، أى : فى جملة ثلاثة وثلاثين .

(١) المرادى ٣ : ٢٧٨ : « ذهب الكسائى والزيادى إلى أن ضمة « يا زيدُ » ونحوه ضمة إعراب» .
ففى المرادى « الزيادى » ، وفى النسخ المخطوطة التى بين يدىَّ « الرياشى » ولا يمكن تغييره إلا بدليل لإجماع النسخ على ذلك .
والزيادى هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه ، أبو إسحاق الزيادى . كان نحويًا ، لغويًا ، راوية .
صنف النقط والشكل والأمثال وغيرها . توفى سنة ٢٤٩ هـ .
انظر بغية الوعاة ١ : ٤١٤ وتاريخ العلماء النحويين ٧٩ـ ٨٠ وطبقات الزبيدى ٩٩ وأخبار النحويين البصريين ٩٧ـ ٩٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ : ١٨٣ ب ، ١٨٤ أ . (٣) ساقطة من «ب» .

(٤) شرح المرادى ٣/ ٢٧٨ . (٥) ساقطة من « هـ » .

(٦) شرح الشاطبى ٣/ ٢٢٩ .

(٧) المرادى ٣ : ٢٨١ : « قيل : وينبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصوداً بالنداء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معاً » .

(٨) ساقطة من « أ » ، و « د » ، وفى « ص » ، و « هـ » : « قائل هذا أبو حيان ، ولفظه ثلاثة مبهمة » .

ق : ومن المنكور ما « يقول »[1] المذكورون بالكسوف : « اليوم اذكروا الله يا غافلين[2] » .

ونحوَ « زيدٍ » ضُمَّ وافتَحَنَّ مِنْ ... نحو : أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

والضَّمُّ إن لمْ يَلِ الابْنَ عَلَمَا ... أو يَلِ الابْنُ عَلَمٌ قد حُتِمَا

د : لا فائدة فى تقدير الفتحة « فى[3] » نحو : ﴿ يا عيسى ابن مريم[4] ﴾ يلزم مثله فى نحو : « يا سيبويه ابن عمرو » ، والله تعالى اعلم[5] .

د : مما خُرِج عليه

« يا عُمَرَ الجوادَا[6] »

---

(1) فى « ص » و « أ » ، و « د » : « يقال » . (2) شرح الشاطبى ٣/ ٢٣١ .

(3) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(4) سورة المائدة : من الآية ١١٦ : مدنية وانظر شرح المرادى ٣/ ٢٨٣ .

(5) المرادى ٣ : ٢٨٢ : « يجوز فى المنادى المضموم أن يفتح لخمسة شروط :

الأول : أن يكون علَماً . الثانى : أن ينعت بابْن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم . الرابع : ألاَّ يُفْصَلَ بين ابن وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يُضَمُّ لفظاً .

فلو كان غير علم نحو : « يا غلام بن زيد » أو منعوتاً بغير ابن نحو : « يا زيد الكريم » ، أو أضيف الابن إلى غير علم ، نحو : « يا زيد ابن أختنا » أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو : « يا عيسى بن مريم » تعيَّن الضَّم » . أ . هـ .

(6) البيت بتمامه :

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى ... بأجْوَدَ منك يا عُمَرَ الجوادَا

من الوافر ، وهو لجرير بن عطية فى خزانة الأدب ٤ : ٤٤٢ والدرر ٣ : ٣٤ وشرح التصريح ٢ : ١٦٩ والمساعد ٢ : ٤٩٥ وشرح شواهد المغنى ٥٦ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٥٤ واللمع ١٩٤ والمقتضب ٤ : ٢٠٨ بلانسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٤ والمساعد ٢ : ٤٩٣ ، ٥١٢ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢٣٥ وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ٨٣ وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٨٥ .

والشاهد فيه قوله : « يا عمر الجوادا » ، والقياس فيه « يا عُمَرُ » وقد استدلَّ به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواءً أكان الوصف لفظ « ابن » أم لم =

أنه نون ضرورة ثُم حُذف للساكنين ، كان هذا من تلقاء نفس أبى حيان[1] ، قال : « إنما »[2] ينبغى أن يحمل ما جاء من ذلك على أنه نصب المنادى لما اضطر إلى تنوينه على حد قوله[3] :

يا عَدِيًا لقد وَقَتْكَ الأواقى

ثم حذف التنوين على حد قوله[4] :

عَمْرُو الذى هَشَمَ الثَّرِيدَ « لضيْفِهِ »[5]

انتهى .

= يكن، وقال البصريون : إن الأصل يا عمَرا ، أى : هو كالمندوب ، وحُذفت الألف ، وفى هذا تكلُّف .

وقال الخليل : « أراد : « يا الجوادُ » ، فَلَمَّا لم يَجُزْ نَصَبَهُ » .

وقال المرادي ٣ : ٢٨٥ : « وخرج على وجهين :

أحدهما : أن أصله « يا عمرا » ـ بالألف ـ عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

والآخر : أصله « عمراً » ـ بالتنوين ـ ضرورة ثم حذفه لالتقاء الساكنين » .

(1) التذييل والتكميل ٤/ ١٩٤أ . (2) ساقطة من « أ » .

(3) هذا عجز بيت ، وصدره :

« ضربت صدرها إلىَّ وقالتْ »

وقد سبق تخريجه في جـ١/ ١٧٠ .

والشاهد فيه قوله : « يا عديًا » حيث نصبه للضرورة الشعرية ، وحقه البناء على الضم ؛ لأنه علم .

(4) عجزهُ : ورجالُ مكة مُسنِتون عِجافُ

من الكامل ، وهو لمطرود بن كعب الخزاعى فى الاشتقاق ١٣ ومعجم الشعراء ٢٠٠ ، وأمالى المرتضى ٢ : ٢٦٨ ولعبد الله بن الزبعرى فى أمالى المرتضى ٢ : ٢٦٩ ولسان العرب ٢ : ٤٧ (سنت) ١٢٢ : ٦١١ (هشم) والمقاصد النحوية ٤ : ١٤٠ وبلا نسبة فى الإنصاف ٢ : ٦٦٣ وخزانة الأدب ١١ : ٣٦٧ ورصف المبانى ٣٥٨ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٥٣٥ وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩ والمساعد ٢ : ٤٩٦ .

والشاهد فيه حذف التنوين من « عمرو » للضرورة الشعرية .

(5) فى « أ » : « لقومه » .

ولا يخفى ما فيه من البحث وقد « عرضته(١) » على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير فقبلهُ .

واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنَا ... مما له استِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

ق : دخل في قوله : « مما له استِحقَاقُ ضَمّ » يا زيد ، ويا رجل ، ويا أيها ، خلافا لعلماء سبتة في الثاني ، ومما يرد قولهم إحدى الروايتين في قول كثير(٢) :

لَيْتَ التحيَّةَ كانتْ لي «فأقْبَلَها»(٣) ... مَكانَ « يا جمَلٌ »(٤) حُيِّيتَ يا رَجُلُ

وخرج بقوله : « بُينا » الضم المقدر في نحو : « يا قاضي ويا فتى » إذ لا أثر لتنوينه في وزن الشعر لوجوب حذفه [١٢٢ ب] للساكنين ، وفي « هذا(٥) » البحث نظر يتبين فيما لا ينصرف إن شاء الله تعالى . انتهى ، و هو «في»(٦) نحو ما أشرنا إليه في :

---

(١) في « هـ » : « اعترضه » .

(٢) من البسيط ، والبيت والذي قبله :

حيّتْك عزّةُ بعد الهجْرِ وانصرفتْ ... فحيِّ ويحكَ مَنْ حيّاكَ يا جمَلُ
ليت التحية كانت لي فأقْبَلَها ... مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

وهو لكثير في ديوانه ٤٥٣ والدرر ٣ : ٢٢ والشعر والشعراء ١ : ٥١٨ والمقاصد النحوية ٤ : ٢١٤ ، وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٥٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٧ وشرح الشاطبي ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٣ ، والمساعد ٢ : ٥٠٢ ، والأشموني ٢ : ٤٤٨ وهمع الهوامع ١ : ١٧٣ .

والشاهد فيه قوله : « يا جَمَلٌ » حيث نوّنه مضموماً للضرورة ، ويروى : « يا جملا » والمشهور الضم .

وقال الخليل : « فَرَفَعَ « رجلاً » ، وهو نكرة ، وإنما رفعه ؛ لأنه قصده ، فسمّاه بهذا الاسم ، كأنه جعله معرفة » .

(٣) في « أ » : « فأشكرها » .

(٤) في « ص » ، و « هـ » : « جَملاً » . وهي ساقطة من « ب » .

(٥) ساقطة من « أ » . (٦) في « أ » ، و « د » : « في » .

« يا عمر الجوادا(١) »

وباضطرارٍ خُصّ جَمْعُ «يا» و «أل» ... إلاّ مَعَ «الله» ومَحْكيِّ الجُمَلْ
والأكثرُ «اللّهُمّ» بالتّعْويضِ ... وشَذَّ « يا اللّهُمّ » في قَرِيضِ

ق : يمكن على طريقة ابن مالك لقائل : « فيا الغُلامان(٢) » أن يقول :

---

(١) تمامه :

فما كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى ... بأجْوَدَ منك يا عُمَرَ الجوادا

وقد سبق الكلام عليه ، وبيان الشاهد فيه ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) هذا جزء من بيتين من الرجز ، والبيتان بتمامهما هما :

فيا الغلامان اللذان فرّا
إياكما أن تكسبانا شرّا

وهذا الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٨ وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٨٧ والمساعد ٢ : ٥٠٣ وأسرار العربية ٢٣٠ والإنصاف ١ : ٣٣٦ والدرر ٣ : ٣٠ وخزانة الأدب ٢ : ٢٩٤ وشرح ابن عقيل ٥١٨ وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩ وشرح المفصل ٢ : ٩ واللامات ٥٣ واللمع في العربية ١٩٦ .

والشاهد فيه قوله : « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء و « أل » في غير لفظ الجلالة ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، ولا ضرورة هنا ؛ إذ يمكنه أن يقول : « فيا غلامان » .

قال المبرد في المقتضب ٤ : ٢٤٣ : « وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين : « فيا الغلامان اللذان فرّا . . البيت ، فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : « فيا غلامان اللذان فرّا » » .

وفي حاشية الإنصاف ١ : ٣٣٦ قال الشيخ محيي الدين : « وقوله : إياكما أن تكسباني شرّاً » .

رُوِيَ في مكانه :

إيّاكما أن تعقبانا شرّا

وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسباني شرّا ، ويجوز في حرف المضارعة في « تُكسباني » الفتح على أنه مضارع «كسب » الثلاثي ، والضم على أنه مضارع « أكسب » وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول : « كسبت زيداً مالاً أو علماً » إلا ابن الأعرابي ، فإنه كان يوجب أن تقول : « أكسبت زيداً مالاً » بالهمزة . =

فيا غلامان ، وأما يا الأسد شدّة ، فقال فى شرح التسهيل(١) : « إنما جاز ؛ لأنه على تقدير : يا مثل الأسد ، وفيه نظر ؛ إذ « يلزم(٢) » أن « يقول »(٣) مثلا : يا القرية على تقدير : يا أهل القرية ، ويا الرجل ؛ لأنه فى معنى : يا أيها الرجل . «انتهى»(٤) .

= ومحل الاستشهاد قوله : « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء و « ألْ » ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء و « ألْ » جائز فى موضعين :

أحدهما : فى نداء اسم الله تعالى فى نحو قولك : « يا ألله » .

وثانيهما : فيما تحكيه من الجمل ، نحو أن تسمّى رجلاً « الرجل المنطلق » ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء و « ألْ » فى الاختيار .

وأما الكوفيون ، فقد أجازوا ذلك اعتماداً على ما ورد منه فى نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٨٧٨) :

عَبّاسُ يا الملكُ المتوّجُ والذى ... عَرفتْ له بَيتَ العُلا عدنانُ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٨ .

(٢) فى « هـ » : « يلزمه » .

(٣) فى « هـ » : « يحول » .

(٤) من « أ » وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٢٤١ .

فصلٌ

تابع ذى الضمّ المضافَ دونَ ألْ ... ألزمْهُ نصبًا كأزيدُ ذا الحيَلْ

وما سواهُ ارفعْ أو انصبْ واجعلاَ ... كمستقلٍّ نسقًا وبدلاَ

وإنْ يكنْ مصحوبَ ألْ ما نُسقا ... ففيه وجهانِ ورفعٌ يُنتقى

ق : لو قال : « تابع مبنى مضافا دون ألْ » كان أعم(١) .

د : « وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت(٢) » ، يعنى النعت المذكور عنه وعن أصحابه فى نحو : يا زيد صاحبنا .

د : من أمثلة البدل : يا زيد رجلا صالحًا(٣)، فيه بحث « من حيث(٤) » أوقع مقصودا ، وهو « زيد » ، وغير مقصود ، وهو « رجلا » ، ولو كان موصوفا لنصبه على شخص واحد ؛ إذ هو بدل منه ، ولا ينكر إبدال النكرة من المعرفة كـ ﴿ بالناصية(٥) * ناصية(٦) ﴾ ، وإنما البحث فى قصد شخص [١٢٣ أ] وعدم قصده فى حالة واحدة إلا أن يكون بدل إضراب فيستقيم ، والله سبحانه أعلم .

د : « وقال(٧) المبرد : إن كانت مُعرِّفة فالنصب(٨) ، أى : إن كانت « ألْ(٩) » مُعرِّفة بضم الميم وفتح العين وتشديد الراء .

وأيها مَصحوبَ ألْ بعدُ صفهْ ... يلزم بالرفع لدى ذى المعرفهْ

وأيُّهذا أيُّها الذى وَرَدْ ... ووصفُ أىٍّ بسوى هذا يُرَدْ

وذو إشارةٍ كأىٍّ فى الصفهْ ... إن كان تركُها يُفيتُ المعرفهْ

---

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٢٤٩ .

(٢) شرح المرادى ٣/ ٢٩٤ .

(٣) شرح المرادى ٣/ ٢٩٤ .

(٤) فى « هـ » : « من جهة أنه » .

(٥) سورة العلق : من الآيتين ١٥ ، ١٦ : والآيتان بتمامهما :

﴿ كلاَّ لئن لم ينته لنسفعًا بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة ﴾ .

(٦) ساقطة من « د » .

(٧) فى « هـ » : « فقال » .

(٨) شرح المرادى ٣/ ٢٩٦ والمقتضب ٤/ ٢٠٧ ، ٢٠٨

(٩) ساقطة من « هـ » .

ق : في قوله : « وَرَدْ » تنبيه على أن هذين اللفظين هما المسموعان دون « يا أيَّتُها(١) » ذي ، ويا أيتها « التي(٢) » وبقية الفروع ، وأتى بذا غير مكسورة بالكاف إيماء إلى أن الكاف عنده منافية للنداء(٣) .

في نحوِ سَعْدُ سعْدَ الأوسِ يَنْتَصِبْ   ثانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أوّلاً تُصِبْ

سعد الأوس هو سعد بن معاذ(٤) .

قلت : وكأن المصنف أشار بهذا المثال للبيت المتداول عند أهل السير :

ألاَ يا سَعْدُ(٥) سَعْدَ بني مُعاذٍ   فما فعَلَتْ قُرَيْظَةُ والنضيرُ(٦)

---

(١) في « ص » ، و« أ » ، و« د » : « يا أيها » .
(٢) في « ب » : « الذي » .
(٣) شرح الشاطبي ٣/ ٢٥٣ .
(٤) شرح الشاطبي ٣/ ٢٥٩ .
(٥) في « أ » : « سعيد » .
(٦) ورد البيت في سيرة ابن هشام ٣/ ٣١٢ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٢/ ٩٦ .
والبيت مجهول القائل ، وهو من الوافر وقد يكون المراد قول الشاعر :

ألاَ يا سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ كُنْ أنت مانعًا   ويا سَعْدُ سَعْدَ الخزرجَيْنِ الغَطارِفِ
أجيبَا إلى داعي الهُدَى وتَبوَّءا   مِنَ اللهِ في الفِرْدوسِ زُلْفَةَ عارِفِ

ومن ذلك قول الشاعر :

يا زَيْدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ   تطاوَلَ الليلُ عليكَ فانزلِ

ومنه أيضًا قول جرير :

يا تَيْمُ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمْ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ

والشاهد في هذه الأبيات أن « سعد » أو « زيد » أو « تيم » الأولى يجوز فيها الرفع والنصب ، أما الثانية ففيها النصب فقط .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إن يُضَفْ ليَا   كعَبْدِ عَبْدي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا
وفَتْحٌ او كَسْرٌ وحَذْفُ اليا استَمَرْ   في : يا ابنَ أُمَّ يا ابنَ عَمَّ لا مَفَرْ
وفي النِّدا «أبَتِ أُمَّتِ» عَرَضْ   واكسِرْ أو افتَحْ ومن اليا التَّا عِوَضْ

ق : « زعم(١) » أن المثال الثالث ينبغي أن يضبط « عبدُ(٢) » بالضم ؛ لأن الذي حكاه سيبويه(٣) بخلاف الفتح بلا ألف ، فإنه ضعيف ، وأن نصَّ [١٢٣ ب] النظم :

« وفَتْحٌ »(٤) او كسْرٌ وحَذْفُ اليا اشْتَهَرْ

من الشهرة ، أفرد ضميره لكوْن العطف بأوْ ، وأن قوله : « وحَذْفُ اليا » إما راجع للكسر فقط ، أو لهما نظرًا إلى الأصل ، وأن ﴿ يا ابنَ أمَّ(٥) ﴾

---

(١) من « جـ » ، و« هـ » .
(٢) في « ب » : « عبديا » .
(٣) الكتاب ٢ : ٢٠٩-٢١١ .
(٤) ساقطة من « أ » .
(٥) سورة الأعراف : من الآية ١٥٠ ، وسورة طه : من الآية ٩٤ : ومن شواهد إثبات « ياء المتكلم » في « أمّي » قول الشاعر :

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نفْسي   أنتَ خلَّفْتَني لأمْرٍ شديدِ

من الخفيف ، وهو لأبي زبيد في ديوانه ٤٨ والدرر ٥ : ٥٧ وشرح التصريح ٢ : ١٧٩ والكتاب ٢ : ٢١٣ ولسان العرب ١٠ : ١٨٢ (شقق) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٢ وبلانسبة في أوضح المسالك ٤ : ٤٠ وشرح الأشموني ٢ : ٤٥٧ وشرح قطر الندى ٢٠٧ وشرح المفصل ٢ : ١٢ والمقتضب ٤ : ٢٥٠ وهمع الهوامع ٢ : ٥٤ .
والشاهد فيه قوله : « يا ابن أمّي » حيث أثبت ياء المتكلّم في لفظة « أمّي » وهذا قليل ، لا تكاد العرب تثبتها إلا في الضرورة .

ويا ابن عم(1) إنما جاز وصلهما رسمًا تشبيها ببعلبك(2) .

(1) ومن شواهد إثبات الألف المنقلبة عن ياء فى لفظة « عَمِّى » قول الراجز :

يا ابنة عمًّا لا تلومى واهجعى
لا يَخْرِقُ اللومُ حِجَابَ مَسْمعِى

وهذا الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب ١ : ٣٦٤ والدرر ٥ : ٥٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ : ٤٤٠ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٣٥ وشرح التصريح ٢ : ١٧٩ وشرح المفصل ٢ : ١٢ والكتاب ٢ : ٢١٤ ولسان العرب ١ : ٤٢٤ (عمم) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٤ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤ : ٤١ وشرح قطر الندى ٢٠٨ ، والمقتضب ٤ : ٢٥٢ وهمع الهوامع ٢ : ٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « يا ابنةَ عَمًّا » ، والأصل : « يا ابنة عَمِّى » ، فقلب الياء ألفاً كراهةَ لاجتماع الكسرة والياء .

(2) شرح الشاطبى ٣/ ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

أسماء لازمت النداء

و « فُلُ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بالنِّدَا ... « لُؤْمَانُ نَوْمَانُ » ، كَذَا واطَّرَدَا
فى سَبِّ الأنثى وَزْنُ « يا خَبَاثِ » ... والأمْرُ هكذا من الثُّلاثى
وشَاعَ فى سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... ولا تَقِسْ وجُرَّ فى الشِّعْرِ فُلُ

حملُ قوله : « من الثلاثى » على النوعين قبل « مُمكن(1) » ، « وهو(2) » أولى .

ق : لما لم يمكن « بناء(3) » فَعَالِ فى « قرقار » بمعنى قرقر ، أى : صوت ، وعرعار « بمعنى عرعروا(4) » أى : اجتمعوا للعب ؛ لأصالة

(1) فى « جـ » ، و « هـ » : « ممكن » .

(2) فى « ب » : « فهو » .

(3) من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » .

(4) فى « جـ » : « وعرعار » ، وفى « هـ » : « عرعروا » ، وفى « ص » : « وعرعار بمعنى » ، وقد وردت في قول النابغة :

مُتكنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظِ كِلَيْهِمَا ... يَدْعُو وليدُهُمُ بها عَرْعَارِ

من الكامل ، وهو للنابغة فى ديوانه ٥٦ وخزانة الأدب ٦ : ٣١٢ وشرح المفصل ٤ : ٥٢ ولسان العرب ٤ : ٥٦١ (عرر) والمفصل فى علم العربية ١٥٦ وبلانسبة فى جمهرة اللغة ١٩٧ وشرح الأشمونى ٢ : ٤٦٠ .

والشاهد فيه قوله : « عَرْعارِ » ، فإنه اسم لـ « عرعر » ، أى اجتمع لِلَّعِبِ ، وهو رُباعى ، والأصل فى باب العدل أن يكون عن الثلاثى .

حروفهما جاءوا بهما على « فِعْلال » ، أنشد سيبويه لأبى النجم(١) :

« قالتْ له ريحُ الصَّبَا قَرْقارِ »

(١) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب ٦ : ٣٠٧ ، ٣٠٩ وشرح الشاطبى ٣/ ٢٦٦ ولسان العرب ٥ : ٨٩ (قرر) وبلا نسبة في شرح الأشمونى ٢ : ٤٦ وشرح المفصل ٤ : ٥١ والكتاب ٣ : ٢٧٦ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٤ والمفصل فى علم العربية ١٥٦ والصحاح ٢ / ٧٩٠ .
والشاهد فيه قوله : « قرقار » حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .
وقد وَرَدَ هذا البيت من الرجز مَتْلُوًّا بآخر ، وهما :
قالت له ريح الصَّبَا قَرْقَارِ
واختلَطَ المعروفُ بالإنكارِ

الاستغاثة

إذا استُغيثَ اسمٌ منادًى خُفِضَا ... باللام مَفْتوحًا كيا لَلْمُرْتَضَى
وافتَحْ مع المعطوفِ إن كررتَ يا ... وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا
ولامُ ما اسْتُغيثَ عاقَبَتْ ألِفْ ... ومثلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

فى قوله « يا للمرتضى » إشارة لاختصاصها بيا ، وقوله :

« فى سوى ذلك بالكسر ائتيا(١) »

شامل للمستغاث من أجله ، وإلا كان تكراراً مع مفهوم الشرط ، ولم يشترطوا فى المستغاث والمتعجب منه التعريف [١٢٤ أ] بخلاف المندوب(٢) .

(١) من « جـ » .
(٢) شرح الشاطبى ٣/ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ .

الندبة

مـــا للمُنادَى اجْعَلْ لمندوبٍ ، ومَا … نُكِّرَ لم يُنْدَبْ ولا مــا أُبهِمَا

ويُنْدَبُ الموصُولُ بالذى اشْتَهَرْ … كَبِئْرِ زمزمٍ يَلِي : وا مَنْ حَفَرْ

ومُنْتَهَى المنْدُوبِ صِلْهُ بالألِفْ … مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ

كَذاكَ تَنْوينُ الذى بِهِ كَمَلْ … من صِلةٍ أو غَيْرِها نِلْتَ الأمَلْ

والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مُجانِسَا … إنْ يكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

وواقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ … وإنْ تَشَا فالمدُّ ، والهَا لا تَزِدْ

وقائلٌ : واعبدِيَا ، واعَبْدَا … مَنْ فى النِّدا اليا ذا سُكُونٍ أبْدَى

ق : إذا قلت : يا زيداه ، مثلاً ، فالضمُّ مقدرٌ فى آخر الاسم ، وليس مبنيًا على السكون أو على الألف(1) ، ودل قوله : « هاءَ سَكْتٍ » على سكونها

---

(1) ومن ذلك قول الشاعر :

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرتَ له … وقُمتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرا

من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ٧٣٦ والدرر ٣ : ٤٢ وشرح التصريح ٢ : ١٦٤ ، ١٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٩٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٨٩ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٩ ، وبلانسبة فى أوضح المسالك ٤ : ٩ وشرح الأشمونى ٢ : ٤٤٢ وشرح قطر الندى ٢٢٢ ومغنى اللبيب ٢ : ٣٧٢ وهمع الهوامع ١ : ١٨٠ .

والشاهد فيه قوله : « يا عُمرا » حيث ختم بألف النُّدبة ، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب ، وكلمة « عُمَرَا » منادى مندوب مبنى على الضم المقدَّر منع من ظهوره الفتحة مناسبة ألف الندبة .

وسقوطها وصلا(1) إلا ما شذ كقوله(2) :

يا « مَرْحباه »(3) بحمار ناجيهْ

---

(1) ومن ذلك قول الشاعر :

تبكيهم دَهْماءُ مُعْوِلَةٌ … وتقول سلمى : وارزيَّتِيَهْ

من الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ٩٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ : ٥٤٩ وشرح التصريح ٢ : ١٨١ والكتاب ٢ : ٢٢١ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٧٤ وبلانسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٣٦ والمقتضب ٤ : ٢٧٢ .

والشاهد فيه قوله : « وا رزيَّتِيَهْ » حيث ألحق هاء السَّكْت بالمندوب لبيان الحركة فى الوقف ، وهذه الهاء ثابتة وقفاً ، ساقطة وصْلاً .

ومن شواهدِ ثبوتها وقفاً ووصْلاً قول الشاعر :

ألا يا عَمْرو عَمْراه … وعَمْرو بنَ الزبيرّاه

من الهزج ، وهو بلا نسبة فى الدرر ٣ : ٤٢ ورصف المبانى ٢٧ وشرح الأشمونى ٢ : ٤٦٦ وشرح ابن عقيل ٥٣٢ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٧٣ والمقرب ١ : ١٨٤ والمساعد ٤ : ٥٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٤١٦ .

والشاهد فيه قوله : « عَمْراهُ » و « الزبيراهُ » بضمِّ الهاء ، والمندوب إذا وُقف عليه لحق بعد القلب هاء السكت ، نحو « وا زيداه » ، ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضرورة .

ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤١٦ : « فلحقتْ فى « الشاميَّتَيْنَاهُ » ، وهو نعت مندوب . ولحقت فى « عَمْرَاهُ » ، وهو توكيد مندوب ، ولحقت فى « الزبيراهُ » ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز ، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب » .

(2) ورد الرجز بلانسبة فى شرح الكافية للرضى ١/١٥٨ و الخزانة ٢/ ٣٨٧ ، ٣٨٨ وشرح الشاطبى ٢٧٥ ، ٢٧٦ والصحاح ٦ / ٢٥٠١ .

وقال الجوهرى ٦ / ٢٥٠١ : « والناجية والنجاة : السريعة تنجو بمن ركبها ، والبعير : ناج ، وقال : « ناجيةً وناجياً أباها » وقول الأعشى :

تقطع الأمعز المكوكب وَخْداً … بنواجٍ سريعةِ الإيغالِ أهـ .

والشاهد فيه قوله : « مرحباه » حيث ثبتت هاء السكت وصلاً ووقفاً ، والأصل أن تسقط فى الوصل؛ لأنه أُتِيَ بها للتوصل إلى النطق بالحركة ، وثبوتها وصلاً ضرورة وشاذ .

(3) فى « أ » ، و « ب » و « جـ » ، و « د » : « مرحباً » .

الترخيم

تَرْخِيمًا احذِفْ آخِرَ المنادَى ... كيا سُعَا فيمَنْ دَعَا سُعَادَا
وجَوِّزَنْه مُطلقًا فى كلِّ ما ... أُنِّثَ بالهَا والذى قَدْ رُخِّمَا
بحذفِها وفِّرْه بعدُ واحظُلا ... ترخيمَ ما مِنْ هذه الها قد خَلا
إلا الرباعىَّ فما فوقَ العَلَمْ ... دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمّ

ق :لو قال مثلاً :

ترخيمًا احذفْ آخرَ المبنىِّ فى ... نِدا سوى المندوبِ فالحذفُ كَفِى

لتضمن ما فاته من شروط ترخيم ذى الهاء(١) .

د : منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح(٢) ، كقوله(٣) :

[١٢٤ ب] « يا ريحَ من نحو الشَّمال هُبِّى » .

---

(١) ابن الناظم ٢٤٣ ، وكاشف الخصاصة ٢٧٢ وشرح الشاطبى ٣/ ٢٩٢ .

(٢) قال المرادى عند كلامه عن قول الشاعر :

كلينى لهم يا أميمةَ ناصب

(وقيل : هو مبنى على الفتح ؛ لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح ؛ لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير : «يا رَجُلَ فى الدار » «توضيح المقاصد ٤ : ٣٧» .

(٣) الرجز بلانسبة فى شرح الأشمونى ٢ : ٤٦٩ وتوضيح المقاصد ٤ : ٣٨ والمقاصد النحوية ٤ :٢٩٤ .

والشاهد فيه قوله : «يا ريحَ» حيث بنى المنادى المفرَد على الفتح على لغة بعض العرب ، والمشهور بناؤه على الضم .

لا يمكن دعوى إعراب « ريح » ؛ لأنه لم يُنون مع كونه منصرفًا بخلاف « أميمة(١) » .

وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا بعد حذف « الهاء(٢) » ، كقوله(٣) :

« يا أرْطُ » (٤) إنك فاعلٌ ما قلتهُ

---

(١) هذه كلمة من بيت للنابغة الذبيانى ، وهو :

كِلينى لهمٍّ يا أمَيْمَةَ ناصبِ ... ولَيْلٍ أقاسيه بَطِيء الكَوَاكِبِ

من الطويل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٤٠ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٣٤ والأزهية ٢٣٧ وخزانة الأدب ٢ : ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣ : ٢٧٢ ، ٤ : ٣٩٢ ، ٥ : ٧٤ ، ٧٥ ، ١١ : ٢٢ والدرر ٣ : ٥٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ : ٤٤٥ والكتاب ٢ : ٢٠٧ ، ٣ : ٣٨٢ وكتاب اللامات ١٠٢ ولسان العرب ١ : ٧٢١ (كوكب) ، ١ : ٧٥٨ (نصب) ، ٦ : ٦ (أسس) ، ٨ : ١٧٢ (شبع) والمقاصد النحوية ٤ : ٣٠٣ وبلانسبة فى جواهر الأدب ١٢١ ، والملخص ١ : ٤٨٤ وجمهرة اللغة ٣٥٠ ، ٩٨٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٤٢٨ .

والشاهد فيه قوله : « أُمَيْمَةَ » حيث فتح تاءها فى الترخيم

وقال أبو جعفر النحاس : « هذا حُجَّة أنه أراد الترخيم « يا أُمَيْمَ » ، ثم بَدَا له أن يردَّ الهاء لحاجته إليها وترك الفتحة على حالها؛ لأنه أراد الترخيم» . «شرح أبيات سيبويه ١٣٤ » .

(٢) فى « ص » ، و« أ » ، و« د » : الياء ، وفى « ب » ، و« جـ » ، و« هـ » : الهاء ، وفى المرادى : « التاء » . وانظر شرح المرادى ٤/ ٤٠ ، ٤١ .

(٣) البيت بتمامه :

يا أرْطُ إنك فاعلٌ ما قلتَهُ ... والمرء يستحيى إذا لم يَصْدُقِ

من الكامل ، وهو لزميل بن الحارث الفزارى فى الأغانى ١٣ : ٣٧ والدرر ٣ : ٥٥ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٩٨ وبلانسبة فى شرح الأشمونى ٢ : ٤٧٠ وهمع الهوامع ١ : ١٨٤ وتوضيح المقاصد ٤ : ٤١ .

والشاهد فيه قوله : «يا أرطُ» يريد : يا أرطأة، فرخَّمه أوَّلاً بحذف التاء على لغة منْ لم ينْوِ ردَّ المحذوف، ثم رخَّمه ثانياً بحذف الألف على لغة من نوى ردَّ المحذوف، وهو الألف.

(٤) فى « ص » : « راط » .

أرطأة علم منقول من اسم شجرة يُدبغ بها ، قيل : همزته زائدة وألفه أصلية ، ويعضده قولهم : « مرطى » وقيل : همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ، ويؤيده قولهم : « مأروط » ، كذا قيدناه عن شيخنا أبي عبد الله الصغير قال :

« وقياس أبي حيان أرطأة على « منصور » بَيِّنٌ ؛ لأنه « مثله » (١) ، وأما « حارثة(٢) » فيحتاج إلى نظر » .

وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياسًا على قولهم « أطرِقْ كرا(٣) » ويقولون للكروان(٤) عند « اصطياده » (٥) :

أطْرِقْ كــــراَ أطرِقْ كرَا ... إن النَّعــــام فى القُــــرَى(٦)

أصله : « يا كروان(٧) » وفيه شاهد على نداء اسم الجنس مجردًا من حرف النداء وعلى ترخيمه وهما قليلان ، وعلى حذف متلو « الآخر(٨) » بالشروط الآتية فى قوله : « إنْ زيدَ » وعلى عدم انتظار المحذوف ؛ لأنه « حين(٩) » حذف النون

---

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) وقد وردت كلمة « حارثة » فى قول الشاعر :

أحارِ بن زيد قـــد وليتَ ولايةً ... فكُنْ جرذًا فيها تخونُ وتسرقُ

من الطويل، وهو لأنس بن زُنَيم فى لسان العرب ١٠ : ١٥٧ (سرق) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٩٦ ، وله أو لأنس بن أبى أنيس فى الدرر ٣ : ٥٤ ، ولأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ١٧٧ والعقد الفريد ٣ : ٦٠ ولأنس بن أبى أنيس أو لابن أبى إياس الديلى ، أو لأبى الأسود الدؤلى في أمالى المرتضى ١ : ٣٨٤ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٤٤ .

والشاهد فيه قوله : « أحار » يريد : « أحارثة » فرخَّمه أولاً بحذف التاء على لغة مَنْ لم يَنْوِ رَدَّ المحذوف ، ثم رخَّمه ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى ردَّ المحذوف .

(٣) شرح المرادى ٤ / ٤٣ .

(٤) فى « هـ » : « للكيروان » .

(٥) فى « أ » : « العيادة » .

(٦) قد سبق تخريجه ، وبيان الشاهد فيه ص ٢١٠.

(٧) فى « هـ » : « كيروان » .

(٨) فى « جـ » : « الأخير » .

(٩) ساقطة من « هـ » .

والألف بقى « يا كرو » فقلبت « الواو(١) » ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو نوى المحذوف لكانت الألف فى نية « الموجود(٢) » ، فلا يصح القلب لما علمت من قوله بعْدُ : « إن حرك الثانى » ، بل يقال حينئذ : « يا كرو » بالفتح «وهو(٣) » مما قيدناه « عن(٤) » شيخنا المذكور « رحمه الله تعالى(٥) » .

[١٢٥أ] ومعَ الآخرِ احذفْ الذي تَلا ... إنْ زِيدَ لَيِّنًا ساكِنًا مُكَمِّلا

أربعةً فصاعِدًا والخلفُ فى ... واوٍ وياءٍ بِهِما فَتْحٌ قُفِى

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير :جعل اللَّيِّن ها هنا شاملاً للمحرك ، فلذلك أخرجه بقوله : « ساكنا » بخلاف « قوله(٦) » فى باب التكسير : « ما لم يكُ لينًا » ويجوز فتح لامه مُخففًا من لين وكسرها أى : « ذا (٧) » لين .

والعَجُزَ احذف من مُركَّبٍ وقَلْ ... ترخِيمُ جُملةٍ وذا عَمْرٌو نَقَلْ

ق : عمرو ، وهو سيبويه ، وهو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى « لبنى(٨) » الحارث بن كعب بن عمرو ، وسيبويه لقب له ، زعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة ؛ لأنه كان طيب الرائحة وكان سُنيا فى مذهبه ، أخذ عن الخليل ، وهو أثبت أصحابه ، على صغر سِنه ، وعن يونس بن حبيب ، وعيسى بن عُمَر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زيد سعيد بن أوس البصرى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، واللحيانى(٩) ، والأصمعى ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارى ، روى عنه

---

(١) فى « أ » ، و « د » : « الياء » .

(٢) من « جـ » وفى بقية النسخ : « الوجود » .

(٣) فى « هـ » ، « وهما » .

(٤) فى « أ » ، و « د » : « من » .

(٥) ساقطة من « أ » .

(٦) ساقطة من « هـ » .

(٧) فى « جـ » : « ذو » .

(٨) فى « هـ » : « بنى » .

(٩) هو على بن المبارك ، وقيل : ابن حازم ، أبو الحسن اللحيانى ، من بنى لحيان بن هذيل بن مدركة ، وقيل : سُمِّىَ به لِعظم لحيته ، أخذ عن الكسائى وأبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والأصمعى وأبى عبيدة ، وعمدته على الكسائى ، وأخذ عنه القاسم بن سلام ، وله النوادر المشهورة . =

الأخفش « الأوسط(١) » ؛ سعيد بن مسعدة(٢) توفى سنة ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

وإنْ نَوَيْتَ بعدَ حَذْفِ ما حُذِفْ ... فالباقِيَ استَعْمِلْ بما فيه أُلِفْ
واجعلْه إن لم تَنْوِ مَحْذوفًا كما ... لو كان بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
فَقُلْ على الأوّل في ثَمُودَ يا ... ثمو ويا ثَمِي على الثاني بيا
[١٢٥ب] والتزمِ الأوَّلَ فى كمُسلِمهْ ... وجوِّزِ الوجْهَين فى كمَسْلَمَهْ

يمتنع الوجه الثانى فى أمثلة منها « طِلسان » بكسر اللام(٣) ، « أى(٤) » على لغة من كسر لامه لا على لغة من فتحها .

« أهمل(٥) » « هنا(٦) » ذكر السبب الثانى(٧) ، لم يهمله بالكلية ، بل فى مسألة « ثمى » إيماء إليه .

ولاضطرارٍ رخَّموا دُونَ نِدا ... ما لِلنّدا يصلُحُ نحوُ أحْمدَا

ولهذا خُطِّئ من جعل « من(٨) » ترخيم الضرورة(٩) ، « قول(١٠) العجاج(١١) :

= وكان الفراء إذا أمَلَّ كتابه فى النوادر ودخل اللّحيانى أمْسك عن الإملاء حتى يخرج ، فإذا خرج قال : هذا أحفظ الناس للنوادر .

انظر بغية الوعاة ٢ : ١٨٥ وطبقات الزبيدى ١٩٥ وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٦ـ٢٠٧ ومراتب النحويين ١٤٢ ، ١٤٣ ومعجم الأدباء ١٤ : ١٠٦ـ١٠٨ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٥ وإيضاح المكنون ٢ : ٣٤٥ وهدية العارفين ١ : ٦٦٨ .

(١) فى « ب » : « الأصغر » . (٢) فى « هـ » : « مسعودة » . (٣) شرح المرادى ٤ / ٥٥ .
(٤) ساقطة من « جـ » . (٥) ساقطة من « ب » . (٦) فى « جـ » : « ها هنا » .
(٧) شرح المرادى ٤/ ٥٦ . (٨) ساقطة من « أ » ، و « د » .
(٩) شرح المرادى ٤/ ٥٩ ، ٦٠ . (١٠) فى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « كقول » .
(١١) الرجز للعجاج فى ديوانه ١ : ٤٥٣ والدرر ٣ : ٤٩ وتوضيح المقاصد ٤ : ٦٠ وشرح ابن عقيل ٤٢٥ والكتاب ١ : ٢٦ ، ١١٠ ولسان العرب ١٥ : ٢٩٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩ والمحتسب ١ : ٧٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٥٥٤ ، ٤ : ٢٥٨ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٢٩ ، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر =

قَواطِنًا مكّةَ (١)من وُرْقِ الحَمِي ... قِيلهِ : وربِّ هذا البلدِ المحرَّمِ

والمحرم بكسر الراء « وقواطنًا » مفعوله ، وأراد بالحمى : الحمام ، فقيل : رخَّمه ، بحذف الميم الآخرة « والألف وكسر الميم الأولى على لغة من لا ينتظر ، وقيل : حذف الميم الآخرة(٢) » وقلب الألف ياء للقافية ، وقيل : حذف الألف كما تحذف من الممدود فاجتمع الميمان « فلزمه(٣) » التضعيف ، فقلب إحداهما ، وكل هذا غاية فى الشذوذ(٤) .

= النحاس ٧٢ والأشباه والنظائر ١ : ٢٩٤ والإنصاف ٢ : ٥١٩ والخصائص ٣ : ١٣٥ والدرر ٦ : ٢٤٤ ورصف المبانى ١٧٨ وسر صناعة الإعراب ١ : ٧٢١ وشرح التصريح ٢ : ١٨٩ وفى الرجز شاهدان :

الأول : فى قوله : « قواطنًا مكَّة » حيث نصب باسم الفاعل المجموع جمع تكسير ، وهو قوله : « قواطناً » مفعولاً به ، وهو قوله : « مكَّة » .

الثانى : وهو الذى سيقَ الرجز من أجله هنا ، وهو فى قوله : « الحمى » ، فأراد الراجز « من وُرق الحمام » ، فحذف الميم والألف ثم جعل ما بَقِيَ اسماً ، وجرَّه ؛ لأنه مضاف إليه ، وألحق الياء بعد الميم لإطلاق الشعر .

وفيه حُجَّة أخرى ، وهى صرف « قواطن » ، وهى لا تنصرف فى الكلام ، قال الزجاج فى كتاب « ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٩ : « وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرفُ يُصْرَف فى الشعر ، قال العجاج :

قواطناً مكة منْ وُرْق الحَمى » . أ . هـ .

ويروى : « أَو الفاً مَكةَ مَن وُرْق الحمى » .

(١) ساقطة من « أ » . (٢) سَاقطَة من « هـ » . (٣) فى « أ » ، و « د » : « فلزم » .
(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤٣١ : « ولا يرخَّم للضرورة ما فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يصلح للنداء ، وشرط المرخَّم للضرورة أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء ، فعلى هذا لا يقال فى « الحمى » من قول الراجز :

« أو الفَا مكة من وُرق الحمى »

إنه مُرَخَّم للضرورة ؛ لأن فيه الألف واللام ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل فى الترخيم » . أ . هـ .

الاختصاص

الاخــتــصــاص كنداء دون يا ... كــأيهــا الفَــتَى بإثر ارْجُــونِـيَـا
وقـــد يُرى ذا دون أىٍّ تــلــو ألْ ... كمثـلِ : نحنُ العُـرْبَ أسْخى من بَذَلْ

الباعث على الاختصاص « ما هو(1) » فخر أو تواضع أو زيادة بيان(2) ،

مثال الفخر قوله(3) » :

نَحْنُ بنى ضبةَ أصحابُ الجمَل ... الموتُ أحلى عندنا(4) من العَسَلْ(5)

ومثال التواضع قول الآخر(6) :

[126أ] جُدْ بعفوٍ فإننى(7) أيها العبْـ ... ـدُ إلى العَفْوِ يا إلَهِى فَقِيرُ

---

(1) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(2) شرح المرادى 4/ 62 .

(3) ساقطة من« ص » ، و « د » ، و « هـ » .

(4) فى « ب » : « الموت عندنا أحلى » .

(5) ويروى هذا الرجز هكذا :

نحن بنى ضـبَّة أصـحـابُ الجـمَلْ ... نـنـازل المـوتَ إذا المـوتُ نـزلْ
والموتُ أشـهى عندنا من العـسلْ ... ننعي ابن عـفَّـان بأطراف الأسَلْ

وهذا الرَّجز للحارث الضَّبِّى فى الدرر 3 : 13 وللأعرج المعنِّى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى 291 ، وبلا نسبة فى المساعد 2 : 567 وخزانة الأدب 9 : 522 وشرح شذور الذهب 285 ولسان العرب 6 : 229 ، 11 : 123 (بجل) ، 552 (جمل) وهمع الهوامع 1 : 171 .

والشاهد فيه قوله : « نحن بنى ضَبَّةَ » بنصب بنى على الاختصاص بفعل محذوف للفخر والحماسة وتعريف المخصوص بإضافته إلى غيره .

(6) من الخفيف ، وهو غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك 3 : 434 والدرر 3 : 12 وشَرح شذور الذهب 283 وهمع الهوامع 1 : 170 .

والشاهد فيه قوله : « أيُّها العبدُ » حيث نصب « أيُّها » مَحَلا على الاختصاص ؛ لقصد الدلالة على التواضع .

(7) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « فإنى » .

ومثال زيادة البيان قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (1) : « نحنُ معاشر الأنبياء لانورثُ ، ما تركنا صدقة » ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(1) الحديث أخرجه البخارى خمس 1 ، فضائل أصحاب النبى 12 ، المغازى 14 ، 38 ، النفقات 3 ، الفرائض 3 ، الاعتصام 5 . ومسلم فى الجهاد 49 - 52 - 54 - 56 .
وأبو داود فى الإمارة 19 والترمذى سير ، والنسائى الفىء 9 ، 16 والموطأ كلام 27 .
وأحمد 1/ 4 ، 6 ، 9 ، 10 ، 25 ، 47 ، 48 ، 49 ، 2/ 463 ، 6/ 145 ، 262 .

التّحذير والإغراء

إيّاك والشَّرَّ ونحوَه نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بما استتاره وَجَبْ
ودُونَ عَطْفٍ ذا لإيّا انسُبْ وما ... سِواهُ سَتْرُ فِعْلِه لن يَلْزَما
إلا مع العطْف أو التَّكرار ... كالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السارِى
وشَذَّ إيّاي وإيَّاه أشَذّْ ... وعن سبيلِ القصْدِ مَنْ قاس انتَبَذْ
وكَمُحَذِّرٍ بلا إيّا اجْعلاَ ... مُغْرًى به فى كل ما قد فُصِّلا

د : مما يحذر به من ناب عن « إياك » من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب(١) ، مثالها : رأسك والحائط(٢) ، ورجلك والحجر(٣) ، وعينك والنظر إلى ما لا يحل(٤) ، وفمك والحرام(٥) أو وفاك والحرام(٦) ، هو الأفصح ، ومن غير عطف رأسك ونحْوه .

د : « إياك(٧) » : مفعول بفعل واجب الإضمار(٨) ، « وإنما(٩) » لم يظهر ؛ لأن « إياك » عوضٌ « عنه »(١٠) ويحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، قاله ابن أبى الربيع(١١) وابن عصفور .

---

(١) شرح المرادى ٤ / ٦٦ .
(٢) أى : احفظ رأسك واحذر الحائط .
(٣) أى : احفظ رجلك واحذر الحجر .
(٤) أى : غض عينك واحذر النظر إلى ما لا يحل .
(٥) أى : احفظ فمك وتجنب واحذر الحرام .
(٦) ساقطة من « د » .
(٧) ساقطة من « أ » .
(٨) المرادى فى التوضيح ٤ : ٦٦ : « .. فإن كان بـ « إياك » وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقاً ، أعنى فى إفراده وتكراره والعطف عليه ، وقد مَثَّل العطف عليه بقوله : « إياك والشر » ، فـ « إياك » مفعول بفعل واجب الإضمار ، تقديره اتَّقِ ، ونحوه » .
(٩) فى « ص » ، و « هـ » : « إنما » .
(١٠) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » ، و « هـ » : « منه » .
(١١) ابن أبى الربيع فى الملخص ١ : ٤٨٦ : « فصل فى التحذير : تقول : « إياك » ، تريد =

د : « والتقدير » : اتَّقِ نفسك أن تدنو من الشر ، والشر أن يدْنو منك(١) » ، هذا التقدير على القول الثانى ، وتقديره على القول(٢) الأول : إياك اتق أن تدنو من الشر ، والشرَّ أن يدنو منك .

« وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى « أن(٣) » الثانى منصوب بفعل آخر [١٢٦ ب] مضمر(٤) ، ابن طاهر شيخ ابن خروف الإشبيلى ، قرأ عليه بمدينة فاس ، وقد ذكر ذلك ابن خروف فى كتاب « الرد على أبى المعالى » الذى لم يوفق فيه .

أصاب ابن طاهر آخر عمره « خبل(٥) » فى عقله على ما حكى لنا شيخنا الأستاذ(٦) أبو عبدالله الصغير .

وإن كان التّحذير بغير « إيَّا » لم يلزم الإضمار إلا مع العطف(٧) نحو :

= بذلك التحذيرَ ، وهو منصوب بإضمار فعل لا يظهرُ ، والتقدير : إيَّاك نَحِّ أو باعدْ ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل ؛ لأن العرب أنَابَتْ « إياك » مَنابَه كما أنابتْ حَرْفَ النَداء مَنَابَهُ ، فى قولك : « يا غلام زيد » .
وانظر شرح المرادى ٤ / ٦٦ .
(١) المرادى ٤ : ٦٦ : « واختُلِفَ فى إعراب ما بعد الواو ، فقيل : هو معطوف على « إيَّاك » ، والتقدير : اتق نفسك أن تَدنو من الشر ، والشر أن يدنو منك ، وهذا مذهب كثير ، منهم : السيرافى واختاره ابن عصفور » .
(٢) من « د » .
(٣) ساقطة من « هـ » .
(٤) المرادى فى التوضيح ٤ : ٦٧ : « وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل ، واختار فى شرح التسهيل مذهباً ثالثاً ، وهو أن الثانى معطوف عطف مفرد ، لا على التقدير الأول ، بل على تقدير : اتق تلاقى نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : ولا شك أن هذا أقلُّ تكلفاً فكان أوْلَى » .
(٥) فى « جـ » : « خبال » .
(٦) من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » .
(٧) شرح المرادى ٤ / ٦٧ .

«ماز(1)» رأسك والسيف ، أى : يا مازن : أبو قبيلة فرُخم ، وقيل : أراد(2) يا مازن فرخم ثم رخّم .

والإغواء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه(3) ، «يعنى»(4) : من صلة رحم(5) «وحفظ عهد»(6) ونحوهما ، وكذا قال أبو حيان(7) .

ق : «شـذ(8)» إغـراء الغـائب فى الحـديث : «مَنِ اسـتطاع منكُمُ البـاءةَ فلْيتزوّجْ ، وإلا فعليه بالصوم ، فإنّه له وُجاءٌ(9)» .

وفى قول بعضـهم : «عـليه رجلاً ليسى»(10) ، والمتكلم فى قولهم : «علىَّ زيداً» .

---

(1) فى «جـ» : «مازن» . (2) فى «أ» : «أى» . (3) شرح المرادى 4 / 72 .

(4) ساقطة من «هـ» . (5) ومن ذلك قول الشاعر :

أخــاك أخــاك إن من لا أخ له ... كســاع إلى الهيـجا بغيـر سـلاح

من الطويل ، وهو لمسكين الدارمى فى ديوانه 29 والأغـانى 20 : 171 ، 173 وخـزانة الأدب 3 : 65 ، 67 والدرر 3 : 11 وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى 1 : 127 وبلانسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ص89 .

والشاهد فيه وجوب الإضمار إذا كُرِّر المغْرَى به ، فـ«أخاك» يلزم نصبه بتقدير «الزم أخاك» ففيه إلزامٌ بصلة الرحم ، و«أخاك» الثانى : توكيد .

(6) نحو : العهدَ العهدَ ، أى : احفظه . (7) التذييل والتكميل 4/ 204أ .

(8) فى «هـ» : «وشذ» .

(9) الحديث في شرح الشاطبى 3/ 322 وفقه السنة 2/ 15 .

(10) فى «أ» ، و«ب» ، و«جـ» ، و«د» : «ليسنى» ، وقد ورد ذلك فى قول الراجز :

عـددتُ قـومى كـعـديد الطّيْسِ ... إذ ذهب القـومُ الكرامُ ليـسى

وهـذا الرجـز لرؤبة فى ملحـق ديـوانه 175 وخـزانة الأدب 5 : 324 ، 325 والـدرر 1 : 204 وشرح التصريح 1 : 110 وشرح شواهد المغنى 2 : 488 ، 769 ولسان العرب 6 : 128 (طيس) والمقاصد النحوية 1 : 344 وبلا نسبة فى أوضح المسالك 1 : 108 وشرح =

. . . .

= التسهيل لابن مالك 1 : 136 ، 155 وتخليص الشواهد 99 والجنى الدانى 150 وجواهر الأدب 15 وخزانة الأدب 5 : 396 ، 9 : 266 وسر صناعة الإعراب 2 : 32 .

والشاهد فيه قوله : «ليسى» إذ خَلاَ الفعلُ ليس المتصل بياء المتكلم من نون الوقاية ، وكان ينبغى أن يقال : «ليسنى» ، ذلك أن الفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لحقته لزوماً نون الوقاية لتقىَ آخره من الكسر ، وخروج ليس هنا عن القياس إنما هو شذوذ وضرورة .

قال ابن مالك : «ولم يرد ليتى وليسى إلا فى نظم . .» «شرح التسهيل 1 : 136» .

وقال سيبويه فى الكتاب 2 : 359 : «وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليْسَنِى ، وكذلك كاننى» .

أسماءُ الأفعال والأصوات

ما نابَ عن فِعْلٍ كشَتَّانَ وصَهْ هُو اسْمُ فِعْلٍ وكذا أَوَّهْ ومَهْ

والصحيح : أنها أسماء لقبولها بعض « علامات(1) » الأسماء ، كالتنوين والتعريف(2) « مثال التعريف(3) » قولهم(4) : « النجاء » بمعنى : « انجُ » .

د : « ذهب كثير إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وقيل : موضعها نصب(5) » .

قال « لنا(6) » شيخنا الأستاذ(7) أبو عبد الله الصغير : هذا الخلاف على ما فى الإفصاح(8) مرتَّب لا مفرع ، فلا موضع لها عند من جعل مدلولها(9) لفظ الفعل ، وموضعها نصب عند من جعل مدلولها المصدر .

---

(1) فى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « علامة » .

(2) شرح المرادى 4/ 75 . (3) ساقطة من « د » .

(4) فى « جـ » : « كقولهم » .

(5) المرادى فى التوضيح 4 : 75 : « ذهب كثير منهم ، الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء » أ . هـ .

(6) ساقطة من « هـ » . (7) من « هـ » .

(8) هو الإفصاح بفوائد الإيضاح ، من شروح إيضاح الفارسىّ ، لابن هشام الخضراوى ، المتوفى سنة 646 هـ . انظر كشف الظنون 132 ، 212 .

(9) ساقطة من « ب » .

[127 أ] وسمع(1) « قرقار(2) وعرعار » .

أبو حيان : عرعار ، من العرعرة ، وهى لعبة كان صبيان الأعراب(3) يلعبون بها ، كان أحدهم إذا لم يجد من(4) يلعب بها معه قال : « عرعار ، عرعار(5) » ، قال :

يدعو(6) بها ولدانهم عرعار(7) .

انتهى .

وكذا قال الجوهرى ، وزاد : فإذا سمع الصِّبْيان قولَ الصبىّ : « عَرْعَارِ » خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة(8) .

وما بمعْنَى افْعَلْ كآمِين كَثُرْ وغيرُهُ كَوَىْ وهيهاتَ نَزُرْ

د : قال الخليل وسيبويه فى : ﴿ ويكأنَّ الله(9) ﴾ وهى(10) « وَىْ » ،

---

(1) المرادى 4 : 76-77 : « بناء فَعْلال من الرباعى أجازه الأخفش ، قياساً على ما سُمِعَ من قولهم : « قرقار » و « عرعار » ، ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه ، وهو الصحيح ، لقلته ، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب إلى أن « قرقار » و « عرعار » حكايتا صوت » .

(2) من ذلك قول الراجز :

قالت له ريح الصبار قرقار
واختلط المعروف بالإنكار

وهذا الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب 6 : 307 ، 309 ولسان العرب 5 : 89 (قرر) وبلا نسبة فى شرح الأشمونى 2 : 46 وشرح المفصل 4 : 51 والكتاب 3 : 286 وما ينصرف وما لا ينصرف 104 .

والشاهد فيه قوله : « قرقار » حيث وقع اسم فعل من الرباعىّ ، وهذا من الشذوذ .

(3) فى « ب » : « العرب » . (4) فى « أ » : « أحداً » .

(5) ساقطة من « د » . (6) فى أ ، د ، جـ ، د : « يدعون » .

(7) هذا عجز بيت للنابغة الذبيانى ، وقد سبق تخريجه وبيان الشاهد فيه ص 223 .

(8) الصحاح 2/ 743 .

(9) سورة القصص : من الآية 82 : وانظر شرح المرادى 4 / 80 .

(10) ساقطة من « أ » ، و « د » .

ثم قال : « كأن الله (١) » ، كأن هنا عندهما للقطع واليقين لا « التشبيه(٢) » ، كبيت الكتاب(٣) :

ويكَأنْ من يكُنْ له نَشَبٌ يُحْبَبُ ... ومَنْ يفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرْ

د : « ويفتح » الحجازيون تاء : « هيهات » ، ويقفون بالهاء حملا على قضاة(٤) .

د : « ويكسر تميم وأسد ، ويقفون بالتاء »(٥) تشبيها بمسلمات(٦) .

والفِعْلُ مِنْ أسمائِهِ عَلَيْكَا ... وهكذا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

---

(١) الكتاب ٢ : ١٥٤ قال سيبويه : « وسألت الخليل - رحمه الله تعالى ، عن قوله : ﴿ ويكأنه لا يفلح ﴾ ، وعن قوله تعالى جَدُّه : ﴿ويكأنَّ الله﴾ ، فزعم أنها « وَيْ » مفصولة من « كأنَّ » ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قَدْر علمهم ، أو نُبِّهوا ، فقيل لهم : أما يُشبِه أن يكون هذا عندكم هكذا ، والله تعالى أعلم » . أ . هـ .

(٢) في « هـ » : « للتشبيه » .

(٣) وقبله :

سَألَتَانى الطَّلاقَ أنْ رَأتَانِي ... قلَّ مالى ، قد جئتمانى بِنُكْرِ

من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦ : ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ والدرر ٥ : ٣٠٥ وذيل سمط اللآلى ١٠٣ والكتاب ٢ : ١٥٥ ولنبيه بن الحجاج في الأغانى ١٧ : ٢٠٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ١١ ولسان العرب ١٥ : ٤٩٠ (وا) ، ١٥ : ٤١٨ (ويا) وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٤٦ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٢٦ والمساعد ٢ : ٦٢ .

والشاهد فيه مجيء « وَيْ » اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، وهى عند الخليل وسيبويه مركبة من « وَيْ » للتنبيه ، و « كأنَّ » للتشبيه ، ومعناها : « ألَمْ تَرَ » .

(٤) ساقطة من « أ » ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٨١ .   (٥) ساقطة من « أ » .

(٦) مثالها قوله تعالى في سورة المؤمنون : الآية ٣٦ : ﴿ هيهات هيهات لِمَا تُوعَدُون ﴾ .

قرأ أبو جعفر « هيهاتَ » مَعاً بكسر التاء فيهما ، وهى لغة « تميم وأسد » ، وقرأ الباقون بفتح التاء فيهما ، وهى لغة « أهل الحجاز » و« هيهات » اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » ، ووقف عليهما البزى والكسائى بالهاء ، والباقون بالتاء .

=

د : روى الأخفش عن فصحاء العرب عليَّ عبد الله زيداً ، بجر عبد الله(١) ، فيه إبدال الظاهر « من »(٢) « ضمير »(٣) الحاضر دون « شرط »(٤) .

كذا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ ... ويَعْمَلانِ الخفضَ مَصْدَرَيْنِ

د : ويجوز ألا تزاد « ما » بعد « رويدا(٥) » أي : أن تستعمل مجردة من « ما(٦) » ، وذهب الأخفش إلى أن « بله » حرف جر(٧) .

= انظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ٦٣ وتحبير التيسير ١٤٩ والبدور الزاهرة ٢٦٦ والإرشادات الجلية ٣١٩ .

وانظر شرح المرادى ٤/ ٨١ .

(١) المرادى في التوضيح ٤ : ٨٣ : « اختُلف في « كاف » عليك وأخواته ، فذهب الكسائى إلى أنها في موضع نصب ، ومذهب الفَراء أنها في موضع رفع ، ومذهب البصريين أنها في موضع جر ، وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : « عَلَيَّ عبد الله زيداً » بجر « عبد الله » ، فتَبيَّن أن الضمير مجرور الموضع ، وذهب ابن بابشاذ إلى أَنها حر ف خطاب ، فَلا موضع لها من الإعراب » . أ . هـ .

(٢) ساقطة من « هـ » .   (٣) في « ب » : « الضمير » .

(٤) في « هـ » : « شروط » .   (٥) شرح المرادى ٤/ ٨٤ .

(٦) ومن ذلك قول الشاعر :

رُوَيداً بنى شيبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاقُوا غَداً خَيْلِى على سَفَوَانِ

وهذا البيت من الطويل ، وهو لودَّاك بن ثميل المازنى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٢٧ ومعجم ما استعجم ٧٤٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٣٢١ وله أو لأبن سنان بن ثميل المازنى في شرح شواهد المغنى ٢ : ٨٥٣ وشرح المفصل ٤ : ٤١ ولسان العرب ٣ : ١٩٠ (رود) والمحتسب ١ : ١٥٠ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٥٦ .

وفيه شاهدان :

الأول : استعمال « رُوَيْداً » مجردةً من « ما » .

والثاني : نصب «بَعْضَ» بقوله : «رُوَيداً» لكونه مصدراً ناب عن الفعل الذى هو « أرْوَدُوا » .

(٧) ساقطة من « ب » وانظر شرح المرادى ٤/ ٨٧ . ومن شواهد استعمالها حرفَ جر قول الشاعر :

تذر الجماجِمَ ضَاحِياً هاماتُها ... بَلْهَ الأكفَّ كأنَّها لم تُخلَقِ

من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، والدرر ٣ : ١٨٧ وشرح شواهد المغنى ٣٥٣ .

=

قال « لنا(١) » شيخنا الأستاذ(٢) أبو عبد الله الصغير : يريد مع ما فيها من معنى الاستثناء المنقطع ، والله تعالى(٣) أعلم .

[١٢٧ب] وما لما تتوبُ عنه منْ عَمَلْ   لها وأخْرُ ما لذى فيه العَمَلْ

ق :في بعض النسخ « ما لذى » اسم(٤) إشارة إلى الأسماء ، وفى بعضها : « ما لذا » إشارة إلى الاسم(٥) . انتهى ، وقد علمتَ ما عند المكودى فيه(٦) .

د :وينبغي أن يقول « غالبا(٧) » قلت :فيقول مثلا :

وما « لما(٨) » تَتوبُ(٩) عنه من عَمَلْ   فى غالبٍ « لَهَا »(١٠) إذا أتتْ أُولْ

وأُول جمع أولى مؤنثًا على معنى الكلمة موقوفًا عليه بحذف التنوين فى النصب ، على حد قوله(١١) :

« قد جعَلَ القَيْنُ على الدفِّ إبَرْ » .

والشاهد فيه قوله : « بله الأكُفِّ » حيث يجوز نصب « الأكفَّ » على أن « بَلْه » اسم فعل ، وجره على أنها مصدر ، ورفعه على أنها بمعنى « كيف » .

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) ساقطة من « ص » ، و « ب » ، و « جـ » .   (٣) ساقطة من « ص » .

(٤) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .   (٥) شرح الشاطبى ٣/ ٣٢٩ .

(٦) شرح المكودى ١٦١ .

(٧) ابن مالك فى التسهيل : « وحكمها غالباً فى التعدّى واللزوم والإظهار والإضمار حكمُ الأفعال الموافقيها معنى » .

« المساعد ٢ : ٦٤٠ » .

فاحترز فى التسهيل بما لم يحترز به في الألفية . وانظر شرح المرادى ٤/ ٨٧ .

(٨) ساقطة من « هـ » .   (٩) فى « هـ » : « لتتوب » .

(١٠) من « هـ » .

(١١) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل ٩ : ٦٩ .

والشاهد فيه قوله : « إبَرْ » حيث وقف على الاسم المنصوب المنوّن بالسكون لا بالألف ، كما هى اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، وهذا على مذهب بعض العرب . =

واحكُمْ بتنكيرِ الذى يُنوَّنُ   منها وتعريفُ سواه بَيِّنُ

د : لازم التنكير كـ « واها(١) » بمعنى « أعجب » وويْها بمعنى « أغر(٢) » .

ق :وإيها بمعنى كف « بمعيَّن(٣) » .

ق :فَصَهْ بمعنى اسكت « عن(٤) » هذا الحديث الذى أنت تذكر ، وصَه مُنونًا بمعنى اسكت(٥) عن كل الحديث ، وكذا سائرها ، وعبارته مشعرة بأن التنوين وعدمه سماع ؛ إذ لم يقل مثلا : إذا أردت التنكير فنونْ ، أو التعريف فلا تنون(٦) .

وما به خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ   من مشبه اسم الفعل صوتا يُجْعَلُ

كذا الذى أجْدَى حكايةً كـ : قَبْ   والزمْ بِنَا النوعين فهْو قد وَجَبْ

د :مما خوطب به ما لا يعقل « هلا » « للخيل »(٧) ، دليله قول الشاعر(٨) :

---

(١) هذه كلمة من قول الراجز :

واهًا لسلمى ثُمَّ واهًا واهًا   هى المنَى لو أننا نِلْنَاهَا

وهذا الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٦٨ ، وله أو لأبى النجم في المقاصد النحوية ١ : ١٢٣ ، ٣ : ٦٣٦ ، ولأبى النجم فى شرح التصريح ٢ : ١٩٧ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٢٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٢ ولسان العرب ١٣ : ٥٦٣ (ويه) ، ١٤ : ٣٤٥ ، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب ٧ : ٤٥٥ ؛ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢ : ٣٦٣ ، ٤٨٦ وشرح شواهد المغنى ٢ :٧٨٦ وشرح عمدة الحافظ ٩٦٧ .

والشاهد فيه قوله : « واهاً » حيث وقع اسم فعْل بمعنى « أعجب » . ويروى : « نَلْقاهَا » مكان : « نلْنَاهَا » .

(٢) ساقطة من « جـ » ، وفى « ب » : « اغز » . وانظر شرح المرادى ٤/ ٨٨ .

(٣) ساقطة من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٣٢٩ .

(٤) فى « هـ » : « على » ، وهى ساقطة من « أ » .   (٥) ساقطة من « أ » .

(٦) شرح الشاطبى ٣/ ٣٣٠ .

(٧) فى « ب » : « للخليل » . وانظر شرح المرادى ٤ / ٨٨ .

(٨) البيت بتمامه :

أعيْرتَنِي دَاءً بأمِّكَ مِثْلُهُ   وأىُّ جوادٍ لا يقال له : هَلاَ =

« وأىُّ جوادٍ لا يُقَال له هَلاَ»

وعدس للبغال[1] ، ومثاله قول الآخر[2] :

عَـدَسْ مـــا لِعبَّادٍ عليكِ إمـــارةٌ نَجَوْتِ وهـذا تَـحْـمِـلينَ طَـلِيقُ

ق :« قوله»[3] : « صوتا يُجْعَلُ » معناه : يسمى صوتًا كما فسر الجوهرى «وجـعلوا [١٢٨ أ] الملائكة »[4] ولم يطلق عليه اسم فـعل ؛ لأنه لـم يوضع للدلالة على فـعل ، فليس بكلام ولا قـول حـقيقـة ؛ إذ لم يوضـع لعـاقل يفـهم

= من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية فى ديوانها ١٠٣ والأغانى ٥ : ١٦ وخزانة الأدب ٦ : ٢٣٨ ، ٢٤٣ وسمط اللآلى ٢٨٢ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ ولسان العرب ١٥ : ٣٦٤ (هَلاَ) وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢ : ٤٩٢ .

والشاهد فيه قوله : « هَلاَ »، وهو اسم فِعْل بمعنى « أسرعى » ، وقيل : بمعنى « اسكُنى »، وقيل : هو اسم صوت لزجر الخيل ، وهى مما لاَ يعقل .

(١) شرح المرادى ٤/ ٨٨ .

(٢) من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرِّغ فى ديوانه ١٧٠ وأدب الكاتب ٤١٧ والإنصاف ٢ : ٧١٧ وتخليص الشواهد ١٥٠ وتذكرة النحاة ٢٠ وجمهرة اللغة ٦٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ والدرر ١ : ٢٦٩ وشرح التصريح ١ : ١٣٩ ، ٣٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ والشعر والشعراء ١ : ٣٧١ ولسان العرب ٦ : ٤٧ (عدس) ، ٦ : ١٣٣ (عدس) والمقاصد النحوية ١ : ٤٤٢ ، ٤ : ٢١٦ ، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٦٢ ، ٤٤٧ وأوضح المسالك ١ : ١٦٢ وخزانة الأدب ٤ : ٣٣٣ ، ٦ : ٣٨٨ .

والشاهد فيه قوله : « وهذا تحملين طليقُ » ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « ذا » اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليَّته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم « ما » ، أو « مَن » الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير : « والذى تحملينه طليقُ » .

وفيه أن « عدَس » لزجر البغال ، وهو الذى من أجله سيق البيت .

(٣) ساقطة من « هـ » . (٤) سورة الزخرف : من الآية ١٩ .

الخطاب ، ولا له دلالة على معنى ، لا معنى فعل ولا غيره[1] . انتهى مختصرا ، وفيه للبحث مجال .

ق : ومثل « ما أجْدَى حِكايةً » أى : « أعطاها»[2] بقبْ احترازًا من حكاية الكلام ، كقلت : زيد قائم ، ونحو : قب قاش ماش[3] » للقماش ، كأنه حكاية « صوته »[4] إذا حرك ونحو : «خاز باز » للذباب أصله حكاية صوته[5] . انتهى[6] .

وقد أشبع الجوهرى الكلام فى « الخازباز[7] » .

---

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٣٣٠ ، ٣٣١ . (٢) ساقطة من « ب » .

(٣) فى « ص » و « د » : « حاش حاش » ، وفى « ص » ، و « جـ » : « خاش ماش » .

(٤) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « صوتية » .

(٥) شرح الشاطبى ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٦) ساقطة من « هـ » ، وفى « ب » ، و « جـ » : «كأنه » بدل : « أصله » . ومن ورود الخازباز فى الشعر قوله :

تفَـقَّأ فـوقَه القَلَعُ السَّوارِى وجُنَّ الخـازِبازِ به جُنُونَا

من الوافر ، وهو لابن أحمر فى ديوانه ١٥٩ وإصلاح المنطق ٤٤ والإنصاف ١ : ٣١٣ وجمهرة اللغة ٢٨٩ والحيوان ٣ : ١٠٩ ، ٦ : ١٨٦ وخزانة الأدب ٦ : ٤٤٢-٤٤٤ وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٥ وشرح المفصل ٤ : ١٢١ والمفصل فى علم العربية ١٧٨ ولسان العرب ١ : ١٢٣ (فِقأ) ، ٥ : ٣٤٧ (خوز) ، ٨ : ٢٩١ (قلع) ، ١٣ : ٩٩ (جنن) ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥ : ١٢٦ والصاحبى فى فقه اللغة ١٤٣ والكتاب ٣ : ٣٠١ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٩ .

والشاهد فيه قوله : « الخازبازِ » حيث جاءت دلالة على صوت الذباب ، وكذلك مبنى على الكسر مع كونه مقروناً بـ «ألْ» .

وفي « الخازباز » لغات عديدة حكاها الزجاج فى « ما ينصرف وما لا ينصرف » : ١٣٨ ، ١٣٩ وسيبويه فى الكتاب ٣ : ٣٠١ .

(٧) الصحاح ٢ / ٨٧٤ ، ٨٧٥ .

ق : ودخل فى قوله : « والزمْ بِنَا النوعين » عليك ودونك وبابها ، وكذا «عمم»(١) البناء فى التسهيل(٢) الصغير والكبير ، يعضده « تحمُّلها(٣) » للضمائر بخلاف : ضربًا زيدًا وعدم إظهار الفعل معها ، فلا تقول : الزم زيدًا عليك ، كما تقول : اضرب زيدًا ضربًا(٤) ، ولا يمنع البناء إضافتها ، كما لا تمنعه فى مثل : « كم رجل » ولا يلزم من موافقتها المعرب لفظًا إعرابها ، كما لم يلزم « فى » (٥) «غلامين»، ولا يضره خرق الإجماع الذى حكاه ابن خروف «على»(٦) إعرابها وتعلقها بالأفعال المنوب « عنها(٧) » ، أما أولاً فقد ذكر الفارسىُّ فى التذكرة بناءها عن أبى الحسن ، وأما « ثانيًا » فالراجح عند مُحَقِّقى الأصوليين جواز إحداث تأويل مع الموافقة فى محصول الحكم ، وهذا منه على تقدير تسليم الإجماع(٨) . انتهى .

ولا يخفى ما فى استدلاله بـ : « اضربْ زيدًا ضربًا » ؛ إذ المصدر المؤكد خلاف الذى هو بدل من « لفظ الفعل(٩) » ومراده بالتسهيل الكبير النسخة [١٢٨ ب] الكبرى ذات الزيادات كما ذكر فى موضع آخر ، والله تعالى أعلم(١٠) .

---

(١) فى « د » : « زعم » .
(٢) قال فى التسهيل : «وحكم جميعها البناء» وقال ابن عقيل فى الشرح : « لشبهها الحرف المهمل فى كونها غير عاملة ولا معمولة » ، « المساعد ٢ : ٦٦٣ » .
(٣) فى « هـ » : « تحمله » .
(٤) ساقطة من « هـ » .
(٥) ساقطة من « ب » .
(٦) فى « أ » : « فى » .
(٧) فى « د » : « عليها » .
(٨) شرح الشاطبى ٣ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ .
(٩) فى « ب » : « اللفظ بالفعل » .
(١٠) شرح الشاطبى ٣/ ٣٣٤ .

نُونَا التَّوكيد

للفعْلِ توكيدٌ بنُونَين هُمَا ... كنُونَيِ اذهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا
يؤكّدانِ افْعَلْ ويَفْعَلْ آتِيَا ... ذا طَلَبٍ أو شَرْطٍ امَّا تاليَا
أو مُثْبَتًا فى قَسَمٍ مُسْتَقْبلاَ ... وقَلَّ بعدَ ما ولمْ وبعدَ لا
وغيرِ إمَّا من طوالبِ الجزاَ ... .

د : أما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل عليه النون ، ولهذا قال : « آتيًا(١) » ، هذا خلاف ظاهر كلام أبى إسحاق « أن(٢) » « آتيًا » بمعنى « جائيًا » .

د : « ودخولها فى شرط غير « إما » وجواب الشرط مطلقا ضرورة(٣) » ، معنى مطلقا أنه لا فرق بين جواب «إما» وغيرها ، إلا أن جواب «إما» ليس فى الألفية .

ق : يحتمل قوله : « وقلَّ(٤) بعد ما » النافية والزائدة ، وبذا قطع ابنه(٥) .

« وبالله تعالى التوفيق(٦) » .

.... وآخِرَ المؤكَّدِ افْتَحْ كابْرُزَا
واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بما ... جانَسَ من تحرُّكٍ قد عُلِمَا
والمضْمَرَ احذِفَنَّهُ إلا الألِفْ ... وإنْ يكُنْ في آخرِ الفعلِ ألِفْ
فاجعلْه منه رافعًا غيرَ اليا ... والواوِ ياءً كاسْعَيَنَّ سَعْيَا

---

(١) المرادى ٤ : ٩٣ : « . . وإن كان مستقبلاً أكّدَ بها لا مطلقاً ، بل فى مواضع مخصوصة » .
(٢) ساقطة من « ص » . (٣) شرح المرادى ٤/ ١٠٦ . (٤) ساقطة من « ب » .
(٥) ابن الناظم ٢٥٣ : « أما المضارع من غير ما ذُكرَ فلا يؤكد بالنون إلا إذا كان بعد « ما » الزائدة دون « إن» ، أو منفيًا بـ « لم» أو « لا » أو كانَ شرطاً لغير « إمَّا » أو جزاءً فإنه حينئذٍ يَقِلُّ توكيده بها . . » .
(٦) ساقطة من « أ » ، و « ب » ، و « هـ » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٣٤١ .

واحــــذفْـه مـن رافعِ هـاتينِ وفى ... واوٍ ويا شَـكْلٌ مُـجـــانسٌ قُـفى
نحوُ اخـشَـيِنْ يا هندُ بالكسـرِ ويا ... قَـومُ اخـشَوُنْ واضْـمُمْ وقِسْ مُسَوِّيَا

د : ذهب قوم منهم المبرد(١) وابن السراج(٢) إلى أن فتحه نحو « ابرزنْ » ، فتحة بناء(٣) ، أى لأنه مركب كخمسة عشر ، ويعضده أنها لو كانت حركة التقاء [١٢٩ أ] الساكنين ما رجعت الواو فى نحو : « قولنَّ » والياء فى « نحو(٤) » بيعن ؛ إذ « الأغلب »(٥) عدم الاعتداد بحركة التقاء الساكنين ، « كما »(٦) فى نحو : « من **يشأ الله(٧)** » ، « **فمن يرد الله(٨)** » ، و« **لم يكن الذين كفروا(٩)** » وحمله على غير الأغلب « ضعيف(١٠) » ، وبه يقول جاعلها لالتقاء الساكنين .

ق : وقوله : « ليْن » أصله « ليِّن » فخُفِّف(١١) .

د : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء إلى قوله : ولذلك لم يتعرض له الناظم(١٢) ، «تأمله مع ما يأتى فى الألف من بعض الأحكام السابقة للتوكيد ، وقد تعرض لها الناظم»(١٣) .

---

(١) المقتضب ٣/ ١٩ .
(٢) الأصول ٢/ ١٩٩ والموجز ٨٣ .
(٣) شرح المرادى ٤ / ١٠٨ .
(٤) من « ص » ، و « جـ » ، و « هـ » .
(٥) فى « أ » ، و « د » : « الغالب » .
(٦) من هنا إلى آخر الفقرة ساقطة من « أ » .
(٧) سورة الأنعام : من الآية : ٣٩ .
(٨) سورة الأنعام : من الآية ١٢٥ .
(٩) سورة البينة : من الآية ١ .
(١٠) فى « أ » ، و « د » : « ضعف » .
(١١) شرح الشاطبى ٣/ ٣٢٤ .
(١٢) المرادى في التوضيح ٤ : ١١٠ : « حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مُساوٍ للصحيح فى التغيير الناشىء عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم » .
(١٣) ساقطة من « هـ » .

د : شمل قوله : « وإن يكن فى آخر الفعل ألفْ » « ثلاثة أنواع »(١) ، وكذا يشمل ما أسند إلى ظاهر ، نحو : « ليسعين زيد » .

قال شيخنا« الأستاذ »(٢) أبو عبد الله الصغير تابعا لشيخه أبى العباس الغيلالى : الظاهر أنه «إنما(٣) يشمل العارى من ألف التثنية ونون الإناث ؛ لأن الألف صار فيه ياء لأجل نون « التوكيد(٤)» ، فأما غير العارى منهما ، فإنما صار ألفه ياء لأجلهما لا لأجل نون التوكيد(٥) » ، ويكون سكت عنه لمساواته للصحيح ، وأما حذفه مع الواو والياء « المنبَّه(٦) » عليه ، بقوله : «واحذفه مع رافع هاتين» ، فليس للتوكيد فيه سبب ، وأما تحريكها بشكل «مجانس»(٧) فللتوكيد .

د : « حكم الألف والواو« اللذين »(٨) هما علاقة « حكم»(٩) الضمير(١٠) » ، يعنى : فى لغة «أكلونى البراغيث » وبالله سبحانه التوفيق(١١) .

ولمْ تقَعْ خـفـيـفـةٌ بعـد الألفْ ... لكنْ شـديدةٌ وكَسْـرُها أُلِفْ
وألِفًا زِدْ مِنْ قـبلها مُـؤكّـدًا ... فِـعْـلا إلى نُـونِ الإناثِ أُسْـنِدَا

---

(١) والأنواع الثلاثة كما قال عنها المرادى هى : « رافع الألف نحو : « اسعيان » ورافع نون الإناث نحو : « اسعينان » والمجرد من الضمير البارز نحو : « اسعينً يا زيد » (التوضيح ٤ : ١١٠) .
(٢) من « هـ » .
(٣) ساقطة من « ب » .
(٤) في « ص » : « التأكيد » .
(٥) ساقطة من « هـ » .
(٦) فى « د » : « المبنية » .
(٧) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » و « هـ » : « يجانس » .
(٨) فى « د » : « الذين » .
(٩) ساقطة من « هـ » .
(١٠) شرح المرادى ٤/ ١١١ .
(١١) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

١٢٩ ب/ د : وإنما كسروا مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال(١) ، يعنى الفتحات ؛ لأن الألف فى مقدار فتحتين ، وذكر أبو البقاء(٢) وابن عطية(٣) أنها كسرتْ تشبيها بنون «رجلان» .

---

(١) شرح المرادى ٤ / ١١٢ .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبرى البغدادىّ الضَّرير النحوىّ الحنبلىّ ، ولد سنة ٥٣٨ هـ .

كان ثقة صدوقاً ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ، دَيِّناً ، حَسَنَ الأخلاق ، متواضعاً ، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب .

صنَّف إعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، وإعراب الشواذ ، والتفسير ، والتعليق فى الخلاف ، وغيرها كثير .

توفِّى فى سنة ٦١٦هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٣٨-٤٠ والأعلام ٤ : ٢٠٨ وإنباه الرواة ٢ : ١١٦-١١٨ والبداية ١٣ : ٨٥ والبلغة ١٠٨ وشذرات الذَّهب ٥ : ٦٧-٦٩ ومعجم المؤلفين ٦ : ٤٦ وهدية العارفين ٤٥٩ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢٤٦ ووفيات الأعيان ١ : ٣٣٤-٣٣٥ .

والعكبرى منسوب إلى « عُكْبَرَا » ، وهى بُلَيْدة من ناحية دُجَيْل ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . « مراصد الاطلاع ٢ : ٩٥٣ » .

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ، وقيل : عبد الرحمن ، ابن غالب بن تمام بن عبد الرءوف بن عبد الله بن تمام بن عطية الغرناطىّ ، ولد سنة ٤٨١ هـ .

كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، نَحْويا ، لغويّا ، أديباً ، بارعاً شاعراً مفيداً ، ضابطاً سنيا .

ألَّف تفسير القرآن العظيم ، وهو أصدق شاهد له بإمامته فى العربية وغيرها .

توفى سنة ٥٤١ ، وقيل : ٥٤٢ ، وقيل ٥٤٦ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٧٣-٧٤ والأعلام ٤ : ٥٣ وبغية الملتمس ٣٧٦-٣٧٨ والبلغة ١١٨ والصلة ١ : ٣٨٠ وكشف الظنون ١٦١٣ وطبقات المفسرين للسيوطى ١٦-١٧ ومعجم المؤلفين ٥ : ٩٣ ونفح الطيب ٩ : ٣٠٧-٣١٣ .

واحذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ   وبعدَ غيرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ
واردُدْ إذا حذَفْتَها فى الوقْفِ ما   من أجْلِها فى الوَصْلِ كان عُدِمَا
وأبْدلَنْها بعدَ فَتْحٍ ألِفَا   وقْفًا كما تقول فى قِفَنْ : قِفَا

ق : أما الشديدة(١) فلا« تغير »(٢) فى الحالين(٣) » .

قوله : « وأبدلنها » يعنى : وجوبًا(٣) ، ومن شواهده عند سيبويه(٥) قول الشاعر(٦) :

متى تأتِنا تَلْمُمْ بنا فى ديارنا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تَأجَّجَا

يريد « تأجَّجنْ » أى : تتأجج ، وهو «مما »(٧) لحقته النون فى الإيجاب ضرورة ، وينبغى أن يكتب قوله : فى « قِفَن » بالنون ، وإن كان القياس الألف إظهارًا للنون التى تبدل ألفًا .

---

(١) فى « ب » : « المشددة » ، وفى « هـ » : « التشديد » ، وهذه الفقرة ساقطة من « د » .

(٢) فى « هـ » : « يتغير » .

(٣) شرح الشاطبى ٣ / ٣٥٠ ، ٣٥٢ .

(٤) شرح المرادى ٤ / ١١٥ .

(٥) ساقطة من « ب » ، و « د » ، وفى : « ومن شواهد سيبويه » .

(٦) من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر فى خزانة الأدب ٩ : ٩٠-٩٩ والدرر ٦ : ٦٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٦٦ وسر صناعة الإعراب ٦٧٨ وشرح المفصل ٧ : ٥٣ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٤٠ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٦٨ والإنصاف ٥٨٣ ، ٣ : ٨٦ ولسان العرب ٥ : ٢٤٢ (نور) والمقتضب ٢ : ٦٣ وهمع الهوامع ٢ : ١٢٨ ، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٧٤ .

وفي البيت شاهدان :

الأول : إبدال الفعل « تلمم » من الفعل « تأتنا » .

والثاني : إبدال النون ألفاً فى : « تأجَّجَا » ، والأصل : « تأججن » .

(٧) فى « هـ » : « ما » .

ما لا ينصرف

الصَّرْفُ تنوينٌ أتى مُبَيِّنَا   مَعْنًى بِهِ يكُونُ الاسْمُ أمْكَنَا

د : «مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين»(1) ، دليله أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب فنونه ، قيل : صرفه للضرورة ، ولا جر هناك ، وأيضا فإن الاسم الذى لا ينصرف إذا حُلى بأل أو أضيف دخله الجر مع وجود علة منع الصرف(2) .

د : «عن الشارح : مما لا يدخله تنوين التمكين باب مسلمات قبل التسمية(3)» ، قيل : باب مسلمات حذف تنوينه لمانع كالمضاف وذى ألْ ، فإنه لما أتى «فيه»(4) بتنوين [130 أ] المقابلة ذهب تنوين الصرف ونُوِىَ فقط ؛ إذ لا « يجتمع »(5) تنوينان ، ويدل على « أن تنوينه(6) » لغير الصرف وجوده فيه مع العلمية والتأنيث بعد التسمية فى اللغة الفصحى .

---

(1) المقصود بالتنوين هنا تنوين التمكُّن فقط ، قال ابن الناظم ص4 : « وأما التنوين ، فهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً ، وتسقط خطاً ، وهو على أنواع : تنوين الأمكنية كزيدٌ وعمرٌو . . » .
وانظر شرح المرادى 4 / 119 .

(2) قال ابن مالك :
وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفُ   ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد ألْ ردفْ

(3) ابن الناظم ص257 : « فإذا قيل : الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدالٌ على الأمكنية علم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذى لا يدخله ذلك التنوين ، وفى هذا التعريف مسامحة ، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية ، باب مسلمات قبل التسمية به ، وليس من الممكن أن يقال : إنه غير منصرف . . » .
وانظر شرح المرادى 4 / 120 .

(4) ساقطة من « أ » ، و « د » .   (5) فى « هـ » : « يمتنع » .

(6) فى « د » : « أنه تنوين » .

د : قيل : اشتقاقه من التصريف(1) وهو الصوت(2) ، هذا(3) على أن الصرف هو التنوين دون الجر .

د : وقيل : من الانصراف ، هذا على أنه التنوين والجر معًا(4) .

ابن الضائع : وقيل : من الصرف « بالكسر(5) » وهو الخالص لخلوصه من الشبيه(6) .

فَالِفُ التأنِيث مُطْلَقًا مَنَعْ   صَرْفَ الذى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

د : إذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال ، ثم سميت به صرفت هى لغة من لا ينوى المحذوف ، فإنه حينئذ(7) تقلب واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : «حُبْلى»(8) ، فتصير ألفه منقلبة عن الواو ، لا للتأنيث فيصرف(9) .

ق : يرجع مطلقا للألف ، وكيف لما حواه « أو بالعكس(10) » ، والله تعالى أعلم(11) .

وزائدا فَعْلانَ فى وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

د : « لشبهها بزيادتَىْ حمراء من وجوه منها أنها لا تلحقهما تاء التأنيث(12) » ،

---

(1) فى « هـ » : « الصرف » .   (2) شرح المرادى 4 / 120 .

(3) فى « ب » : « بناءً » .

(4) المرادى 4 : 120 : « وقيل : من الانصراف فى جهات الحركات ، وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، كأنه انصرف عن شبه الفعل » .

(5) ساقطة من « د » .   (6) شرح الجمل لابن الضائع 1/ 33 .

(7) شاقطة من « د » .   (8) ساقطة من « ص » .

(9) شرح المرادى 4/ 121 .   (10) من « ص » ، وفى بقية النسخ : « وبالعكس » .

(11) شرح الشاطبى 3/ 356 .

(12) المرادى 4 : 123 : « قلت : لم يمتنع الصرف بزيادتىْ « فَعْلان » لذاتها ، بل لشبهها بزيادتى « حمراء » فى وجوه منها : أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث ، وهذا مفقود فيما مؤنثه «فعلانة » ، فلذلك صُرِف » .

زاد فى الإفصاح : « وأنهما زائدتان وأن أولهما ألف ، وأن « ما[١] » قبلهما ثلاثة أحرف فأكثر » .

ق : واندرج فى قوله : « سلم » إلى آخره ما لا مؤنث له كرحمن ، وفى صرفه قولان[٢] .

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ ووزنُ أَفْعَلا ... ممنوعَ تأنيثٍ بتَا كَأَشْهَلا
والْغِينَ عارضَ الوصْفِيَّهْ ... كأرْبعٍ وعارِضَ الإسْمِيَّهْ
فالأدهَمَ القَيْدُ لكونِه وُضِعْ ... فى الأصْلِ وصفًا انصرافُهُ مُنِعْ
وأجْدَلٌ وأخْيَلٌ وأفْعَى ... مَصْروفةٌ وقد يَنَلْنَ المَنْعَا

د : «وأربع» أحق بالصرف[٣] ؛ لأن فيه تاء التأنيث أيضًا ، كأن أربعًا

(١) من « ب » .

(٢) ابن الجزرى : « يريد أن ما جاء على وزن « فعلان » ، وفيه ألف ونون زائدتان ، وهو صفة، كعطشان وغضبان وسكران، فإنها مأخوذة من العطش والغضب والسُكْر ، فلا يخلو إما أن يكون له « فعلانة » أو لا يكون ، فإن لم يكن مُنِعَ من الصرف ، وإن كان له « فعلانة ، كندمان ، فإنه يقال فى مؤنثه : « ندمانة » ، فإنه ينصرف ، وقد اختلف فى هذا النوع ، فمن قائل يقول : شرط منع الصرف وجود فعلى، ومن قائل يقول : شرطه انتفاء «فعلانة»، فمن هاهنا اختلف فى «رحمان »؛ لأنه لم توجد له « فُعلى » وانتفت «فعلانة»، فلا يقال : « رحمانة » ، ولا « رحمى » . . » .

« كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ٢٩٣ـ٢٩٤ » .

وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٣٥٨ .

(٣) قال المرادى فى توضيح المقاصد ٤ : ١٢٥ : « فالأقسام ثلاثة :

فالأول :ما وصفيته أصلية باقية ، نحو : أشهل ، ولا إشكال فى منعه .

والثانى :ما وصفيته عارضة ، نحو: مررت برجل أرنبٍ، أى : ذليل ، و « بنسوة أربع » .

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة، و « أربع » أحقُّ بالصرف؛ لأن فيه تاء التأنيث أيضاً .

والثالث :ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية ، فهذا يُمنَع إلغاءً للاسمية العارضة واعتباراً للأصل » . أ . هـ .

مصروف[١] ، ولو لم تكن وصفيَّته عارضة لأجل تاء التأنيث ، فعلى هذا لو قال المصنف : « كأرنب » عوضًا من قوله : « كأربع » لكان أبين .

ق : وقطع همزة الاسمية ؛ لأن الوتد لا يكف[٢] .

ومَنْعُ عَدْلٍ مع وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فى لَفْظِ مَثْنَى وثُلاثَ وأُخَرْ
ووزْنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهُمَا ... مِنْ واحِدٍ لأربعٍ فلْيُعْلَمَا

ق : إنما قال : « فى لفظ » فعين اللفظ لأجل آخر ؛ إذ لا يقاس عليه غيره[٣] .

وكُنْ لجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا ... أو المفاعيلَ بمَنْعٍ كافِلا
وذا اعْتِلالٍ منه كالجَوارِي ... رفْعًا وجرًا أجْرِه كَسارِي
ولِسَراويلَ بِهذا الجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتضى عُمُومَ المَنْعِ
وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِما لَحِقْ ... بِهِ فالانصرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

د : عن الزجاج[٤] : « أصل ياء هباى[٥] » السكون عندى[٦] ، ولولا ذلك

(١) قال أبو إسحاق الزجاج : فأمَّا « أربعٌ » فى قولك : « مَرَرْتُ بنسْوة أربعٍ » ؛ فمصروف ؛ لأن « أربعاً » ليس بصفة إنما هو اسم للعدد ، فإذا وصفْتَ به فإنَّمَا وضَعتَه فى موضع الصفة ؛ لأنك إذا قلتَ : « مَرَرْتُ بنسوة أربعٍ » فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به ، وأصله التسمية » . « ما ينصرف وما لا ينصرف ١٦ـ١٧ » .

(٢) شرح الشاطبى ٣/ ٣٦١ . (٣) شرح الشاطبى ٣/ ٣٦٤ .

(٤) المرادى ٤ : ١٣٠ : « وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير « هبىّ » أن تقول : « هباى » ، بالإدغام ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتُها . انتهى » .

وقال الزجاج فى كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف » ص٦٥ : « ويقال للصغير » « هَبَىٌّ » ، وللصغيرة : « هَبَيَّةٌ » ، فيجمع : « هَبَایٌ » ؛ ولا يُصْرَفُ ؛ لأن « هَبَایٌ » جمع « فَعَلٌ » ، و « فعلٌ » بحذاء « فعَلٌ » إذا قلت : « خصَمٌ » ، وجمعه : « خَصَامٌ ») . أ . هـ .

(٥) فى « ب » : « أصله ياءَ » ، وفى « جـ » أصل ياء هيايا » ، وفى « هـ » : « أصل الباء » .

(٦) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « عندى السكون » .

لأظهرتها ، لو أظهرها لقال : « هبايا[1] » لما تعرفه من قوله : « والمدُّ زيد » البيت ، ومن قوله : « وافتح وردَّ الهمز ياءً فيما أعل لامًا » .

د : مثال « ما [2]» ألفه غير سابقة للياء جوارى[3] ، وهو منسوب إلى الجوار[4] على غير قياس[5] ، فزمان وجود ألفه زمان وجود يائه[6] .

ق : فى قوله : « **بهذا الجمع شبهٌ** » تقديم معمول المصدر الموصول عليه[7] ، كما أن فى قوله « **وإن به سُمي** » تقديم النائب« على »[8] «الفعل»[9] .

[١٣١أ] والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نحوُ مَعْدِ يكَرِبَا

د : المراد به جعل الاسمين اسما واحدا ، لا بإضافة ولا بإسناد [10]، ينبغى أن يزاد ، « ولا بعطف منوى » إخراجا لخمسة عشر ونحوه .

---

(١) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « هيايا » .

(٢) ساقطة من « ص » ، و « أ » ، و « د » .

(٣) فى « ص » ، و « ب » ، و « جـ » : « حوارى » .

(٤) فى « ص » « الحور » ، وفى « ب » ، و « جـ » : « الحوار » .

(٥) شرح المرادى ٤/ ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) ابن الناظم ٢٦٥ وابن الجزرى ٢٩٦-٢٩٧ ، وقال الزجاج : « فأمَّا » « حَوَارِىٌّ » فمصروفٌ؛ لأنه منسوب إلى «حَوَارٍ» . « ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤ » .

(٧) ساقطة من « هـ » .

(٨) فى « أ » ، و « ب » ؛ و « د » : « عن » .

(٩) فى « هـ » : « الفاعل » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(١٠) المرادى ٤ : ١٣٧ : « المركب تركيب مَزْجٍ ، والمراد به جعل الاسمين اسماً واحداً ، لا بإضافة ، ولا بإسناد ، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث » .

د : ويُبنى صدره على الفتح إلا أن يكون ياء[1] ، قيل : « أو نونا نحو باذنجانة، دليل تركيبه فتح نونه الأولى فى« التصغير»[2] كبعلبك ، قاله أبو حيان[3] .

د : وإنما لم تفتح[4] الياء ، لأن « للتركيب[5] » مزيد ثقل ، ونون باذنجانة كالياء ؛ إذ غُنَّتها كمدها[6] .

د : فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف ، كهرمز من رامهرمز[7] .

قال شيخنا الأستاذ : يقوم من هذا أن أبا هريرة غير منصرف[8] ، وقد «أشبعنا[9] » القول فيه عند قوله[10] : « **كبنات الأوبر** » .

---

(١) المرادى ٤ : ١٣٨ : « والنوع الثانى : ما خُتمَ بغير « ويه» ، فهذا فيه ثلاثةأوجه : أحدها : وهو الأصَحُّ ، أنه مُعْرَب إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى صدره على الفتح نحو «بعلبك » إلا أن يكونَ ياءً نحو « معدى كرب » فإنها تسكنه ، قيل : أو نوناً نحو « باذنجانة » ، وإنما يبنى على الفتح ؛ لتنزُّل عجزه منزلة تاء التأنيث ، وإنما لم تفتح الياء ، وإن كانت تفتح قبل تاء التأنيث ؛ لأن للتركيب مزيد ثقل ، فَخُصَّ بمزيد خفَّة » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٥٢ أ .

(٤) فى « هـ » : « يفتح » .

(٥) من « ص » ، وفى بقية النسخ : « التركيب » .

(٦) شرح المرادى ٤ / ١٣٨ .

(٧) ساقطة من « هـ » ؛ وقال المرادى فى توضيح المقاصد ٤ : ١٣٨ : « والوجه الثانى أن يضاف صدره إلى عجزه ، فيُعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ، ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل ، فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف ، كهرمز من « رام هرمز » ، فإن فيه العجمة ، وإلاَّ صُرِفَ نحو : « موت » من «حضرموت » . أ . هـ .

وقال الزجاج فى كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٣ : « . . وإن شئت أضفت الاسْمَ الأولَ إلى الثانى ، فقلت : « هذه بعلبكُّ وحضرموت » فتجريهما مجرى « سعيدُ كرْز » . . وكذلك : « هذه رامُ هُرْمُزُ يا هذا » ؛ بضمِّ الزاى ومنع الصرف ، وإن شئتَ أضفتَ فقُلْتَ : « هذه رامُ هُرْمُزَ يا هذا » وفَتَحتَ « هُرْمُزَ » ؛ وهو فى موضعِ جَرٍّ ؛ لأن « هُرْمُزَ » أعجمىٌّ لا ينصرف » .

(٨) فى « ص » : « متصرف » ، وفى « ب » : « مصروف » .

(٩) فى « ص » : « أشبعته » .

(١٠) يقصد بيتاً تابعاً لمبحث المعرَّف بالأداة ، وهو قوله :

ولاضطرارٍ كبناتِ الأوبرِ ... كذا وطبتَ النفسَ يا قيسَ السَّرى

وأما تركيب الأحوال والظروف إلى قوله : « وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء(1) » .

ومنه قول أبي القاسم (2) :

« دليلاً على المنظوم أوّلَ أوّلاَ (3) » .

تأمل كلام شراحه :

كـــذاك حـــاوِي زائدَيْ فَـعْـلانَا ... كَـغَـطَـفَـانَـا وكَـأَصْـبَـهَـانَـا

---

(1) المرادى 4 : 139-140 : « وأما تركيب الأحوال والظروف نحو : « شغربغر ، وبيت بيت، وصباح مساء . . » إذا سُمِّيَ به أُضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب ، هذا رأى سيبويه ، وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء » .

وقال سيبويه : « وأما يَوْمَ يَوْمَ ، وصباحَ مساءَ ، وبيتَ بيت ، وبينَ بين ، فإن العرب تختلف فى ذلك ، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يُضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً . . » « الكتاب 3 : 302-303 » .

(2) هو أبو القاسم بن فِيُرَّة بن خلف بن أحمد الشاطبى الأندلسى الضرير ، إمام القراء ، المتوفى بمصر سنة 590هـ ، صاحب قصيدة « حرز الأمانى ووجهُ التهانى في القراءات السبع » الموسومة بالشاطبية ، وقد سبق التعريف به .

(3) هذا رجز من الشاطبية ، وهو والذى يسبقه :

جعلتُ أبا جادٍ على كلِّ قارئ ... دليـلاً على المنظوم أوّل أوّلاَ

قال صاحب الوافي :

و « أبا جاد » هى أبجد هوز المعروفة ، « دليلاً » أى : علامة .

والمعنى : جعلت حروف أبجد المعروفة علامة على كل قارىء من الأئمة السبعة ، ورواتهم الأربعة عشر على ترتيب ما نظمت ، فجعلت الحرف الأول للقارىء الأول والحرف الثانى للراوى الأول عنه ، والحرف الثالث للراوى الثانى عنه ، وهكذا » .

« الوافى فى شرح الشاطبية ص18 » .

والشاهد فى الشطر الثانى ، وهو تركيب « أوّلَ أوّلاَ » .

د : قد يكون فى النون اعتباران نحو : حسان وكذا تبان وسمان(1) .

د : « فعال فى النبات أكثر كجمار وعنّاب وتفاح(2) .

د : ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف(3) ، كحنان فى حناء همزة حناء أصلية كقثاء(4) . وبالله تعالى التوفيق(5) .

كـذا مُـؤنّثٌ بهــاءٍ مُطْـلَقَـا ... وشَرْطُ منْعِ العَـارِ كَـوْنُـهُ ارتَـقَى

فـوقَ الثلاثِ أوكجُورَ أو سَقَرْ ... أو زَيدٍ اسمَ امـراةٍ لا اسمَ ذَكَـرْ

وجْهانِ في العادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ ... وعُجْمَةً كَـهِنْدَ والمنْعُ أحَقْ

د : [131-ب] فإن غفر بغيرتاء نحو « حُريب(6) » ، وهى ألفاظ مسموعة ، انصرف(7) ، لم يقطع بهذا أبو حيان(8) بل عنده فيه وجهان .

---

(1) قال أبو اسحاق الزجاج : « فأمّا « تَبَّانٌ » ، و « حَسّانٌ » ، و « سَمَّانٌ » فمصروفات ؛ لأنّ « تبّانٌ » « فَعَّالٌ » من « التِّبْن » ، و « سَمَّاناً » « فَعَّالٌ » من « السَّمْنِ » ، و « النونُ » من نفس الكلمة . . فإذا أرَدتَّ بـ « سَمّانَ » « فَعْلاَن » من « السَّمّ » وأردت بـ « حَسَّانَ » فَعْلاَنَ » من « الحِسِّ » أو من « الحَسّ » ، وأردتَّ بـ « تَبَّانَ » « فَعْلاَنَ » من « التَّبِّ » ؛ و « التَّبُّ » : الخَسران، لم تصرفْ هذا الضرب في المعرفة ، وصرفتَه فى النكرة » .

« ما ينصرف وما لا ينصرف 47-48 » . وانظر شرح المرادى 4 : 140 .

(2) شرح المرادى 4 / 141 .

(3) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .

(4) المرادى 4 : 141 : أو إذا أُبدل من النون الزائدة لام منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم المبدل، مثال ذلك : « أصيلان»، فإن أصله : « أُصَيْلان » ، فلو سُمِّيَ به منع الصرف ، ولو أبدل من حرف أصلى نون صُرِف ، بعكس أصيلان ، ومثال ذلك « حنان » فى « حناء » ، أبدلتْ همزته نوناً » .

(5) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(6) فى « د » : « ضريب » .

(7) شرح المرادى 4/143 .

(8) التذييل والتكميل 5/57أ .

« وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظا أو تقديرًا كاللفظ منع الصرف[1] » ، يعنى بقوله : « تقديرًا كاللفظ » ما كان حذفه على طريق القياس ، فإن المحذوف منه يكون كالملفوظ به ، ومنه جوب تخفيف « جوأب[2] » اسم بقعة[3] .

د : شمل تخفيف شمأل ، واحترز به مما « حذف[4] » على غير قياس ، كأيْم أيِّم ، من باب هيْن وهيِّن ، فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به ، قاله ابن هانئ .

والعَجَمِىُّ الوضْعِ والتَّعْريفِ مَعْ ... زيْدٍ على الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

د : « فاحترز بالشرط الأول « عن[5] » نوعين أحدهما : ما نُقل[6] من لسانهم وهو نكرة نحو : « لجام » ، ومنه « ديباج وإستبرق وآجُر وسجيل وقسطاس ونيرون وزنجبيل وياسمين[7] » .

والآخر : ما كان فى لسان العجم نكرة ، ثم نُقِلَ فى أول أحواله علمًا ، نحو : بندار البنادرة تجار يلزمون المعادن ، ومن هذا النوع « قالون »[8] .

---

(١) شرح المرادى ٤/ ١٤٣ . (٢) فى « ب » ، « جَوْب » ، وفى « هـ » جَوْءَ » .
(٣) « جَوْب » ، بالفتح وآخره باء : موضع ، قال الشاعر :
ألا طرقتك من جوبٍ كنودُ
« مراصد الاطلاع ١ : ٣٥٤ »
(٤) من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » . (٥) فى « ب » ، و « هـ » : « من » .
(٦) فى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « لقن » .
(٧) قال الزجاج : « وأمَّا الأعجمية التى هى أسماء الأجناس ، نحو : « ديباج » و « ياسمين » ، و « فرِند » ، و « إبْرَيْسَم » ، و « آجُرّ » ، و « جَامُوس » ، فهذه كلها مصروفة فى بابها ، ومصروفة أيضاً إن سميتَ بها رجلاً وكذلك « ياسمينٌ » ، و « سَوْسَنٌ » وإنما صرفتَ هذه ؛ لأنها دخلتها « الألف واللام » ، فتمكنت فى العربية . « ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ » .
« وانظر : الكتاب لسيبويه ٣ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ » وشرح المرادى ٤/ ١٤٤ .
(٨) قالون : هو أحد رواة الإمام نافع أحد القراء السبعة ، « وقالون » باللغة الرومية « جيد » .
« الوافى فى شرح الشاطبية ١٤ » ، وشرح المرادى ٤/ ١٤٥ » .

ق : هى أربعة : باب إبراهيم ، وباب لجام ، وباب بندار ، وباب عكس بندار ، وظاهر النظم صرفه ، ولم يحفظ له مثال[1] .

كذاك ذو وزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلا ... أوْ غالبٍ كأحْمَدٍ ويَعْلَى

د : والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل « كصيفة[2] » الماضى[3] المفتتح بتاء « مطاوعة[4] » ، أو همزة « وصل[5] » وما سلم من المصوغ للمفعول[6] ، [١٣٢ أ] احترز بما سلم مما اعتل ، نحو : « بيع » فإنه على وزن : « فيل[7] » ، ونحو : « بُوع » فإنه على وزن حُوت .

فائدة :

قال فى الكافية[8] :

وهَمْزُ وصْلِ الفعْلِ إن يصِر سما ... يُقطَعُ ويُمنَعُ صَرفُهُ كاعْلَمَا
واستبِقْ وَصْلَ هَمْزِ ما قد نُقلا ... من غيرِ فِعْلٍ كاقْتِرَابٍ واعْتَلا
وما يَصِيرُ عَلَمًا من ذي ألِفْ ... زِيدَتْ لإلحَاقٍ فلَيْسَ يَنْصَرِفْ

د : أى : من ذى ألف مقصورة بخلاف الممدودة ، فإنها مبدلة من ياء[9] ،

---

(١) شرح الشاطبى ٣/ ٣٨١ ، ٣٨٢ . (٢) فى « أ » : « كصفة » .
(٣) فى « د » : « الفعل » . (٤) فى « ب » : « مضارعة » .
(٥) ساقطة من « أ » . (٦) شرح المرادى ٤ / ١٤٧ .
(٧) من « ص » ، وفى النسخ الباقيات : « قيل » .
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٩ .
(٩) المرادى ٤ : ١٥٣ : « ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية ؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يُوجدان فى ألف الإلحاق الممدودة ، فلذلك لم تمنع الصرف ، لوجهين :
أحدهما : أنها زائدة ليست مبدلة من شىء ، بخلاف الممدودة ، فإنها مبدلة من ياء .
والثانى : أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى ، فهو على مثال « سكرى » بخلاف الممدودة » .

يعنى أن إلحاق نحو : علباء بقرطاس إنما وقع بزيادة ياء ، ثم أبدلت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، بدليل أنهم أبقوها ياء لما تحصنت بالهاء فى نحو « درْحاية » وهو ملحق بجعراطة ، كذا قرره لنا[1] أستاذنا[2] أبو عبد الله الصغير ، وهو مبسوط عند أبى « الحسين[3] » أبى الربيع[4] .

ق : تسميته : إياها ألفًا تخرج الممدود ؛ لأن الألف لا تطلق حقيقة إلا على غير المنقلبة[5] ، ولا يلزمه مثل هذا فى ألف التأنيث ؛ بقوله : «مطلقًا أو كيفما وقع» على الاحتمال السابق ، وأغفل ألف التكثير[6] لقلتها[7] .

قلت : فلو قال مثلاً :

وما يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذى الِفْ ... مَقْصُورةٍ لِنَحْوِ إلْحاقٍ عُرِفْ

لم[8] يحتج لهذين العذرين كما لا يحتاج لقيد الزيادة والتصريح بالمنع .

ق : وإنما قال : « وما يصير علما » ولم يقل مثلا : والعلم لأن ألف الإلحاق مختصة بالأجناس فلا ترى فى علم « ولا[9] » منقولا يشهد له الاستقراء[10] .

[١٣٢ب] والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوكيدِ أو كثُعَلاَ

(١) ساقطة من « أ » . (٢) فى « هـ » : « شيخنا » .
(٣) فى « ص » ، و « ب » ، و « هـ » : « الحسن » .
(٤) ابن أبى الربيع فى كتاب الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ : ٦٢٦-٦٢٧ : « الثانى : ما لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة ، وذلك ما آخره ألف الإلحاق نحو أرطى فيمن نوَّنَ ، ومعزى لا ينصرف للتعريف وشبه هذه الألف بألف التأنيث ؛ لأن العلمية منعت من لحاق التاء ويجرى مجرى ألف الإلحاق ألف التطويل ، نحو : « قبعثرى » إذا سميتَ به مذكراً لم ينصرف فى المعرفة ؛ لأن العلمية منعت من لحاق التاء ، وأما « علباء » ، فينصرف إذا سُمِّيَ به مذكر ؛ لأن هذه الهمزة لا تشبه ألف التأنيث ؛ لأنها منقلبة عن ياء مثل درْحاية . . وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث » .
(٥) فى « أ » : « المتعلقة » . (٦) فى « ب » : « التذكير » .
(٧) شرح الشاطبى ٣/ ٣٨٨ . (٨) فى « ب » : « فلم » .
(٩) من « ص » ، وفى أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : « إلا » .
(١٠) شرح الشاطبى ٣/ ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

د : ذكر بعضهم أن فعل علم جنس[1] ، صوابه قد يكون علم جنس .

ق : إنما تكلم الناظم[2] على علم ثبت كونه معدولا ، وإلا كان « دورًا[3] » .

والعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مانِعَا سَحَرْ ... إذا بِهِ التَّعْيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

د : ذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنى لعدم التقار[4] أى « التمكين[5] » ، وهذه علة ضعيفة ، قيل بها فى لدن ، وفى لدى[6] على القول ببنائه .

ق : تعريفه بالعلمية الجنسية[7] .

وابْنِ على الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤنَّثًا وهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عند تَميمٍ واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا ... من كلِّ ما التعريفُ فيه أثَّرَا
وما يكونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي ... إعرابه نَهْجَ جَوارٍ يَقْتَفِي

د : فى سبب بنائه أقوال[8] :

أحدها : شبهه بنزال وزنًا وتعريفًا وعدلاً وتأنيثًا ، من دليل[9] تأنيثه قول الشاعر[10] :

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدرعِ أنت إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولجَّ في الذُّعْرِ

(١) شرح المرادى ٤/ ١٥٦ . (٢) ساقطة من « أ » .
(٣) فى « د » : « دوران » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٣٩٠ ، ٣٩١ .
(٤) المرادي ٤ : ١٥٧ : « وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنىٌّ لا لتضمنه معنى الحرف ، بل لعدم التقار » .
(٥) فى « جـ » : « التمكن » .
(٦) الكتاب ٣ : ٢٨٦ : « وجُزِمَتْ لدُنْ ، ولم تُجعَلْ كعنْدَ ؛ لأنها لا تُمكَّن في الكلام تمكُّنَ عنْدَ ، ولا تقع في جميع مَواقعه ، فجُعل بمنزلة « قطْ » ؛ لأنها غير متمكنة .
(٧) شرح الشاطبى ٣/ ٣٩٢ . (٨) شرح المرادى ٤/ ١٥٩ .
(٩) فى « هـ » : « ودليل » .
(١٠) من الكامل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص٩٨ وإصلاح المنطق ٣٣٦ والإنصاف ٢ : ٥٣٥ وخزانة الأدب ٦ : ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ والدرر ٥ : ٣٠٠ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٢٣١ وشرح التصريح ١ : ٥٠ وشرح شواهد الشافية ٢٣٠ وشرح =

د : الثالث[1] : توالى العلل ، يعنى التعريف والعدل والتأنيث ، وقد ردهُ ابن بابشاذ بأن نحو « أذربيجان » فيه خمس علل : « التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون» ، ومع ذلك لم يُبْنَ[2] .

= المفصل ٤ : ٢٦ والشعر والشعراء ١ : ١٤٥ والكتاب ٣ : ٢٧١ وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٩٦ والإيضاح العضدى ١ : ١٦٤ ولسان العرب ١١ : ٦٥٧ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٢ : ١٨ (أسم) وما ينصرف ومالا ينصرف ١٠١ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ وهمع الهوامع ٢ : ١٠٥ وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧ : ٢٤٧ وشرح المفصل ٤ : ٥٠ ، ٥٢ .

ويروي :

ولا أنت أشجعُ من أسامةَ إذْ   دعيتْ نزالِ ولجّ في الذعرِ

وقيل : إن البيت ملفق من بيتين ، بيت زهير ، وهو :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا   دعيت نزال ولجّ في الذعرِ

وبيت المسيب بن علس ، وهو :

ولا أنت أشجعُ من أسامة إذْ   يَقَعُ الصراخُ ولجّ في الذعرِ

« فى ذلك انظر : شرح الشافية للرضى ٤ : ٢٣٠-٢٣١ » .

والشاهد فيه قوله : « « دعيت نَزَال » ، وهو من باب الإسناد اللفظى لا المعنوى ؛ لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها ، وقال الأعلم : الشاهد فى قوله : « نزال » ، وهو اسم فعل لقوله : « انزل » ، ودلّ على أنه اسم مؤنث دخول التاء فى فعله ، وهو « دُعِيَتْ » ، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغى أن تخبر عنه .

(١) وهناك سبب ثان أورده المرادى فى شرحه جـ٤ : ١٥٩ : والثانى : تضمنُه معنى هاء التأنيث، وإليه ذهب الربعيّ» .

(٢) ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٣٨ : « وليس كثرة العلل موجبة للبناء ، ألا ترى أن فى « أذربيجان » ونحوه التعريف والتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون ، فهذه خمس علل ، ومع هذا فَلَمْ يُبْنَ ، فليس كثرة العلل موجبة للبناء » .

د : « فعال » : يكون معدولا وغير معدول إلى قوله : فهذه خمسة أنواع[1] **، يعنى زائدة على نحو « حذام**[2]**» .**

د : وكل معدول سُمى به فعدله باق إلا سحر[3] **وأمس**[4] **، والفرق بينهما وبين غيرهما من المعدولات [١٣٣ أ] أنهما استعملتهما العرب معدولين وغير معدولين ، وعدلهما إنما هو إذا قصد بهما يوم بعينه ، « فإذا »**[5] **لم يقصد بهما يوم بعينه**[6] **، فهما مصروفان ، فإذا سمى بهما لم يقصد يوم بعينه .**

---

(١) المرادى ٤ : ١٦٢-١٦٣ : « فَعَال » يكون معدولاً وغير معدول ؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذامِ ، وتقدم حكمه ، وإما أمرَ نحو نزال ، وإما مصدر نحو حَمَادِ ، وإما حال نحو :

والخيل تعدو فى الصعيد بدادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حَلاَق-للمنيّة-وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث ، فهذه خمسة أنواع ، كلها تبنى على الكسر معدَولة عن مؤنث . . » .

(٢) ومنه قوله :

إذا قالت حَذَامِ فصدِّقُوها   فإن القولَ ما قالتْ حَذَامِ

وقد سبق تخريجه ، وبيان الشاهد فيه .

(٣) الزجاج ١٣٠ : « فأما سَحَرَ » فلا اختلاف بين النحويين أن « سَحَرَ » لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة ؛ تقول : « آتيك سَحَرَ يا هذا » . . إذا أردت « آتيك السَّحَرَ » الذى هو لليلتنا ، فإن أردتُ سحراً من الأسحار صَرَفْتَ ، قال الله عز وجلّ : ﴿ **إلا آلَ لوطٍ نجيناهم بِسَحَرٍ** ﴾ . أ . هـ .

(٤) سيبويه : « وسألت يعنى الخليل عن « أمس » اسمَ رجل ؟ فقال : مصروف ؛ لأن « أمس » ليس هاهنا على الحد ، لكنه لما كثر فى كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حال واحدة . . » .

« الكتاب ٣ : ٢٨٣ » وانظر شرح المرادى ٤ / ١٦٤ .

الزجاج : « وحقيقةُ ما قال سيبويه : أن « أمْس » وجب ألاَّ يُعْرَبَ ؛ لأنه أشبه الحروفَ التى جاءت لمعنى ؛ لأن معناه أن كل يوم يلى يومك يقالَ له : « أمْسِ » ؛ فهو معرفة من غير جهة التعريف . . » ، « ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤ » .

(٥) فى « أ » « فإن » ، وهى ساقطة من « ب » .

(٦) ساقطة من « ب » .

د : وذهب الأخفش ومن معه إلى صرف العدد المعدول مُسمى به ، وهذا من الغرائب ، منعوه نكرة ، وصرفوه معرفة(١) .

ولاضطرارٍ أو تَناسُبٍ صُرِفْ ... ذو المنعِ ، والمصروفُ قدْ لا يَنصرِفْ

د : وقرأ ابن مهران « ولا يغوثًا ويعوقًا(٢) » ، وهو ميمون بن مهران كاتب عمر بن عبد العزيز « رضى الله عنهما(٣) » .

(١) شرح المرادى ٤/ ١٦٤ .
(٢) سورة نوح : من الآية ٢٣ : وانظر شرح المرادى ٤ / ١٧٠ .
(٣) ساقطة من « د » .

إعرابُ الفعل

ارفَعْ مُضارِعًا إذ يُجَرَّدُ ... مِنْ ناصبٍ وجازِمٍ كتَسْعَدُ

د : ينتقص قول البصريين : « إن(١) » رافعه وقوعه « موقع »(٢) الاسم بنحو : هلا تفعل ، أى : لأنه موضع لا يصلح أن يقع فيه الاسم(٣) . انتهى والله أعلم(٤) .

وبِلَنِ انصِبْهُ وكَيْ كذا بأنْ ... لا بَعْدَ عِلْمٍ والتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فانصبْ بها والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتَقِدْ ... تخفيفَها مِنْ أنَّ فهْوَ مُطَّرِدْ
وبعضُهُمْ أهمَلَ أنْ حَمْلاً على ... «ما» أختِها حيثُ استحقَّتْ عَمَلا

ولا يلزم أن يكون نفى « لن » مؤبدًا خلافا للزمخشرى(٥) ، ذكره فى أنموذجه(٦) ، هو تأليف له لطيف ، قاله أبو حيان(٧) .

قال فى الكافية(٨) :

ومَنْ(٩) يَرَى النفْيَ بِلَنْ مُؤبَّدا ... فارْدُدْ كلامَه وغيرَه اعضُدا

(١) من « جـ » ، و « هـ » .
(٢) فى « د » : « مع » .
(٣) ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ : ٥٥٠-٥٥١ : « اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع ، نحو : « يقوم زيد ، ويذهب عمرو » ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم » .
(٤) من « أ » . وانظر شرح المرادى ٤ / ١٧٢ .
(٥) شرح المرادى ٤ / ١٧٣ .
(٦) الزمخشرى : « ولنْ نظيرةُ « لا » فى نفى المستقبل ، ولكن على التأبيد » . « شرح الأنموذج فى النحو للأردبيلى ص١٩٠ » .
(٧) التذييل والتكميل ٥ / ٨٩ .
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٥ ، ونص البيت :
ومَنْ رأى النفى بـ « لن » مؤبدا ... فقوله ارددْ وخلافَه اعضُدا
(٩) فى « هـ » : « وقد » .

ومن أدلة مبطلاته قوله تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى(١) ﴾ فإن الغاية تنفى التأبيد ، وكذا قول(٢) أبى طالب يخاطب [١٣٣ ب] رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٣) :

والله لن يَصِلوا إليك بجَمْعِهِم   حتّى أوسَّدَ فى التُّراب « دَفينَا »(٤)

د :إذا كانت « كى » حرف جرٍّ ودخلت على الاسم فهى بمعنى لام التعليل ، لا تدخل على اسم « سوى(٥) » « ما(٦) » الاستفهامية ، فيقال : كيمه(٧) .

ق : فعل العلم والظن ما يعطى معناهما(٨) .

ونصبوا بإذَنْ المستقبلا   إنْ صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ مُوصَلا
أو قبلَه اليمينُ وانصِبْ وارفَعا   إذَا إذَنْ من بَعْدِ عطْفٍ وَقَعَا

د :إذنْ على وجهين(٩) :

أحدهما :أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها .

---

(١) سورة طه : من الآية ٩١ .   (٢) فى « أ » : « قوله » .
(٣) من الكامل ، وهو لأبى طالب بن عبد المطلب في المساعد ٢ : ٣١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٠٧ والجنى الدانى ٢٧٠ وخزانة الأدب ٣ : ٢٩٦ والدرر ٤ : ٢٢٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٨٦ ومغنى اللبيب ١ : ٢٨٥ وهمع الهوامع ٢ : ٤١ .
وفيه شاهدان :
الأول :مجيء جواب القَسم مُصَدَّراً بـ « لنْ » ، وهذا جائز .
والثانى :أن « لَنْ » لا تفيد التأبيد ، خلافاً للزمخشرى ؛ لأنها مرتبطة بغاية ، وهى وفاة أبى طالب ومواراته فى التراب دفيناً ، والغاية تنفى التأبيد .
ويروى : « حتى أوارَى » مكان : « حتى أُوَسَّدَ » .
(٤) فى « أ » : « رهينا » .   (٥) ساقطة من « أ » .   (٦) ساقطة من « ص » .
(٧) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ١٤٨ـ١٤٩ : « كىْ على ضربين : مصدرية تذكر فى إعراب الفعل ، وجارَّة تساوى لام التعليل ، ولا تدخل إلا على « أن » . . أو على « ما » أختها . . أو على « ما » الاستفهامية ، تقول سائلاً عن العلَّة : كَيْمَ فعلتَ ؟ وفى الوقف . . « كيمه ») أ . هـ .
وانظر شرح المرادى ٤ / ١٧٨ .
(٨) شرح الشاطبى ٣/ ٤٠٩ .   (٩) شرح المرادى ٤ / ١٩١ .

أبو حيان : « ففى(١) » هذا تكون عاملة على الشروط المتقدمة(٢) .

د : **والثانى**(٣) : أن تكون مؤكدةً جوابًا ارتبط بمقدم(٤) ، « أو(٥) » منبهة على سبب حصل فى الحال إلى آخره .

أبو حيان :وهى فى الحالين غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يعتمد عليه(٦) .

« **عن الخليل**(٧) » : هى مركبة من « إذ وأنْ(٨) » أى : فنقلت حركة الهمزة وحذفت .

عن الزجاج والفارسى النصب بأن مضمرة بعدها (٩) . انتهى .

د : وقال فى التسهيل(١٠) : وليست أن مضمرة « أن(١١) » بعدها خلافا للخليل فى أحد قولَيه(١٢) .

د : قال ابنه(١٣) : مستنده نقل السيرافى عن الخليل وهو يقبل التأويل ، بأن

---

(١) فى « هـ » : « فى » .   (٢) التذييل والتكميل ٥ / ٩٨ أ .
(٣) المرادى ٤ : ١٩١ : « والثانى : أن تكون واردةً جواباً ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب حصل فى الحال ، نحو : «إن أتيتنى إذنْ آتيك» أو « إذن أظنك صادقاً» تقوله لمن يحدثك ، وهى فى الحالين غير عاملة » .
(٤) فى « أ » : « بمتقدم » .   (٥) فى « ب » ، و « أو » .
(٦) ساقطة من « ب » . وانظر التذييل والتكميل ٥/٩٨ أ .
(٧) ساقطة من « هـ » .   (٨) شرح المرادى ٤ / ١٩٠ .
(٩) الفارسى : « ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التى لا تضمر « إذن » ، وإنما تعمل فى الفعل إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ، ولم يكن الفعل الذى بعدها معتمداً على ما قبلها ، وكان الفعل مستقبلاً . . » . « الإيضاح العضدى ١ : ٣١٠ـ٣١١ » . وانظر شرح المرادى ٤/ ١٩٠ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٤ : ١٩ .   (١١) من «د» .
(١٢) سيبويه : « وقد ذكر بعضُهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد إذَنْ » الكتاب ٣/ ١٦ .
(١٣) ليس هذا الكلام فى شرح الألفية لابن الناظم ، وقد يكون فى مؤلَّف آخر له .

يكون أراد التركيب من « إذ[1] » التعليلية وأنْ ، ولم يدر أن[2] ما نقل أبوه حكاه سيبويه فى باب « إذنْ » عن الخليل ورده ، وإلى قول الخليل ذهب الزجاج ورده الفارسى [١٣٤ أ] فى الإغفال[3] ، انتهى .

وقوله : « إن صُدِّرتْ » مُغْنٍ عن قوله : بعدُ ، والله أعلم[4] .

وبَيْـن لا ولامِ جَـرٍّ الْتُـزِم ... إظهـارُ أنْ ناصبـةً وإن عُدِمْ
«لا» فـأنَ اعْـمِلْ مُظْهِرًا أوْ مُضْمَرًا ... وبعـدَ نَفْيِ «كـان» حتْمًا أُضْمِرَا

د : إيجاب : ما كان زيد ليفعل ، كان زيد سيفعل ، فاللام « فى[5] » مقابلة السين[6] » .

أبو حيان : « ويدلك[7] » على المقابلة أنه لا يجوز ما كان زيد سيقوم ، ولا سوف يقوم ، استغناء بقولهم : « سيقوم[8] » .

د : « وأما لما » فإنها وإن كانت تنفى الماضى تدل على اتصال نفيه بالحال[9] ، يعنى فكأنها تنفى الحال ، وهو قد قال : نفى كان ، والمراد به الماضى ، فخرج المنفى بها لذلك ، أعنى لكونه داخلاً فى نافى الحال تقديراً .

« ما[10] » نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة ؛ لأن الزائد لا يتعلق[11] .

---

(١) فى « ص » : « إذا » . (٢) ساقطة من « ب » .
(٣) شرح الشاطبى ٣/ ٤١١ ، ٤١٢ .
(٤) من « ص » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « وبالله سبحانه وتعالى التوفيق » وفى « هـ » « وبالله تعالى التوفيق » .
(٥) ساقطة من « جـ » . (٦) شرح المرادى ٤/ ١٩٣ . (٧) فى « هـ » : « ويدل »
(٨) فى « هـ » : « ليقوم » . وانظر التذييل والتكميل ٥/ ٩٩أ .
(٩) شرح المرادى ٤/ ١٩٤ . (١٠) ساقطة من « ب » .
(١١) فى « هـ » : لأن الزائدة لا تتعلق » . وانظر شرح المرادى ٤/ ١٩٧ .

د : فتقديرهم « مريداً[1] » يقتضى أنها زائدة للعامل ؛ لأن « مُرِيدًا[2] » لا يتعدى باللام ، وإنما يتعدى بنفسه[3] .

كـذاك بَـعْـدَ أوْ إذا يَصْـلُحُ فى ... مـوضِعِهـا حـتَّى أوِ الاَّ أنْ خَفِي

د : ضعيف قول من قال : إن تقديرها بكى أو إلى غير مطرد ، كذا فى عدة نسخ ، ولا يفهم إلا بحذف غير كما فى بعضها[4] .

د : وذهب الفراء ومن وافقه إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة هى كون حالة الانتظار مثلاً غير حالة القدوم[5] .

ق : صرح بقوله : « أن خفي » لئلا يفهم من كاف كذلك[6] الموضوعة لبعد المشار إليه أن [١٣٤ ب] الإحالة على ذى الوجهين ، وخفى إما فعل أو وصف « خُفِّف »[7] للقافية[8] .

وبَعْـدَ حـتَّى هكذا إضْمـارُ أنْ ... حَتْمٌ كـجُـدْ حتى تَسُـرَّ ذا حَزَنْ
وتِلْوَ حـتَّى حـالاً او مُـؤوَّلا ... بِـهِ ارفَـعَنَّ وانصِبِ المسـتَقْبَلا

د : فى التى للغاية علامتها أن يصلح فى موضوعها كى[9] ، كذا فى « بعض[10] » النسخ ، وصوابه : أن يصلح فى موضعها « إلى » ، وقد تكون[11] للتعليل نحو : جُدْ حتى تسر ذا حزن وعلامتها أن يصلح فى موضعها « كى » .

---

(١) فى « ب » : « مزيداً » . (٢) فى « ب » : « مزيداً » . (٣) شرح المرادى ٤/ ١٩٧ .
(٤) المرادى ٤ : ١٩٨-١٩٩ : « والثالث فى نحو : « لأقتلنَّ الكافر أو يسلم » ، وبذلك يضعف قول من قال : إن تقديرها بإلاَّ مطرد ، وقول من قال : إن تقديرها بكَيْ أو إلى مطرد ، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد « حتى » التى بمعنى « إلى » فقط ، لصَرَّحَ بإلَى ، والوزنُ مُوَاتٍ له على ذلك » .
(٥) شرح المرادى ٤/ ٢٠٠ . (٦) ساقطة من « ب » ، وفى « هـ » : « كذاك » .
(٧) فى « ب » : « خففه » . (٨) شرح الشاطبى ٣/ ٢٠ .
(٩) شرح المرادى ٤/ ٢٠٢ . (١٠) من « ب » .
(١١) فى « هـ » : « يكون » .

د : « والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه[1] » ، أى : فيقدر اتصاف الفعل بالدخول فى الحال .

د[2] : الرفع يمتنع فى نحو : كان سيرى حتى أدخلها ، وكذا بعد المبتدأ نحو : سيْرى حتى أدخلها[3] .

« دل[4] » تقسيمه الحال « إلى حقيقى »[5] ومؤول أن المستقبل كذلك ، وأيضا فالاستقبال المؤول راجع للحقيقى ؛ لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى ما قبل حتى ، وهو بالنسبة إليه كذلك ، وإن كانا وقعا معًا بخلاف الحال المؤول ، فإنه إنما يكون حالاً بالنسبة إلى أن المتكلم يتصور وقوعه حالة الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل حتى من الفعل ؛ إذ هو بالنسبة[6] إليه مستقبل ليس إلا ، فلذا[7] أطلق الاستقبال ولم يقيده بالحال[8] .

وبعْدَ فـا جـواب نَفْيٍ أو طَـلَـبْ ... مَحْـضَيْنِ أنْ وسَـتْرُها حَـتْمٌ نَصَـبْ
والواوُ كـالْفَـا إن تُـفِدْ مـفـهـومَ مَعْ ... كـلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرِ الجـزَعْ

---

(١) شرح المرادى ٤/ ٢٠٣ .
(٢) ساقطة من « ب » .
(٣) سيبويه : « اعلم أن « حتى » تنصب على وجهين : فأحدُهما : أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك ، وذلك قولك : سرتُ حتى أدخُلهَا ، كأنك قلت : سرتُ إلى أنْ أدخُلهَا فالناصب للفعلِ ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً ، فالفعل إذا كان غايةً نصْبٌ ، والاسم إذا كان غايةً جرٌّ ، وهذا قول الخليل . . » ، « الكتاب ٣ : ١٦-١٧ » ، وانظر شرح المرادى ٤/ ٢٠٤ .
(٤) ساقطة من « أ » .
(٥) من « ب » ، و « هـ » وفى بقية النسخ : « الحقيقى » .
(٦) ساقطة من « ب » .
(٧) فى « جـ » : « فلهذا » .
(٨) من «ص » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » ، و « هـ » : « كـالحـال » . وقال المرادي ٤ : ٢٠٤ « فالمستقبل حقيقة نحو « لأسيرنَّ حتى أدخل المدينة » والمؤول كقراءة غير نافع : « وزلزلوا حتى يقولَ » ، والمراد به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب ؛ لأنه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

[١٣٥أ] ق : لا يخرج بقوله : « محضين » باب : « ألم تسْألْ فتُخْبِرَكَ الرسومُ[1] » ؛ لأن المنصوب جواب النفى لا التقرير ، ولا باب « هل أحسنت إلىَّ فأكرمك » مُشربًا معنى النفى لعروض النفى فيه ، ولا يُقال : إن لم يتناوله الاستفهام تناوله النفى ؛ « لأنا إذا سلمنا كونهما غير محضين لم يتناوله واحد منهما[2] » .

وبَعْدَ غَيْـرِ النفْيِ جَـزْمًا اعْـتَـمِـدْ ... إنْ تَسْقُطِ الْـفَـا والجَزاءُ قَدْ قُـصِـدْ
وشَـرْطُ جـزْمٍ بعـدَ نهْيٍ أنْ تَضَعْ ... إنْ قَـبْـلَ لا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَعْ
والأمْـرُ إنْ كـان بغَـيرِ افـعَـلْ فَلا ... تَنصِبْ جـوابَهُ وجَـزْمَـهُ اقْـبَـلا
والفِـعْـلُ بعْدَ الفاء فى الرجَا نُصِبْ ... كَنَصْـبِ ما إلى التَّـمنِّى يَـنْـتَـسِـبْ

د : والشرط لابد له من فعل ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا « مضمنا »[3] له مع فعل الشرط ، قيل : صوابه مع معنى حرف الشرط[4] .

---

(١) البيت بتمامه :

ألم تسْألْ فتُخْبِرَكَ الرسومُ ... على فِرْتاجَ والطللُ القديمُ

من الوافر ، وهو للبرج بن مسهر الطائى فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ١٥٣ ولسان العرب ٢ : ٣٤٤ (فرتج) وبلا نسبة فى فهرس شواهد سيبويه ١٣٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ : ٣١ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ص١٦٠ والرد على النحاة ١٢٥ والكتاب ٣ : ٣٤ وشرح الشاطبى ٣/ ٤٣٠ ، ٤٣١ .
والشاهد فيه قوله : « فتخبرك » حيث نصبه بـ « أنْ » مضمرة بعد الفاء السببية ، والرفع والجزم جائزان .
(٢) ساقطة من « جـ » . وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٤٣٠ ، ٤٣١ .
(٣) فى « هـ » : « متضمناً » .
(٤) المرادى ٤ : ٢١٣ : « والرابع : أن الشرط لا بُدَّ له من فعْل ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مُضمَّناً له مع معنى حرف الشرط لما فى ذلك من التعسُّف ، ولا مُقَدَّراً بعده لقُبْحِ إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه » .

د : ومذهب البصريين أن « الرجاء » (١) ليس له جواب منصوب ؛ لأنه عندهم في حكم الواجب(٢) .

د : « وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد(٣) » مما تأولوا أن يكون معطوفا على توهم دخول أن فى خبر لعل(٤) .

ق : وفى قوله : « والجزاءُ قد قُصِدْ » والبيت بعده إشعار « بالجازم(٥) » عنده ، والطلب «ما(٦) » أعطى معنى افعل ، فلذا لم يتناول الرجاء ، وإدخال الناظم « التمنى »(٧) تحته بعيد ، والواو كالفاء « فى(٨) » نحو : « لعلىَّ(٩) » أحج « فأزورك(١٠) » وأزورك(١١) » .

وانْ على اسْمٍ خالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تنصبُه أن ثابتا أو مُنْحذِفْ
وشذَّ حَذْفُ انْ ونصبٌ فى سِوَى ... ما مرَّ فاقبلْ منه ما عَدْلٌ رَوَى

[١٣٥ ب] د : « ويخرج أيضا بذكر الخالص العطفُ على مصدر متوهَّم(١٢) » ، مثاله : ما تأتينا فتحدثنا(١٣) .

لأن المصدر فيه غير خالص ، بل تقديراً معنويًا(١٤) .

---

(١) فى « د » : « الرجل » .
(٢) شرح المرادى ٤/ ٢١٧ .
(٣) شرح المرادى ٤/ ٢١٧ .
(٤) فى « أ » : « بخير هل » .
(٥) فى « هـ » : « بالجزم » .
(٦) فى « د » : « مما » .
(٧) فى « جـ » : « التمنى به » .
(٨) من « هـ » .
(٩) ساقطة من « ب » .
(١٠) من « أ » .
(١١) شرح الشاطبى ٣/ ٤٣٥ .
(١٢) شرح المرادى ٤/ ٢٢٢ .
(١٣) الكتاب ٣ : ٣٢-٣٦ .
(١٤) شرح الشاطبى ٤ / ٨ .

عوامل الجزم

بِلا ولامٍ طالبًا ضَعْ جَزْمَا ... فى الفِعْلِ هكذا بِلَمْ ولمَّا
واجزمْ بإنْ ومَنْ وما ومَهْمَا ... أىٌّ متى أيَّان أيْنَ إذْ ما
وحيثُما أنَّى وحَرْفٌ إذْ ما ... كإنْ وباقِى الأدواتِ أسْمَا

د : « عن شرح »(١) التسهيل(٢) : لا يلى الاسم لم ولما إلا « لضرورة »(٣) ، فيضمر له فعل يفسره ، أى : المشغول وكذا فى الشرح المذكور .

د : عن ابن إياز(٤) : لو قيل : إن مهما مفعل تحاميا لذلك ، أى(٥) : للدخول فى باب سلس لضيقه(٦) .

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الجزاءُ وجَوابًا وُسِمَا
وماضِيَيْنِ أو مضارعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أو مُتَخالِفَيْنِ
وبعد ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ ... ورفعُه بعدَ مُضارعٍ وَهَنْ

د : ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا(٧) ، وزعم بعضهم أنه لا يجئ فى الكلام الفصيح إلا مع كان ، وقال بعض المتأخرين : لا أعلمه جاء فى

---

(١) فى « أ » ، و « د » : « شارح » .
(٢) شرح التسهيل ٤ : ٦٣-٦٦ ، وانظر شرح المرادى ٤/ ٢٣٦ .
(٣) فى « هـ » : « ضرورة » .
(٤) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد ، العلامة جمال الدين . أجاز له الشيوخ ، وكان دَمِثَ الأخلاق ، ومن تصانيفه ، قواعد المطارحة والإسعاف فى الخلاف .
توفى سنة ٦٧٤ هـ ، وقيل : سنة ٦٨١ هـ .
انظر : بغية الوعاة ١ : ٥٣٢ ، وكشف الظنون ٨٥ و ٤١٢ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٥٧٣ و١٦٦٩ ومعجم المؤلفين ٣ : ٢١٦ والوافى بالوفيات ١١ : ٦٢ والبلغة ٦٨ .
(٥) ساقطة من « جـ » .
(٦) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٣٥ أ ، وشرح المرادى ٤/ ٢٤١ .
(٧) شرح المرادى ٤/ ٢٤٧ .

الكلام ضمير جوازه ، وضمير أعلمه للرفع ، يظهر ذلك بالوقوف على كلام أبى حيان الذى اختصر منه ونصه : ولا أعلم خلافا فى جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب كتاب الإغراب(1) عن بعض النحويين أنه لا يجئ [١٣٦أ] فى الكلام الفصيح ، وإنما يجئ مع كان ؛ لأنها أصل الأفعال ، والصحيح مجيئه مع غيرها ، ومنه قوله(2) :

تَعَشَّ فإنْ عاهدتَنى لا تخونُنى ... نَكُنْ مثلَ مَنْ، يا ذئبُ، يصطحبانِ

وقال صاحبنا أحمد بن عبد النور(3) : الرفع ضرورة ، ولا أعلم منه شيئا «جاء(4) » فى الكلام(5) .

واقْرِنْ بِفَا حَتْمًا جوابًا لو جُعِلْ ... شرطًا لإنْ أو غيرِها لم يَنْجَعِلْ
وتَخْلُفُ الفاءَ إذا المفاجأهْ ... كإنْ تَجُدْ إذًا لنا مُكافأهْ

(1) فى «أ» ، و«ب» : «الإعراب» ، والإغراب هو كتاب لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى المتوفَّى سنة ٣٢٨ هـ ، واسمه : «الإغراب فى جدل الإعراب» ، وأوله : «الحمد لله مسبب الأسباب» . «كشف الظنون : ١٣٠» .

(2) من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ : ٣٢٩ وتخليص الشواهد ١٤٢ والدرر ١ : ٢٨٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٨٤ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٥٣٦ والكتاب ٢ : ٤١٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٠٤ والمقاصد النحوية ١ : ٤٦١ وفهرس شواهد سيبويه للنفاح ١٥٠ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٥٦ والخصائص ٢ : ٤٢٢ وشرح الأشمونى ١ : ٦٩ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٢٩ وشرح المفصل ٢ : ١٣٢ ، ٤ : ١٣ والصاحبى فى فقه اللغة ١٧٣ . والشاهد فيه تثنية «يصطحبان» حَمْلاً عل «معنى «مَنْ»؛ لأنها كناية عن اثنين ، وقد فصل بين «مَنْ» وصلتها بالنداء «يا ذئبُ» .

(3) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقى كان عالماً بالنحو ، صنف شرح الجزولية ، وشرح مقرب ابن هشام الفهْرىّ ، ورصف المبانى فى حروف المعانى ، وغير ذلك . توفي سنة ٧٠٢هـ . انظر بغية الوَعاة ١ : ٣٣١ ، ٣٣٢.

(4) ساقطة من «ب» .

(5) التذييل والتكميل ٥ / ١٥١أ .

ق : «وإن(1) » المجابة بجملة اسمية مقصودة فى المثال .

والفعلُ من بعدِ الجزا إنْ يَقْتَرِنْ ... بالْفا أو الواو بتثليثٍ قَمِنْ
وجزمٌ او نصبٌ لفعلٍ إثْرَ فا ... أو واوٍ إن بالجملتين اكتنفا

د : وإنما جاز النصب بعد الجزاء(2) ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، فهو إذن معطوف على مصدر متوهم(3) .

والشرطُ يُغْنِى عن جوابٍ قد عُلِمْ ... والعَكْسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمْ

وقد حذف وهو مثبت فى نحو قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك(4) ﴾ فى كونه من هذا الباب «بحث »(5) .

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ ... جوابَ ما أخَّرْتَ فهْو مُلتَزَمْ
وإنْ تَوالَيا وقَبْلُ ذو خَبَرْ ... فالشرطَ رَجِّحْ مُطْلقًا بلا حَذَرْ
وربما رُجِّح بعدَ قَسَمِ ... شرطٌ بلا ذى خَبَرٍ مُقَدَّمِ

[١٣٦ ب] د : «والمغاربة لا يسمون لولا شرطًا ولا لوْ «إلاّ(6)» إذا كانت بمعنى «إن »(7) ، يعنى : فتكون مجردة من الامتناع ، وذلك فى الغايات نحو قوله - عليه الصلاة والسلام-(8) : «احفظوا عنى ولو آية(9) » .

ق : إفراده الشرط الامتناعى «بعدُ(10) » يدل «على»(11) أنه أراد هنا غيره(12)

(1) فى «ب» : «أى» .

(2) فى «ص» ، و«أ» ، و«د» : «الجزم» . وانظر شرح المرادى ٤/ ٢٥٥ .

(3) انظر قضية العطف على التوهم في شواهد سيبويه من المعلقات فى ميزان النقد ٨٢-٨٥ .

(4) سورة التوبة : من الآية ٦ : وانظر شرح المرادي ٤ : ٢٥٨ .

(5) ساقطة من «هـ» .

(6) ساقطة من «د» .

(7) شرح المرادى ٤ : ٢٦٥ .

(8) فى ص : «عليه السلام» .

(9) أخرجه البخارى ٤/ ١٥٤ وأحمد ٢/ ١٥٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٤ .

(10) ساقطة من «هـ» .

(11) من «أ» ، و«ب» ، و«جـ» .

(12) شرح الشاطبى ٤/ ٤٨ .

فصـــل لـو

لوْ حـرفُ شـرطٍ في مُـضِـيٍّ ويَـقِـلّْ　　إيلاؤُه مـسـتـقـبلاً لـكنْ قُـبِـلْ
وهْـيَ فى الاختـصاص بالفـعـل كإنْ　　لكنّ لوْ أنَّ بهـا قـد تقـتـرنْ
وإنْ مـضارعٌ تـلاهـا صُـرِفَـا　　إلى المضِـيِّ نحـو : لو يَـفِـي كَـفَـى

د : وإنما يرد عليه ، أى على الزمخشرى : « لو أن حيا مدرك الفلاح(١) » ، بل قد(٢) يُغير فى وجهه ﴿ لو أنهم بادون فى الأعراب(٣) ﴾ انظر مغنى اللبيب(٤) .

ق : أخل بجواب « لو » فكان ينبغى أن يزيد مثلا .

تُجـابُ بالماضى بلامٍ وبِـمَـا　　أو بمضـارع بلـمْ قـد جُزِمَـا(٥)

---

(١) هذا بيت من الرجز ، وهو والذى بعده :

لو أن حـيـا مـدركُ الفـلاح　　أدركـه مُلاعِبُ الرمـاح

وهذا الرجز للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ٣٣٣ وجمهرة اللغة ٥٥٥ وخزانة الأدب ١١ : ٣٠٤ والدرر ٢ : ١٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٦٣ ولسان العرب ١ : ٧٤١ (لعب) والمقاصد النحوية ٤ : ٤٦٦ ولبنت عامر بن مالك فى الحماسة الشجرية ١ : ٣٢٩ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٢٨٢ ومغنى اللبيب ١ : ٢٧٠ وهمع الهوامع ١ : ١٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ : ٩٩ وشرح المرادى ٤ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

والشاهد فيه قوله : « مدركُ الفلاح » حيث وقع خبرًا لـ « أنَّ » الواقعة بعد « لو » ، والحال أنه اسم ، وفيه رَدٌّ على مَنِ اشترط أن يكون خبر « أنَّ » بعد « لو » فعلاً .

(٢) ساقطة من « ب » ، وَ « جـ ، و « هـ » .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية ٢٠ : وانظر مغنى اللبيب ٣٥٧ دار الفكر .

(٤) فى « جـ » ، و « د » : « معنى البيت » ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤ : ٩٩ : « وزعم الزمخشرى أن الخبر بعد « لو أنَّ » ملتَزم مجيئه فعلاً ؛ ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المقَدَّر بين « لَوْ » و « أنَّ » ، ومنع صحة قولك : « لو أنَّ زيداً حاضرى لأكرمتك » ، قال الشيخ - رحمه الله : وما منَعَهُ شائعٌ في كلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام .. ﴾ أ . هـ .

(٥) شرح الشاطبى ٤/ ٥٥ .

فصـــل
أمَّا ولـوْلا ولـوْما

أمَّـا كـمَـهْـمَـا يكُ منْ شَـئٍ وفَـا　　لتِـلْـوِ تِـلْـوِها وُجُـوبًـا أُلـفَـا
وحـذفُ ذِى الـفَـا قـلَّ فى نثرٍ إذَا　　لم يكُ قَـولٌ مـعـهـا قـد نُـبِـذَا

من الضرورى أن يزيد « بيتا(١) » بينهما مثلا :

وتِـلْـوُها جـزءُ الجـواب قُـدِّمَـا　　للفَـصْـل والأفـعـالُ لن تُـقَـدَّمَـا

أى : الفاصل بين إما وجوابها هو(٢) جزء من الجواب عامل «أو معمول»(٣) ، ولا يتقدم الفعل ، فلا تقول : أمَّا يقوم فزيد(٤) .

[١٣٧أ] لَـوْلا ولَـوْمـا يلزمانِ الابتـدَا　　إذا امـتـنـاعًـا بوجُـودٍ عَـقَـدَا
وبِـهِـمَـا التَّـحْـضِـيضَ مِـزْ وهلاَّ　　ألاَّ ألاَ وأوْلِـيَـنْـهَـا الـفِـعْـلا
وقـد يَـلِـيهـا اسمٌ بفعلٍ مُضْـمَـرِ　　عُـلِّـقَ أو بـظـاهـرٍ مُـؤخَّـرِ

---

(١) من « ب » .　　(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) فى « هـ » : « ومعمول » .

(٤) فى « أ » : « زيد » . قال المرادى ٤ : ٢٨٤ : « تنبيهان :

الأول : يؤخذ من قوله : « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت : « أمَّا زيد طعامه فلا تأكل » لم يجز ، كما نصَّ عليه غيره .

الثانى : لا يُفْصَل بين « أمَّا » والفاء بجملة تامة إلا إن كان دعاءً ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : « أما اليوم ، رحمك الله ، فالأمر كذا » . أ . هـ .

وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٥٧ .

د : « ألا » بالتخفيف حرفَ عرْض إلى أن قال : ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهنَّ فى الاختصاص « بالفعل »(١) .

قال « شيخ شيوخنا(٢) » أبو العباس الغيلالى : هذا غير بيِّن ، والحقُّ ما قال(٣) .

(١) ساقطة من « هـ » ، وقال المرادى ٤ : ٢٨٨-٢٨٩ : « وأما « ألاّ » بالتخفيف - فهى حرف عرض ، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يريد به أنها تكون للتحضيض بمعنى « هَلاَّ » فى بعض المواضع لا مطلقاً ؛ لأنه ذكر فى غير هذا الموضع أنها تكون للعرض .
والثانى : أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض ؛ لمشاركتها لَهُنَّ فى الاختصاص بالفعل ، وقرب معناها من معناهنَّ وإن لم تكن موضوعة لمعناهنَّ . . » .
(٢) فى « هـ » : « شيخنا » .
(٣) ابن الجزرى : « . . ومثلهما فى الحث على الفعل والحض « هَلاَّ » ، و « ألاَ » تقول : هَلاَّ فعلتَ ، وألاَ فعلتَ . . » « كاشف الخصاصة ٣٢٩ » .
والرمَّانى : « ألاَ : وهى من الحروف الهوامل ، ولها مواضع :
أحدها : أن تكون تنبيهاً وافتتاحاً للكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ ألا لَعْنَةُ الله على الظالمين ﴾ .
والثانى : أن تكون عرضاً نحو قولك : ألاَ تَنزل فتصيب خيراً ، ألاَ تقصدنا فنكرمك .
والثالث : أن يكون تحضيضاً ، نحو قولك : ألاَ أكرمت زيداً . . » . « كتاب معانى الحروف ١١٣ » .

الإخبار بالّذى والألف واللاّم

ما قِيلَ أخْبِرْ عنه بالّذى خَبَرْ ... عن الذى مبتدأً قبلُ استَقَرْ
وما سِواهما فوسّطْه صِلهْ ... عائدُها خَلَفُ مُعْطِى التّكْملهْ
نحوُ الذى ضربتُه زيدٌ فذَا ... ضربتُ زيداً كان فادْرِ المأخذَا

د : عن الشارح(١) : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوى الحكم أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، والأول(٢) كقولك : الذى قام زيد ، رادٌّ « على »(٣) من قال : قام عمرو وخالد .

والثاني ظاهر ؛ لأن فى هذا الإخبار إسنادين ، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد .

والثالث : كقول واصف ناقة صالح(٤) :

والذي حارتِ البريةُ فيهِ ... حيوانٌ مُسْتَحْكَمٌ من جمادِ

والرابع : « من »(٥) قصد النحاة ، ويجمعها للحفظ أن تقول :

قصدَ اختصاصٍ أو تَقوِّي الحكْمِ أوْ ... تشويقًا او سيراً بذا البابِ عَنَوْا
وباللذَيْنِ والذِينَ والتِي ... أخبِرْ مُراعيًا وِفاقَ المثْبَتِ

[١٣٧ ب] ق : يسمى القدماء هذا الباب « سبك النحو » وقد وضعه بعضهم على أبواب النحو وقد غلط فيه من لم « يزاوله »(٦) من الكبراء(٧) .

(١) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية ص٢٩٥ وشرح المرادى ٤/ ٢٩٢ .
(٢) ساقطة من « ب » .
(٣) ساقطة من « هـ » .
(٤) لم أعثر له على قائل - ولا مرجع .
(٥) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .
(٦) فى « هـ » : « يداوله » .
(٧) شرح الشاطبى ٤ / ٦٢ .

قَبـــولُ تأخـيـــرٍ وتَـعـــريفٍ لما　　　أُخْـبِــرَ عنهُ ها هنا قـــد حُـتِـمَـا

كـــــذا الغِـنَــى عنه بـأجنبيٍّ اوْ　　　بمُـضــمـرٍ شــرطٌ فــراعِ مـــا رَعَــوْا

د : فُهم من قوله[1] : « **كذا الغنى عنه بأجنبى** » ، امتناع الإخبار عن العائد ، كذا فى النسخ ، وصوابه عدم امتناع الإخبار[2] .

د : فإن قلت : هذا الشرط الرابع مغن عن اشتراط الثانى ؛ لأن « ما[3] » لا يقبل الإضمار ، لا يقبل التعريف[4] ، كذا صححه أستاذنا ، وهو « الموافق[5] » لما فى شرح الكافية[6] .

د : « قزح[7] » اسم للشيطان[8] ، « كان العرب جعلت القبَّة التى تسميها

(١) المرادى : ٢٩٥ : « فُهِمَ من قوله : « كذا الغنَى عنه بأجنبىٌّ » أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الَاستغناء عنه بأجنبىٍّ . . » .

(٢) ساقطة من « أ » .　　　(٣) من « أ » .

(٤) ولكن المرادى قال : فإن قلت هذا الشرط الرابعُ مُغْنٍ عن اشتراط الثانى ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، قلت : هو كذلك ، وقد نبَّه فى شرح الكافية على أن ذكره زيادة فى البيان » . « توضيح المقاصد ٤ : ٢٩٧ » .

(٥) فى « جـ » : « موافق » .

(٦) قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٧٥ : « وكان فى اشتراط جواز الاستغناء عنه بمضمر ما يغنى عن هذا الشرط الأخير ، لكنى ذكرته زيادة فى البيان » .

(٧) قال الشاعر :

فكأنـــمـــا نظــروا إلى قــمَــرٍ　　　أو حــيــث عـلّـق قــوسَــه قُـزَحُ

من الكامل ، وقائله شقيق بن سليك الأسدىّ ، فى المقاصد النحوية ٤ : ٤٧٩ وللحكم بن عبد فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٧٨٤ وبلا نسبة فى الدرر ٦ : ١٩٤ وهمع الهوامع ٢ : ١٤٦ .

والشاهد فيه جواز الإخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى ، وقال جمهور النحاة : إن الاسم الذى ليس تحته معنى لا يمكن أن يصير خبرا عن شيء ، نحو الأسماء المضافة فى الكُنَى وغيرها من الأعلام المضافة ، نحو « بكر » من قولهم : « أبو بكر » ، فلو أخبرنا عن ذلك لم يكن استفادة ؛ لأن ذلك يكون كذباً ، وأجابوا عن ذلك بأن « قزح » اسم للشيطان ، فكانت العرب قد وضعت قوساً للشيطان ، فيكون من أكاذيبها .

(٨) شرح المرادى ٤ / ٢٩٩ .

العامة عروس المطر قوسًا للشيطان[1] » ، فيكون ذلك من أكاذيبها ، فليس قزح من قوس قزح بمنزلة قبان من حمار قبان[2] ، ولا بمنزلة قنزة من ابن قنزة .

واخـــبَــرُوا هنا بألْ عن بعضِ مـــا　　　يكونُ فــيــه الفــعلُ قــد تَـقَـدَّمـا

إن صــحَّ صَـــوْغُ صـلــةٍ مــنــه لألْ　　　كــصــوْغ واقٍ من وَقَــى االلهُ البطَــلْ

وإنْ يـكنْ مـــــا رفَـعَــتْ صلــةُ ألْ　　　ضــمــيــرَ غـيــرِها أُبِـينَ وانفــصَلْ

ق : الشـروط السـابقة جـارية هنـا ، فقـوله : « قبل لما أُخبر عنه ها هنا » ، « معناه[3] » فى باب الإخبار ، لا فى الذى خاصـة ، وبعض من قـوله : عن بعض ما وقع[4] على الاسم[5] .

د : فإن كان منفيا لم يجُزْ الإخبار[6] إلى قوله : نبه عليه فى التسهيل ، لعل قوله : « **إن صَحَّ صَوْغُ صِلة** » [١٣٨ أ] شامل الشرطين ؛ إذ علة المنع فى الصورتين تعذُّر الصلة .

(١) ساقطة من « هـ » .

(٢) هاتان كلمتان من بيت رجز ، والرجز كاملاً مع الذى قبله وبعده :

يا عــجـــبــا لقـــد رأيت عَــجَــبَــا　　　حــمـــارَ قــبـــانَ يـســوقُ أرنَــبَــا

خـــاطـمـــهـــا زامــهـــا أن تذهبـــا

فــــقلت أرْدِفْني فــــقـــال مـــرحَــبَــا

والرجز بلا نسبة فى الخصائص ٣/ ١٤٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٣ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٤٨ وشرح شواهد الشافية ١٦٧ وشرح المفصل ١/ ٣٦ ، ٤/ ١٣٠ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب) ، ٤/ ٢١٤ (قمر) ، ١١ / ٣٩١ (ضلل) ١٢٢/ ٢٧٢ (زم) ، ١٣/ ٣٣٠ (قبن) والممتع فى التصريف ١/ ٣٢١ .

والشاهد فيه قوله : « زأمَّها » يريد : زامَّها ، فهمز الألف ، وليس هذا ما سيقت الكلمتان من أجله ، وإنما من أجل التركيب فى « حمار قبان » .

(٣) فى « هـ » : « يعنى » .　　　(٤) من « أ » ، و« ب » ، و « د » وفى بقية النسخ : « واقع » .

(٥) شرح الشاطبى ٤/ ٧٦ .

(٦) وعلَّل المرادى ذلك فقال : « لتعذر صوغ صلتها من المنفى » . « توضيح المقاصد ٤ : ٢٩٩ » .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : يؤخذ شرط نفى النفى من قوله : « **يكون فيه الفعل قد تقدما** » ؛ إذ لا يتقدم مع أداة صدر(١) . انتهى (٢)، وفيه بُعْدٌ .

د : **وعن الأخفش** : إذا أخبرت عن زيد من : قامت جاريتا زيد لاقعدتا(٣) ، قلت : القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد « أل » فى القائم ، والقاعدتان واقعة على زيد ، فأما الأولى فلا إشكال فيها ، وأما الثانية « فصلتها »(٤) خالية من ضمير يعود عليها ، لكن لما كان فيها ضمير «مستكن(٥)» يعود على الجاريتين وهما قد أضيفتا إلى زيد الذى وقعت عليه « أل » اغتفر ذلك فيها ، ولا يغتفر عند الجمهور فى غيرها كالذى .

د : **عن الأخفش** : يجوز «المضروب الوجه زيد» ، ولا يجوز : « الذى ضُرِب الوجه زيد(٦) » أصله قبل الإخبار ، والله تعالى أعلم ، ضُرِب وجه زيد ، فلما أُريد الإخبار قيل : «المضروب وجهه زيدًا » ، ثم أبدل من الضمير « أل » فقيل : « المضروب الوجه زيد » فامتنع الإخبار بالذى بعد تعويض « أل » من الضمير .

د : وينبغى أن يجيزه من أجاز تشبيه « الفعل »(٧) اللازم بالمتعدى ، « إلا أنه ينصب الوجه فقط ، والله تعالى أعلم »(٨) .

« **والمشهور** » : أن تشبيه اللازم « بالمتعدى »(٩) خاص « بالصفات »(١٠) .

ق : ذكر فى البيت الأخير الجارى على غير من هُو لهُ ، كما إذا أخبرت عن ياء أكرمتنى ، فإنك تقول : المكرمة أنت أنا ، وإن شئت قلت : [١٣٨ ب] المكرمى أنت أنا ، فأتيت بضمير «أل » على المعنى ، ومنه ما أنشد ابن النحاس فى كافيته(١١) :

كيف أشكو منك ما حلّ بنا ... أنا أنت الضاربِى أنت أنا

(١) فى « ب » : « مصدر » . (٢) ساقطة من « أ » . (٣) شرح المرادى ٤/ ٣٠٠ .
(٤) فى « أ » : فلأن فضلتها » . (٥) ساقطة من « هـ » . (٦) شرح المرادى ٤ / ٣٠٠ .
(٧) ساقطة من« هـ » . (٨) ساقطة من « أ » ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٣٠٠ .
(٩) ساقطة من « أ » ، و « ب » . (١٠) ساقطة من « ب » .
(١١) البيت مجهول القائل ، وقد ورد في الخزانة ٦/ ٧٢ وشرح الشاطبى على الألفية ٤/ ٨١

العـــــدد

ثلاثةً بالتـــاءِ قُـلْ للعَـشَـرهْ ... فى عَـدِّ مـا آحـاده مُـذَكَّـرهْ
فى الضِّـدِّ جـرِّدْ والممـيِّـزَ اجـرُرِ ... جـمـعًـا بلفظِ قـلةٍ فى الأكـثـرِ

د : أشياء « نائب(١) » عن جمع شئ على أفعال(٢) ، أى : عُدل عن أفعال إلى فعلاء ، ثم قدمت لامه على فائه ، فصار فى الوزن أفعال(٣) ، واستصحب منع صرفه للتأنيث(٤) ولزومه ، وتثبت(٥) التاء فى عدده كما كانت تثبت(٦) مع المنُوب عنه ، وهو فعال ، وهذا على مذهب الخليل وسيبويه(٧) : أنها اسم جمع كظرفاء(٨) وحلفاء ، وأصلها شيئاء من مادة شئ .

د : **تقول** : ثلاثة أعبد وثلاث آم ، « بجمع أمة(٩) » .

الجوهرى : وأصل أمة « أموةٌ » بالتحريك ؛ لأنه جُمع على آم ، وهو أفعل ، مثل ناقة وأنُيق لا يجمع فعله بالتسكين على ذلك(١٠) .

ق : وقوله : « **فى الأكثر** » يمكن رجوعه للأوصاف الثلاثة ، أوْ لآخرها(١١) .

ومـائةٌ والألفَ للفـردِ أضِـفْ ... ومـائةٌ بالجـمع نَـزْرًا قـد رَدِفْ

(١) فى « ص » ، « ب » ، و « د » : « نابت » . (٢) شرح المرادى ٤ / ٣٠٥ .
(٣) فى « جـ » ، و « هـ » : « لفعاء » . (٤) ساقطة من « ب » .
(٥) فى « ص » ، و « جـ » ، و « هـ » : « ثبت » . (٦) فى « جـ » ، و « هـ » : « ثبتت » .
(٧) الكتاب ٣/ ٥٦٤ . (٨) فى « هـ » : « كظرفاء » .
(٩) ساقطة من « جـ » ، وانظر شرح المرادى ٤/ ٣٠٦ .
(١٠) الصحاح ٦/ ٢٢٧٢ . (١١) شرح الشاطبى ٤/ ٨٩ .

ق : وصف المميز بالإفراد والإضافة ، ثم استدرك فى النزر تخلف الإفراد فبقيت الإضافة على حالها(١) .

وأشار « بقد » إلى تقليله(٢) صوابه بنزر(٣) .

واحَـدَ اذكُـرْ وصِلَنْـهُ بِعَشَـرْ   مـركَّبًا قـاصـدَ مـعـدودٍ ذكَـرْ
[١٣٩أ] وقُـلْ لدى التأنيث إحدى عَشْرَهْ   والشين فـيـهـا عن تميم كَسْـرَهْ
ومعَ غـيـر أحـدٍ وإحـدَى   ما معهما فعلْتَ فافعلْ قَصْدَا
ولِثـلاثةٍ وتسـعـةٍ ومـا   بينَهُـمـا إن رُكِّبَا مـا قُدِّمَا
وأَوْلِ عـشْـرةَ اثنتَـىْ وعـشَـرَا   اثنَـى إذا أنثـى تَشَـا أو ذكَـرَا
واليـا لغـيـرِ الرفعِ وارفَعْ بالألـفْ   والفتحُ فى جُزْأَىْ سـواهمـا أُلِـفْ

لا « يشعر(٤) » قوله : « عن تميم كسره » بالتزامهم إياها ، بل قد يفتحون كقيس ، وإنما جعل حكم عشرة مع التركيب عكس حكمها مع الإفراد كراهة اجتماع تائى التأنيث فى نحو : ثلاثة عشر(٥) ، كما لم يجتمعا(٦) فى « طلحات » ونحوه ، ولا يلزم(٧) فى إحدى عشرة ؛ لأن إحدى العلامتين ألف والأخرى تاء ، وكان اختلاف لفظهما مسوغا لذلك ، كما فى حمراوات ونحوه .

وقوله : « فافعل قصدًا » أى : عدلا بين الإسراف والإقتار ، فلا تزد ولاتنقص ، ومنه : ﴿ واقصد فى مشيك(٨) ﴾ ، وإنما قال : « أنثى تشا أو ذكرا » ولم يقل : « إناثا تشأ أو ذكورا » ، وإن كان فيه بعد(٩) ؛ لأن قصده حكاية تمييزهما ،

---

(١) شرح الشاطبى ٤/ ٩١ .   (٢) فى « ص » : « تعليله » .

(٣) المرادى ٤ : ٣٠٩ : « أشار به إلى قراءة حمزة والكسائى « ثلثمائة سنين » . وأشار بقوله : « نزراً » إلى تقليله ، وقال بجوازه الفراء ، وقال المبرد : هو خطأ فى الكلام ، وإنما يجوز فى الشعر للضرورة ، وكلامه مردود بالقراءة المتواترة » .

(٤) فى « أ » : « يستقر » .   (٥) فى « هـ » : « عشرة » .

(٦) فى « ص » : « تجتمع » ، وفى « هـ » : « تجمعاً » .

(٧) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « يلزمه » .

(٨) سورة لقمان : من الآية ١٩ .   (٩) كلمة من عندى ليستقيم السياق بها .

ولايغنى قوله : « اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان » عن قوله : « واليا لغير الرفع وارفع بالألف » ، إذ يتوهم بناؤهما للتركيب ، وأما تخصيص جزأى سواهما بالفتح ، فالأول لشبهه بما قبل ، والثانى(١) للتخفيف ومعنى «أُلِفْ» اعتيد ، عرِّض به لأمرين :

أحدهما : قول بعض العرب فى الإضافة : جاء خمسة [١٣٩ ب] عشرك ومررت بخمسة عشرك فجعل الإعراب فى عجزها كبعلبك .

قال سيبويه : « وهى لغة رديئة(٢) » .

والثانى : قول بعضهم : « ثمانى عشر(٣) » بإسكان الياء تشبيها بمعدى كرب ، وأيادى سبا وقالى قلى ، وقد تفتح نونه ، يعنى : وقد تكسر مع حذف الياء(٤) ، ومن غير المألوف إضافة الصدر إلى العجز(٥) ، أنشد عليه الكوفيون(٦) :

كُلِّفَ من عَنائه وشِقْوته   بنتَ ثمانى عشْرَةٍ من حِجَّتِه

---

(١) ساقطة من « أ » .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٣ : ٢٩٩ : « ومن العرب مَنْ يقول : « خمسَةَ عَشَرُك » ، وهى لغة رديئة » .

(٣) فى « هـ » : « عشرة » .

(٤) ساقطة من « هـ » ، و « أيادى سبأ » قد وردت فى قول الشاعر :

فيالك من دار تحمَّل أهلها   أيادى سبًا بعدى وطال احتيالُها

و « قالى قلا » قد وردت فى قول الشاعر :

سيصبح فوقى أقتم الريش واقعا   بقَالِى قَلا أو من وراء دبيلِ

(٥) فى « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » : للعجز » .

(٦) الرجز لنفيع بن طارق فى الحيوان ٦ : ٤٦٣ ، والدرر ٦ : ١٩٧ وشرح التصريح ٢ : ٢٧٥ والمقاصدالنحوية ٤ : ٤٨ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٤٠٢ ، ٤٣٢ ، والمساعد ٢ : ٧٨ ، والإنصاف ١ : ٣٠٩ ، وأوضح المسالك ٤ : ٢٥٩ ، وخزانه الأدب ٦ : ٤٣٠-٤٣٢ ، وشرح الأشمونى ٣ : ٦٢٧ ولسان العرب ١٤ : ٤٣٨ (شقا) وهمع الهوامع ٢ : ١٤٩ . ويروى « عُلِّق » مكان « كُلِّف » .
=

وعلى الأمر الأول نبه بقوله : وعجز قد يعرب فاعله(١) .

وميِّز العشرينَ للتسعينا ... بواحدٍ كأربعينَ حينا
وميَّزوا مركَّبًا بمثل ما ... مُيِّز عشرون فسوِّيَنْهما
وإنْ أضيفَ عددٌ مركَّبُ ... يَبْقَ البِنا وعجزٌ قد يُعربُ

قال فى التسهيل : لا يجوز إجماع ثمانى عشرة إلا فى الشعر(٢) ، يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون بناء ، أصلحه أبو العباس الغيلالى دون إضافة ، أى إضافة العجز للفظ آخر .

ق : معنى : « وعجز قد يعرب » قد يقع إعراب المركب فى آخر عجزه كما حكى سيبويه(٣) لا كما حكى الفراء(٤) .

وصُغْ من اثنين فما فوقُ إلى ... عَشَرَةٍ كفاعلٍ من فَعَلا
واختمْه فى التأنيث بالتّا ومتى ... ذكّرتَ فاذكُر فاعلاً بغير تا
وإن تُرِدْ بعضَ الذى منه بُنى ... تُضف إليه مثلَ بعضٍ بيِّن
وإن تُرِدْ جعلَ الأقلِّ مثلَ ما ... فوقُ فحكمَ جاعلٍ له احكُما

= والشاهد فيه قوله : « ثمانى عشرة » حيث أضاف « ثمانى » إلى « عشرة » ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النَّيِّف إلى العشرة .

والخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة مبسوطة فى الإنصاف ١ : ٣٠٩-٣١٢ .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل٢ : ٤٠١ ، ٤٠٢ : «وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مُزالاً بناؤهما . . ولم يَرِد ذلك مخصوصاً بالشعر ، بل أجازه فى النثر والنظم . . » .

(١) شرح الشاطبى ٤/ ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) المساعد ٢ : ٨١ ، ٨٢ : « حيث قال ابن عقيل فى شرح هذه العبارة : « وكذا قال فى الشرح : « إن ذلك لا يجوز بإجماع إلا فى الشعر ، ويعنى إضافة النَّيِّف إلى العقد ، وقد سبق أن الكوفيين يجيزون ذلك فى المركب مطلقاً إلا أن البناء عندهم أجود ، ولا يختص ذلك بثمانى عشرة . . » . وانظر شرح المرادى ٤/ ٣١٧ .

(٣) ساقطة من « ب » ، وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٩ . (٤) شرح الشاطبى ٤/ ١٠٤ .

[١٤٠ أ] ق : والمراد بقوله : « مثل بعض » مثل هذا اللفظ ، والألفاظ أعلام على أنفسها ، تقول : هذا زيد ، ثلاثيا ، ولا تجرى عليه النكرة(١) صفة ، فالوجه أن يقول : مثل بعض البين لكن نكرة ، كما ينكر العلم فى نحو : « مررت بزيد وزيد آخر(٢) » .

وإنْ أردتَ مثلَ ثانى اثنين ... مركَّبًا فجئْ بتركيبين
أو فاعلا بحالتَيْه أضف ... إلى مركَّبٍ بما تَنْوى يَفى
وشاع الاستغنا بحادى عَشَرا ... ونحوِه وقبلَ عشرينَ اذكُرا
وبابِه الفاعلَ من لفظ العَدَدْ ... بحالتَيْه قبلَ واوٍ يُعتمَدْ

ق : قوله : « فجئ بتركيبين » يعطى فتح « ياحادى عشر(٣) » .

وحكى الشلوبين(٤) جواز تسكينه كمعد يكرب ، وقوله : يفِ ، مجزوم على جواب(٥) أضفْ ، انتهى . ولا يتعين لاحتمال الصفة والاستئناف .

د : الثالث أن يقتصر على التركيب الأول ، نحوه للشارح(٦) وابن عقيل(٧) ، ومراده الاقتصار على التركيب الأول فى صورة اللفظ وهو(٨) « أعم » من(٩) أن يكون فى التقدير كذلك أم لا ، بدليل قوله : وفيه حينئذ ثلاثة أوجه .

د : الثالث : أن يحذف من الأول ما ثبت فى الثانى وبالعكس ، تبعه عليه المكودى(١٠) .

(١) فى « هـ » : النكرة عليه » . (٢) شرح الشاطبى ٤/ ١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) من « ب » ، و « جـ » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) شرح الجزولية ١٦٢ والتوطئة ٢٨٣ . (٥) فى « ص » : « جواز » .

(٦) شرح ابن الناظم ٣٠٤ وشرح المرادى ٤/ ٣٢١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢ : ٤١٧-٤١٩ .

(٨) فى « د » : « وهم » . (٩) ساقطة من « هـ » .

(١٠) شرح الشاطبى ٤/ ١١٣ وشرح المكودى ص١٨٨ .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : وهو ظاهر الإفصاح فى شرح الإيضاح . انتهى .

والمحمل الأول أعم منه لقبوله للثلاثة(1) مع كون أولها أعرف(2) فتدبرْه .

ق : من الحذف(3) المذكور ﴿ قلْ إن افتريته فعليَّ إجرامى(4) ﴾ الآيـة ، أى [١٤٠ ب] : فعلى إجرامى وأنتم برءاءُ منه ، وعليكم إجرامكم وأنا برئ مما تجرمون(5) .

ومنه : ﴿ حتى يَطْهُرْنَ فإذا تَطَهَّرْنَ ﴾ (6) .

د : ذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى ، أى : إلى منع صوغ فاعل بمعنى جاعل فى المركب(7) .

د : لا يستعمل الحادى والحادية إلا فى « التنييف »(8) .

---

(١) فى « هـ » : « الثلاثة » .
(٢) فى « هـ » : « كونها أعرف » .
(٣) فى « د » : « الخلاف » .
(٤) سورة هود : من الآية ٣٥ .
(٥) شرح الشاطبى ٤/ ١١٣ .
(٦) سورة البقرة : من الآية ٢٢٢ .
(٧) ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٣٢٢ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : « ثالثَ عَشَرَ ثلاثَةَ عَشَرَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يُبْنَى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذى هو الثلاثة . . وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس ، وهو الأصل ، وجب أن يكون جائزاً » . وانظر شرح المرادى ٤/ ٣٢٢ .
(٨) فى « ب » : « النيف » ، وانظر شرح المرادى ٤/ ٣٢٢ .

ولا يستعمل إلا مع عشر ومع عشرين وبابه(1) انتهى ، وهو « يفسد »(2) . مافوقه .

قصد بقوله : « قبل واو يـعـتـمـد » ، نفى الفاء وثم(3) لانتفاء الترتيب عقلا لأن الجميع اسم لهذه العدة(4) .

---

(١) شرح المرادى ٤/ ٣٢٣ .
(٢) فى « هـ » : « يفسر » .
(٣) ساقطة من « ب » .
(٤) شرح الشاطبى ٤/ ١١٥ .

كـــم وكـأيـــن وكـــذا

مـيِّـزْ فى الاسـتـفـهـام كَـمْ بمثلِ مـا ... مَـيَّـزْتَ عـشرين كَـكَـمْ شَخصًا سَمَا

وأجِـزْ ان تَـجُـرَّه مِـنْ مـضــمَـرَا ... إنْ وَلِـيتْ كَمْ حَـرفَ جـرٍّ مُـظْـهـرَا

واسـتـعـمِلَـنْـهـا مخـبـرًا كـعَـشَـرَهْ ... أو مـــائةٍ كـكَـمْ رجـــالٍ أو مَـرَهْ

كَـكَـمْ كـأيِّـنْ وكـذا وينـتـصِـبْ ... تمـيـيـزُ ذيـنِ أو به صِـل مِـنْ تصِـبْ

د : « عن يونس : يجوز فصلُ كم الخبرية بناقص لا تام(١) » .

التام : هو الذى يتم « الكلام به »(٢) ، كلفظ « عندى » من قـولك : « كم(٣) عندى درهمـا » ، فالفـصل فيـه « بركن »(٤) فيـجب فى مثل هذا نصب التمييز عند يونس(٥) .

---

(١) المرادى ٤ : ٣٣٠ : « والثالث أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو : « كم اليوم جائع أتانى » ، و « كم بك مأخوذٍ جاءنى » لا إنْ كان بتامٍّ ، وهو مذهب يونس » .

(٢) فى « ص » : « به الكلام » .

(٣) ساقطة من « د » .

(٤) فى « هـ » : « كم » .

(٥) وذلك لأنه قد فُصلَ بين « كم » الخبرية ومميزها بظرف ، ومنه قول الشاعر :

تـؤم سـنـانـًا وكَـمْ دونَـهُ ... من الأرض مُـحْـدَوْدِبًـا غـارها

من المتقارب ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى شرح المفصل ٤ : ١٣١ والكتاب ٢ : ١٦٥ ، وليس في ديوان زهير ، وللأعشى فى المحتسب ١ : ١٣٨ وليس فى ديوان الأعشى ، ولزهير أو لكعب ابنه فى المقاصد النحوية ٤ : ٤٩١ وليس فى ديوان كعب ، ولزهير أو لكعب أو للأعشى فى شرح شواهد الإيضاح ١٩٧ وبلا نسبة فى الإنصاف ١ : ٣٠٦ وشرح الأشمونى ٣ : ٦٣٦ وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥ وشرح المفصل ٤ : ١٢٩ ولسان العرب ٥ : ٣٥ (غور) .

والشاهد فيه قوله : « وكَمْ دونه من الأرض محدودباً » حيث فصل بين « كم » ، ومميزها ، وهو قوله : « محدودباً » بالظرف والجار والمجرور معاً ، وفى هذه الصورة ومثلها يجوز نصب المميَّز ويجوز جرُّه ، والمختار نصبه .

ومذهب سيبويه تَعَيُّن وجوب النصب بسبب الفصل ، إلا للضرورة .

د : دليل اسميتها « دخول »(١) حرف الجر عليها(٢) ، وكذا عود الضمير عليها وصحة الابتدائية وصحة المفعولية .

ق : سكت هنا عن نحو ﴿ وكم من ملك(٣) ﴾ اكتفاء بقوله [١٤١ أ] « واجرُرْ بمِـنْ إن شئتَ غيرَ ذى العددْ(٤) » .

د : وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ، ومن «أيين» اسم على وزن « فيعل(٥) » فرٌّ، والله أعلم، من الكاف الحرفية لافتقارها إلى عامل .

وقوله : « ومن أين » ضبطه شيخنا فى كتابه بتشديد الياء المكسورة وتنوين النون ، وهو الصواب .

د : فى « كأين » « نحو »(٦)خمس لغات(٧) ، ذكرها فى الكافية فقال(٨) :

وفى كـأيِّـنْ قـيـل كـائنٌ وكـأنْ ... وهكذا (كَـيِّـن) (كأيَـنُ) فاستبِنْ

---

(١) ساقطة من « ص » .

(٢) شرح المرادى ٤/ ٣٣٢ ، قال : « ودليل اسميتها واضح » .

(٣) سورة النجم : من الآية ٢٦ .

(٤) قال ذلك فى باب التمييز ، والرجز والذى بعده :

واجرر بمن إن شئتَ غير ذي العددْ ... والفاعلَ المعنى كطِبْ نَفْسًا تفدْ

وانظر شرح الشاطبى ٤/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) فى « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » : « فيعل » وهو ما أثبته ، وفى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « فعيل » ، وانظر : شرح المرادى ٤/ ٣٣٨ .

(٦) ساقطة من « هـ » .

(٧) المرادي ٤ : ٣٣٨ : « فى كأيِّنْ » خمس لغات ، أفصحها : « كأيِّنْ » ، وبها قرأ أكثر القراء ، وثانيها : « كائنْ » ، وبها قرأ ابن كثير ، وثالثها : « كأنْ » ، وحكاها المبرد ، ورابعها : « كأين » ، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب والعقيلى ، والخامسة « كيئن » .

(٨) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٢ .

الحكايــــة

احْكِ بأىٍّ مـــــا لمنكورٍ سُئِـــلْ　　　عَـنْـهُ بها فى الوقْـفِ أو حينَ تَـصِـلْ

هذا الباب للحكاية بمن « وأى[1] » فى الاستثبات[2] أى الاستفهام .

أما حكاية الكلام كله « فإنما[3] » ذكر بعضه بالانجرار كقوله[4] :

« وجملة وما بمزج رُكبا »

وكقوله[5] :

« أو حُكيت بالقول . . . » .

ووقْـفًـا احْـكِ مـا لمنكورٍ بِـمَـنْ　　　والنُّونَ حَـرِّكْ مُـطْـلقًـا وأشْـبِـعَـنْ
وقُـلْ مَـنَـانِ ومَـنـيـنِ بعـدَ لى　　　إلْـفَـانِ بابنينِ وسكِّـنْ تَـعْـدِلِ
وقُـلْ لمن قـال أتَـتْ بنتٌ منه　　　والنونُ قـبلَ تا المثنَّى مُـسْـكَـنَـهْ
والفـتحُ نَـزْرٌ وصِـلِ التَّـا والألِـفْ　　　بِمَـنْ بإثْرِ ذا بنسـوةٍ كَـلِـفْ
وقُـلْ مَـنُـونَ ومَـنِـينَ مُـسْـكِـنَـا　　　إنْ قـيـل جـا قـومٌ لقـومٍ فُـطَـنَـا
وإنْ تَـصِـلْ فلفْـظُ مَـنْ لا يَـخْـتَلِفْ　　　ونـادرٌ مَـنُـونَ فـى نـظْـمٍ عُـرِفْ

نـون أشـبعن ثقيـلة خففت للـوقف ، ولو كـانت « خفيفـة »[6] بالأصـالة

---

(١) فى « ب » ، و « د » : « والى » .
(٢) فى « ب » ، و « د » : « الإثبات » ، وانظر شرح المرادى ٤/ ٣٠٤ .
(٣) فى « هـ » : « فقد » .
(٤) هذا الشطر من باب العلم ، والبيت بتمامه :
وجـمـلة ومـا بمزج ركـبـا　　　ذا إن بغـيـر ويه تم أعـربا
وانظر شرح الشاطبى ٤/ ١٣١ .
(٥) هذا فى باب « إن وأخواتها » والبيت بتمامه :
أوحكيت بالقـول أو حلّت مـحل　　　حـالٍ كـزرته وانّى ذو أمل
(٦) فى « هـ » : « ثقيلة » .

[١٤١ ب] وجب إبدالها ألفا ، وقد وقع نحوه فى بعض أبيات الكافية[1] وحمله[2] فى شرحها على ما ذكرنا .

ق : لما كانت أى صفة معربة تصلح للوجوه الستة بإعرابها لم يحتج إلى تفصيلها بخلاف «من » ولم يقصد بقوله : « **وقل منان ومنين**[3] » حكم الاجتماع فى الحكاية ، وإلا لزم أن يقول « **من ومنين** » لأن الأول غير موقوف عليه ، وكذا قوله : « **وقل منون ومنين** » ومن خاصة بحكاية من يعقل ، بخلاف « أى » فلذا قيل : من بمثل العقلاء ، وأطلق « أيا » مع[4] أن المسألة لغوية[5] .

والعَـلَـمْ احكِيَـنَّـه من بعـدِ مِـنْ　　　إنْ عَـرِيَـتْ من عـاطفٍ بهـا اقـتَـرَنْ

ق : خصوا العلم بهذا لكثرته ، كما خصوه بالترخيم ، فلو قيل : رأيت أبا زيد ، قلت : من أبو زيد ؟ بالرفع لا غير ، ولا تحكى إلا على قول من قال : « دعنا من تمرتان » وهو ضعيف لا يقاس عليه ، خلافا ليونس الذى جوز[6] الحكاية فى سائر المعارف ، وسبب شرط الخلو من العاطف أن الغرض من الحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم ، وحرف العطف كاف فى هذا المثال[7] ؛ إذ شأنه التوسط بين متعاطفين ، ولهذا بعينه شرطوا فى حكّاية العلم ألا يتبع بنعت أو توكيد أو عطف نسق « أو »[8] بيان أو بدل ، وقد أغفل الناظم ذكر التابع ، فلو شاء ذكره « قال[9] » مثلا :

وَالعَـلَـمْ احْـكِ بعد منْ إن يخْـلُ مِن　　　تابع أو مِـنْ عـاطف بمِـنْ قُـرِنْ[10]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٤ .　(٢) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » : « جملة » .
(٣) ساقطة من « ب » ، و « جـ » .　(٤) فى « هـ » : « من » .
(٥) شرح الشاطبى ٤/ ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ .
(٦) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « يجوز » .
(٧) ساقطة من « ص » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » .
(٨) ساقطة من « ب » .　(٩) فى هـ : « لقال » .
(١٠) شرح الشاطبى ٤/ ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

التأنيـث

[١٤٢أ] علامةُ التأنيثِ تاءٌ أو ألِفْ　　وفى أسامٍ قَدَّروا التَّا كالكَتِفْ
ويُعرَفُ التقديرُ بالضميرِ　　ونحوه كالرَّدِّ فى التصغيرِ

د : وذهب الكوفيون « والزجاج »(١) إلى أنها ثلاث(٢) .

ق : « وجعلها »(٣) بعضهم خمساً « فزاد »(٤) والياء فى « هذى »(٥) وتفعلين ، والكسرة فى نحو « ضربت » ، والحق أن تأنيثها من الصيغ ، ودلَّ قوله : «تا أو ألف» أنهما لا يجتمعان ، خلافاً لأبى عبيدة فى « علقات » .

قال أبو عثمان : كان « أجفى »(٦) من أن يعرف هذا ، وذلك أن من قال : « علقاة » فالألف عنده للإلحاق بباب « جعفر » ، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده وجعل الألف للتأنيث « فهى »(٧) مع«التاء»(٨) للإلحاق ومع عدمها للتأنيث ، ولها نظائر كبُهمى « وبهماة »(٩) وأسامِ جمع الجمع(١٠) .

---

(١) فى هـ ، والمرادى : « الزجاج » وهو ما أثبته ، وفى بقية النسخ : « الزجاجى » .
(٢) المرادى ٥ : ٣ : « التذكير هو الأصل ، فلم يفتقر إلى علامة ، بخلاف التأنيث ، وللتأنيث، كما ذكر ، علامتان : التاء والألف ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث : التاء والألف والهمزة فى حمراء ، ونحوه » .
(٣) فى « هـ » : « وعدها » .　　(٤) فى «أ» ، و « ب » ، و « د » : « تزاد » .
(٥) فى « هـ » : « هذا فى » .　　(٦) فى « هـ » : « أخفى » .
(٧) من « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، وساقطة من « ص » ، و « د » ، و فى « هـ » : « فهو » .
(٨) فى « ب » : « التاء » .
(٩) ساقطة من « ب » . وقال ابن جنى : « فإن قلت : فإنه يلزم على هذا أن تُنَوِّن « بُهْمَى » بعد حذف الهاء أو قبل دخولها عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاءَ عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق الهاءَ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : « بُهماة » ، بناها فى أول أحوالها على التأنيث . . فكذلك « بهماة » ، تكون مبنيَّةً على التأنيث لا مذكر لها » . « المنصف ١ : ٣٧ » .
(١٠) شرح الشاطبى ٤/ ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

ولا تَلِي فارقةٌ فَعُولاَ　　أصْلاً ولا المفعالُ والمفعيلاَ
كذاك مِفْعَلٌ وما تَلِيه　　تا الفرقِ من ذى فشُذوذٌ فيه
ومن فَعيلٍ كَقَتيلٍ إن تَبِعْ　　مَوْصوفَه غالباً التَّا تمتَنِعْ

ق : فارقَةً حال ، وضميرُ تلى لتاء التأنيث ، فأفاد أنها المنقسمة لفارقة وغيرها ، نحو تاء «الوحدة(١)» كجرادة ، والنسبة كمهالبة ، والبدل من حرف كزنادقة ، والمبالغة كعلاَّمة والعجمة «كجواربة »(٢) جمع « جورب »(٣) ، فكلها تاء «تأنيث »(٤) ، ولذا لا تنصرف فى المعرفة ، ولا يقال فى « القديم »(٥) : « سبحانه علامه » ، و « أل » فى « التَّا »(٦) من « التا تمتنع » عهدية ، وما لم تدخله التاء « من المعتل الذى هو ظاهر [١٤٢ ب] أمره أنه فعيل بمعنى فاعل ، فأصله فعول »(٧) «كبغى»(٨) ، من قوله تعالى : ﴿ وما كانت أمُّك بَغِيّاً(٩) ﴾ .

وهذا الموضع مزلة قدم ، نقل الزبيدى أن المازنى ألقاها على الكوفيين بحضرة الواثق فلم يأتُوا بصواب ، فسأله الواثق عنها فقال : لو كانت « بَغِيٌّ » على تقدير « فعيل » بمعنى فاعله لحقته « الهاء(١٠) » ككريمة وظريفة(١١) .

وألِفُ التأنيث ذاتُ قَصْرِ　　وذاتُ مَدٍّ نحو أُنثَى الغُرِّ
والاشتهارُ فى مَباني الأُولَى　　يُبْدِيه وزنُ أُرَبَى والطُّولَى
ومَرَطَى ووزنُ فَعْلَى جَمْعَا　　أو مَصْدَراً أو صِفَةً كشَبْعَى
وكحُبارى سُمَّهَى سِبطْرَى　　ذِكْرَى وحِثِّيثَى مَعَ الكُفُرَّى
كذاك خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارَى　　واعْزُ لغيرِ هذه اسْتِنْدارَا

---

(١) فى « هـ » : « الواحدة » .　　(٢) فى « هـ » : « كجوارية » .
(٣) فى « ص » ، و « د » : « مع » .　　(٤) فى « جـ » ، و « هـ » : « التأنيث » .
(٥) فى « أ » : « التقدير » .　　(٦) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « فى قوله » .
(٧) ساقطة من « أ » .
(٨) فى « هـ » : « كبَغِيًا » ، وهذه الكلمة ساقطة من « أ » .
(٩) سورة مريم : من الآية ٢٨ .　　(١٠) ساقطة من « أ » .
(١١) شرح الشاطبى ٤/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

د : الرابع : « فَعَلَى »(١) « إلى آخره »(٢) ، ينبغى أن يزيد هنا ، وهو مشترك ، ومثال الممدود : حمراء .

د : « الثامن »(٣) « فعْلَى » إلى قوله : » نحو ﴿ ضئْزى ﴾(٤) « بالهمز »(٥) ، أى : لأنه على قراءة الياء يحتمل أن يكون « فُعَلَى » بالضم، وهو كثير فى الصفات .

ق : هذه الأبنية كلها لا توجد فيها الألف إلا للتأنيث ، لفقد ما تلحق به فى أبنية الأسماء، ولما كان « فُعْلى » بضم الفاء وإسكان العين يمكن إلحاقُه « بجندُب(٦) » ونحوه، على رأى الأخفش والكوفيين الذى درج عليه إذ قال : «ومع فَعَل فُعْلَل» .

قيَّده بالمثال ، وهو الطُّولى الذى هو فُعْلى « الأفعل » ، فخرج « بهماة » مع أن بهماة لا نظير له ، كما قيَّد [١٤٣أ] « فعْلى(٧) » بكسر الفاء وإسكان العين بذكرى ، تنبيهاً على أن اختصاص هذا المثال بألف التأنيث إنما يكون فى المصادر ؛ لأن الإلحاق فى المصدر تابع للفعل ، والفعل عارٍ من ذلك(٨) .

---

(١) المرادى ٥ : ٨ : « الرابع » « فَعْلَى » إذا كان جمعاً نحو : « جرحى » ، أو مصدراً نحو «دعوى» ، أو صفة نحو «شبعى»، فإن كان « فَعْلَى » اسماً لم يتعيَّن كون ألفه للتأنيث ، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق ، ومما فيه وجهان أرْطى ، وعلْقى ، وترى » .

(٢) فى « هـ » : « الآخرة لآخره » .

(٣) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « الثامن من » ، وهو خطأ من الناسخ تقريباً .

(٤) سورة النجم : من الآية ٢٢ : قرأ ابن كثير كلمة « ضيزى » بهمزة ساكنة بعد الضاد ، والباقون بالإبدال ياءً . قال الشاطبى :

منأة للمكى زيد المز واحفلا ... ويهمز ضيزى

انظر : الإرشادات الجلية ٤٤٦ وكتاب السبعة ٦١٥ والوافى فى شرح الشاطبية ٢٥٧ والبدور الزاهرة ٣٦٩ وتحبير التيسير ١٨٥ .

(٥) فى « ب » : « بالهمز » ، وانظر شرح المرادى ٥/ ٨ .

(٦) فى « أ » : « يحجب » ، وفى « هـ » : « بجندب » .

(٧) ساقطة من « أ » . (٨) شرح الشاطبى ٤/ ١٦٦ .

د : « إن »(١) كان مصدراً نحو ذكرى أو جمعاً نحو حجلى ، وظربى ، ولا ثالث لهما ، فألفهما للتأنيث »(٢) ، حَجلى جمع حجل ، وظَربى جمع ظربان ، « وهى »(٣) دويبة كالهرَّة ، لا يُطاقُ « فَسْوُها »(٤) ، تزعم العرب أنها إذا فست فى ثوب لا تزول منه رائحة فسْوها حتى يَبْلَى .

ق : والتفريق بين الألفات « آكدُ »(٥) فى الصفة لما ينبنى عليها من الأحكام فى الصرف والتصغير « وغيرهما »(٦) ، « وبالله سبحانه وتعالى التوفيق(٧) » .

لمدِّها فَعْلاءُ أفعلاءُ ... مثلَّثُ العين وفَعْلَلاءُ
ثُمَّ فعالا فُعْلُلا فاعُولا ... وفاعلاءُ فِعْليا مَفْعُولا
ومُطْلَقَ العينِ فَعَالا وكذا ... مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاءُ أُخِذا

ق : بعضها نوادر كالقصاصاء ، زعموا أنه « إنما(٨) » سمع من أعرابى وقف على باب بعض أُمراء العراق ، فقال : القصاصاء أصلحك الله ، أى خُذْ لى القصاص(٩) .

---

(١) فى « أ » : « إذا » .

(٢) المرادى ٥ : ٨ ، ٩ : « تنبيه : أطلق فى قوله : « فعْلى » ، وكان ينبغى أن يفصِّل كما فصَّل فى « فَعْلى » ، وذلك أن «فعْلى» ، بكسر الفاء ، إن كان مصدراً نحو « ذكرى » ، أو جمعاً ، نحو « حجْلَى » ، أو « ظرْبى » ، ولا ثالث لهما فألفهُ للتأنيث ، وإن لم يكن مصدراً ولا جمعاً ، لم يلزم كون ألفه للتأنيث . . » .

(٣) من « جـ » .

(٤) فى « هـ » : « فسقها » .

(٥) من « ص » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » : « أكيد » .

(٦) فى « ب » ، و « جـ » : « نحوهما » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ١٦٥ .

(٧) فى « هـ » : « وبالله تعالى التوفيق » .

(٨) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(٩) شرح الشاطبى ٤/ ١٧٥ ، ١٧٧ .

قال « القالى (١)» والكلمة إذا سمعت من أعرابى واحد لم تجعل أصلاً ، لاحتمال الغلط والكذب، وأيضاً فلم يُسمع منه إلا على باب الملك ، فلعله بالعجلة واللهف زلَّ لسانُه .

د : وقد أثبت ابن القطاع « فعالى » مقصوراً(٢) ، « أى(٣) » فى ألفاظ ، منها خزازى ، كأنه من باب « قوله »(٤) : « واعزُ لغير هـذه [١٤٣ب] استنداراً » فتأمله « مع(٥) » باب حبارى «ومضارى(٦) » ويتامى « وأيامى(٧) » .

وقد ادَّعى الزمخشرى القلب فى هذين الأخيرين ، وقال أبو حيان فى سورة النور . . غيره(٨) ، يقول هو شاذٌ فقط ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، « وبالله التوفيق(٩) » .

---

(١) فى « هـ » : « اللقانى » ، وهناك ستة أشخاص يُلَقَّبون بهذا اللقب « اللقانى » معجم المؤلفين ١٥ : ١٩٣ .

(٢) شرح المرادى ٥ / ١١ .   (٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) فى « ص » : « قولهم » ، وساقطة من « ب » ، و « جـ » .

(٥) فى « ب » : « فى » .

(٦) فى « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » : « ونصارى » .

(٧) ساقطة من « ب » .

(٨) ربما يقصد قوله تعالى : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ سورة النور : من الآية ٣٢ .

(٩) ساقطة من « ص » ، و «هـ» .

المقصور والممدود

إذا اسمٌ اسـتـوجَبَ من قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً وكـان ذا نظيرٍ كـالأسَفْ
فلنظيرهِ المعَلِّ الآخر   ثُبوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظاهرِ
كَفِعَلٍ وفُعْلٍ فـى جَمْعِ مَا   كـفِعْلَة وفُعْلَة نحو الدُّمَى

د: المقصور هو « الاسم(١) » الذى حرف إعرابه ألف لازمة(٢)، احترز بقوله : « حرف إعرابه » من نحو لفظ « هذا » وبقوله : « ألف(٣) » من ألف التثنية .

ق : والدُّمْية : الصورة من العاج ونحوه(٤) .

ومـا اسـتَحَقَّ قـبلَ آخـرٍ ألفْ   فـالمدُّ فى نظيره حتْماً عُرِفْ
كـمصْدرِ الفِعلِ الذى قـد بُدِئا   بهمزِ وصلٍ كـارعوى وكـارْتأى

ق :لو شاء أعَمَّ فائدة من هذا لقال مثلاً :

كـمصْدر الفِعْلِ الذى قَدْ بُدِئا   بزائد الهَمْزِ كـأعْطى وارْتأى(٥)
والعادمُ النظيرِ ذا قَصْرٍ وذا   مَدٍّ بنقلٍ كـالحِجَى وكـالحِذَا(٦)

---

(١) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(٢) الجزولى : « المقصورُ المقيسُ : كُلُّ مصدر لفعلٍ مُعْتَلِّ اللام قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح » .

وفى الحاشية : « ليس هذا حدا للمقصور ، بل هو تعريف للمنيس منه ، فالمقصور على ضربين : مقيس ، وغير مقيس ، فالأوَّل هو الذى تُوضَع له الضوابط ، والثانى مأخذه السماع والنقل ، نحـو : العَشَى والصَّوَى والصَّدَى ؛ لأن نظائرهن من الصحيح الحَوَل والعَرَق والعَطَش . . » .

« المقدمة الجزولية فى النحو : ٢٥٠ » . ، وانظر شرح المرادى ٥/ ١٤ .

(٣) ساقطة من « ص » ، و « جـ » ، و « هـ » .

(٤) شرح الشاطبى ٤/ ١٨٥ ، والصحاح ٦/ ٢٣٤٠ .

(٥) شرح الشاطبى ٤/ ١٨٧ .   (٦) البيت ساقط من « جـ » .

د : كلامه مخصص « كما قيل ، قائله هو أبو حيان ، ونصه : وهذا عام مخصوص(١) » وتخصيصه بما تقدم فى الأوزان التى نَبَّه عليها بالأمثلة فى ألفى التأنيث ؛ لأنه ذكر « هنا(٢) » أوزاناً تختص « بالمقصورة وأوزاناً تختص(٣) » بالممدودة ، فتلك الأوزان مخصصة [١٤٤أ] للعموم الذي ذُكِرَ .

ق : « ذا(٤) » حال من الضمير فى « العادم » ، و « بنقل » متعلق بالخبر ، أى : ثابت بنقل(٥) انتهى « كأنه (٦) » كون خاص .

وقَصْرُ ذى المدِّ اضطراراً مُجْمَعُ   عليه والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

د : عن الفراء منعُ مَدِّ ما لهُ موجب قَصْرٍ ، « كسكرى(٧) » ، موجب قصر « سكرى(٨) » كونه فَعْلى « مؤنث(٩)» فعلان(١٠) ، وهذا من طريق الاطراد ، لا من طريق النظير الذى اقتصر عليه هنا وفى التسهيل .

وقد استوفى أبو إسحاق الطريقتين ، ومثال « ماله موجب قصر من طريق النظير «جوى(١١)» .

(١) ساقطة من « أ » . وانظر :التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٢ أ وشرح المرادى ٥/ ١٦ .
(٢) فى « أ » ، و « جـ » ، و « هـ » : « هناك » .
(٣) ساقطة من « ب » .
(٤) فى « هـ » : « وذا » .
(٥) شرح الشاطبى ٤/ ١٨٩ .
(٦) من « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » .
(٧) فى « هـ » : « ككسرى » ، وانظر شرح المرادى ٥/ ١٦ .
(٨) فى « هـ » : « كسرى » .
(٩) فى « هـ » : « مؤنثة » .
(١٠) أى سَكْرى : سكْران .
(١١) ساقطة من « ص » .

د : « قال(١) » ابن ولاد(٢) : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة الياء فى « منابير » هذا نظير ما قرر ابن أبى الربيع وغيره فى نحو « حمراء(٣) » .

ق :لم يذكر الناظم كيفية القصر ، والقياس حذف الزائد ، وهو الألف الذى قبل «الآخر(٤)» .

(١) ساقطة من « ص » .
(٢) هو أحمد بن محمد بن ولاَّد ، وهو الوليد ، بن محمد النحوىّ هو والده وجدُّه ، كان بصيراً بالنحو ، أُستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يُفَضِّله على أبى جعفر النحاس ، ولا يزال يثنى عليه عند كل من قَدِم من مصر إلى بغداد .
صَنَّفَ : المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد . توفى فى سنة ٣٣٢ هـ .
انظر : بغية الوعاة ١ : ٣٨٦ ومعجم المؤلفين ٢ : ١٦٧ - ١٦٨ وإنباه الرواة ١ : ٩٩ والبلغة ٢٨ وشذرات الذهب ٢ : ٣٣٢ وكشف الظنون ١ : ١٧٣ ومعجم الأدباء ٤ : ٢٠١-٢٠٣ وطبقات الزبيدى ٢١٩-٢٢٠ وتاريخ العلماء النحويين ٣٧ ، ٣٨ . وانظر كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص١٣٢ .
(٣) الملخص ١ : ٦٩-٦١٠ وشرح المرادى ٥/ ١٨ .
(٤) فى « هـ » : « الأخير » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ١٩٠ .

كيفية « تثنية »(1) المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

آخرَ مقصورٍ تثنّى اجعله يا … إن كان عن ثلاثة مُرْتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتى … والجامد الذى أُميل كمتى
فى غير ذا تقلبُ واواً الألفْ … وأوْلِها ما كان قَبْلُ قد أُلِفْ

د : تناولت الترجمة جمع الممدود ولم يذكره(2) .

ق :لم يذكر المنقوص ، وحكمه رَدُّ المحذوف فى باب « قاضٍ وغازٍ » وفي نحو « أخ وأب وحم » وعدم ردّه فى نحو « يد(3) » .

وما كصحراء بواوٍ ثُنِّيا … ونحو علْباءٍ كساءٍ وَحَيا
بواوٍ أوْ همزٍ وغير ما ذُكِرْ … صَحِّحْ وما شَذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ

د :همزة الممدود إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق ، أو من ألف التأنيث(4) مثال المبدلة من ياء الإلحاق « علْبَاء(5) » « فإنه ملحق بقرطاس » ، والدليل على أن الإلحاق وقع بالياء ظهورها عند التحصن(6) » ، بتاء بُنِيَتْ عليها الكلمة ،

(1) ساقطة من« ب » .
(2) شرح المرادى 5/ 20 .
(3) شرح الشاطبى 4/ 198 ، 199 .
(4) شرح المرادى 5/ 23 .
(5) العلباء : اسم لبعض أعصاب صفحة العنق .
(6) ساقطة من « د » . وكلمة « وقع » ساقطة من « أ » ، و « ب » ، وفى « أ » ، و « جـ » : « التحصين » بدل : « التحصن » .

« كدرحاية (1)» الملحق بد حراجة ، فلو لم تُبْنَ الكلمة على التاء لَم تحصَّن كبناء « وبناءة(2) » .

واحذفْ من المقصورِ فى جَمْعٍ علَى … حَدِّ المثنّى ما به تكَمَّلا
والفتحَ أبْقِ مُشعِراً بما حُذِفْ … وإن جَمَعْتَه بتاءٍ وألِفْ
فالألفَ اقلبْ قَلْبَها فى التَّثْنِيَهْ … وتاءَ ذى التَّا ألْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

ق :كان حق أن يزيد هنا أو فى المعرب والمبنى مَثَلاً :

وقِسْهُ فى « ذى »(3) التاء ونحوِ ذِكْرَى … ودرهَمٍ مُصَغَّراً « وصَحْرا »(4)
وزينبَ ووصفِ غيرِ العاقلِ … وغيرُ ذا مُسَلَّمٌ للناقلِ

أى :اجعل الجمع بالألف والتاء قياساً فيما فيه تاء مطلقاً إلا امرأة وأَمَة وشفة وشاة ، استغناءً « بتكسيرها(5) » عن تصحيحها ، وفى المؤنث بالألف المقصورة « كذكْرَى(6) » إلا فعلى فعلان ، وفى مصغر ما لا يعقل كدريهمات ، وفى المؤنث بالألف الممدودة ، كصحراء إلا فعلاء أفعل ، وفى العلم المؤنث العاقل المجرد كهند وزينب ، وفى الوصف المذكر غير العاقل نحو ﴿ أياماً معدودات(7) ﴾ .

[145أ] والسالمَ العينِ الثلاثى اسْماً أَنِلْ … إتْباعَ عيْنٍ فاءَهُ بما شُكِلْ
إنْ ساكنَ العَينِ مُؤَنَّثاً بَدَا … مُخْتَتَماً بالتَّاءِ أو مُجَرَّدا

(1) فى « هـ » : « كدحراية » وقال ابن أبى الربيع فى الملخَّص 1 : 626-627 : « وأمَّا « علباء » ، فينصرف إذا سُمِّى به مذكر ؛ لأن هذه الهمزة لا تشبه ألف التأنيث ؛ لأنها منقلبة عن ياء مثل : « درْحَاية » ، وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث » .
(2) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « وبناة » .
(3) فى « هـ » : « ذا » .
(4) فى « هـ » : « وحمرا » .
(5) فى « هـ » : « بتسكينها » .
(6) فى « أ » ، و « د » : « كذكريه » .
(7) سورة البقرة : من الآية 184 . ، وانظر شرح الشاطبى 4/ 214 .

وسَكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الفتحِ أو　　خَفِّفْهُ بالفتحِ فكُلاً قدْ رَوَوْا
ومَنَعُوا إتْبَاعَ نحوِ ذِرْوَهْ　　وزُبْيَةٍ وشذَّ كسْرُ جِرْوَهْ
ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما　　قدَّمتُهُ أوْ لأُناسٍ انْتَمَى

ق : قوله : « مؤنَّثاً » غير محتاج إليه ، إنما هو شرط فى جواز الجمع بالألف والتاء ، لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع بهما ، ذكر التأنيث الذى إليه « يرجع(١) » هذا الجمع ، وهذا ضعيفٌ(٢) .

د : من المنتمى لأناس إسكان العين فى نحو « ظبية(٣) » ، لهذا قال : « أو لأناس انتمى » ولم يقل : « أو لهذيل انتمى(٤) » .

---

(١) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » ، و « هـ » : « مرجع » .
(٢) شرح الشاطبى ٤/ ٢١٨ .
(٣) شرح المرادى ٥/ ٣٢ .
(٤) فى « أ » ، و «د» : « لهذيل » ، وفى «ص» : « أولهذيل » . وقال المرادى ٥ : ٣٢ «ومن المنتمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة ، نحو : جَوْزة وبيْضة ، قال شاعرهم :
« أخو بيضات رائح متأوِّبٌ » ا . هـ .
والشاهد فى هذا الصدر من البيت فى قوله : « بَيَضَات » حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التى تفتح العين فى جمع « فَعَلة » صحيحاً كان أو مُعْتَلاً ، والقياس التسكين فى المعتل .

جمع التكسير

أفعِلَةٌ أفعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ　　ثُمَّتَ أفعالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ
وبعضُ ذى بكثرةٍ وَضْعاً يَفِى　　كأرجلٍ والعكسُ جاءَ كالصُّفِى

« وقد يُسْتَغْنى بأحدهما عن الآخر فى الاستعمال لقرينة مجازاً(١) » ، « نحو : ﴿ ثلاثة قروء(٢) ﴾ » .

د : وعكسه تقريباً كقوله(٣) :

« وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نجدةٍ دَمَا »

---

(١) ساقطة من « د » .
(٢) ساقطة من « د » ، وهى جزء من الآية ٢٢٧ من سورة البقرة .
(٣) البيت بتمامه :
لنا الجفناتُ الغُرُّ يلْمعنَ بالضحىَ　　وأسيافُنَا يقطرنَ من نجدةٍ دَمَا
من الطويل ، وهو لحسَّان بن ثابت فى ديوانه ١٣١ / وأسرار العربية ٣٥٦ وخزانة الأدب ٨ : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٦ وشرح الأشمونى ٣ : ٦٧١ وشرح شواهد الإيضاح ٥٢١ وشرح المفصل ٥ : ١٠ والكتاب ٣ : ٥٧٨ ولسان العرب ١٤ : ١٣٦ (جدا) والمحتسب ١ : ١٨٧ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢٧ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ١٣٥ والخصائص ٢ : ٢٠٦ والمقتضب ٢ : ١٨٨ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٨٤ . وانظر شرح المرادى ٥ : ٣٥ ، ٣٦ .
وفى البيت شاهدان :
الأول : في قوله : « الجفنات » فى جمع « الجفْنة » مع أنها للقلَّة ، مراداً بها جمع الكثرة ، والقياس : « جِفَان » .
والثانى : فى قوله : « وأسيافُنا » فَجمَعَ « سيف » هذا الجمْع ، حيث أريد به التكثير ، والقياس : « السيوف » .

والظاهر خروج الاستعمالى « عن(١) » كلامه ، لقوله : « **وَضْعاً** » .

وقال ق :الوضعى عنده على وجهين : وضعى حقيقة نَبَّه عليه « بأرجُل » ووضعى حكماً ، وهو الاستعمالى نَبَّه عليه «بالصفا» ؛ لأن الفارسى وغيره حَكَوْا فى « جمع(٢) » الصفات « أصفاء(٣) » وصفى ولكن « أصفاء(٤) » فى غاية الندور ، فكأنه [١٤٥ب] لم يوضع(٥) .

لِفَعْلٍ اسماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ … وللرُّباعىِّ اسماً أيْضاً يُجْعَلُ
إنْ كانَ كالعَنَاقِ والذِّراعِ فِي … مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحْرُفِ

د : شمل نحو « فلس وكعب ودلو وظبى ووجه(٦) » ، « فتقول(٧) » « أفلُسْ وأكعُب وأدْلٍ وأظبٍ وأوجُه(٨) » ، كعب مُكَرَّرٌ، فلعله «كف وجمعه(٩)» أكُفٌ(١٠)» .

د : « فإن كان صفة نحو « شجاع » إلى قوله : « لم يجمع على أفعُل(١١) » فى تمثيله «بشجاع(١٢)» قلق ، إذ هو صفة مذكر ، والأوْلى التمثيل بصفة مؤنث ، كذراع بفتح الذالِ للمرأة الكثيرة الغزل(١٣) .

---

(١) فى « ب » : « من » .
(٢) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « جميع » .
(٣) فى « د » : « أصفى » .
(٤) فى « د » : « أصفى » .
(٥) شرح الشاطبى ٤/ ٢٣٣ .
(٦) شرح المرادى ٥/ ٣٧ .
(٧) فى « ص » : « فنقول » .
(٨) قال المرادى : ٣٧ : « . . **الأول** :ما كان على فَعْل بشرطين : **أحدهما** :أن يكون اسماً ، وأن يكون صحيح العين .
فشمل نحو : فلس وكفّ ودلْو وظَبى ووجْه ، فتقول فى هذه : أفْلُسٌ ، وأكفّ وأدْلٍ وأظب وأوجهٌ » .
(٩) ساقطة من « جـ » .
(١٠) ويؤيد هذا الترجيح ما ورد في المرادى ٥ : ٣٧ .
(١١) المرادى ٥ : ٣٨ : « فإن كان صفة نحو « شجاع » ، أو بلا مَدّة نحو « خنصَر » ، أو مذكَّراً نحو « حمار » ، أو بعلامة التأنيث نحو « سجانة » لم يجمع على أفعُلَ ، وندر من المذكر «طحَال» ، و « أطحُلٌ» ، و « غراب » ، و « أغرُب » ، و «عتَاد» ، و « أعتُد » و « نحوها » .
(١٢) فى « هـ » : « شجاع » .
(١٣) الصحاح ٣/ ١٢٠٩ .

ق : أول من سلك طريقة المصنف فى جعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها ابن السراج(١) فيما علمتُ ، « وهى(٢) » أقرب للضبط ، لقلة أبنية الجموع ، وجملة « ما ذكر(٣) » منها ستة وعشرون بناءً ، وليس قوله : « **والذراع(٤) فى** » مع قوله: « وعَدِّ الأحرف » بسناد تأسيس(٥) .

وغَيرُما أفْعُلُ فيه مُطَّرِدْ … من الثلاثى اسماً بأفعالٍ يَرِدْ
وغالباً أغناهُمُ فِعْلاَنُ … فى فُعَلٍ كقولِهِم : صِرْدانُ

ق : « إطلاقه هنا أصحُّ من زعمه فى التسهيل أن « أفعالا » فى «فَعْل» المعتل العين قليل ، كمالٍ وأموال ، وخالٍ وأخوال ، ونابٍ وأنياب(٦) » .

فى اسمِ مذكَّرٍ رُباعىٍّ بِمَدّْ … ثالثٍ افْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ
والزَمْهُ فى فَعَالٍ أو فِعَالِ … مُصَاحِبَىْ تضعيفٍ او إعلالِ

د : قد أشار إلى « أن(٧) » هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله : « ما لم [١٤٦أ] « يضاعف(٨) » فى الأعم ذُو الألفْ(٩) » ، لكن لم يُنبِّه هناك إلا على المضاعف فخرج « سما » .

ق : مراده : الزمْه قياساً(١٠) .

فُعْلٌ لنحوِ أحمرٍ وحَمْرَا … وفِعْلَةٌ جمعاً بنقلٍ يُدْرَى

د : « فعل » مطرد فى أفعل وفعلاء وصفين متقابلين(١١) ، هذه عبارة

---

(١) الأصول ٣/ ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ .
(٢) فى « هـ » : « وهو » .
(٣) ساقطة من « ب » .
(٤) ساقطة من « د » .
(٥) شرح الشاطبى ٤/ ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٦) ساقطة من « أ » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٢٤١ .
(٧) ساقطة من « أ » ، و « ب » ، و « د » .
(٨) فى « هـ » : « يضعف » .
(٩) انظر : المرادى ٥ : ٤١ .
(١٠) أى : « فى غير شذوذ » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٢٤٤ .
(١١) شرح المرادى ٥/ ٤١ .

التسهيل ، قال أبو حيان(١) : احترز بذلك من أفعل الذى لا يقابله فعلاء ، كأفعل التفضيل وغيره(٢) .

وفُعُلٌ لاسْمٍ رُباعِىٍّ بمَدّْ ... قد زِيدَ قَبْلَ لامٍ اعلالاً فَقَدْ
ما لم يُضاعَفْ فى الأعمِّ ذو الألفْ ... وفُعَلٌ جَمْعاً لفُعْلَة عُرِفْ
ونحو كُبْرى ولفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وقد يجيء جَمْعُه على فُعَلْ
فى نحو رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعَلَهْ ... وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ

ق : لو قال مثلاً عوضَ قوله : « وفُعَلٌ جمعاً » إلى آخره :

وفُعلة اسماً فُعَلٌ له عُرِفْ ... ونحو كُبرى ولفِعلة فِعَل
اسماً متمّا وأتى فيه فُعَل ... .

لوَفَّى بالشروط(٣) .

د :احترز ، أى فى التسهيل ، بالاسم من الصفة ، كقولهم : صغرة وكبرة « وعجَرة(٤) » في ألفاظ ، « ذُكرت(٥) » فى المخصص ، هو كتاب لابن سيده(٦) ، لا يزال يحيل عليه فى «المحكم(٧)» .

ق :رامٍ وكامل مما لم يستعمل استعمال الأسماء ، فالتمثيل بهما مقصود حسن(٨) .

فَعْلَى لوصْفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ ... وهالكٍ وميِّتٍ به قَمِنْ

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٨ب . (٢) فى « هـ » : « ونحوه » .
(٣) شرح الشاطبى ٤/ ٢٦٢ .
(٤) فى « ب » ، و« جـ » ، و« هـ » : « وعجزه » ، وانظر شرح المرادى ٥/ ٤٣ .
(٥) فى « أ » ، و« ب » ، و« جـ » ، و« د » : « ذَكَرَه » .
(٦) سبق التعريف به .
(٧) فى « ب » : « المحكوم » ، والمخصص والمحكم كتابان لابن سيده ، انظر : معجم المؤلفين ٧ : ٣٦ وكشف الظنون ٢ : ١٦٣٩ .
(٨) شرح الشاطبى ٤/ ٢٦٥ .

ق : قدَّم « فعيلاً » لأنه أصل الباب ، ولذا وقف غير المصنف ما عداه [١٤٦ ب] على السماع(١) .

لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ ... والوضْعُ فى فَعْلٍ وفِعْلٍ قِلَّلَهْ

د :وندر علج وعلجة(٢) ؛ لأنه صفة .

ق : وهى جارية مجرى الأسماء(٣) .

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعلَهْ ... وصْفَيْنِ نحو عاذلٍ وعاذلَهْ
ومثله الفُعَّالُ فيما ذُكِّرا ... وذان فى المُعَلِّ لاماً نَدَرا

د : وندر فى المؤنث(٤) ، كقوله(٥) :

« وقد (٦) » أراهُنَّ عنى غير صُدَّادِ »

وتأوَّلَهُ بعضهم أنه جمع « صادٍّ » ، أى : « لا صادَّةٌ » .

(١) شرح الشاطبى ٤/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
(٢) العِلْج ، بكسر العين وإسكان اللام ، الرجل من كفار العجم ، وهو أيضاً الشديد الغليظ . وانظر شرح المرادى ٥/ ٥١ .
(٣) شرح الشاطبى ٤/ ٢٧١ . (٤) شرح المرادى ٥/ ٥٢ ، ٥٣ .
(٥) البيت بتمامه :
أبصارهنَّ إلى الشبان مائلةٌ ... وقد أراهنَّ عنى غيرَ صُدَّادِ
البيت من البسيط ، وهو للقطامى فى ديوانه ٧٩ وأمالى الزجاجى ٥٩ والأشباه والنظائر ٥ : ٥١ وشرح التصريح ٢ : ٣٠٨ ولسان العرب ٣ : ٢٤٥ (صدد) والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ : ٣١٤ وشرح الأشمونى ٣ : ٦٨٤ وشرح ابن عقيل ٦٤٠ . والشاهد فيه قوله : « صُدَّاد » جمعاً لـ« صادَّة » ، بدليل ضمير الإناث فى «أبصارهنَّ» ، و« أراهُنَّ » ، وجمع « فاعلة » على « فُعَّال » نادر .
(٦) فى « ب » : « ولقد » .

ق : عاذلٌ: أى لائم، صفة «مختصَّة(١)» خرج بها نحو صاحب وصاحبة(٢).

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لهما ... وقلّ فيما عينُهُ اليا منهما
وفَعَلٌ أيضًا له فِعَالُ ... ما لم يكُنْ فى لامه اعتلالُ
أو يكُ مُضْعَفًا ومثلُ فَعَلِ ... ذو التا وفِعْلٌ مع فُعْلٍ فاقبلِ
وفى فَعِيلٍ وصْفَ فاعلٍ وَرَدْ ... كذاك فى أنثاه أيضًا اطَّرَدْ
وشاع فى وصفٍ على فَعْلانَا ... أو أنثييه أو على فُعْلانَا
ومثله فُعْلانَةٌ والزَمْهُ فى ... نحو طويلٍ وطويلةٍ تفى

د : الشرط الثالث فى «فُعَل» أن يكون اسماً لا صفة(٣)، ذكره فى التسهيل.

«قلت : فلو قال : «وفُعَل إسماً له فُعَال» بقطع همزة اسم ضرورة لوفّى به(٤)».

«ق : إطلاقه هنا أجرى على كلام النحويين خلاف ما فى التسهيل(٥)».

وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِدْ ... يُخَصُّ غالبًا كذاك يطَّرِدْ
فى فَعْلٍ اسمًا مُطْلَقَ الفَا وفَعَلْ ... لهُ وللفُعَال فِعْلانٌ حصَلْ
[١٤٧أ] وشاع فى حُوتٍ وقاعٍ معَ ما ... ضاهاهما وقلّ فى غيرهما

د : وقول الشارح(٦) : ولا يكادون يجاوزون فى الكثرة جمع فُعَلى على

(١) فى «د» : «محضة».
(٢) شرح الشاطبى ٤/ ٢٧٢.
(٣) شرح المرادى ٥/ ٥٤.
(٤) ساقطة من «جـ».
(٥) ساقطة من «جـ». ، وفى «جـ» : «لما فى التسهيل» بدل : «ما فى التسهيل»، وانظر : شرح الشاطبى ٤/ ٢٨٣، ٢٨٤.
(٦) ابن الناظم ص/ ٣٢٢ : «من أمثلة الكثرة فُعُول، وهو مطرد في كل اسم ثلاثى على «فعل»، نحو «كبد وكبود» و«نمر ونمور»، و «وعل ووعول»، ولا يكادون يتجاوزون فى الكثرة جمع «فَعَل» على «فُعُول»، إلى جمعه على «فعال»، فإن جاء منه شيء عُدَّ نادراً»..».
=

فُعُول إلى جمعه على فِعال يقتضى أنهم لم «يجاوزوه(١)» غالباً إلى فِعال ولا غيره.

وجه الكلام أن «يقول(٢)» : يقتضى أنهم لم يجاوزوه غالباً إلى فِعال(٣)، و«الصواب(٤)» : «ولا غيره».

د : قال ابن «الباذش(٥)»:وينبغى أن تعلم أن أكثر الجموع سماعى(٦)، هذا النقل لم يذكره أبو حيان، وهذا البياض فى جميع ما وقفنا عليه من النسخ، وفى طرة أبى العباس الغيلالى «ابن الباذش».

وقال : إن هذا البياض فى النسخة الداخلة إلى «المغرب(٧)».

ق : أخرج بقوله : «**نحو كبد**» الصفة كنكد، ويحتمل أن يكون قوله : «**وفَعَلٌ له**» ابتداء كلام، والتقدير «وفعل فعلان له وللفُعال»، فعلى هذا يكون سكت عن «جمعه(٨)» على فُعُول، وهو ضعيف(٩).

وفَعْلاً اسمًا وفِعِيلاً وفُعَلْ ... غيرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلانٌ شَمَلْ
ولِكَرِيمٍ وبَخِيلٍ فُعَلاَ ... كَذَا لما ضاهاهما قد جُعِلاَ
ونابَ عنه أفْعِلاءُ فى المُعَلّ ... لامًا ومُضْعَفٍ وغيرُ ذاكَ قَلّ

= وقال المرادى ٥ : ٥٧ : «فيه نظر ؛ لأن تخصيصه بقوله : «إلى فعال» يقتضى أنهم قد يجاوزون إلى غير «فعال»، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالباً، لا إلى «فعال» ولا إلى غيره...».
(١) فى «جـ» : «يجاوزه».
(٢) فى «هـ» : «يقال».
(٣) من أول السطر إلى «فعال» ساقط من «جـ».
(٤) فى «ب» : «وهو الصواب».
(٥) بياض فى «ص»، و«أ»، و«جـ»، و«د»، وما أثبته من «ب»، و«هـ»، وفى المرادى : «بعض المتأخرين».
(٦) شرح المرادى ٥/ ٥٨.
(٧) فى «د» : «المعرب»، وفى «أ» : «المفسر به».
(٨) فى «أ»، و«ب»، و«د» : «جميعه».
(٩) شرح الشاطبى ٤/ ٢٨٦.

قال شيخ شيوخنا أبو العباس « الغيلالى (١)» : يحتمل أن يضبط اسماً جمعاً مقصوراً «ضرورة(٢) » ، فهو حال قُدِّم(٣) » بعض صاحبها ، فيكون نصّا فى اشتراط الاسمية فى الأوزان الثلاثة .

د : فى نحو « عاقل » فهو « كنائب(٤) » عن فعيل(٥) يعنى : « لأن(٦) » الأصل في الصفات الدالّة على الغرائز أن تأتى على « فعيل » .

[١٤٧ب] فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفَاعِلِ وفَاعلاءَ مَعَ نحو كاهِلِ
وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلَهْ وشَذ فى الفارس مَعْ ما ماثَلَهْ

د : وتأوّل بعضهم نحو « فوارس » على أنه صفة لطوائف فوارس « يعنى أنه يقال : طائفة فارسة وهالكة(٧) » ، فيكون « حينئذ(٨) » على القياس ؛ لأنَّ فاعلة « يجمع(٩) » على فواعل .

ق :وفيه من عيوب القوافى اختلاف الإشباع فى « حرف(١٠) » الدخيل بين فاعل و«بين(١١) » كاهل ، وبين « فاعلهْ ومائلهْ » ، وقد « أجازه(١٢) » الخليل حَمْلاً على « المجرد (١٣)» من الرِّدْف والتأسِيس(١٤) .

(١) ساقطة من « جـ » . (٢) ساقطة من « أ » .
(٣) فى « ب » ، و « جـ » : « مقدم » . (٤) فى « هـ » : « كناية » .
(٥) المرادى ٥ : ٦٣ : « يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم وبخيل فى الدلالة على معنى هو كالغريزة ، فهو كالنائب عن فعيل ، فلهذا جرى مجراه » .
(٦) فى « ب » : « أن » .
(٧) ساقطة من « د » . وانظر شرح المرادى ٥/ ٦٥ .
(٨) من « ب » ، و « جـ » . (٩) فى « ب » : « تَجمع » .
(١٠) فى « ب » : « حروف » . (١١) من « ب » .
(١٢) فى « أ » : « اختاره » . (١٣) فى « هـ » : « المحرك » .
(١٤) شرح الشاطبى ٤/ ٣٠٣ .

وبِفَعَائِلٍ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وشِبْهِهِ ذا تَاءٍ او مُزَالَهْ
وبالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صحراءُ والعَذْراءُ والقَيْسَ اتْبَعَا
واجْعَلْ فَعَالِيَّ لغير ذى نَسَبْ جُدِّدَ كالكرْسِيِّ تَتْبَع العَرَبْ

د : فلو كانت « مذكرةً(١) » لم تُجمعْ على فعائل إلا نادراً(٢) ، كقولهم : جزور وجزائر ، وسماءُ وسماء(٣) ، « سماء » الثانى ذو اعتلال ، كجوارٍ .

أبو العباس الغيلالى : جعْل جزور وسماء قد تكون وسماً للمذكر غير بيِّن ؛ لأن أهل اللغة نَصُّوا على أن « جزوراً » مؤنث « وممَّا يدلُّ إسقاط التاء من عدده فى البيت الذى أنشده على أنه مؤنث(٤) » انتهى .

أما جزائر ، فقال أبو حيان : قال سيبويه : لأنه لما لم يكن للآدميين صار فى الجمع كالمؤنث(٥) ، وهو يستعمل استعمال الأسماء ، « فصار كالذُّنُوب والذَّنائب ،

(١) فى « ب » : « مذكورة » . (٢) شرح المرادى ٥/ ٦٦ ، ٦٧ .
(٣) ومثاله قول الشاعر :
له ماراْت عين البصير وفوقه سماءُ الإله فوقَ سَبْعِ سمائيَا
من الطويل ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص٧٠ وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ١٥٧ وخزانة الأدب ١ : ٢٤٤ ، ٢٤٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ : ٣٠٤ والكتاب ٣ : ٣١٥ ولسان العرب ١٤ : ٣٩٨ (سما)وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢ : ٣٣٧ والخصائص ١ : ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢ : ٣٤٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٨ والمقتضب ١ : ١٤٤ والممتع فى التصريف ٢ : ٥١٣ والمنصف ٢ : ٦٦ ، ٦٨ .
والشاهد فيه قوله : « سمائياً » حيث حَرَّك الياء في الجر ضرورةً ، وفيه ضرورتان أخريان : أولاهما :جمع « سماء » على « فعائل » ، والمستعمل فيها » سماوات » والأخرى :أنه يُغيِّرها إلى الفتح والقلب ، فيقول : « سمايا» كما يقول : « خطايا » .
(٤) ساقطة من« جـ » ، وفى « ب » ، و « هـ » : « ومما يدل على . . » ، وانظر الصحاح ٢/ ٦١٢ قال : الجزور من الإبل يقع على الذكر والأنثى ، وهى تؤنَّث ، والجمع : « الجُزُر » .
(٥) سيبويه : « وقالوا للذَّكر : جزورٌ وجزائرٌ ، لَمَّا لَمْ يكن من الآدميين صار فى الجمع كالمؤنث ، وشَبَّهوه بالذَّنوب والذَّنائب ، كما كسَّروا الحائط على الحوائط » . « الكتاب ٣ : ٦٣٨ » .

وأما « سماء » فقال فيه : وذلك فيمن ذكَّر السماء(١) » ، ولذلك [١٤٨أ] جمع على « أسمية » « كقذَّال وأقذلة(٢) .

ق : والهاء فى « مُزَالَهْ » ضمير التاء(٣) .

د : وأصل « المَهْرِىُّ » بغير ياء(٤) ، أى : ياؤه لم تُبْنَ عليها الكلمة كما بُنِيت على ياء كرسى .

د : حكى أبو القاسم السعدى(٥) ظرباء لغة فى ظربان(٦) ، يعنى فى كتاب الأبنية (٧) له ، وكذا نقل أبو حيان .

د : لم يسمع « فِعْلَى » جمعاً إلا « حِجْلَى(٨) وظِرْبى(٩) » .

أبو حيان : وسـأل الفارسىُّ أبا الطيب المتنبى : كم جاء من الجموع على وزن « فِعْلَى » ؟فقال على البديهة : « حِجْلَى وظِرْبَى(١٠) » .

---

(١) ساقطة من « هـ » . (٢) فى « ب » : « كقذا وأقْذية » .
(٣) شرح الشاطبى ٤/ ٣٠٩ . (٤) شرح المرادى ٥/ ٧١ .
(٥) هو ابن القطاع الصقلى ت٥١٥هـ ، وقد سبق التعريف به .
(٦) شرح المرادى ٥/ ٧٤ .
(٧) هو كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصّقلى المتوفى سنة ٥١٥هـ ، وقد حققه الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم وقدمه لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠م ، وقد حصل عليها ، وقدم له بمقدمة سمَّاها « ابن القطاع الصقلى وجهوده العلمية » . وانظر كشف الظنون ١/ ٤ .
(٨) الجوهرى : « الحَجْلُ : القَيْدُ ، . . ولم يجىء الجمع على « فعْلَى » بكسر الفاء إلا حرفان ، الظرْبَى جمع : ظَربان ، وهى دويبة منتنة الريح . وحِجْلَى جَمع حجَلٍ » .
الصَحاح ٤/ ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ .
(٩) الجوهرى : « الظِّرب بكسر الراء : واحد الظراب ، وهى الروابى الصغار » ، « الصحاح ١/ ١٧٤ وشرح المَرادى ٥/ ٧٥ .
(١٠) التذييل والتكميل ٦/ ١١٩ أ .

قال الفارسى : فبقيت طول « الليل(١) » أطلب لهما ثالثاً فلم أجِدْ .

ق :وفائدة تمثيله بالكرسى إخراج ما ليس ذا نَسَب أصلاً ، كزيد ؛ لاندراجه في قـوله : «لغيـر ذى نَسَبْ جُدِّد » ، والتقييد بكونه ثلاثيا سـاكن العين كـما فى التسهيل(٢) .

وبِفَعَالِلَ وشِبْهِـــــــه انـطـقَا ... فى جـمـع مـا فَـوْقَ الثـلاثة ارْتَقَى
من غـيـر مـا مَضَى ومن خُمـاسِى ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بـالقــيـــاسِ
والرابعُ الشّـــبيــهُ بالمزيد قَدْ ... يُحــذَفُ دونَ مــا به تَمَّ العَدَدْ
وزائدَ العَادِى الرُّباعِي احْذِفْهُ مــا ... لــم يَكُ لـيْنـاً إثْرهُ اللَّذْ خَتَمَا

د : قال سيبويه :لا يكسِرون الخماسى إلا على استكراه(٣) .

ق :فَسَّر لنا شيخنا القاضى أبو القاسم الشريف وَجْهَ استكراههم بأن يُقَال لأحدهم : كيف تجمع سَفَرْجَلاَ على حَدٍّ ما تجمع « به(٤) » « جعفراً » ، فحينئذ يقول: « سفارج(٥) » ، وقوله : «دون مـا به تمَّ العَدَدْ » « احتراز » « حسن(٦) » أىَ لامع حذف الآخر الذى تقدم(٧) .

د : [١٤٨ ب] « قلـب(٨) » واو عصفور وألف قرطاس«ونحوهما(٩) » مفهوم من قاعدة مذكورة فى التصريف عليها نَبَّه بقوله : «ويا اقلبْ ألِفاَ كسْراً تَلاَ » .

---

(١) فى « أ » ، و « د » : « الليلة » . (٢) شرح الشاطبى ٤/ ٣١٤ .
(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٠ وشرح المرادى ٥/ ٧٧ .
(٤) ساقطة من « جـ » ، و « هـ » .
(٥) فى « هـ » : « تنبيه » . (٦) فى « د » : « حسى » .
(٧) شرح الشاطبى ٤/ ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
(٨) فى « هـ » : « تليه » .
(٩) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « ونحوه » ، وانظر شرح المرادى ٥/ ٧٨ .

د : خرج من قوله : « لَيِّناً » كنَهْوَر(١) ، فإنه لا « ينقلب(٢) » ياءً بل يحذف ، فتقول : كناهر ، فلم يطلق اللَّيْن هنا على حرف العلة المحرك ، بخلاف قوله فى الترخيم : « إن زيدَ لَيْناً » ، فإنه «جعل(٣) » هناك « شاملاً(٤) » للمحرك بدليل إخراجه نحو « هَيَّخ(٥) » بقوله : «ساكناً» .

ق : يحتمل ضبط « ختَمَا » بالبناء للفاعل وللمفعول على تقدير « خُتِمَ به » ، ولم تدخل بلدنا نسخة مروية انتهى .

ولو قال : « ما ختَما » لكان أفصح من قوله : « اللذْ ختَما(٦) » .

والسِّينَ والتَّا من كمُسْتَدْعٍ أزِلْ	إذ بِبِنَا الجمْعِ بَقَاهُما مُخِلْ
والميمُ أوْلَى من سواه بالبَقا	والهمْزُ واليا مِثْله إن سَبَقَا
والياءَ لا الواوَ احذِفْ إن جمَعْتَ ما	كحيزَبُونٍ فهو حُكْمٌ حُتِمَا
وخَيَّرُوا فى زائدَىْ سَرَنْدَى	وكل ما ضاهاه كالعَلَنْدَى

---

(١) وقد وردت هذه اللفظة فى قول الراجز :

كنَهْوَر كان مِنْ أعقابِ السُّمِى

والرجز لأبى نخيلة السعدى في الكتاب ٣/ ٦٠٦ ولسان العرب ٥/ ١٥٣ (كنهر) ، وبلانسبة فى المنصف ٢/ ٦٨ ، وانظر شرح المرادى ٥/ ٧٩ .

والشاهد فيه جمع « سماء » على « سمىّ » بوزن « فُعُول » ، اجتمعت واوان فى آخره ، فقلبت ثانيهما ياءً ، ثم قلبت أولاهما ياءً لالتقائها ساكنة بالياء المنقلبة ، وكُسِرَ الحرف الصحيح لتثبت ياء بعد كسرة .

كما أن كلمة « كَنَهْوَرَ » تحذف واوها عند الجمع ، فتصير كناهر ، ولا تقلب ياءً .

« والكَنَهْوَر : العظيم من السحاب » . الصحاح ٢/ ٨١١ .

(٢) فى « جـ » : « يقلب » .

(٣) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « جعل » .

(٤) فى « هـ » : « مُتأصلاً » . (٥) « أ » فى و « د » هُيُبَّج » .

(٦) وذلك لأن أصل « اللذْ » هو « الذى » ، كما أن « ما » أعم من « الذى » . وقال الراجز :

والَّذِ لو شاء لكانت بَرًّا أو جبلاً أصمَّ مُشْمَخِرًّا

والشاهد فى قوله : « والَّذِ » . وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٣٣١ .

د : الهمز والياء نحو « ألندد ويلندد(١) » هما ملحقان بسفرجل وهما كيهلِل فى عدم الإدغام لفوات الغرض المقصود بالإلحاق .

ق : رجحت النون فى « كسرَنْدَى » « التقدم(٢) » ، والألف بتقدير الحركة « فتَكَافأتَا(٣) » .

د : « ورد فى جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم » ، ومذهب الخليل وسيبويه أنه «ممَّا(٤)» جمع على غير واحده المستعمل ، كملامح ، والمستعمل فى كلامهم لمحة لاَ ملمحة ، قاله أبو [١٤٩ أ] حيان(٥) .

د : وقيل : إن « آصال » جمع أصيل ، وأصايل جمع أصيلة(٦) ، ذَكَرَهُ بعد ذكْره بياض فى عدة نسخ ، والذى فى أصل أبى حيان(٧) : ذكره أبو الحسن ابن الباذَش .

---

(١) المرادى ٥ : ٨٠ : « يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء ، إذا تصدرا نحو : « ألَنْدد ويَلَنْدد » ، فتقول فى جمعهما : « ألادّ ويلادّ » بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ؛ لتصدرهما ، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالَّين على معنى ، بخلاف النون ، فإنها فى معنى موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً ، وإنما أدغم « ألادّ ويلادّ » فى الجمع رجوعاً إلى القياس » .

(٢) فى « ب » : « بالتقديم » .

(٣) ساقطة من « أ » ، و فى « ب » : « فتكافأ » ، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٣٤١ .

(٤) فى « د » : « إنما » .

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٣٠ أ وشرح المرادى ٥/ ٨٣ .

(٦) المرادى ٥ : ٨٤ : « اختلف فى « أصائل » ، فقيل : هو جمع جمع جمع ؛ لأنه جمع « آصال » و « آصال » جمع « أُصُل » ، و « أُصُل » جمع « أصيل » قاله ابن الشجرى ، وردَّه ابن الخشاب ، وهو خليق بالردِّ ، وقيل : هو جمع جمع ؛ لأنه جمع آصال ، وآصال جمع أُصُل ، وأُصل مفرد لا جمع . . » .

(٧) التذييل والتكميل ٦/ ٣٥ب .

د : وقد صَرَّحَ بذلك(١) أى بجعل « باب(٢) » تمر كباب عسل الشيخ أبو عمرو فى شرح الكافية ، أى : ابن الحاجب فى شرح كافيته(٣) ، وما « ذهبا(٤)٦ » إليه هو قول ابن طاهر وابن أبى الربيع ، والدليل على صحته حِنثُ مَنْ قال : « والله لا آكل تَمْراً » « فَأَكل(٥) » واحدة .

---

(١) شرح المرادى ٥/ ٨٦ .

(٢) ساقطة من « ص » ، و « د » .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٩٠ .

(٤) فى « أ » ، « ب » ، و « جـ » ، و « هـ » : « ذهب » ، وفى « د » : « ذهبنا » .

(٥) فى « د » : « بأكل » .

التصغير

فُـعَـيْـلاً اجْـعَلِ الثلاثيَّ إذَا ... صَـغَّـرْتَهُ نحْـوُ قُـذَيٍّ في قَـذَا

فُـعَـيْـعِلٌ مَعَ فُـعَـيْـعِيلٍ لما ... فَـاق كـجَـعْل دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

ومـا بِهِ لمنتـهي الجـمْع وُصِلْ ... بهِ إلي أمثلة التصغير صِلْ

وجـائزٌ تعْـويضُ يا قَـبْلَ الطرَفْ ... إن كان بعضُ الاسْمِ فيهما انحذَفْ

وحـائدٌ عن القِـيـاسِ كلُّ مَـا ... خَـالَفَ في البابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

د : فلا يصغر نحو "كُمَيْعت" (١) انظر هل يقال: يحكم بتصغيره تقدير الجمعية" (٢)، فلك مثل ما ذكر بعد فى "مصيطر" (٣).

د : "فكان الضم أولى لمكان الياء (٤)، أى: "لاستثقال (٥)" الجمع بين كسر وياء.

د: من الحائد عن القياس قولهم فى العشى: "عشيان" (٦) قياسه عشى أصله عَشْيِى، فاعتلَّ بعلة قاضٍ.

د: وفى بنون "أُبَيْنُون "(٧)خالف القياس من جهة أن همزة الوصل لا تثبت فى التصغير، فلذلك قال: كأنه تصغير "أبنين" يعنى بقطع الهمزة، وضبطها بعض شيوخنا بالفتح.

---

(١) الكميت من الخيل: هو الفرس الذى تضرب حمرته إلى سواد، وانظر شرح المرادى ٥/ ٩١.

(٢) "هـ" : "الجمعية".

(٣) فى "أ" و"د" : "مضطر".

(٤) المرادى ٥ : ٩٢، ٩٣: "ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. . ." .

(٥) فى "هـ" لاشتمال".

(٦) شرح المرادى ٥/ ٩٥.

(٧) فى "د": "أبنيون"، وانظر شرح المرادى ٥/ ٩٥.

(١٤٩ب) ق: إنما يرجع قوله: "وحائد..." البيت، لما خُتِمَ به التكسير، وفُتِحَ به التصغير، ولو حُمِلَ على العموم لرد جميع ما ترك فيهما إلى السماع، وهو باطل (١).

لِتِلْوِ يا التصغير مِنْ قَبلِ عَلَمْ ... تأنيثٍ او مَدَّته الفَتْحُ انْحَتَمْ

كذاك ما مَدَّةَ أفْعالٍ سَبَقْ ... أو مَدَّ سَكرانَ وما بِهِ الْتَحقْ

أبو حيان: تقول فى تصغير "عثمان": عثيمان "لأنهم لم يكسّروه على "عثامين"، وقد قيل لبعضهم: كيف تجمع عثمان؟ فقال: عثمانون، فقيل له: وعثامين؟ فقال: إيش عثامين، على جهة الإنكار(٢).

ق: قال ابن جنى (٣): "سألت الشجرى يوما فقلت له: كيف تجمع دُكّانا: "فقال: (٤) دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فعثمان؟ قال: عثامون، قلت: فهلا قلت "أيضاً"(٥): عثامين!، قال: إيش عثامين؟ أرأيت " رجلا(٦)" يتكلم بغير لغته؟ والله لا أقولها أبدا(٧).

وألفُ التأنيث حَيْثُ مُدّا ... وتاؤُه مُنفصلين عُدّا

كذا المزيدُ آخِرًا للنَّسَب ... وعَجُزُ المضاف والمركَّب

وهكذا زيادتا فَعْلانا ... من بعد أربعٍ كزَعْفرانا

وقدِّر انفصالَ ما دلّ عَلَى ... تثنيةٍ أو جَمْعَ تَصْحيحٍ جَلا

د: اختُلف فى نحو "ثلاثين" علما وغير علم(٨)، وفى نحو "جدارين

(١) شرح الشاطبى ٤/ ٣٥٥ .
(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٤٠ ب.
(٣) الخصائص ١/ ٢٤٢.
(٤) فى "أ"، و "ب"، و"جـ"، و"د" : قال".
(٥)من "ب" ، و "جـ" ، و "هـ".
(٦) فى "ب" ، و"جـ": "أحدا".
(٧) شرح الشاطبى ٤/٣٦١.
(٨) شرح المرادى ٥ / ١٠٣ .

وظريفين وظريفات" أعلاما"، أى مما ثالثه حرف "مد"(١)، فثلاثون وثمانون ليست " العَلَمية"(٢) فيهما بطارئة مطلقاً، وما جعل علما من غيرهما (١٥٠أ) صار مثلهما فى ذلك.

ق: فى قوله: "عُدًّا" تنبيه على أن الانفصال تقديرى لا حسى، "فكأنهما"(٣) لحقا بعد "كمال"(٤) بنية التصغير(٥). انتهى، ويزيده بياناً قوله:

وقدِّر انفصالَ

ق: لعله أخرج بقوله: "آخرا" الألف المتوسطة عوضا من إحدى يائى النسب فى مثل: "يمان" و"تهام" "وشآم"(٦) مما صار بمنزلة "صحار وفلاة"، فتقول فى تصغيرها: "يمين وتهيم وشويم" وتحذف الألف، ولم أره منصوصا فانظره، وأراد بالمركب: المزجى، وأما الإسنادى فإنما يطلق عليه جملة، كقوله:

ومنه منقولٌ كفضْلٍ وأسدْ ... وجملةٌ.....

وقوله: وقل(٧) " "ترخيم جملة" و "جَلاَ" صفة لجمعٍ" تصحيح(٨) أخرج به باب سنين، لأن تصغيره "سنيات"(٩) انتهى، وعليه فلفظ "جمع" مجرور.

وألفُ التأنيثِ ذو القَصْرِ مَتَي ... زَادَ علي أربعةٍ لن يَثْبُتَا

وعندَ تصغيرِ حُباري خَيِّرِ ... بين الحُبَيْري فَادْرِ والحُبَيِّرِ

(١) ساقطه من "ص".
(٢) فى "أ"، و "ب" ، و"جـ"، و"د" و "هـ" : "العلامة".
(٣) فى "أ"، و"د" : "لكأنهما".
(٤) ساقطة من "ب".
(٥) شرح الشاطبى ٤ / ٣٦٦.
(٦) فى "ب" : "وشيام".
(٧) ساقطة من "أ" ، و"د".
(٨) فى "ص" : "صحيح".
(٩) شرح الشاطبى ٤/ ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠ ، ٣٧٤.

ق: المقصورة حرف ميت، فللممدودة والتاء عليها مزية الحركة، قاله السيرافى، وكحبارى خزامى ونحوه، "وبالله تعالى التوفيق"[١].

وارْدُدْ لأصْلٍ ثانيا لَيْناً قُلِبْ — فقيمةٌ صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وشَذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِمْ — للجَمْعِ مِنْ ذا ما لِتَصْغيرٍ عُلِمْ

والألفُ الثانِ المزيدُ يُجْعَلُ — واواً كذا ما الأصلُ فيه يُجْهَلُ

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما — لم يَحْوِ غيرَ التاء ثالثاً كَما

د: (١٥٠/ب) فتقول فى قائم: قؤييم بالهمزة،[٢]فى هذا نظر، لأن الكلام "مفروض"[٣] فى الثانى، وهذا "ثالث"[٤]، وإنما أخرج "المكودى"[٥]هذا النوع بقوله: "ثانيا"[٦].

د: أما "آدم"[٧] فتقلب ألفه واوا[٨]، تأمله مع ما "رجح"[٩]بعد عند قوله:

"**وإن يُفْتَحْ إثر ضمٍّ أو فَتْح" قُلِبْ"**[١٠]واوًا" "أن من شرطه أن يقلب عن لين، كما قال[١١] فى **الكافية**:

وارددْ لأصلٍ ثانياً لَيْنًا قُلِبْ[١٢].

(١) ساقطة من "هـ"، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٣٧٥، ٣٧٨.

(٢) شرح المرادى ٥ / ١٠٥

(٣) فى "ب". "مرفوض"

(٤) فى "هـ": "ثابت".

(٥) فى "هـ": "الممدودة"، وانظر شرح المكودى على الألفية ص٢١٠.

(٦) فى "ب": "ثالثا".

(٧) فى "أ": "أويم".

(٨) شرح المرادى ٥/١٠٥.

(٩) فى "أ": "رجحه".

(١٠) فى "ص"، و"أ"، و"د": "قلبه".

(١١) شرح المرادى ٥/١٠٦ .

(١٢) ساقطه من "ص"، و"جـ"، و"د".

د: ظاهر قوله: "**لينا قلب**"، كذا فى نسخ، وإنما نص **الكافية**:

واردُدْ لأصلٍ لَيِّنًا أُبْدِلَ مِنْ — ذى اللينِ عَيْنًا فَهْو بالردِّ قَمِنْ[١]

د: وأما الخامس فيقلب واوا نحو: "أويدم"[٢] ولم ينبه عليه.

قال أستاذنا **أبو عبدالله الصغير**: بل يدخل فى قوله: "**واردد لأصلٍ**" فيرَدّ فى التقدير إلى الهمز، فيجتمع همزتان، فتبدل الثانية "واواً"[٣] وجوباً، وهو الذى رجح **المرادى** عند قوله:

إن يُفْتَحْ إثْرَ ضَمٍّ[٤]

ق: وفى قوله: "**كما**" إشكال، فإن "مثل ما"[٥] "مما"[٦] ثانيه حرف لين إذا سمى به **زيد** على ألفه مثلها، فتقلب همزة لا جتماعهما، فتقول: "هذا ماء يا فتى"، فـ"ما" صغر"[٧] إلا بعد تكميله، والمطابق التمثيل "بهَلْ"[٨]، "ومَنْ"[٩]ونحوهما مما يبقى ثنائيا بعد التسمية، فالصواب أن لو قال مثلا:

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ إنْ — لم يَحْوِ غيّرَ التاء ثالثاً كَمَنْ

ولما لم يقف عليه **المكودى** قال: لم ينبه على هذا أحد من الشراح فانظره[١٠] انتهى.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٤.

(٢) شرح المرادى ٥ /١٠٨.

(٣) ساقطة من "ب".

(٤) المرادى ٦: ٥٢: " فعلم من هذا البيت حكم ثلاثة أنواع: الأول: المفتوحة بعد ضم نحو "أُوَيدم" تصغير آدم، أصله أأيدم، بهمزتين، فأُبْدِلت الثانية واوا لانضمام ماقبلها، والراجح ما تقدم من أن الواو بدل من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفاً فى "آدم" زال فى التصغير وفى الجمع".

(٥) فى "أ"، و"ب": "ما مما".

(٦) ساقطة من "أ"، و"ب"، و"د".

(٧) فى "أ"، و"ب" و"د": "صغير".

(٨) فى "أ"، و"ب" و "د" بها".

(٩) فى "هـ": "وعن".

(١٠) شرح الشاطبى ٤/٣٩٧، ٣٩٨ وشرح المكودى ص ١١٢.

ومَنْ بتَرْخِيمٍ يُصغَّرِ اكْتُفي   بالأصْلِ كالعُطَيْفِ يَعْني المِعْطَفَا

(١٥١أ) د: إذا صُغِّر نحو: حائض وطالق تصغير الترخيم(١) قلت: حييض وطليق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

قال سيبويه:"وإنما"(٢) لم تلحق التاء فيما كان "من الصفات"(٣) مختصًا بالمؤنث(٤)، لأنها فى الأصل جارية على مذكر، فالتقدير عنده فى "امرأة طالق": شخص طالق، هذا هو الأصل الذى أراد **المرادى**، وعكسه: رجل رَبْعة أى: نفس ربعة.

قال فى الإفصاح: فهذان "مقصدان"(٥) "للعرب"(٦).

د: لا يختص بالأعلام بدليل قول العرب: "يَجْرِى بُلَيْقٌ ويُذَمّ"(٧)، تبع فى هذا **أبا حيان**(٨)، وقد قيل: ليس فيه دليل؛ لأن **الجوهرى**(٩) ذكر أنه اسم "فرس"(١٠) كان يسبق الخيل.

ق: وقال ابن الضائع: لا ينبغى استعماله فى غير عَلَمٍ إلا بسماعٍ بيِّنٍ، ألا ترى أن ترخيم النداء لا يكون إلا فى الأعلام(١١).

---

(١) المرادى ٥: ١١٢: "إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حييض وطليق؛ لأنهما فى الأصل صفة لمذكر".

(٢) ساقطة من "د".

(٣) ساقطة من "هـ".

(٤) الكتاب ٣: ٤٨١، ٤٨٣.

(٥) فى "هـ" "مقصودان".

(٦) ساقطة من "هـ".

(٧) مجمع الأمثال للميدانى ٢: ٨٠٢، وقال الميدانى: "بليق: اسم فرس كان يسبق، ومع ذلك يعاب، يضرب فى ذم المحسن"، وانظر: صحاح الجوهرى٤/١٤٥١ وشرح المرادى ٥/١١٣.

(٨) التذييل والتكميل ٦/٥٢ب.

(٩) الصحاح ٤/١٤٥١.

(١٠) ساقطة من "جـ".

(١١) شرح الشاطبى ٤/٤٠١ وشرح الجمل لابن الضائع ١/٧٧.

واخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ   مؤنثٍ عارٍ ثُلاثيٍّ كَسِنْ
ما لَمْ يَكُنْ بالتا يُرَى ذا لَبْسِ   كشَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسِ
وشَذَّ تَرْكٌ دون لبسٍ، ونَدَرْ   لحاقُ تا فيما ثلاثيًّا كَثَرْ

د: ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو "سماء وسمية"(١).

قال شيخنا"الأستاذ"(٢) **أبو عبد الله الصغير**: فى هذا نظر، لأن المحذوف فى نية "الموجود"(٣)؛ إذ حذفه على طريق القياس، "ولذا"(٤) قال فى **الإفصاح**: "صغره"(٥) على القياس: "سمى"وعلى الترخيم"سمية" فَقِفْ عليه. انتهى، وتأملْه مع ما فى كتاب **سيبويه**(٦).

د: وذلك أن الأصل فيه سُمَيِّي(٧).

"إلى قوله: "فحذفت (١٥١ب) إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، يعنى باب "المنقوص".

قال سيبويه(٨): اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حُذِفَت التى هى آخر

---

(١) وعلل قائلاً: وذلك لأن الأصل فيه سُمَيِّي ـ بثلاث ياءات ـ الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد".
"توضيح المقاصد ٥:١١٤".

(٢) ساقطة من "ب" و"جـ".

(٣) فى "هـ": "الوجود".

(٤) فى "هـ": "وكذا".

(٥) فى "ب"، و"جـ": "تصغيره".

(٦) ساقطة من "د".

(٧) شرح المرادى ٥/١١٤.

(٨) قال سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءين مدغمة إحداهما فى الأخرى، وذلك نحو: أسيِّد، وحُمَيِّر، ولُبَيِّد، فإذا أضفت إلى شئ من هذا تركتَ الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات، فإذا أضافوا فكثرت الياءات وعدد الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا".
"الكتاب ٣: ٣٧٠ ـ ٣٧١".

الحروف، ويصير اللفظ "[1]على "مثال"[2] "فُعَيل"[3] ويجرى على وجوه العربية، وذلك "قولك"[4] فى عطاء عُطَىّ، وفى "قضاء"[5] قُضَىّ.

ق: شَـذَّ:[6] خـرج عن جنسه إذا خـالف القيـاس، وندر: قلَّ وإن لم يخـالف القيـاس، واختُلِفَ فى تصـغيـر "قدْر" فقـال ابن **الأنبـــارى والزمخشرى**: "بتاء"[7] وقال "**الجوهرى**"[8]: "بلاتاء، وسمعت شيخنا أبا عبد الله بن **الفخار** يقول: سمعت شيخنا أبا عبد الله **بن عبد المنعم** يساوم فَخَّـاراً **بسبتـة**: بكـم "هذا"[9] القُدَيْرُ؟ بلا تاء، "فـسألته"[10] فقـال: "كذا"[11] نص عليه **الخليل** فى **العين**[12].

وصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي،الَّتي   و ذا مع الفروعِ منْها تا، وتِي

ق: "لا"[13] مُعَيَن لكون" تيا تصغير" تا دون تى، غير أن تا أولى به من تى، لأنها الأكثر[14].

(١) فى "د": "الحرف".

(٢) فى "هـ": "مثل".

(٣) فى "هـ": فعيعل.

(٤) فى "هـ": "قوله".

(٥) فى "د": "قاض".

(٦) الصحاح ٢/٥٦٥: "شذ عنه ويشذ شذوذا، إذا انفرد عن الجمهور فهو شاذ"، وانظر الصحاح ٢/٨٢٥.

(٧) من "ص"، وفى بقية النسخ: بالتاء".

(٨) ساقطة من "أ" و"د" وانظر الصحاح ٢/٧٨٧ قال الجوهرى: والقدر تؤنث، وتصغيرها: قدير، بلاهاء، على غير قياس".

(٩) ساقطة من "جـ".

(١٠) فى "هـ": "سألته".

(١١) ساقطة من "ب".

(١٢) العين ٥/١١٣ وشرح الشاطبى ٤/٤٠٩، ٤١٠، ٤١١.

(١٣) من "ب" و "جـ"، و"هـ".

(١٤) فى "جـ" "لأنه".

وأما فتح تاء تيا وتيان، فلوقـوعها قبيل[1]ياء التصغيـر، وتقدير البيت: وصغَّروا شـذوذًا الذى التى وذا وتا وتى مع "الفروع منها[2]، وليس معنى منها [3] تا وتى من الفروع تا وتى، لأن قصده بالفروع التثنية والجمع فقط، إذْ جعل التى أصلاً[4] وتا وتـى[5] مع ذا كالتى مع الذى، وأيضـا فيُوهِمُ دخول ذى وذه ونحوهما، ولا يَصِح[6].

(١) فى "أ"، و"ب" و "د" "قبل".

(٢) فى "هـ": "منها فى الفروع".

(٣) ساقطة من "ص"، و "د".

(٤) فى "جـ": "اصالة".

(٥) ساقطة من "ص".

(٦) شرح الشاطبى ٤/٤١٢ ـ ٤١٦.

النسب

ياءً كَـــيَـــا الكُرْسيِّ زادُوا للنَّسَبْ | وكُلُّ مــا تَلِيــه كَـسْــرُهُ وَجَبْ
(١٥٢أ) ومِـثْلُه مما حَـواهُ احْـذِفْ، وتا | تأنيثٍ او مَـدَّتَهُ، لا تُثْـبِـتَـا
وإن تـكُـنْ تَـرْبَـعُ ذا ثـانٍ سَكَـنْ | فـقَلْبُـهـا واوًا وحَـذْفُـهـا حَسَـنْ

د: ولم ينص على أن إعرابه يُنْقَل[١] إليها لوضوحه، وهو مستفاد من قوله: "**ياءً**[٢] **كيا الكرسى**".

د: تقول هذا "بخاتى"[٣] مصروفا، فليس مندرجاً فى قوله: "**وإن به سُـمِّيَ أو بمـا لَحِقْ**" البيت؛ لأن يـاء النسب خلاف التى كانـت فى المفرد وجمعه.

ق: أطلق على الياءين ياء لارتفاع اللسان بهما ارتفاعةً واحدة.

لِشَـبْـهِـهـا الملحقِ والأصْليِّ مـا | لهـا، وللأصليِّ قَلْبٌ يُعْـتَـمَي
والألِفَ الجـائـزَ أرْبَعًـا أزِلْ | كـذاك يا المنقـوصِ خـامسـاً عُـزِلْ
والحَـذْفُ في اليـا رابعـاً أحَقُّ مِنْ | قَلْبٍ، وحَـتْـمٌ قلبُ ثـالثٍ يَعِنْ

د: لم يصرح فى النظم[٤] بحكم الألف "الثالثة"[٥] بل يندرج فى قوله

(١) فى "هـ" ينتقل " وانظر شرح المرادى ٥/ ١٢١.
(٢) من "ص".
(٣) فى "ب" نجله"، وبخاتى : جمع بُخْتِي، ككرسى، قال صاحب اللسان: "البُخْت والبُخْتِيَّة: دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البُخْت عربى، وفى الحديث: "فأُتِيَ بسارق قد سرق بختية" والبختية الأنثى من الجمال البخت، وهى جمال طوال الأعناق. وقيل: الجمع "بَخَاتِيُّ"، غير مصروف"انظر اللسان٢/ ٩ "بخت" وشرح المرادى ٥/ ١٢٢.
(٤) وذلك لأن الأولى منهما أدغمت فى الثانية، فصارت الياءان ياء واحدة مشددة، وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٤١٨.
(٥) فى "ب": الناظم"

بعدُ: "وحَتْمٌ قَلْبُ ثالثٍ"[١]. يعنى[٢] أى من ألف أو ياء.

ق: يندرج فى المنقوص الأصلى كمنـقض وقاض، والعارض للنسب فى "نحـو"[٣]: قلنسـوة وعرقوة" إذ مـآله[٤] بعـد حذف التـاء إلى "قلنسى وعرقى"[٥] فقلنسى كمنقضى وعرقى وعرقوى كقاضى وقاضوى.

وأوْلِ ذا القَلْبَ انفتاحاً، وفَعِلْ | وفُعِلٌ عَيْنَهما افْتَحْ وفِعِلْ

د: **الثانية**: ما كان على أربع متحركات[٦]، نحو "جَنَدل"[٧]، هو جمع جَنْدلُ حذفت ألفه تخفيفاً، ونصُّ **الناظم** عند أبى **إسحاق**[٨] "**وفَعِلْ.. وفعل عينهما افتَحْ وفُعِلْ**" وهو أفصح وأسلم من تكُّلف إسقاط العاطف (١٥٢ب) والتنوين.

وقِـيـلَ في المرْمِيِّ مَـرْمَـوِيُّ | واخـتـيـرَ في اسـتـعـمـالهم مَـرْمِيُّ
ونحـوُ حَيٍّ فَـتْحُ ثانيـه يَجِبْ | وارْدُدْه واواً إن يَكُـنْ عـنـه قُـلِبْ

د: وإن كانت مسبوقـة بحرفين "فسيأتى"[٩]، "يعـنى"[١٠] عند قـوله: "وألحقوا معلٍّ لامٍ عَرِيَا"، إن شاء الله تعالى"[١١].

(١) فى "ب"، و"جـ": "الثانية".
(٢) "من "ب".
(٣) ساقطة من "د".
(٤) فى "هـ": "ممالة".
(٥) فى "هـ": "قلنس وعرق".
(٦) شرح المرادى ٥/ ١٣٠.
(٧) الجندل: بضم الجيم وفتحها، وفتح النون وكسر الدال ـ هو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة. "الصحاح ٤/ ١٦٥٤".
(٨) شرح الشاطبى ٤/ ٤٣٥.
(٩) فى "هـ": "فيأتى. قال المرادى ٥/ ١٣٢: "وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها، وإن كان مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها"
(١٠) ساقطة من "ب" وفى "هـ": "بعد"
(١١) ساقطة من "هـ".

د: وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر، فقد تقدَّم "حكمها"[١]، يعنى عند قوله:

ومثله مما حواه احْذِفِ

ق: حذف جواب "وإن يكن" مع كون فعل الشرط مضارعاً ضرورة[٢].

وعَلَمَ التثنية احذِفْ للنسَبْ … ومثلُ ذا فى جَمْعِ تصحيحٍ وَجَبْ

د: "تقول"[٣] فى نصيبين: نصيبينى، أبو العباس **الغيلالى**: انظر تمثيله بنصيبينَ "أى"[٤] مع أنه لم "يستكمل"[٥] شروط جمع التصحيح.

ق: وكذا يقول فى "قِنِّسْرِين"[٦]: منْ أجراه مُجْرى الجمع: قنسرى، كما قال[٧]:

أطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ

(١) ساقطة من "هـ" وانظر شرح المرادى ٥/ ١٣٢.

(٢) شرح الشاطبى ٤/ ٤٤٢.

(٣) فى "ص": "يقول"، وفى "ب"، و"جـ": "فتقول".

(٤) ساقطة من "ص:، و"جـ"، و"هـ".

(٥) فى "ص": "يستعمل".

(٦) فى "ب": "قرنسين".

(٧) بيت من الرجز، وهو والذى يليه:

أطربا وأنت قنسريُّ
والدهر بالإنسان دواريُّ

وهو للعجاج فى ديوانه ١: ٤٨٠ وجمهرة اللغة ١١٥١ وخزانة الأدب ١١: ٢٧٤، ٢٧٥ والدرر ٣: ٧٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١: ١٥٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٨١٨ وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ وشرح شواهد المغنى ١: ٤١، ٢: ٧٢٢ والكتاب ١: ٣٣٨ ولسان العرب ٥: ٩٣ "قسر"، ١١٧ (قنسر)، والمحتسب ١: ٣١٠ ومغنى اللبيب ١: ١٨ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٠٢ وخزانة الأدب ٦: ٥٤٠ والخصائص ٣: ١٠٤.

وفيه شاهدان:

الأول: مجئ الاستفهام التوبيخى للمخاطب.

والثانى: قوله: "دوارىُّ" بتشديد الياء للمبالغة للنسب.

"ومن"[١] جعل إعرابه فى النون أجراه مجرى غسلين. انتهى.

"وإذا"[٢] كان منهم من يلحق نصيبين "وقنسرين"[٣] بالجموع فهما كعشرين من الملحقات التى لم تستوف الشروط، ولا مَوْقِعَ لاستشكال "الأستاذ"[٤] أبى العباس **الغيلالى**، والله تعالى أعلم.

ق: تضمن البيت "حُكْمَى"[٥] المثنى والمجموع والملحق بهما بعد التسمية، وأما قبل التسمية فمن باب قوله: "**والواحدَ اذكُرْ**" البيت[٦].

وثالثٌ مِنْ نحوِ طَيِّبٍ حُذِفْ … وشذَّ طائيٌّ مقولاً بالألِفْ

القلب فى طائى[٧] كالقلب "فى"[٨] **يا جل**، "وبالله تعالى التوفيق"[٩]

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ … وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
وألْحَقُوا مُعَلَّ لام عَرِيَا … من المثالين بما التَّا أُولِيَا
وتَمَّمُوا ما كان كالطَّوِيلَهْ … وهكذا ما كان كالجَلِيلَهْ

د: "وشذَّ من "فُعَيْلَة" [١٠] رُدَيْنى فى رُدَيْنة"[١١]، هى امرأة

(١) فى "هـ": "وقد"

(٢) فى "هـ": "ولذا".

(٣) فى "جـ": "قنسرى".

(٤) ساقطة من "ص".

(٥) فى "ب"، و"جـ"، و"هـ": "حُكم".

(٦) شرح الشاطبى ٤/ ٤٤٤.

(٧) ابن الناظم ص٣٣٣: "وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل ياء النسب ياء مكسورة مُدْغَمٌ فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك فى "طيب": "طيبى"، وقياس النسب إلى طيئ أن يقال: "طيئى"، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا: طائى"، بإبدال الياء ألفاً"
"انظر شرح المفصل ٥: ١٥٤".

(٨) ساقطة من "أ"، و"ب"، و"د".

(٩) ساقطة من "ص"، و"هـ".

(١٠) فى "جـ": "فعيل".

(١١) قال المرادى ٥: ١٣٥: "وشذ من فُعَيلة" رُدينى فى رُدينة"، وخزينى فى "خُزَيْنَة" هو من أسماء البصرة".

"سمهر"[1]، "وإليها"[2] "تنسب"[3] الرماح الردينية "والسمهرية"[4] كانا يقوِّمانها.

د: "لو سُمِّى بما شذوا فى النسب إليه، لم ينسب إليه إلا على القياس"[5] فلو سميتَ شخصا "بِخُزَيبة"[6] لقلتَ فى النسب إليه[7]: "خُزَبِى"[8].

د: وفى الغرَّة "نسبة"[9] هذا المذهب، يعنى قول ابن **الطراوة**، إلى **سيبويه والأخفش، والغرَّة** لابن **الدهان**"[10].

ق: قولهم: جزيرى "وطبيعى"[11] لحن، "وأضرب"[12] **الناظم** عن

(١) فى "هـ": "شمهر".

(٢) فى "ص": "وإليهما".

(٣) فى "هـ": "ينسب".

(٤) فى "هـ": "الشمهرية"، وانظر الصحاح ٥/٢١٢٢.

(٥) "لو سُمِّىَ باسم شذت العرب فى النسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس".

(٦) فى "هـ": "بخريبة".

(٧) ساقطة من "ب".

(٨) فى "هـ": "خربى".

(٩) فى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د": "لنسبة".

(١٠) هو سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله، الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوى، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. ولد سنة ٤٩٤هـ أو ٤٩٣هـ.
صنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدًا وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو، والرياضة فى النكت النحوية، والفصول فى النحو، وغيرها. توفى سنة ٥٦٩هـ.
وانظر الغرة لابن الدهان ص ٢٣١ وشرح المرادى ٥/١٣٨.
انظر: الأعلام ٣: ١٥٣ وبغية الوعاة ١: ٥٨٧ وإنباه الرواة ٢: ٤٧ - ٥١ والبلغة ٨٤ وشذرات الذهب ٤: ٢٣٣ ومعجم الأدباء ١١: ٢١٩ - ٢٢٣ ومعجم المؤلفين ٤: ٢٢٩ والنجوم الزاهرة ٦: ٧٢ ونكت الهميان ١٥٨ ـ ١٥٩ ووفيات الأعيان ١: ٢٦١ - ٢٦٣.

(١١) فى "د": "وطبيبى".

(١٢) فى "ص": "فأضرب".

ذكر "فَعُولة"[1] كحَلُوبة، وفُعولة "كخُؤُولة"[2] للخلاف فيهما، ولذا أيضاً لم يجعل[3] نُوَيْرة كطَوِيلة، ولا هُرَيْرة كجَلِيلة[4].

د: فيقال: طويلى ونويرى فراراً من تحريك حرف العلة فى المعتل العين[5]، الذى **لأبى حيان**: "لو حذفت ياء فَعيلة المفتوح لصار إلى فَعَل بفتحتين، فتقلب واوه ألفاً[6] ويكثر "التغيير"[7]، وفُعيلة المضموم بالحمل عليه[8].

وهَمْزُ ذي مَدٍّ يُنَالُ في النسَبْ ... ما كان في تثنيةٍ له انْتَسَبْ

ق: قصده مضاهاة المقيس للمقيس لا الشواذ المذكورة فى قوله[9]:

وما شَذَّ علي نَقْلٍ[10] قُصِرْ[11]

وانسُبْ لِصَدْرِ جُملةٍ وصَدْرِ ما ... رُكِّبَ مَزْجاً ولِثانٍ تَمَّما

(١٥٣ب) إضافةً مبدوءة بابنٍ أَوَ ابْ ... أوْ ما لَهُ التعْريفُ بالثانى وَجَبْ

فيما سوى هذا انسُبَنْ للأوَّلِ ... ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعَبْدِ الأشْهَلِ

(١) فى "أ"، و "د": "فعلوبة".

(٢) فى "هـ": "كخمولة"

(٣) من بداية هذه الكلمة ورقة ساقطة من النسخة "أ".

(٤) شرح الشاطبى ٤/٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٥.

(٥) المرادى ٥: ١٣٧ "يعنى: أن ما كان من فَعِيلة وفُعَيْله معتل العين صحيح اللام نحو "طَوِيلة ونُويرة"، أو مضاعفاً نحو "جَلِيلة وقُدِيدة"، فإنه ينسب إلي لفظه حتماً، فنقول: "طويلى، ونويرى"، و "جليلى وقديدي"، فِراراً من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين فى المضاعف".

(٦) ساقطة من "ص"، و "أ"، و "د".

(٧) فى "هـ": "التعيين".

(٨) التذييل والتكميل ٥/٥٦ ب.

(٩) فى "أ"، و"د"، و "هـ": "قولهم".

(١٠) من "ص"، و "جـ"، و "هـ".

(١١) شرح الشاطبى ٤/٤٥٧، ٤٥٨.

د : مثال "الشبيه"[١] بالإسناد : لولا "وحيثما"[٢] "مسمّى بهما "[٣]، فتقول : لوى وحيثى بالتخفيف، وجه الشبه الحكاية، ومراده بالتخفيف تخفيف واو لوى فلا يكمُل، كذا صرح **أبو حيان** [٤].

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : وهذا خلاف قوله : "**وضاعف الثانى من ثنائى** "انتهى. ويأتى فيه البحث هناك، إن شاء الله تعالى.

د : وقال : كنتى [٥]، قال فى الكافية : [٦]

وصَدْرُ جَمْلَةٍ له أيضاً نُسِبْ ... وشذَّ كُنتيُّ فَمِثْلَه اجتَنِبْ

ق : والكنتى: الشيخ الكبير، لأنه كثيراً ما يقول: "كنت" وكنت[٧]، قال: [٨]

إذا ما كُنْتَ مُلْتمِساً لِغَوْثٍ ... فلا تَصْرُخْ بكنتيٍّ كبيرِ

فليس بمدركٍ شيئاً بسَعْيٍ ... ولا سمعٍ ولا نظرٍ بصيرِ

د : "وهكذا" [٩] حكم خمسة عشر [١٠] يريد مُسَمّى به.

ق : "وكذا شغر بغر". [١١]

---

(١) فى "ب" : "التشبيه".

(٢) فى "جـ" : "وحيث".

(٣) فى "جـ" : "مسمى سمى بهما"، وانظر شرح المرادى ٥/ ١٤٠.

(٤) التذييل والتكميل ٥/٢٤٩ ب.

(٥) المرادى ٥ : ١٤٠ "وقياس النسب إلى "كنت" : "كونىّ"، برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا : كنتى، وكنتنى، بزيادة نون، وكلاهما شاذ".

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٣٤.

(٧) ساقطة من "هـ".

(٨) من الوافر، ولم أعثر لهما على قائل، وقد وردا فى شرح الشافية لابن الحاجب ٤/١١٨ وشرح الشاطبى ٤/٤٥٨ وورد البيت الأول فى سرِّ الصناعة، والشاهد على لفظة "كنتى".

(٩) فى "هـ" : "وهذا"

(١٠) شرح المرادى ٥/ ١٤٠.

(١١) ساقطة من "ب" وانظر شرح الشاطبى ٤/ ٤٦٠.

د : فتقول : "بعلىّ بكّى". [١]

أبو العباس الغيلالى : ينبغى أن يعرب على هذا إعراب "حلو حامض".

د : ويَعْنُون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً [٢]، أى صار علماً بالغلبة.

واجْبُرْ بردِّ اللامِ ما منه حُذِفْ ... جَوازاً ان لم يكُ ردُّه أُلِفْ

في جمعي التصحيحِ أو في التثنيهْ ... وحَقُّ مجبورٍ بهذي تَوْفِيَهْ

د : ولا تظهر فائدة لذكره جمع "التصحيح"[٣] المذكَّر.

ق : لأن محذوف (١٥٤ أ) اللام كيد لم يأت علماً ولا صفة، فهو فاقد شروط "**عامر ومذنب**"، وأيضاً فما استعمال الصفات من نحو : "أخ وأب وحم وهن" "تجمع" [٤] هذا الجمع فى مثل قول **الكميت**[٥]:

فلمّا [٦] تعرَّفْنَ أصواتَنا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا

لا دلالة فيه، إذ لا يظهر فيه "ما يرد"[٧] مما لا يرد، كما لا يظهر فى

---

(١) وهذا جائز عند قوم، منهم أبو حاتم السجستانى، قياساً على قول الشاعر :

تزوجتُها راميةً هرمزيةً ... بفضْلِ الذى أعطى الأميرُ من الرزقِ

فالشاهد فيه كالشاهد فى بعلبك، فقد نسب فيهما إلى جزأى الاسم المركب تركيباً مزجياً.

وانظر شرح المرادى ٥/ ١٤٠.

(٢) شرح المرادى ٥/ ١٤٣.

(٣) فى "ص" و "أ"، و "ب"، و "د" : "الصحيح"، انظر شرح المرادى ٥/ ١٤٤.

(٤) فى "جـ" : "يجمع"

(٥) من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السلمى فى خزانة الأدب ٤ :٤٧٤ - ٤٧٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ :٢٨٤ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٦٢ والأشباه والنظائر ٤ : ١٠٨، ٤٦٧ والخصائص ١ : ٣٤٦ وشرح المفصل ٣ : ٣٧ والكتاب ٣ : ٤٠٦ ولسان العرب ١٤ : ٦ (أبى) والمحتسب ١/ ١١٢ والمقتضب ٢ : ١٧٤.

والشاهد فيه جمع "أب" جمع سلامة على "أبين"، وهذا شاذٌّ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى الأعلام والصفات المشتقة.

(٦) فى "هـ" "فلو". ويروى الصدر : "فلما تَبَيَّن أصواتنا".

(٧) ساقطة من "أ"، و "د".

المنقوص المتقدم، كشجين، وإنما يستدل على رجوع اللام فيه ثم حذفها للإعلال برجوعها فى نحو شجيان وشجيات، فلو حرر **كسيبويه** لقال مثلاً :

"فى الجمعِ بالتاء ولا فى التثنية" [1] انتهى.

فإذن حقه أن يقول فى الشطر بعده : **وحقُّ مجبور بذَيْنِ توفيهْ.**

د : إذا نسب إلى يد ودم إلى آخره[2]، أصل عين "يد" السكون، لجمعه على أفعِل، وكذا دم عند **سيبويه** [3]؛ إذ لا تُدَّعى الحركة إلا بدليل.

د : وزعم **المبرد** أنه مفتوح العين، لقوله [4] :

جَرَى الدَّمَيانِ بالخبرِ اليقينِ

ولا حجة فيه، لأنه ضرورة، "قاله" [5] **أبو حيان**[6].

د : فتقول فى "ابْنٍ واسْمٍ" : "بنوى وسموى "[7] على الأول.[8]

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) شرح المرادى ٥/١٤٥.

(٨) الكتاب ٣ : ٣٥٨.

(٤) البيت بتمامه :

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جري الدميانِ بالخبرِ اليقينِ

من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ملحق ديوانه ٢٨٣ والأزهية ١٤١ والمقاصد النحوية١/ ١٩٢ ولعلى بن بدال فى أمالى الزجاجى ٢٠ وخزانة الأدب ١ : ٢٦٧ وشرح شواهد الشافية ١١٢، وللمثقب أو لعلى بن بدال فى خزانة الأدب ٧ : ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨ وبلا نسبة فى الإنصاف ١ : ٣٥٧ وجمهرة اللغة ٦٨٦، ١٣٠٧ ورصف المباني ٢٤٢ وسر صناعة الإعراب ١ : ٣٩٥ وشرح الأشمونى ٣ : ٦٦٩ وشرح شافية ابن الحاجب ٢: ٦٤ وشرح الإيضاح ٢٨١.

والشاهد فيه قوله : "الدميان، فى تثنية "الدم"، برد اللام المحذوفة، وهذا شاذ، والقياس : "الدمان".

(٥) فى "هـ" : "قال".

(٦) التذييل والتكميل ٥ / ٢٤٩ ب.

(٧) فى "ص"، و "أ"، و"د" :"بنى وسموى"، وفى "ب"، و "جـ" : "بنوى و سمّى " وفى "هـ" "بنوى وسموى"، وهو الصواب الذى أثبته.

(٨) المرادى ٥ : ١٤٥ : "فتقول فى ابن واسم" : "بنوى وسموى" على الأول " وابنى واسمى"على الثانى .

أبو حيان: سُموى "بكسر السين وضمها"[1]، لأن أصله الكسر أو الضم.

"ويجئ"[2]خلاف **الأخفش** فيما كان ثانيه ساكناً فى الأصل، فتقول : سموى برد العين إلى أصلها من السكون، ومذهب **سيبويه** الفتح[3].

ق : وخرج بقوله : **"أُلِفْ"** الرد غير المألوف، كيديان ودميان، فإنه لا يمنع من جواز الوجهين فى النسب (١٥٤ ب)، وهو من زيادات **الألفية** على **التسهيل**[4].

وبأخٍ أختا، وبابْنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ، ويونسُ أَبَي حَذْفَ التَّا

د : وألزمه الخليل أن ينسب إلى "هنت ومنت" [5] أما "هنت" فقال أبو حيان : هو كنايةٌ عن المرأة، كما أن "هنى" [6] كناية عن الرجل، أو كناية عن الفَعْلة القبيحة[7] انتهى.

وقال ابن الضائع : عن أبى على: "هى فى الوصل"[8] بإسكان النون وتحريك التاء للعوامل، وأما "منت" "فلغة فى منه" [9] فى الحكاية فى التأنيث وقفاً.

---

(١) ساقطة من "ب".

(٢) فى "هـ" : "ويجمع".

(٣) سيبويه : " .... وإن شئت حذفت الزوائد التى فى الاسم، ورددته إلى أصله فقلت : "سموى وبنوى" "الكتاب ٣ : ٣٦١".

(٤) شرح الشاطبى ٤/٤٧٥، ٤٧٦.

(٥) شرح المرادى ٥ / ١٤٦.

(٦) فى "ص" "هو"، وفى "هـ" : "هن".

(٧) التذييل والتكميل ٥ / ٢٦١ ب.

(٨) فى "هـ" : "هو فى الأصل"

(٩) فى "أ"، و "د" : "بلغة منه "، وفى "ص" ""فلغة مينه".

د : "فيقول **الأخفش** : كيوى وذيوى، أصلهما كيت وذيت بالتشديد ." (١) وهكذا ذكر بعضهم، هو **أبو حيان**" (٢).

ق : يونس : هو ابن حبيب الضبى(٣)، مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن، أخذ النحو عن أبى **عمرو بن العلاء** وعن **حماد بن سلمة**، توفى سنة ثنتين أو ثلاث "وثمانين" (٤) و"مائة"(٥)، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، ويقال : إنه جاوز المائة(٦).

وضــــاعِفِ الثـــانيَ من ثُنائي　　　ثانيــــهِ ذو لِينٍ كَــلا ولائي (٧)

د : تقول فى كى ولو "كيوى ولووى"(٨).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: هذا خلاف ما تقدم له عند قوله : **"وانسُبْ لصدر جملة"** من تخفيف واو "لوى" المنسوب إلى لولا.

د : "وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت : لاوى"(٩).

ق : إذا صار من باب شاء وماء مُسَمًّى به، ففيه الوجهان، وعلى البدل أنشد **سيبويه** (١٠):

---

(١) ساقطة من "ص" ، "أ"، "د".

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ٢٦١ب ، وعند كلمة "أبو حيان" تنتهى الورقة الساقطة من النسخة "أ".

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) فى "ب" : "ومائتين".

(٥) ساقطة من "ب".

(٦) شرح الشاطبى ٤/ ٤٨٥.

(٧) هذا البيت ساقط من "د".

(٨) المرادى ٥ :١٤٨: "فتقول فى " كى ولو " : " كيوى ولووى" ، لأن "كى" لما ضعف صار مثل "حى"، "ولو" لما ضعف صار مثل "الدو" ....".

(٩) ساقطة من "أ"، وانظر شرح المرادى ٥ / ١٤٨.

(١٠) من الطويل، وهو ليزيد بن عبد المدان فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢/ ٢٦٨ ولسان العرب ٦ : ٢٢٥ (قرش) وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ٨٨٣ والكتاب ٣ : ٣٦٧ وفهرس شواهد سيبويه ١٤١ وشرح الشاطبى ٤ / ٤٨٨.

والشاهد فيه قوله : "بشاوى" فى النسبة إلى "الشاء"، والقياس "شائى" إلا أنه رد الهمزة إلى =

فلستُ بشــاويٍّ عليــه دَمــامــةٌ　　　إذا مــا غــدا يَغْــدو (١) بِقَــوْسٍ وأسْــهُمِ

واعترض **المكودى**(٢) المسألة بمثل ما تقدم لأبى **إسحاق** فى قوله : **"وكمِّلِ المنقوصَ"** البيت، وقَبِلَهُ شيخنا أبو عبد الله **الصغير** (١٥٥ أ) فيما سمعناه منه، فإذاً لا يلزم ما أورده على **المرادى** "فى"(٣) تخفيف ما نُسِبَ لصدر "لولا" من أنه مخالف لما هنا، والفرق أن "لولا" رباعى الوضع، فإذا نسب "لصدره"(٤) بقى"(٥) مُخَفَّفاً، بخلاف "لو" الثنائى الوضع، فإنه "محتاج"(٦) للتكميل قبل النسب، "فلا بد من تضعيفه قبل"(٧) النسب وبعده.

وإنْ يكُنْ كَشِيَــةٍ مــا الفا عَــدِمْ　　　فَــجَبْــرُه وفَــتْحُ عَــيْنِهِ الْتُــزِمْ

د : **قيل** : فتح عينه كفتح عين إبل؛ لأنها كانت مكسورةً قبل الجَبْر.

والواحــدَ اذكــرْ ناسِــبــاً للجَــمْعِ　　　إن لم يُشَــابِهْ واحــداً بالوَضْعِ

د: تقــول فى الأبناء : أبناوى(٨)، هذا أحد الوجهين، والآخر: "أبناءى"(٩)، ككساء بواوٍ أو "همزة"(١٠).

= أصلها، وهو الواو، لأنهم يقولون : "الثنوى"، فى "الثناء"، فجرى على مذهب من يبدل الهمزة فى "كساء" فيقول: "كساوى".

(١) فى "ص"، و"جـ"، و "هـ" : "يغرو".

(٢) شرح المكودى ص ٢١٧.

(٣) فى "أ" : "من".

(٤) فى "ب" : "إلى صدره".

(٥) فى "ص"، و"أ"، و"ب" : "بنى".

(٦) فى "ب"، "جـ" : " يحتاج".

(٧) ساقطة من "أ".

(٨) شرح المرادى ٥/ ١٥٠.

(٩) فى "ص"، و "أ"، و"د" : أبناى".

(١٠) فى "هـ" : "همزا".

د: وإذا نسب إليها أعلاماً[1] إلى آخره، وهذا من باب قوله:

وعلمَ التثنية احذفْ للنسبْ[2] ...... البيت.

ق: أراد بالجمع اللغوىَّ، فتدخل التثنيـة، كما يَعُمُّ المكسَّر والسالمين، وما تقدَّم إنما هو حكم العـلامتين، والواحد بالـوضع، هو الاسم الموضوع على الإفراد، فشمل خمسة: "اسم"[3] الجمع كصَحْب، واسم الجنس "كَتمر"[4] والجمع المسمَّى به ككلاب، والجمع الذى لا واحد له من لفظه "كعناديد"[5]، والجمع الصائر علماً بالغلبة "كأنصار"[6]، وعليه فأصولى ليس بلحن لغلبة الأصول على الفـنِّ، وفى قوله: "**إن لم يشـابهْ**" إيماء لعلة الجـواز، وهو حسن[7].

ومعَ فـاعلٍ وفَـعَّـالٍ فَـعِلْ ... في نَسَبٍ أغْنَي عن اليـا فَـقُـبِلْ

(١٥٥/ب) وغيـرُ مـا أسلفتُـه مُـقـرَّرَا ... علي الذي يُنقَلُ منه اقـتُـصِـرا[8]

كقولهم: "**لابن وتامر**"[9]، أى: صاحب لبن وتمر، يعنى: ولو قصد -

---

(١) المرادى ٥ : ١٥١ : "وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين فى الأولين، وكسر الفاء فى الثالث".

(٢) ساقطة من "هـ".

(٣) ساقطة من "د".

(٤) فى "أ"، و "د": "كفجر".

(٥) فى "هـ": "كعباديد"، والعباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه، والعناديد جمع عندليب، وتجمع على "عنادل".

(٦) ساقطة من "هـ".

(٧) شرح الشاطبى ٤/٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥.

(٨) هذا البيت ساقط من "جـ".

(٩) وردت اللفظتان فى قول الشاعر:

فغررتنى وزعمت أنك ... لابن بالصيف تامرُ

وهذا البيت من مجزوء الكامل، وهو للحطيئة فى ديوانه ٣٣ وأدب الكاتب ٣٢٧ والخصائص ٣ : ٢٨٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٢٣٠ وشرح المفصل ٦ : ١٣ والكتاب ٣ : ٣٨١ ولسان العرب ١٣ : ٣٧٤ (لبن)، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٩٨، وبلا نسبة فى رصف المبانى ٧٢ وشرح الأشمونى ٣ : ٧٤٤ والصاحبى فى فقه اللغة ١٨١، وانظر شرح المرادى ٥ / ١٥١.

الاحتراف والعلاج، لقيل: لبَّان وتمار.

ق: ألفاظ هذا الباب "غير"[1] جاريات على "فَعْل"، وإن وجد لبعضها فعل، فهى غيـر جارية عليه، وذلك قليل كـ ﴿**عيشة راضية**﴾[2]، ومنه قول **الحطيئة**:[3]

دعِ المكارمَ لا ترحل (٤) لبـغـيـتـهـا ... واقْـعُـدْ فـإنَّك أنت الطاعمُ الكاسِي

وقد تقـدمت[5] أمثلة من الشـواذ أثناء الباب[6]، منهـا "**طائى**"[7] "**وسليقى**"[8] ونحوه.

= والشاهد فيه قوله: "لابن"، و "تامر" فى نسبتهما إلى "اللبن"، "والتمر"، ولم يجريا على "فعل"، وقيل: إنما هو جار على فعله، يقال "لبنت القوم وتمرتهم": "سقيتهم اللبن وأطعمتهم التمر".

(١) ساقطة من "جـ".

(٢) سورة القارعة: من الآية ٧ : مكية "وراضية بمعنى مرضية".

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة فى ديوانه ٥٤ والأزهية ١٧٥ والأغانى ٢ : ١٥٥ وخزانة الأدب ٦ : ٢٩٩ وشرح شواهد الشافية ١٢٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٩١٦ وشرح المفصل ٦ : ١٥ والشعر والشعراء ٣٣٤ ولسان العرب ١٠ : ١٠٨ (ذرق)، ١٢ : ٣٦٤ (طعم)، ١٥ : ٢٢٤ (كسا)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ٤١٨ وخزانة الأدب ٥ : ١١٥ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٨٨.

والشاهد فيه قوله: "الطاعم الكاسى" حيث جاء للنسبة، والمعنى: "ذو كسوة"، و "ذو طعام".

(٤) فى "هـ": "لا تدخل".

(٥) من "هـ"، وفى بقية النسخ: "تقدم".

(٦) شرح المرادى ٤ / ١٥٤.

(٧) شرح المفصل ٥ : ١٥٤ وابن الناظم ٣٣٣.

(٨) وردت هذه الكلمة فى قول الشاعر:

فلستُ بنحويٍّ يلُوكُ لسانهُ ... ولكن سليقي أقول فأُعرِبُ

من الطويل، وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣ : ٧٣٢ وشرح التصريح ٢ : ٣٣١ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٢٨ ولسان العرب ١٠ : ١٦١ (سلق) والمقاصد النحوية ٤ : ٥٤٣.

والشاهد فيه قوله: "سيلقىّ"، فإن القياس فيه "سَلَقِىّ" بدون الياء؛ لأنه نسبة إلى "سَلِيقة"، وهى فَعيلة، التى ينسَبُ إليها على "فَعَلِىّ"، نحو: "حَنِيفة": حَنَفِىّ".

الــوقــف

تَنْويناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وتِلْوَ غيرِ فَتْحٍ احذِفَا

د: والمراد هنا الاختيارى، قيل: وهو "الذى" عند النحويين الذى يكون للاستراحة أو لتمام المقصود.

د: وهو غير الذى يكون استثباتاً أو إنكاراً أو "تذكراً"[1] أو تَرَنُّماً[2]، مثال استفهام الاستثبات قولك: "ايون" لمن قال: جاء قوم، ومثال الإنكار قولك: أزيد فيه؟ لمن قال: جاء زيد، ومثال التذكر قولك: قال زيدنى، إذا قطعت لتذكر المقول، ومثال الترنم: "**وكأن قدن**"[3] انظر آخر الحكاية وآخر الوقف من التسهيل.

واحــذِفْ لوقْفٍ في ســوى اضطرارِ صلةَ غَيــرِ الفتحِ في الإضمارِ
وأشــبــهتْ إذا مُنوَّناً نُصِبْ فــألِفَــا في الوقف نُونُهــا قُلِبْ

د: احترز بقوله: "**فى سوى اضطرار**" من وقوع ذلك فى الشعر، (١٥٦/أ)،

(١) فى "أ"، و"جـ": "تذكيراً".
(٢) شرح المرادى ٥/ ١٥٥.
(٣) من قول الشاعر:

أزِف الترحُّلُ غير أنَّ رِكابنا لما تَزُلْ برِحالنا وكأنْ قَدِ

من الكامل، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٨٩ والأزهية ٢١١ والأغانى ١١: ٨ والجنى الدانى ١٤٦، ٢٦٠. وخزانة الأدب ٧: ١٩٧، ١٩٨، ١٠: ٤٠٧ والدرر اللوامع ٢: ٢٠٢، ٥: ١٧٨ وشرح التصريح ١: ٣٦ وشرح شواهد المغنى ٤٩، ٧٦٤ وشرح المفصل ٨: ١٤٨، ٩: ١٨، ٥٢ ولسان العرب ٣: ٣٤٦ (قدد) ومغنى اللبيب ١٧١ والمقاصد النحوية ١: ٨٠، ٢: ٣١٤ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢: ٥٦، ٣٥٦ وأمالى ابن الحاجب ١: ٤٥٥ وخزانة الأدب ٩: ٨، ١١: ٢٦٠.

والشاهد فيه عمل "كأن" المخففة فى مضمر مقدر، والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ (قد)، أى: "كأن قد زالت"، ويروى "قدن"، وفى هذه الرواية شاهد على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف، وهذا الشاهد هو الذى سيق من أجله البيت.

وإنما يكون ذلك فى آخر الأبيات[1]، هذا "قول"[2] **المكودى**[3]، فُهِمَ من قوله: "**فى سوى اضطرار**" أن الوقف إذا أتى على الياء والواو فى الاضطرار يغنيان كقول الشاعر[4]:

إذا كنتَ في حاجة مُرسلاً فأرسِلْ حكيماً و(٥) لا توصِهِ

ق: يعنى أن الصلة قد تحذف وصلا للضرورة، كما أنشد **سيبويه للأعشى**"[6]:

فما لهُ من مَجْدٍ تليدٍ وما لَهُ من الريحِ حَظٌّ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا[7]

ويرد عليه ما "قَبْله"[8] ساكن نحو "منه" انتهى.

وقد أبعد وأغرب كما أغرب بجعل الصلة هنا شاملة لميم الجمع، إذ مثَّل بـ (أنتم[9]، وهم[10]، وأكرمكم[11] وخرجتم[12]".

(١) شرح المرادى ٥/ ١٥٨.
(٢) فى "هـ": "كقول".
(٣) شرح المكودى ص ٢١٨.
(٤) من المتقارب، وينسب لأحمد بن زكريا بن محمد الرازى، ابن فارس اللغوى فى الديباج المذهب ص٣٦ والصاحبى ٨.
(٥) فى "هـ" حليماً".
(٦) ساقطة من "د".
(٧) من الطويل، وهو للأعشى فى ديوانه ١٦٥ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٣٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١: ١٣٥ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ والكتاب ١/ ٣٠ وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٦٧ وبلا نسبة فى الإنصاف ٥١٦ وسر صناعة الإعراب ٦٣٠ والمقتضب ١: ٣٨، ٢٦٦ وشرح الشاطبى ٥/ ٥، ٦.
والشاهد فيه قوله: "وماله من مَجْدِ" حيث اختلس ضمة الهاء اختلاساً، ولم يشبعها حتى تنشأ عنها الواو، ويروى: "وما عنده مجد تليد"، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت.
(٨) فى "أ" و"د": "قبل".
(٩) مثاله قوله تعالى: ﴿ إذ أنتم بالعدوة الدنيا ﴾.
(١٠) مثاله قوله تعالى: ﴿ وهم بالعدوة القصوى ﴾
(١١) مثاله قوله تعالى: ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾. وفى "هـ": "وأكرمهم".
(١٢) مثاله قوله تعالى: ﴿ إن كنتم خرجتم جهاداً فى سبيلى وابتغاء مرضاتى ﴾.

د: "والثالث: التفصيل" إلى آخره[١] وهو معكوس فى المغنى[٢] "فجاب[٣] أربعة[٤].

وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوين ما　　لم يُنْصَبَ اوْلَي من ثُبوتٍ فَاعْلَمَا
وغير ذي التنوينِ بالعكسِ، وفِي　　نحو مُرٍ لزومُ ردَّ اليا اقْتُفِي

د: فى الأول إطلاق قيده فى الثانى يعنى بقوله: **"وفى نحو مر لزوم رد اليا"**.

د: **قال الفارسى**: الحذف أقيس، لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض[٥]، يعنى "بالعارض[٦]: حذف التنوين فى الوقف، لأن حذف الياء فى الوصل لأجل التنوين، فكأنه موجود فى الوقف؛ إذ حذفُه عارض.

د: النداء محل حذف كالترخيم[٧].

د: لم يستثنِ المنصوب[٨]، قال شيخنا أبو **عبد الله الصغير**: ليس [illegible]ك، بل قوله: "ما"[٩] **لم يُنْصَب** "قيد فى المنون وغيره (١٥٦ب) مع أنه [illegible]كلم على ما آخره ساكن، وأما المنصوب" فمحرَّك[١٠] الآخر، فيندرج فى قوله

(١) المرادى ٥:١٠٩: "والثالث: التفصيل ، فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء".

(٢) (ابن) هشام: "والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأن نونها كنون لن وإن..."
"المغنى: ٣١".

(٣) فى "أ" و "د"، و"جـ": "فجاب"، وفى "هـ"فجاءت".

(٤) الرمانى: "والاختيار عند البصريين أن تكتب "إذًا" بالألف، والاختيار عند الكوفيين أنّ تكتب بالنون، لأنها نون فى الحقيقة وليست بتنوين". "كتاب معانى الحروف للرمانى ١١٧".

(٥) شرح المرادى ٥ : ١٦١.

(٦) ساقطة من "أ"، "د"، "هـ".

(٧) شرح المرادى ٥/١٦٢ .

(٨) شرح المرادى ٥/١٦٣.

(٩) من "ب"، "جـ".

(١٠) فى "أ" "فمحول".

بعد: "وغَيْرَ "ها" التأنيثِ من مُحَرَّكٍ سكِّنْهُ" انتهى، وسبقه إليه "شيخه "[١] أبو العباس **الغيلالى**.

وغيرُ ها التأنيث من مُحَرَّكِ　　سَكِّنْهُ أو قِفْ دائم التحرُّكِ
أوْ أشْمِمِ الضَّمَّةَ أوْ قِفْ مُضْعِفَا　　ما ليس هَمْزًا أوْ عَلِيلاً إن قَفَا
مُحَرَّكاً، وحركاتٍ انقُلا　　لساكنٍ تحريكُه لن يُحظَلا

د: وعلامة الروم خط بين يدى "الحرف"[٢].

أبو حيان: [٣] إنما كانت خطًّا؛ لأن الروم أكثر من الإشمام، والخط أكثر من النقط، وكان بين يدى الحرف لئلا "يلتبس"[٤] بالفتحة".

د: وعلامة التضعيف شين بين يدى الحرف[٥]، إنما قال أبو حيان فوق الحرف"، وزاد: "لأنه لا يلتبس كما تلتبس علامة الروم والإشمام لو جُعِلَتا فوقه[٦].

د: وقد رُوِيَ الإشمام عن بعض القراء فى الجر[٧]، رُوِىَ ذلك عن أبى **عمرٍو والكسائى**.

قَ: لم يستثن النظمُ ميمَ الجمع، كأنه وافقَ مكيًّا وخالف الكتاب، كما لم يستثن الشكل العارض وغيره مما زاد الفراء، وزعم **قطرب** أن الإشمام وضع النحويين وليس بمسموع من العرب ، وهذا فاسد؛ وإن لم يُسْمَع مأخوذ

(١) فى "ب"، و"جـ": "شيخنا".

(٢) فى "ص": "الحروف"، وانظر شرح المرادى ٥/١٦٦.

(٣) التذييل والتكميل ٦/٢٥٧ أ.

(٤) فى "ص" : "تلتبس".

(٥) شرح المرادى ٥/١٦٦.

(٦) التذييل والتكميل ٦/٢٥٨ أ.

(٧) شرح الشاطبى ٥/ ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ .

بالأبصار من أفواه العرب، وقد قال **سيبويه** بعد كلامه فى الإشمام: وهذا قول العرب" [1]وشمل قوله: "**الضَّمَّةَ**" حركتى البناء والإعراب بخلاف ما "لو"[2] قال": الضَّمُّ "وبالله التوفيق"[3].

(١٥٧أ) **ونقلُ فتحٍ من سوى المهموزِ لا ... يَرَاه بَصْرِيٌّ وكوفٍ نَقَلا**
والنقْلُ إن يُعْدَمْ نظيرٌ ممتنِعْ ... وذاك في المهموز ليسَ يمتنعْ

د: لأن المفتوح إن كان مُنَوَّنًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين[4]، هو معنى قول **أبى حيان**: "إن المنصوب المنون يبدل من تنوينه ألف، فلا يمكن النقل، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة"[5].

د: وقيل: لأنهم لو نقلوا فى الوقف وسكَّنوا فى الوصل لكان ذلك كأنه إسكان فَعَل[6]، يعنى المفتوح العين، وهو لا يجوز، وليس بظاهر.

أبو حيان: هذا ضعيف، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة، وهى النقل فى الوقف، فصار الوقف كأنه أصل؛ "إذ"[7] خافوا أن يكون فى ذلك تخفيف فعل إذا وصلوا، والوصل هو الأصل، وهو بالسكون[8].

د: "وأما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير[9].

---

(١) ساقطة من "د".
(٢) فى "د" : "لم".
(٣) ساقطة من "ص"، و"جـ"، و"هـ"، وانظر شرح الشاطبى ٥/١٦، ٢١، ٢٢ .
(٤) شرح المرادى ٥/ ١٧٠ .
(٥) التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ ب.
(٦) شرح المرادى ٥/ ١٧٠ .
(٧) فى "ص" "إذا".
(٨) التذييل والتكميل ٦ / ٢٦٠ أ.
(٩) شرح المرادى ٥ / ١٧١ .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: انظر هل يلزم هذا على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل حركته، فلا يبقى البناء المهمل ولاالنادر. انتهى، ولعله ينبنى على الاعتداد بالعارض وعدمه.

د: "وأما فى النصب فيلزم فتح ما قبلها"[1]، لأنها إذ ذاك إذا أُبدلت من جنس حركة نفسها إنما تبدل ألفاً، والألف لا تكون إلا بعد "الفتحة"[2].

د: نقل فى **الكافية** وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية[3]، نصه فى (١٥٧ب) الكافية[4]:

ولغةٌ لخميةٌ نَقْلٌ إلى ... محرِّكٍ في الوقفِ فاحْوِ المثَلاَ

أبوحيان: عُنِيَ بنقل غريب اللغة كلغة **لخم وخزاعة وقضاعة** وغيرهم، ولم يلتفت إلى ذلك غيره من النحويين؛ لأن الذين أصَّلوا النحو لم يأخذوا عن مثل هؤلاء، والذين عنهم نقلت اللغة وبهم اقتدى فى هذا العلم وأصِّلتْ أصوله، ورجع إليهم فى ضبط قواعده "من"[5] بين سائر "قبائل"[6] العرب هم: **قيس وتميم وأسد**، "ثم **هذيل**"[7]وبعض **كنانة** وبعض **الطائيين**، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[8].

---

(١) شرح المرادى ٥/ ١٧٢ .
(٢) فى "أ"و"ب"، "جـ"، "د": "فتحة".
(٣) وعلى هذه اللغة ورد قول الراجز:

ومن يأتمر بالخير فيما قَصَدُهْ ... تحمد مساعيه ويعلم رشدُه

وهذا الرجز غير منسوب فى الدرر ٦ :٣٠٤ والمقاصد النحوية ٤ :٥٥٢ وهمع الهوامع ٢ :٢٠٨.
والشاهد فيه قوله: قصده "يريد" "قصده"، فنقل حركة الهاء إلى الحرف المتحرك قبلها، على لغة لخم، وفى اللغة المشهورة فى النقل أن الحركة إنما تنقل إذا كان الحرف الذى قبلها ساكناً.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٨.
(٥) ساقطة من "هـ".
(٦) ساقطة من "د".
(٧) فى "جـ" : "وهذيل" .
(٨) من "جـ".

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قط، وبهذا يُرَدُّ على من زعم أن **الشافعى** - رضى الله تعالى عنه - حجة فى اللسان، ولم يؤخذ أيضاً من سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف البلاد التى تجاور[١] سائر الأمم، فلم يؤخذ من **لخم** ولا من **جذام** لمجاورتهم لأهل **مصر** "**والقبط**"[٢]، ولا من **قضاعة**" ولا من **غسان**"[٣] **وإياد** لمجاورتهم لأهل **الشام** ومخالطتهم لهم، وكان أكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ونمر لمجاورتهم اليونانية كانوا أيضا نصارى، ولا من **بكر** لمجاورتهم القبط **والفرس** ومخالطتهم لهم، ولا من **عبد القيس**؛ لأنهم كانوا سكان **البحرين** مخالطين **للهند والفرس**، ولامن أهل **اليمن** أصلاً لمخالطتهم **الهند والحبشة**، ولولادة الحبشة فيهم، ثم لمخالطتهم الفرس (١٥٨أ)، ولا من **بنى حنيفة** سكان اليمامة، ولا من **ثقيف** وسكان **الطائف** لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة **الحجاز**؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلونها قد خالطوا غيرهم وفسدت ألسنتهم، ولذلك يقال عن بعض كبار علمائهم: إنهم كانوا يلحنون، فليس التكثير من نقل لغة هؤلاء مِنْ دأب مَنْ أخذ العلم عن الأئمة، لا من الصحف وبطون المهارق[٤].

ق: ووافق **ابن الأنبارى** الكوفيين، وفى الطبقة السادسة منهم "عدّه"[٥]

(١) فى "ب"، و"جـ": "تجاوز".
(٢) فى "ص": "وللقبط".
(٣) فى "ص"، و"جـ" و "هـ": "وغسان".
(٤) فى "هـ": "المهازر"، وانظر التذييل والتكميل ٦/٢٢٦٢أ.
(٥) فى "أ"، و"د": "عده منهم".

الزبيدى[١] مع هارون ابن الحائك[٢] وابن كيسان ونفطويه[٣].

في الوقْفِ تا تأنيثِ الاسمِ ها جُعِلْ ... إن لم يَكُنْ بساكنٍ صَحَّ وُصِلْ
وقلَّ ذا في جمعِ تصحيحٍ، وما ... ضاهَي، وغيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انتَمي

د: احترز بتقييد عدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما"[٤] يعنى كمنت وكيت.

ق: الوقف على نحو طلحة بالتاء لغة حكاها سيبويه عن أبى الخطاب، وهو الأخفش الأكبر[٥].

وقِفْ بِها السَّكْتِ علي الفِعْلِ المعَلْ ... بحذفِ آخرٍ كأعْطِ مَنْ سألْ
وليس حَتْمًا في سوي ما كعِ أوْ ... كَيعِ مجزومًا فَراعِ ما رَعَوْا

د: هل "تجب"[٦] زيادة"[٧] الهاء فى قولهم: تقى يتقى[٨] **أبو العباس الغيلالى**: يتقى عند سيبويه بالفتح، وعند الجوهرى بالسكون، فانظره[٩].

(١) انظر الطبقة السادسة من طبقات الزبيدى ٢٩٥ - ٣١٤.
(٢) هو هارون بن الحائك الضرير، كان حيا قبل ٢٩١هـ، نحوى على مذهب الكوفيين، من أصل يهودى من أهل الحيرة، وكان من أعيان أصحاب ثعلب، وكان يناظر المبرد، من آثاره: العلل فى النحو. انظر معجم المؤلفين ١٣: ١٢٨ وبغية الوعاة ٢: ٣١٩ وطبقات الزبيدى ١٥١ - ١٥٢ ومعجم الأدباء ١٩: ٢٦١، ٢٦٢.
(٣) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبى صفرة العتكى الأزدى الواسطى.
(٤) فى "ص": "ونحوهما"، وانظر شرح المرادى ٥/١٧٤.
(٥) سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون فى الوقف: "طلحت" كما قالوا فى تاء الجميع قولاً واحداً فى الوقف والوصل" "الكتاب ٤:١٦٤".
وانظر شرح الشاطبى ٥/٣٤.
(٦) فى "أ"، و"د" و "هـ": "يجب"
(٧) ساقطة من "ب".
(٨) شرح المرادى ٥/١٧٧.
(٩) الصحاح ٦/٢٥٢٦، ٢٥٢٧.

وما في الاستفهام إن جُرّتْ حُذِفْ ... ألفُهـا وأوْلِهـا الهـا إن تَقِفْ

وليس حَتْمًا في سوى ما انخفضَا ... باسْمٍ كقولك إقتضاء م اقتضى

د: وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى[1] : **﴿ياليت قومى يعلمون * بما غفرلى ربى﴾**.

فى المغنى: لا يجوز حمل القراءة المتواترة على[2] ذلك لضعفه، وإنما هى مصدرية، والعجب من **الزمخشرى** إذ جَوَّزَ كونَها استفهامية مع رده على من قال به فى: **﴿بما أغويتنى﴾**[3] وأجاز هو وغيره كونها موصولة، وهو بعيد؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب، ويبعُد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت[4].

ووصلُ ذي الهاء أجِزْ بكُلِّ ما ... حُرِّك تحريكَ بناء لَزِمَا

ووَصْلُها بغير تحريكِ بنَا ... أُديم شَذّ في المدام استُحْسِنَا

د: قوله: "ووصلُهَا بغير تحريكِ بنَا أُديم" يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً إلى قوله: "فليس بلازم"[5].

ق: عنه عذران: أحدهما: أن النفى قد يدخل أول الكلام، والقصد "ما"[6] بعده، كما أنشد **الفراء** من قول الراجز[7]:

(١) سورة يس: من الآيتين ٢٦، ٢٧: مكية، وانظر شرح المرادى ٥/ ١٨٠، ١٨١.

(٢) الكشاف ٣/ ٣٢٠.

(٣) سورة الحجر: من الآية ٣٩: مكية.

(٤) مغنى اللبيب ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٥) شرح المرادى ٥/ ١٨٤.

(٦) فى "أ"، و"ب"، و"ج"، و"د": "بما".

(٧) الرجز غير منسوب فى الإنصاف ٢: ٥٣٣ ورصف المبانى ٢٥٦ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٩٢ والشعر والشعراء ١:١٠٦ ولسان العرب ٤:٣١٩ (زجر) وشرح الشاطبى ٥/ ٤١.
والشاهد: لا شاهد فى هذه الرواية، ولكن يروى: "فيدن منى..." أراد: "فليدن"، فحذف اللام، وأعملها فى الفعل الجزم، وهذا كثير فى أشعارهم كما فى الإنصاف ٥٣٣، والشاهد فى هذه الرواية دون الأخرى.
ـ كما أن النفى قد ورد فى صدر البيت الأول من الرجز، والمقصود آخره، أى نفى كونه شاعراً.

من كان لا يزْعُمُ أنّي شاعرٌ ... فليَدْنُ منّي تنَهْهُ المزاجرُ

فإنما المراد: من كان يزعم نَفْيَ شعرى، وكذلك المراد هنا، ووصلها بتحريك" بناء"[1] غير مدام شاذ.

والثانى: أن" تلزم"[2] وجود هذا الشذوذ فى المعرب، فقد حكى **سيبويه**:[3] "أعطنى أبيضَّهْ بتشديد الضاد للوقف، وقال: أراد أبيض، فألحق الهاء".

قال السيرافى: هو من أقبح الشذوذ لوجهين: لحاق الهاء[4] لحركة (١٥٩أ) الإعراب، وجعْل التشديد فى غير الحرف للوقف[5] عليه، وقد تولَّى ابن **الضائع** توجيهه، ومعنى قولهم: "هاء السكت" لا تلحق معرباً: لا تباشر علامة إعراب، فتلحق نحو: مسلمان ومسلمون، لا نحو يضربان، وضاربون[6] وقد وهم ابن خروف حيث أنها لا تلحق المعرب مطلقاً[7].

وربّما أُعْطِي لفظُ الوَصْلِ ما ... للوقْفِ نثْراً وفشَا مُنتظِمَا

د: كقول بعض طيئ: "حبلو يا فتى[8] "قد تقدم أن إبدال ألف التأنيث فى الوقف واوًا مسموع.

(١) فى "د": "بتاء".

(٢) فى "ج": "تلتزم".

(٣) سيبويه ٤:١٧٢: "وحدثنى من أثق به أنه سمع عربياً يقول: أعطنى أبيضَّهْ، يريد: أبيض، ألْحقَ الهاء كما ألحقها فى هنَّه، وهو يريد: هُنَّ".

(٤) فى "هـ": "الواو".

(٥) "ج"، و"هـ": "الموقوف".

(٦) فى "ب": "ويضربون".

(٧) شرح الشاطبى ٥/ ٤١.

(٨) شرح المرادى ٥: ١٨٥.

الإمالةُ

الألفَ المبْـــــدلَ من يا في طَرَفْ	**أَمِلْ كـــذا الواقعُ منه اليـــا خَلَفْ**
دون مـــزيدٍ ، أو شـــذوذٍ ، ولما	**تليـه ها التـأنيثِ مـا الهـا عَـدِمَـا**
وهكـذا بـدلُ عينِ الفِـــعلِ إنْ	**يَؤُلْ إلي فِلْتُ، كـمـاضِي خَفْ ودِنْ**

د: وذهب **ابن السراج** إلى أن الياء أقوى من الكسرة،[1] أبو حيان: لأنها حرف والكسرة بعضها[2].

د:[3] دل كلام **سيبويه** على أن الكسرة أقوى[4]، **أبو حيان**: فإنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة[5].

د: احترز بقوله: "**دون شذوذ**" من لغة **هذيل**[6] فى نحو: "عصى" كذا قال **الشارح**[7].

ق: فيه نظر، كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة، وكتب إليَّ بعض الشيوخ أنه أشار "لوقوف"[8] بعض **طيئ** على نحو"عصا" بإبدال الألف

(١) شرح المرادى ٥: ١٨٦، ١٨٧.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٣ ب.

(٣)هذه الفقرة ساقطة من "ب".

(٤) الكتاب٤:١١٧، ١٢١، وقال المرادى٥:١٨٦، ١٨٧: "هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف في أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدْعَى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه".

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ أ.

(٦) شرح المرادى ٥: ١٨٨.

(٧) الشارح ص ٣٤١: واحترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء حى الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: قفى وهوى".

(٨) فى "ب"، و"هـ": "لوقف"

ياء "لقول"[1] راجزهم[2]:

إنَّ لِطَيَّ نِسْوةً تحتَ الْغَضَيْ	**يمنعهنَّ اللهُ ممن قَدْ طَغَيْ**

١٥٩ب/ بالمشرفيات وطعنٌ بالقنَيْ

وهو أقرب؛ لأنها لغة نادرة، والبين أن يكون أشار إلى نحو تثنية رضى على رضيان بالياء[3].

د: المكا: جحر الأرنب والثعلب[4].

ق: جحر الضب، وكذا قال أبو حيان[5].

د: يجوز[6] إمالة الألف فى نحو غزا ودعا[7].

ق: اندرج فى قوله: "كـذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ" لأنك تقول: غزى ودعى، وبالله تعالى التوفيق"[8].

كـذاك تالي اليـاءِ والفَـصْلُ اغْـتُـفِرْ	**بحـرفٍ اوْ مَعْ ها كَـجَـيْـبِـهـا أدِرْ**
كـذاك مـا يليـه كـســرٌ أو يَلِي	**تاليَ كَـسْـرٍ أو سكونٍ قــد وَلِي**
كسرا، وفصلُ الها كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ	**فـدِرْهِمـاك من يُمِلْهُ لم يُصَـدْ**

أبو حيان: الياء أقوى الأسباب، ومع ذا فلم يمل لها **الاورش** فى نحو

(١) فى "ص"، و"هـ": "كقول".

(٢) الرجز غير منسوب فى سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٢ والمحتسب ١/ ٧٧ والمنصف ١/ ١٦٠ وشرح الشاطبى ٥/ ٦٥.

والشاهد فيه قوله: "الغضَيْ"، و"طغَيْ"، و"القَنَيْ"، والأصل: "الغضَى"، "طغَى"، و"القنَا"، أبدل الألف فى كل منها ياء على لغة بعض طيئ وقفاً.

(٣) شرح الشاطبى ٥/ ٥٦.

(٤) شرح المرادى ٥:١٨٨، وقال الجوهرى فى الصحاح ٦/ ٢٤٩٦: "والمكا" بالفتح مقصورة جحر الثعلب والأرنب ونحوه، ... وجمعه: أمكاء".

(٥) شرح الشاطبى ٥/ ٥٢ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ب.

(٦) فى "هـ"، و"ج": "تجوز".

(٧) شرح المرادى ٥: ١٨٩.

(٨) ساقطة من "ص"، و"هـ"، وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٥٤.

«خيرات»(١)، «حَيْرَان» انتهى(٢).

وهذا عند القراء ترقيق فى جسم الراء فقط لا يسرى للفتحة ولا للألف.

ق: أطلق **الناظم** فتناول كلامُه الألفَ العارضة فى الوقف على نحو "رأيت زيداً وقزحاً"، وذلك مقصود، إذ نص **سيبويه** على جواز إمالته(٣)، "إلا أنها ضعيفة، وقد أغفل جواز الإمالة"(٤) فى نحو (أغيلنا) مما فصل فيه حرفان أحدهما ساكن وإن لم يكن هاء، ومعنى "أدرْ جيبها" اقطعه وقوِّره، يقال: "جابه" إذا قوّر جيبه(٥).

وحَرْفُ الاستعلا يكُفُّ مُظْهَرَا … مِنْ كَسْرٍ او يا، وكذا تَكُفُّ را
إن كان ما يَكُفُّ بعدُ مُتَّصِلْ … أو بعْدَ حرفٍ أو بحرفين فُصِلْ
كذا إذا قُدِّمَ ما لم ينكسرْ … أو يَسْكُن اثرَ الكسر كالمِطْواعِ مِرْ
(١٦٠أ) وكفُّ مُسْتَعْلٍ ورا يَنْكَفُّ … بكسرِ را كغارمًا لا أجْفُو
ولا تُمِلْ لسببٍ لم يَتَّصِلْ … والكَفُّ قد يوجِبُه ما ينفصِلْ

د: قوله: "أويا" إلى قوله: "ولم يمثله"(٦)، مثاله: "بياض وشيطان".

د: قال الشيخ أبو حيان: لم "نجد"(٧) ذلك فى الياء(٨)، **أبو العباس الغيلالى:** انظر هل يعنى أنه لم يجد المنع، بل يمال مع الياء، ولو بعد المستعلى.

(١) سورة الرحمن: من الآية: ٧٠.
(٢) سورة الأنعام: من الآية ٧١، وانظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٣ ب.
(٣) الكتاب ٤: ١٢٢.
(٤) ساقطة من "أ".
(٥) الجوهرى فى الصحاح ١: ١٠٤: "وجاب يجوب جوبا، إذا خرق وقطع، قال الله تعالى: ﴿وثمودَ الذين جابوا الصخرَ بالوادِ﴾، وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٦٠، ٦١، ٦٥.
(٦) شرح المرادى ٥/ ١٩٤.
(٧) فى "أ"، و"ب"، و"د": "نجد".
(٨) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ ب، وشرح المرادى ٥/ ١٩٤.

د: "يستثنى من ذلك ألف"ها(١)" إلى قوله: من كلمة أخرى(٢)"، لا يحتاج لهذا، بل مثل هذا عندهم متصل(٣).

ق: الاتصال شامل للضمائر وحروف الجر، وقوله: "**كالمِطْواعَ مِرْ**" إما من الميرة"وهى(٤) الطعام، أى: إيته بمؤنته، أو من قولك: ماره إذا أعطاه مطلقاً، "وهو أظهر(٥)"، و"لا" من قوله: "**وكَفُّ مُستعلٍ ورَا**" منون، ولابد "منه(٦)" "كقولهم"(٧): "شربت ماء(٨)"، وكذا كل ما فى هذا النظم من هذا النحو منكراً، وكثيرمن الناس "لاينونه"(٩) وصلاً، وهو خطأ انتهى، ويأتى خلافه.

وقَدْ أمالُوا لتَناسُبٍ بلا … داعٍ سِواهُ كعِمادًا وتَلا

(١) يقصد ألف "ها" من قول الشاعر:
ها إنَّ تا عذرةٌ إلا تَكُنْ نَفَعَتْ … فإنَّ صاحبَها قَدْ تاهَ في البلَدْ
من البسيط، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص٢٨ والجنى الدانى ٣٤٩ وخزانة الأدب ٥: ٤٥٩ والدرر ٥: ١١٩ وشرح المفصل ٨: ١١٣ ولسان العرب ٤: ٥٤٥ (عذر)، ١٥: ٤٤٥ (تا)، ١٥: ٤٧٥ (ها) وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١١: ١٩٤وشرح الأشمونى ١: ٦٦، ٣: ٧٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب.
١: ١٨٠ وهمع الهوامع ٢: ٧٠، ٢٠٢.
والشاهد فى قوله: "ها إن" على أن ألف"ها" فى البيت لا تجوز إمالتها، لأنها من كلمة والكسرة من كلمة أخرى.
(٢) شرح المرادى ٥: ١٩٨.
(٣) ولكن "ها" التى هى ضمير المؤنثة لها حكم آخر، قال المرادى ٥: ١٩٨: "المستثنى من ذلك ألف"ها" التى هى ضمير المؤنثة فى نحو: "لم يضربها، وأدر جيبها" فإنها قد أميلت وسببها منفصل، أعنى من كلمة أخرى".
(٤) فى "ب": "وهو".
(٥) ساقطة من "جـ".
(٦) من "أ".
(٧) فى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د"، و"هـ": "لقولهم".
(٨) ساقطة من "جـ".
(٩) فى "ص"، و"جـ": "ينونونه"، وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٧٣، ٧٦.

د[1]: تلا: "من"[2] قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾[3].

ق: كتب "إلى" [4]"بذا"[5] بعض الشيوخ، ورأيته فى بعض "شروح"[6] هذا الرجز، ولا يصح، لاندراج "تلا" فى قوله **"كذا الواقِعُ منهُ اليا خَلَفْ"**، والذى يصح أنه أراد إمالة فتحة تاء "تلا" "لا إمالة"[7] اللام، كما عند **القرافى**، "رافعى عمادا" وإمالة الألف للألف، وفى "تلا" إمالة الفتحة للفتحة[8]. انتهى، وقد أبعد ما شاء، ولله در **المرادى**"[9]، حيث جعل القراءة أصلاً فى هذا.

(١٦٠ب)/ ولا تُمِلْ ما لم يَنَلْ تمكُنَا   دونَ سماعٍ غيرَها وغيرَنَا

د[10]: وحكى **ابن مقسم**[11]، كناه **أبو حيان بأبى بكر**[12].

ق: التمكن: الإعراب، وكلامه هنا فى الأسماء فقط، وقد دخلت الأفعال فى قواعده القياسية السابقة، وخرجت الحروف؛ إذ لم يذكرها رأساً[13].

---

(١) شرح المرادى ٥: ٢٠٠.

(٢) ساقطة من "هـ".

(٣) سورة الشمس: الآية ٢.

(٤) فى "ص"، و "هـ": "لى".

(٥) ساقطة من "هـ".

(٦) فى "هـ": "شراح".

(٧) فى "ص"، و"جـ": "لإمالة".

(٨) شرح الشاطبى ٥/ ٧٩، ٨١.

(٩) من "هـ"، وفى بقية النسخ: "وقد أبعد ما شاء الله المرادى".

(١٠) المرادى ٥: ٢٠١، وفيه: "وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى".

(١١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم النحوى، ولد سنة ٢٦٥هـ وسمع أبا مسلم الكجي وثعلبًا، ويحيى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات، وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله من التصانيف: الأنوار فى تفسير القرآن، والمدخل إلى علم الشعر، والاحتجاج فى القراءات، وغيرها كثير، مات سنة ٣٥٥هـ. ترجمته فى بغية الوعاة ١: ٨٩، ٩٠.

(١٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٨أ.

(١٣) شرح الشاطبى ٥/ ٨٢.

والفتحَ قَبْلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ   أَمِلْ كللأيْسَرَ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ
كذا الذي تَلِيهَا التأنيثِ في   وقْفٍ إذا ما كان غَيْرَ أَلِفِ

د: وشَرَطَ أن تكون لاما[1]، يعنى "إذ"[2] قال: **"فى طَرَفْ"**.

د: والآخر "أن"[3] لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو" من الشرق"، هذا المثال غير مطابق لقول المصنف "فى طَرَفْ"[4]، والمطابق: "بالأيسر قوم"، ونحوه.

ق: لم يذكر إمالة الضمة نحو الكسرة لندورها، وذكر هنا سببين لإمالة الفتحة، وتقدم الثالث فى "تلا"، وهو إمالة الفتحة" لإمالة الفتحة"[5]وقوله: **"للأيسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ"**[6]حِكْمةٌ فى أمر الدين والدنيا[7].

---

(١) شرح المرادى ٥: ٢٠٤

(٢) فى "ص": "إذا".

(٣) فى "أ"، و "ب"، و"جـ"، و"د": "أنه".

(٤) فى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د": "فى ظرف".

(٥) ساقطة من "ب"، و"جـ".

(٦) ساقطة من "هـ".

(٧) شرح الشاطبى ٥/ ٨٤، ٨٨.

التصريف

حَرْفٌ وشِبْهُهُ من الصرف بَرِي   وما سواهما بتصريفٍ حَرِي
وليس أدنى من ثلاثيٍّ يُرى   قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيِّرا

د: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابى وغير إعرابى[1]، قيل: غير الإعرابى ما يتعلق بالجملة من تقديم وتأخير.

ق: هذا الباب هو "الشطر[2]" الثانى من علم النحو، وهو "أعظمهما"[3] وأشرفهما[4].

ومُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ ان تَجرَّدا   وإن يُزَدْ فيه فما سَبْعًا عَدَا

(١٦١:أ) د: "وندر" قرعبلانة"[5] لأنه زيد فيه حرفان أحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب **العين**[6] فلا يلتفت إليه، أى[7] "لما فيه من المناكير، "ولذا"[8] أنكر بعضهم نسبته للخليل، وبالله التوفيق.

وغيرَ آخرِ الثلاثيِّ افْتَحْ وضُمْ   واكسرْ، وزِدْ تسكين ثانيه تَعُمْ
وفُعُلٌ أُهمِلَ والعكسُ يقِلْ   لقصْدِهم تخصيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ

ق: "**ابن جنى**[9] قرأ **أبو السمال**[10]: **﴿ذروا ما بقى من الربُو﴾**[11]

(١) شرح المرادى ٥: ٢٠٩.
(٢) فى "أ": "الشرط".
(٣) من "هـ" وفى بقية النسخ: "أغمضهما".
(٤) شرح الشاطبى ٥/ ٩٠.
(٥) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن، وانظر: شرح المرادى ٥: ٢١٣.
(٦) العين ٢/ ٣٤٨.
(٧) من "جـ".
(٨) فى "د": "وكذا".
(٩) ساقطة من "د".
(١٠) المحتسب لابن جنى ١: ١٤٢.
(١١) سورة البقرة: من الآية: ٢٧٨.

مضمومة الباء، ساكنة الواو، يعنى مكسورة الراء، وفيه شذوذان: خروج من كسر إلى ضم، ووقوع واو بعد ضمة آخر اسم، وكذا حكى **ابن مجاهد** هذه القراءة، وذكرها **الدانى** فى كتاب" **الشواذ**"[1] بفتح الراء وضم الباء[2].

وافتحْ وضُمَّ واكسرْ الثانىَ منْ   فعْلٍ ثلاثيٍّ وزِدْ نحوَ ضُمِنْ

د: [3] فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى "ثلاث صيغ، إنما خص الرباعى"[4]، لأنه يمكن منه صَوْغُ الأمر "بلا زيادة"[5] كدحرج، أما الثلاثى فلابد من الزيادة فى الأمر منه.

ومنتهاه أربعٌ إنْ جُرِّدَا   وإن يُزَدْ فيه فما ستًّا عَدَا

د: واختلف في نحو: "اقشعرَّ" فقيل": هو بناء مُقْتَضَبٌ"[6]، أى مرتجل، أصل بنفسه.

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ   وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ
ومع فِعَلٍّ فُعْلَلٌ، وإنْ عَلا   فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما   غايَرَ للزَّيْدِ أو النَّقْصِ انتَمَي

(١٦١:ب)د: **الجَحَمْرَشُ**: العظيمة من الأفاعى، وقال **السيرافى**: هى العجوز المسنَّة[7]، قال فى **الكافية**:

وفي العجوز قد أتي جَحَمْرَشُ   وهي التي من كِبَرٍ ترتَعِشُ
في الأرنب الضِّخْمة أيضًا قد فَشَا   يُقال: صِدْنا أرنبًا جَحَمْرَشَا

(١) فى "هـ": "الشواهد".
(٢) شرح الشاطبى ٥/ ١١٢.
(٣) شرح المرادى ٥: ٢٢٣.
(٤) ساقطة من "أ".
(٥) فى "ص": "بالزيادة".
(٦) شرح المرادى ٥: ٢٢٥.
(٧) شرح المرادى ٥: ٢٣١، وقال الجوهرى فى الصحاح ٣/ ٩٧٧: "الجحمرش: العجوز الكبيرة، والجمع: جحامر".

زاد شيخ شيوخنا أبو العباس **الغيلالى**، رحمه الله تعالى:

وفي عظيمة الأفاعي استُعْمِلا فعدُّها منها تكنْ مُستكمِلاَ

ق: اعتذر عما اشتهر من المستدركات بالزيادة والنقص، وأضرب عن الشاذ منها، لشذوذه، وعن المركب لاستقلال كل من جزأيْه، وعن شبه الحرف لتقدمه، وفيه يندرج العجمى على طريقة **ابن جنى**، انتهى(1)."

وعمم **المكودى** قوله: "**وما غاير**" فى الأفعال والأسماء"(2).

والحرفُ إن يلزمْ فأصلٌ، والذي لا يلزَمُ الزائدُ، مثل تا احتُذِي

د: وقد جمعت فى تراكيب،(3) **أبو حيان**: من ألطفها "سألتمونيها"، يقال: "إن بعض النحاة سأله بعض"(4) تلامذته عنها، فقال: "سألتمونيها"، فقالوا: نَعَمْ فقال: "قد"(5) أجبتكم، ومنها: "أمان وتسهيل"، و"اليوم تنساه"، و"أهوى تلمسين" و "يا أوس هل نمت"، وجمعها المصنف فى بيت واحد أربع مرات، فقال:

هناءٌ وتسليمٌ تلا أنسَ يومه نهايةُ مسئولٍ أمانٌ وتسهيلُ

ق: **قال ابن خروف**: قائل سألتمونيها هو **أبو إسحاق الزجاج**(6)، وكذا سأل المبرد عنها "**المازنى**"(7) فأنشد:

(162أ) هويتُ السِّمانَ فشيبْنَنِي وقد كنتُ قِدْمًا هويتُ السِّمانَا

---

(1) ساقطه من "أ"، وانظر شرح الشاطبى 5/127.

(2) شرح المكودى ص 227، قال: "يعنى أن غير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول، فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص".

(3) شرح المرادى 5: 234.

(4) من "هـ".

(5) ساقطة من "هـ".

(6) فى "ص"، و"أ"، و"ب"، و"و"ط: الزجاجى".

(7) من "جـ" و"هـ" وقصة المازنى مع المبرد فى المنصف 1/98.

ثم اقتضاه المبرد الجواب، قال: "أجبتك مرتين"(1).

د: والأصغر أنشأ مركب من مادة يدل عليها وعلى معناها(2)، صوابه: "وعلى معناه كما عبر به"(3) **أبو حيان**، فأحمر مأخوذ من الحمرة، وهو يدل" عليها"(4)، وعلى معناه وهو المحل الذى قامت به تلك الحمرة(5).

د: ولا يقبل قول من أنكره(6)، حَصَّلَ **أبو حيان** فى الكلام(7) ثلاثة أقوال كلها مشتق، كلها أصل، بعضها وبعضها، وهو المشهور، وعليه التفريع(8).

بضِمْنِ فعْلٍ قابلِ الأصولَ في وزْنٍ، وزائدٌ بلفظه اكتُفِي

وضاعفَ اللامَ إذا أصلٌ بَقِي كراءِ جعفرٍ وقافِ فُسْتُقِ

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أصْلِ فاجعلْ له في الوزْنِ ما للأصلِ

د(9): تقول فى وزن "آدر": "أعفل" لأن أصله "أدؤر" هو جَمْع "دار"، والهمزة بدل من الواو، "كصاع وأصؤع وآصع".

(د: (10)حكى بعضهم فى تمثيل البدل فى نحو كساء قولين:(11) كذا فى بعض النسخ، وصوابه المبدل).

---

(1) وقد جمعها الزمخشرى فى المفصل بقوله: "السمان هويت" حتى لا تضيع الهمزة وصلا لو قال: "هويت السمان" شرح المفصل 9/141 وشرح الشاطبى 5/148،149.

(2) شرح المرادى 5: 236.

(3) ساقطة من "ص".

(4) ساقطة من "ب".

(5) التذييل والتكميل 6/ 135ب.

(6) شرح المرادى 5: 236.

(7) فى "ب"، و"جـ"، و"هـ": "الكلمة".

(8) التذييل والتكميل 6/135ب.

(9) شرح المرادى 5: 240.

(10) ساقطة من "د".

(11) شرح المرادى 5: 240.

ق: لام "فـعلل"[١] الأخيرة أصلية فى وزن جعفر، وزائدة فى مهدد، والموزون يفرِّق[٣].

واحكمْ بتأصيلِ حروفِ سِمْسِمِ ونحوِهِ والخُلْفِ في كَلَمْلَمِ

د: ولو كان "مضاعفاً[٣] فى الأصل "لجاء"[٤] على "التفعيل"[٥].

أبو حيان: ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقى على إدغامه، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما ألحق بالرباعى (١٦٢ :ب) نحو جلبب، فجاء مصدره على بنية مصدره[٦].

ق: والخلْفُ مجرور عطفا على "بتأصيل"[٧].

فـألفٌ أكـثـرُ من أصلَينِ صَاحَبَ زائدٌ بغيرِ مَيْنِ
واليـا كـذا والواوُ إن لم يَقَعَـا كمـا هُمـا في يُؤيُؤٍ ووَعْوَعَا
وهكذا همزٌ وميمٌ سَبَقَا ثلاثةً تأصيلُها تحقَّقا

د: ذهب **أبو عثمان** إلى أن "دلامص"[٨] وأخواته من باب "سبط وسبطر"[٩].

أبو حيان: ليس بجيد، لأن الذى قادنا إلى باب "سبط وسبطر" كون الراء ليست من حروف الزيادة ، بخلاف الميم[١٠].

(١) فى "جـ": "فعلى".
(٢) شرح الشاطبى ٥/ ١٣٦.
(٣) فى "ص"، و"د"، "مضافا".
(٤) فى "د": "جاء".
(٥) فى "ب". "التعليل"، وانظر شرح المرادى ٥/ ٢٤١.
(٦) التذييل والتكميل ٦/ ١٢٤ ب.
(٧) شرح الشاطبى ٥/ ١٤٢.
(٨) فى "أ"، و"د": "دلائص"، وانظر المنصف فى شرح التصريف للمازنى ١/ ١٥١ والصحاح للجوهرى حيث قال فى جـ٣/ ١٠٤٠ "والدلامص البراق".
(٩) شرح المرادى ٥: ٢٥٠ والسبطر: كهزبر، الشهم الماضى، وهو الطويل (انظر صحاح الجوهرى جـ٢/ ٦٧٦).
(١٠) التذييل والتكميل ٦/ ١١٠أ.

د: لو كانت ميم" مهدد" زائدة لكان"مفعلاً"، فكان يجب إدغامه[١]، يريد: ولكنها أصلية، فأحد المثْلين زائد إلحاقا بجعفر، فلا يدغم عملاً بقوله بعدُ: **ولا كهيلل.**

ق:ليت شعرى، "هل"[٢] كذبه أحد حتى قال: "بغير مين"، لكنَّ نَفْىَ المين راجع للقضية الكلية فى الألف، أى: هذه كلية صادقة لا كاذبة، فلا يخرج عنها شئ من جزئياتها بخلاف سائر الزوائد الآتية، ولا يعترض "بنحو"[٣] "أبانا"[٤] مما تنازع "الأصالة"[٥] فيه حرفان، لأن أقل الأصول غير محقق، ومعنى "**سبقا**" "تصدَّرا"[٦] لا تقدَّما، على ثلاثة مطلقاً، فلا يرد نحو: "شمردل" ولما غلب على الظن أن همزة" أنكل" مثلاً زائدة قطعنا بالحكم بزيادتها، فالحكم هو المقطوع "به"[٧]، ومناط الحكم مظنون، ولا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة، (١٦٣ :أ) كما تقول:

الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية، مع أنه مظنون لا معلوم، لكن العلم راجع "لنفس"[٨] الحكم، و"الظن[٩]" للاستنباط[١٠].

كـذاك همزٌ آخرٌ بعـد ألِفْ أكْثَرَ من حرفين لفظُها رَدِفْ
والنونُ في الآخرِ كالهمزِ وفِي نحو غضنفرٍ أصالةٌ كُفِي

(١) شرح المرادي ٥: ٢٥١.
(٢) ساقطة من "ب".
(٣) فى "جـ": "بخلاف".
(٤) فى "ص"، و"جـ": "أيان"، وفى "هـ": "أبار".
(٥) فى "ب"، و"جـ"، و"د": "الإمالة".
(٦) هذه الكلمة بياض فى "هـ".
(٧) ساقطة من "هـ".
(٨) فى "ب"، و"جـ": "إلى نفس".
(٩) فى "هـ": "ولكن".
(١٠) شرح الشاطبى ٥/ ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩.

ق: "همز"(١) آخر "ضُبِطَ بالإضافة «وبالنعتية»،(٢) "وإحالته"(٣) على نون غضنفر تتضمن ستة قيود: أن تكون ساكنة لا كغرنيق، مفكوكة لا كجهنم، غير مضاعفة(٤) مع العين لا: "كفرندن"(٥)، فى كلمة، خماسية لا كعندليب، متوسطة لاكعندليب، أيضا، فقد فُقِدَ" فيه شرطان"(٦) "مخفاة"(٧) لا مُظهرة، كرفنعع(٨)، وهو بناء"مثل جحنفل"،(٩) من رفع "بمثل"(١٠) هذه البناء المؤدى لإظهارها لا يجوز.

حكى **ابن جنى** عن **الخليل بن أسد** قال: قرأت على **الأصمعى** أرجوزة **العجاج** السينية، فلما بلغت قوله:

تقاعَسَ العزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا(١١).

قال "لى"(١٢) **الأصمعى**: قال "لى"(١٣) **الخليل بن أحمد**: أنشدنا رجل:

ترافَعَ العزُّ بنا فارفَنْعَعَا

فقلت له: هذا لا يكون(١٤)، أى: فى كلام العرب.

---

(١) هذه الكلمة بياض فى "هـ".

(٢) هذه الكلمة بياض فى "هـ".

(٣) فى "جـ": "والأحالة".

(٤) فى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د": مضافة".

(٥) هذه الكلمة بياض فى "هـ" وفى "أ" و"جـ": "كفرنك"، وفى "ب": "كفرند"، الصحاح ٥١٦/١: "فرند السيفى وافرندة: وقوشية، والفرنداد: موضع".

(٦) فى "أ" و"ب"و "جـ"، و"د": "شرطان فيه".

(٧) فى "ب": "مخالفة".

(٨) فى "أ" و"د" كرفعنع".

(٩) فى "جـ": "كجحنفل".

(١٠) فى "د": "مع".

(١١) فى "جـ"، و"هـ": "فمثل"، والرجز للعجاج فى الخصائص ١/ ٣٦٠، ٣٦١ و٣/٢٩٨.

(١٢) ساقطة من "جـ".

(١٣) ساقطة من "ص".

(١٤) الخصائص ١/ ٣٦٠، ٣٦١، ٣/ ٢٩٨.

ابن جنى: ولا أعلم أحدا "اشترطه"(١) إلا ما تشعر به هذه الحكاية(٢).

والتاءُ في التأنيث والمضارعهْ ... ونحو الاستفعال والمطاوعهْ
والهاءُ وَقْفًا كلِمَهْ ولَمْ تَرَهْ ... واللامُ في الإشارة والمشتهرهْ

د: وفى المطاوعة الثلاثى(٣)، أى الثلاثى الأصول.

د: يمكن إدراج الأربعة فى قوله: **"ونحو الاستفعال"**(٤) يعنى فهو كقوله:

وبفعاليل(٥) (١٦٣:ب) **وشبهه انطقا.**

د:(٦) وأجيب بأن الهاء حرف" معنى"(٧) أى أتى بها فى الوقف لمعنى، وهو بيان الحركة.

ق: تبع **الناظم** فى "عدِّ"(٨) هذه الأشياء فى الزوائد من قبله من الأئمة، و"المشتهره" نعت للام أو للإشارة، "وبالله سبحانه وتعالى التوفيق"(٩).

وامنعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ ... إن لم تبيَّنْ حُجَّةٌ كحَظِلَتْ

د: تقدمت منه أمثلة كثيرة(١٠)، منها "تتفل"(١١) "وكنَهبل"(١٢) لما يلزم من تقدير الأصالة من عدم النظير.

ق: أشار بقوله: **لم تبين حجة** إلى أدلة التصريف العشرة(١٣).

---

(١) فى "هـ": "يشترطه".

(٢) شرح الشاطبى ٥/١٧٦، ١٧٧.

(٣) شرح المرادى ٥: ٢٥٩.

(٤) شرح المرادى ٥: ٢٦٠.

(٥) فى "ب": "وبفعالك".

(٦) شرح المرادى ٥: ٢٦١.

(٧) فى "أ"، و"ب"، و"جـ"، و"د": "بمعنى".

(٨) فى "أ": "عدد".

(٩) ساقطه من "ص"، و"هـ"، وانظر شرح الشاطبى ٥/١٨٨، ١٨٩.

(١٠) شرح المرادى ٥: ٢٦.

(١١) ومثال "تتفل" قول الشاعر:

له أيطلا ظبي وساقا نعامة ... وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

من الطويل، وهو امرئ القيس فى ديوانه ص٢١، وشرح الأشمونى ٣: ٧٨٣، وبلا نسبه فى شرح المفصل ٦: ١١٢.

(١٢) فى "هـ": "وكهنبل". قال الأشمونى: ٢: ٥٧٣: "... وكنهبل، لقولهم فيه: كهبل، ولعدم النظير على تقدير الأصالة".

(١٣) شرح الشاطبى ٥/ ١٩٤.

فَصْلٌ

فى زيادة همزة الوصْل

للوصْلِ هَمْـزٌ سـابقٌ لا يَثْبُتُ ... إلا إذا ابتُـدِي به كـاسـتَـثْـبِـتـوا
وهو لفـعل مـاضٍ احتـوي علي ... أكـثـر من أربعـةٍ نحـوُ انجلي
والأمـرِ والمصـدرِ منه وكـذا ... أمرُ الثلاثي كاخشَ وامضِ وانفذَا
وفي اسمٍ استٍ ابنٍ ابنمٍ سُـمِعْ ... واثنين وامـرئٍ وتأنيث تَبِعْ
وايمنُ همـزُ أل كـذا ويُبْـدلُ ... مـدًّا في الاسـتـفـهـامِ أو يُسـهَّلُ

د: إذا تحرك الساكن استغنى عنها[١].

ق: ومـا جـاء "من"[٢] قـولهم: "أسل"[٣] واحـجب واخطف" فهـو نادر"[٤].

د: قوله: "**ويبدل**" قد يوهم اختصاصه بهمز أل[٥].

قلت: فلو قال: "وأيمن وأل لكن بذين يبدل" لحرَّر.

ق: لـو قال مـثلا: "**ويبدل مع همزة الاستفهام أو يسهَّلُ**" لأخرج بقـيـة الأدوات، كهل[٦].

---

(١) شرح المرادى ٥: ٢٧٠.
(٢) فى "أ": "فى".
(٣) "ب" "أ" أشهل".
(٤) شرح الشاطبى ٥/٢٠٣.
(٥) شرح المرادى ٥: ٢٧٧.
(٦) شرح الشاطبى ٥/٢١٨، ٢١٩.

الإبدال

أحـرفُ الإبدالِ هَدَأْتَ مُـوطيَـا ... فـأبْدلِ الهـمـزةَ من واوٍ ويا
(١٦٤/أ) آخراً أثرَ ألفٍ زيدَ وفِي ... فاعلِ مـا أُعِلّ عينًا ذا اقتُفي

د: إلا أن فى أكثـر النسخ ما نصه: "عجـايز وقبايل بالهـمـزة" ولا تحرك الياء، لأنها لا أصل لهـا فى الحركة[١]، مفهوم التـعليل أنها لو كان لها أصل فى الحركة، كبـائع لجاز جعلها ياء محركة، وهو خـلاف ما تقدم من كونه[٢] لحناً، فهذا وجه الاستثناء فى قول د[٣]: "إلا أن فى أكثر النسخ".

ق: والقلب لغة فى الشئ نـفسه من جهـة إلي جهة، والبـدل: تبديل شئ بغيره[٤].

والمدُّ زيدَ ثالثـاً في الواحـدِ ... همزاً يُري في مثل كـالقلائدِ
كـذاكَ ثاني ليِّنين اكـتـنفَـا ... مـدّ مفـاعلَ كـجـمع نيِّـفـا

د: حكـى **أبو زيـد** فى: "نيِّـفـة نيائف[٥]" بالهمز، وهى فـيعلة، هذا هو الصواب، من باب سـيد ونيف، وفى بعض النسخ فـعيلة كـصحيـفة، وهو تصحيف.

ق: زاد الكاف فى "القلائد" ضرورة، كقوله[٦]:

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولِ

---

(١) شرح المرادى ٦: ١٣ (٢) فى "ب": "قوله".
(٣) فى "جـ"، و"هـ": "قوله". (٤) شرح الشاطبى ٥/٢١٩.
(٥) فى "ب"، و"جـ"، و"هـ" سيفة سيايف"، وفى "أ"، و"د": نيفة"نيايف"
(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج، وقبله:

ومسَّهم ما مسَّ أصحابَ الفيلِ ... ترميهم حجارة من سجيلِ
ولعـبت طيـر بهم أبابيلَ ... فصُيِّروا مثل كعصف مأكولِ

والعصف: ورق الزرع.
وفى صحيح البخارى، قـال الحسن فى قوله تعالى: ﴿**فجعلهم كعصف مأكول**﴾ أى: كـزرع أكل حبه، وبقى تبنه.
والكاف فى البيت اسم مضاف لعصف، و"مثل" مضاف للكاف، وأما من جعل الكاف حرفاً، ومثل مضافاً لعصـف، فيلزم عليه تعطيل الجار من غير كاف، إلا أن يدعى أن "مثـل" لمجموع" كعصف" كما يرى الزمخشرى
والرجز غـير منسوب فـى معانى الحـروف للرمانى ص٥٠ وينسب لرؤبة فى المقـتضب ٤/١٤١ وإلى حميد الأرقط فى الكتاب ١/٢٣، وانظر حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٥٠.

وافتحْ وردَّ الهمزَ يا فيما أعلْ … لاماً وفي مثلِ هراوةٍ جُعلْ
واواً وهمزاً أوّلَ الواوينِ رُدْ … في بَدْءِ غيرِ شبهِ وُوفِيَ الأشُدْ

د: وذهب **الخليل** إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين(١).

قال لنا شيخنا أبو عبد الله الصغير: هذا التعليل يقتضى قصر خلاف الخليل على ذى همزتين وما بعده بالقرب يقتضى العموم.

ق: لما "أن"(٢) كان "تارك"(٣) همز بابى وقتت(١٦٤:ب) ووشاح لا يعد لاحنًا، لعدم وجوبه أضرب الناظم عنه"(٤).

ومدًّا ابدلْ ثانيَ الهمزينِ منْ … كلمةٍ ان يسْكُنْ كآثِرْ وائتمن
إن يفتح اثر ضمّ أو فتحٍ قلبْ … واواً وياءً اثر كسرٍ ينقلبْ
ذو الكسرِ مطلقا كذا، وما يُضَمّ … واواً أصِرْ، ما لم يكن لفظا أتمّ
فذاك ياءً مطلقاً جا، وأؤمّ … ونحوه وجهين في ثانيه أُمّ

د: (٥)"وقد" (٦)"اجتمعت"(٧) العرب على ترك إبدال الهمزتين فى كلمة إذا كانتا عينين، كذا فى كثير من النسخ، والصواب: وقد "اجتمعت"(٨)

(١) شرح المرادى ٦: ١٩.
(٢) ساقطة من "ب".
(٣) فى "هـ": "تارة".
(٤) فى "جـ": "اضطرب عند الناظم"، وانظر شرح الشاطبى ٥/٢٥٢.
(٥) شرح المرادى ٦: ٢٤، ٢٥.
(٦) فى "جـ": "وكذا".
(٧) فى "ب": "اجمعت".
(٨) فى "ص" و"ب"، و"جـ": "أجمعت".

العرب على ترك إدغام الهمزتين فى "كلمة"(١)، إلا إذا كانتا عينين، وكذا "هى"(٢) عبارة **المصنف**.

د: فإن قلت: ولِمَ كانت الواو أولى بها من الياء(٣)؟.

قلت: لمساواتها فى عدم الخفة والخفاء(٤)، كذا هو الصواب، وقد سقط لفظ "عدم" من بعض النسخ، وهو خطأ، والمراد: "أن"(٥) الخفة معدومة "فيهما"(٦) والخفاء موجود.

وياءً اقلبْ ألفًا كسرًا تلا … أو ياءَ تصغيرٍ، بواوٍ ذا افْعلا
في آخرٍ، أو قبل تا التأنيث أوْ … زيادتَيْ فعلانَ، ذا أيضًا رأوْا
في مصدرِ المعتلّ عَيْنًا، والفعَلْ … منه صحيحٌ غالبًا نحوُ الحِوَلْ
وجمعِ ذي عينٍ أعلّ أو سكَنْ … فاحْكمْ بذا الإعلال فيه حيثُ عَنْ
وصحّحوا فِعَلة وفي فِعَلْ … وجهانِ والإعلالُ أوْلى كالحِيَلْ

د: لا تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها"(٧)، "الذى يعضدها"(٨) كون الواو قبل حرف يشبه الياء "وهو"(٩) (١٦٥أ) الألف.

د: واحترز(١٠) بالمعتل عينًا من الصحيح"(١١)، يريد: وبالمصدر من نحو:

(١) فى "جـ": "كلمتين".
(٢) فى "ب"، و"هـ": "فى".
(٣) شرح المرادى ٦: ٢٦
(٤) شرح المرادى ٦: ٢٦، وانظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٤.
(٥) من "ص"، و"ب"، و"جـ".
(٦) ساقطة من "د"، و"هـ".
(٧) شرح المرادى ٦: ٣٠.
(٨) ساقطة من "هـ".
(٩) فى "جـ": "وهى".
(١٠) فى "جـ": "فاحترز".
(١١) شرح المرادى ٦: ٣١.

"سواك"[1] "وخوان"[2].

د: وهو، أى نص **التسهيل**، "مخالف"[3] ما تقدم من أن الغالب فى"فعل"[4] التصحيح[5].

أبو العباس الغيلالى: لا يلزم أن يكون خلافاً، فقد يكون حقه الإعلال من جهة القياس، وهو فى الاستعمال كثير "التصحيح"[6].

د: **لما** انكسر ما قبل"الواو"[7] نحو: ثياب، وهى فى المفرد ساكنة ضعِّفت،[8] يعنى أن الساكنة "لينة"[9] فأشبهت المعلة.

ق: أغفل **الناظم** باب "ميزان"[10]. انتهى.

وقال "لنا"[11] شيخنا أبو عبد الله الصغير: هو مستفاد من قوله: **"بواو ذا افعلا"** فى آخر من باب أخرى، لأنها إذا أبدلت فى نحو: "رضىً" لما يعرض لها من السكون فى الوقف، فما الظن بملازمة السكون؟.

والواوُ لامًا بعد فتح يا انقلبْ ... كالمعطيان يرضيان ووَحَبْ
إبدالُ واوٍ بعد ضمٌ من ألِفْ ... ويا كمُوقِنٍ بذا لها اعترُفْ
ويكسَرُ المضمومُ في جمعٍ كما ... يقال: هِيمٌ عند جمعِ أهْيَمَا

(١) فى "أ": "وحوان"، وفى "هـ": "وخوار".
(٢) فى "د": "وحوان"، وفى "هـ": و"حوار".
(٣) فى "جـ": "يخالف".
(٤) فى "جـ": "الفعل".
(٥) شرح المرادى ٦: ٣٢.
(٦) ساقطه من "هـ".
(٧) من "جـ"، وفى بقيه النسخ: "واو".
(٨) شرح المرادى ٦: ٣٢، ٣٣.
(٩) فى "جـ": "لينية".
(١٠) شرح الشاطبى ٥/ ٢٦٧.
(١١) ساقطه من "جـ".

د: "هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث[1]، وسكت عن"علامتى"[2] التثنية، لتنبيه **المصنف**" عليهما[3] " بالمثالين.

ق: قال: **"لاماً"** ولم يقل"طرفاً" ليتناول كل مختوم بزيادة غير "معتد"[4] بها، كمعطيان، وحذف تنوين"ياء" للساكنين، ونبه بيرضيان على مضارع فَعِلَ الواوى اللام، كانت رابعة أم لا؛ إذ مذهب المحققين أنه "اعتداد"[5] بحرف المضارعة، وإنما قبلت حملاً على "الماضى"[6]، ولذا استشكل (١٦٥ب) تقييده فى **التسهيل** الواو بكونها رابعة، وقال: **"بذا لها اعترِفْ"**.

شد[7] العضد نفسه فيما اقتضاه اجتهاده "من"[8] موافقة **الأخفش** ومخالفة الجماعة[9].

وواواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليا مَتَي ... أُلْفِيَ لامَ فعلٍ أوْ منْ قبل تا
كتاءِ بانٍ من رَمَي كمَقْدُرَهْ ... كذا إذا كسُبُعَانَ صَيَّرهْ
وإن تكنْ عيناً لِفُعْلي وَصْفاً ... فذاك بالوجهينِ عَنْهُم يُلْفَي

د: نحو "قضو"[10].

(١) شرح المرادى ٦: ٣٦.
(٢) فى "هـ" "علامة".
(٣) فى "ص"، و"هـ": "عليها".
(٤) فى "أ": "معقل".
(٥) فى "ب"، "جـ" "الأعتداد".
(٦) فى "أ": "المضارع".
(٧) فى "أ"، و"د" "مثل".
(٨) فى "د": فى".
(٩) شرح الشاطبى ٥/ ٢٧٨، ٢٧٩.
(١٠) فى "ب" فضوله " وانظر شرح المرادى ٦/ ٤٠.

أبو حيان: لو سكنت نحو" فعل"(1) تخفيفاً " لم تزال"(2) الواو؛ لأن التخفيف عارض فلا يعتد به. انتهى.

ق: كذا نص عليه **سيبويه** وغيره، ولما أعوز **المصنف** المثال العربى عدل إلى بناء مثال من مثال، فدل أنه عنده جائز كالجمهور، خلافاً **للجرمي،** وقد بوب عليه **سيبويه،** وهو فى "آخر(3) المفردات نظير باب الأخبار فى المركبات، وأغفل باب "آجر"(4) وأدل وليس كل الداء يعالجه الطبيب(5) انتهى.

ومما يعالج به أنه لوّح له بقوله: "**كالمصطفَي والمرتقَي**" ولم يذكر واواً وياء كما فعل فى الأفعال، وبقوله: "ويا ثَمِي على الثانى بيا" فدل على(6) أنه إذا(7) أدى لهذا "المهجور"(8) قياس رفض، وذلك مستلزم لقلب الواو ياء، "وبالله تعالى التوفيق"(9).

(1) من "هـ".
(2) فى "أ"، و"د" و"هـ": "تزال".
(3) من "ب".
(4) فى "د" "صه".
(5) شرح الشاطبى 5/292، 295.
(6) من "هـ".
(7) ساقطة من "د".
(8) فى "هـ" "الجمهور".
(9) فى "ص" "والله الموفق".

فصل

من لام فَعْلَي اسماً أتي الواوُ بَدَلْ ... ياءٍ، كتقوي غالباً، جا ذا البَدَلْ
بالعكْسِ جاءَ لامُ فُعْلَي وصفاً ... وكَوْن قُصوي نادراً لا يَخْفَي

د: "فرقاً"(1) بين الاسم والصفة (2)"أى" (3)من غير سبب لفظى، والبقوى من البقاء ضد الفناء.

ق: إنما عند الناس"بالعكس جاء لام فعلى اسماً" ولا نقطع بأنه خرق "إجماعهم"(4)، إذ يحتمل ذلك النظر من جهات، وأما قول (166أ) ابن "**جني**"(5): ليس إجماع النحاة حجة؛ إذ لم يرد فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجمعون على خطأ كما جاء النص من قول رسول الله ﷺ(6):

أُمّتي لا تجتمع(7) علي ضَلالة

وإنما هو "علم"(8) منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من كشف له عن علة(9) صحيحة، وطريق نَهّج كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، "فهو" قول مردود سبيله فيه سبيل **النظّام** وبعض **الخوارج والشيعة،** بل نقطع أن الإجماع فى كل فن شرعى حجة(10).

(1) فى "أ"، "ب" و "د" و"هـ": "فرق".
(2) شرح المرادى 6: 43.
(3) من "جـ".
(4) فى "ب" : "لإجماعهم".
(5) الخصائص 1/189، 190.
(6) روى هذا الحديث بعدة طرق، وفى بعضها : "لاتجتمع أمتى على خطأ" ويستدل الأصوليون بهذا الحديث على حجية الإجماع.
(7) فى "ب": "تجمع".
(8) ساقطة من "ب" و "جـ".
(9) فى "جـ" : "على لغة".
(10) شرح الشاطبى 5/301، 302.

فصل

إنْ يسكُنِ السَّابقُ من واوٍ ويا	واتَّصلا ومِنْ عُروض عَرِيَا
فياءً الواوَ اقلِبنّ مُدْغِماً	وشَذَّ معطي غَيْرَ ما قد رُسِما

د: فلو كانا من كلمتين "نحو"(١) فويوسف" لم يجز الإبدال والإدغام(٢)" عكس فويوسف" يتقى، وأقر"(٣).

د: لوجوب الإبدال فى هذا النوع شرط رابع إلى قوله: "غير لازم"(٤) احترز بغير لازم من نحو"دُلَى" فى تصغير "دلو".

ق: ولم يذكر هنا كسر ما قبل الواو اكتفاءً بقوله: "وإن ما قبل واو **ضم فاكسره يَهُنْ**"، ونصه على العلة بقوله: "**يهن**" أى: يسهل، يقتضى جريانه هنا(٥).

من واوٍ اوْ ياء بتحريك أُصِلْ	ألِفاً ابدلْ بعد فتحٍ مُتَّصِلْ
إن حُرِّكَ التالي وإن سُكِّنَ كَفْ	إعلالُ غيرِ اللامِ وهْيَ لا يُكَفْ
إعْلالُها بساكنٍ غيرِ ألِفْ	أو ياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

د: وسادسها(٦) ألا تكون هى بدلاً من حرف "لا يعل"(٧) لم يذكره **الناظم**، مثال" شيرة فى شجرة"(٨).

---

(١) ساقطة من "هـ".

(٢) شرح المرادى ٦: ٤٧.

(٣) فى "د" "يبقى وأخذ"، وفى "هـ": "بنى واقد".

(٤) شرح المرادى ٦: ٤٨.

(٥) شرح الشاطبى ٥/ ٣١٤.

(٦) شرح المرادى ٦: ٥٤.

(٧) فى "د": "يعمل".

(٨) ومثال ذلك قول الشاعر:

ق: ألف نحو ملهى بدل من ياء هى بدل من واو لأجل الزيادة، ومن الغريب (١٦٦ب) أنك إذا رخمته فى لغة من لا ينوى قلت: "يا ملهى" بألف بدل من ياء بدل من واو بدل من ألف بدل من ياء بدل من واو، هى لام الفعل"(١).

وصَحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلاَ	ذا أَفْعَلٍ كأغْيَدٍ وأحْوَلاَ
وإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ من افْتَعَلْ	والعَيْنُ واوٌ سَلِمَتْ ولم تُعَلْ
وإنْ لحرفين ذا الإعلال استُحِقْ	صُحِّحَ أوَّلٌ وعكسٌ قد يَحِقْ
وعَيْنُ ما آخرُه قد زيدَ ما	يَخُصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَمَا

ق: إفراد: "**ذا أفعل**" من باب: أنا رسول"و "**يَبِنْ تَفَاعُلٌ**" بحذف مضاف أى: معنى تفاعل، ولما كان قوله: "**سلمت**" يحتمل الجواز رفعه بقوله: "**ولم تُعَلْ**"(٢).

د: وفى "آية"(٣) خمسة مذاهب أخرى (٤)حاصلها: كصحفة أو ضاربة أو "سمرة"(٥) أو "نبقة"(٦) أو حصاة، ثم "قلب"(٧) وقد بسطها **أبو حيان**(٨).

إذا لم يكُنْ فيكُن ظلٌّ ولا جَنَى	فأبعدكُنَّ الله من شيرات

من الطويل، وهو لجعيثنة البكائى فى سمط اللآلى ص ٨٣٤ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣/ ٨٥٩ والمقاصد النحوية ٤: ٥٨٩.

الشاهد فيه قوله: "شيرات" حيث أبدل الجيم ياءً، والأصل: شجرات، ويروى: شجرات، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(١) ساقطة من "هـ" وفى "د" بدل من ألف بدل من واو، وهى لام الفعل"، وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٣٢٣.

(٢) شرح الشاطبى ٥/ ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣.

(٣) فى "جـ" "مائة"، وفى "هـ": "آخر".

(٤) شرح المرادى ٦/ ٥٣.

(٥) "ب" و"جـ" "شجرة".

(٦) "ب": "نفقه".

(٧) "ب": "قلبت".

(٨) التذييل والتكميل ٦/ ١٧٥ب، ١٧٦ أ.

د: صورى فى اللفظ بمنزلة فـعلا[١]، يعنى الماضى المتصـل بألف تثنية، كضربا.

د: وجزم به **الشارح**[٢] هنا[٣]، أى بتصحيحه؛ لأنه ظاهر النظم؛ إذ ألف التأنيث مما يخص الاسم.

د: السـادس ألا "يكون"[٤] "العـين"[٥] بدلاً من حـرف لا يعل[٦] أى: وأما اللام فلا يمنعه ذلك من الإعلال "**كدساها**"[٧] "**ويتمطى**"[٨].

ق: آخره منصوب على الظرف "متعلق"[٩] بزيد، و"ما" فى قوله: "**ما يخص الاسم**" مرفوع "زيد"[١٠]

وقبل با اقلبْ ميماً النونَ إذَا كان مُسكّنا كمَنْ بتّ انبذاَ

د: لين النون وغنتـها تباين شـدة الباء[١١] يعنى باللين الرخـوة مع أنهـا "تعل[١٢]" فى هجاء[١٣] لم يرعونا.

د: "**من بَتَّ انبِذاَ**" أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه[١٤].

(١) شرح المرادى ٦/ ٥٤.
(٢) شرح المرادى ٦/ ٥٦ وشرح ابن الناظم ص ٣٦٣.
(٣) ساقطة من "ص".
(٤) "ب": "تكون".
(٥) ساقطة من "هـ".
(٦) شرح المرادى ٦/ ٥٤.
(٧) قال تعالى "وقد خاب من دساها" سورة الشمس: الآية ١٠.
(٨) قال تعالى: "ثم ذهب إلى أهله يتمطى" سورة القيامة: الآية: ٣٣.
(٩) ساقطة من "جـ".
(١٠) "هـ": "بزيد"، وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٣٣٥.
(١١) شرح المرادى ٦/ ٥٦.
(١٢) "ب" و"جـ": "تقل".
(١٣) "أ": "هيجا"، و هـ" هيجاء".
(١٤) شرح المرادى ٦/ ٥٦.

ق: أى: من بثَّ أسرارك فانبذه ولا تصحبه[١]. انتهى. فالتاء على الأول مثناة وعلى الثانى "مثلثة"[٢]، والأول خلاف مكارم الأخلاق[٣]، فإن مكارم الأخلاق أن تصل من قطعك، والله "سبحانه"[٤] أعلم.

(١) شرح الشاطبى ٥/ ٣٤١.
(٢) فى "ص" مثفاة".
(٣) ساقطة من "ص" و "هـ" وفى "ب" و"جـ": فإن من مكارم الأخلاق.
(٤) ساقطة من "ص".

فصل

(١٦٧أ) لساكن صَحَّ انقُلْ التحريكَ مِنْ ... ذى لين آت عَيْنَ فعلٍ كأَبِنْ
مالم يَكُنْ فَعلَ تعجُّبٍ ولاَ ... كابْيَضَّ أو أهْوَى بلامٍ عُلِّلا
ومثلُ فِعْلٍ فى ذا الاعلالِ اسمٌ ... ضاهَى مضارعًا وفيه وَسْمُ

د: لا يدخل النقل نحو "أهوى" لئلا يتوالى إعلالان.

أبو حيان: كما صح لهذه العلة هوى فكذلك أهوى.

ق: فالأصل أن تقول: أهاى كأقام لكن منع منه إعلال اللام، وإنما قال: **(بلام عللا)** لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه.

د: زاد فى **التسهيل**: إلا أن يكون موافقاً لفعل الذى بمعنى افعل، إلى أن قال: استغنى عنه بقوله: "وصح عين فعل وفعلا".

ق: لا يقال هذا، ولكن لما كان بمعنى أفعل خرج بقوله: "كابيضّ" ودخل فى قوله: "**ضاهى مضارعاً**" المبنى للفاعل والنائب[١].

ومَفْعَلٌ صُحِّحَ كالمفعال ... وألفَ الإفعال واستفعال
أزِلْ لذا الإعلال والتا الزَمْ عِوَضْ ... وحذفُها بالنقْلِ ربما عَرَضْ

د: وذهب فى **التسهيل** إلى مذهب ثالث[٢].

أبو حيان: خرق به "مقالة[٣] المتقدمين[٤].

د: وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيُّه، كاستنوق[٥].

(١) شرح الشاطبى ٥/ ٣٥٤
(٢) شرح الشاطبى ٥/ ٣٥٤.
(٣) "هـ": "مذهب".
(٤) التذييل والتكميل ٦/ ١٨١ب.
(٥) "أ"، و"ب" كإستبرق"، وانظر شرح المرادى ٦/ ٦٦.

أبو حيان: واستحوذ واستيأس لم يقولوا منه فعلاً على وزن: "ناق وحاذ وتاس"، ويعنى إهمال فعله الثلاثى لا الاسم، ألا ترى إلى وجود ناقة وتيس[١].

ق: حدثنا **أبو عبد الله بن الفخار** أن بعض العلماء كان إذا أُتى بعقد "إجازة"[٢] ليشهد فيه سأل المجاز عن وزن إجازة" وتصريفه"[٣]، فإذا أحكمه شهد له، وليس كلامه هنا تكراراً مع ما فى باب المصادر؛ لاختلاف المقصدين[٤].

١٦٧ب/ وما لإفعال من الحذْف ومنْ ... نقلٍ فمفعولٌ به أيضاً قَمِنْ
نحو مَبيعٍ ومَصُونٍ ونَدَرْ ... تصحيحُ ذى الواوِ، وفى ذى اليا اشْتَهَرْ

ق: خصص "ما لإفعال" بقوله: "من الحذْف ومن نقل"[٥] احترازاً من تعويض التاء[٦].

وصَحِّحِ المفعولَ من نحو عَدَا ... وأَعْلِلِ ان لم تَتَحَرَّ الأجْوَدَا
كذاك ذو وجهين جا الفُعُولُ منْ ... ذى الواو لامَ جمع اوْ فرد يَعِنْ
وشاع نَحْوُ نُيَّم فى نُوَّمِ ... ونحو نُيَّام شذوذُه نُمِى

د: فإذا بنيت اسم المفعول من نحو "قوى" قلت: "مقوى"[٧] لما كان فعل المفتوح العين الواوى العين واللام مفقوداً فى الكلام لم يمثلوا إلا

(١) التذييل والتكميل ٦/ ١٨١ب.
(٢) "ب": "الاجازة".
(٣) "ب": "وتصرفه".
(٤) شرح الشاطبى ٥/ ٣٦٢، ٣٦٤.
(٥) من "هـ": وفى بقية النسخ "من النقل ومن حذف".
(٦) شرح الشاطبى ٥/ ٣٦٤
(٧) شرح المرادى ٦/ ٧٠.

بمكسور العين.

د: فيجوز فى المفعول من نحو "عدا" التصحيح حملاً على فعل الفاعل[1]، يعنى أن فعل الفاعل لم يعل بهذا الإعلال المخصوص، وهو قلب الواو ياء، وإن أعل بقلب الواو ألفاً.

د: حكم "مرمى" قد تقدم بيانه[2] أى فى قوله:

إن يسكن السابق من واو ويا

(١) شرح المرادى ٦/ ٧٠.

(٢) شرح المرادى ٦/ ٧٢.

فصل

ذُو اللين فـا تا فِي افـتـعـالٍ أُبْدِلاَ	**وشَذَّ في ذي الهمْزِ نحو ائْتَكَلاَ**
طَا تَا افـتِـعَـالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ	**في ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي**

تقدم **لأبى إسحاق** أن "مما"[1] لم يضف من أسماء هذه الحروف منوَّن على حد "شربت ماء" وفيه إجحاف بالكلمة، وكتب **شيخنا الأستاذ** على هذا المحل: "الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، وشافهنى بنحوه، وقد علمت ما فى "طه" ونحوه من الفواتح، والله أعلم".

د: لا تكون الألف، فاء ولا عيناً ولا لاما[2]، يريد لا تكون فى هذه المحالّ أصلية (١٦٨أ) غير منقلبة "عن غيرها"[3] فلا ترد المبدلة من همزة ونحوها.

د: قالوا: اجتز: اجدز[4]، ضبطه **الأستاذ الغيلالى** بالراء، وإنما هو بالزاى، من جز الصوف كما عند **العينى**[5].

ق: قال **سيبويه** فى حروف الإطباق: لها موضعان من اللسان، ويعنى أن

(١) فى "ص" و"جـ": "ما".

(٢) شرح المرادى ٦/ ٧٧.

(٣) ساقطة من "جـ".

(٤) فى "ص"، و"ب": "اجتبر: اجدر"، وانظر شرح المرادى ٦/ ٨٤، وقد وردت كلمة": اجدز"، وانظر شرح المرادى ٦/ ٨٤، وقد وردت كلمة": اجدز" فى قول الشاعر:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع أصوله واجدزٌ شيحاَ

من الوافر، وقائله مضرس بن ربعى فى شرح شواهد الشافية ص٤٨١، والشاهد فيه قوله: "واجدز" فإن أصله" اجتز"، فقلبت تاء الأفعال دالاً.

(٥) خزانة الأدب ١١/ ١٧.

الطاء لها موضع الدال وموضع آخر هو المفسر بالإطباق، وهو فضل صوت الطاء على الدال، ولذلك قال **سيبويه**: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سينا، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس "من"[١] موضعها غيرها"[٢].

د: وقد علم مما ذكره[٣] أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف إلى آخره[٤] سقط له مما "ذكر"[٥] **الناظم** الألف والياء، فالألف تبدل من الواو والياء والهمزة، والياء تبدل من[٦] الألف والواو والهمزة، فلعله **سَقْطٌ** للنساخ[٧] والله تعالى أعلم.

د: والياء ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً[٨] قلت: وقد جمعتها في قولي:

ضلوعكم أجداث سر تنصبه   هذا هجاء كل ما اليا تعقبه[٩].

د: ما تبدل منه الياء التاء في "ايتصلت"[١٠]، واستشكله **شيخنا أبو عبد الله الصغير**.

د: "والراء[١١] أبدلت من اللام في قولهم: "نثلة"[١٢] بمعنى "نثرة" كذا

(١) ساقطة من "ص"، وفي "د": "في".
(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٣٦ وشرح الشاطبي ٥/٣٨٣.
(٣) في "ص"، و"ب" و"جـ"، و"هـ" "ذكره".
(٤) شرح المرادي ٦/ ٨٥.
(٥) "ب" : ذكره".
(٦) من "ص"، و"ب"، و"جـ"، أما في "هـ" فنصها: "الألف والياء والهمزة، والياء تبدل من الألف والواو والهمزة".
(٧) في "هـ" "للناسخ".
(٨) شرح المرادي ٦/ ٨٩.
(٩) في "ب" : "تجمعه".
(١٠) شرح المرادي ٦/ ٩٠.
(١١) "جـ" : والواو".
(١٢) شرح المرادي ٦ / ٩٠.

في النسخ، والصواب: نثرة بمعنى نثلة.

الجوهري: النثلة "الدراع"[١] الواسعة كالنثرة[٢].

د: التاء أبدلت من ستة أحرف[٣] ويجمعها مع الهاء "صد طويسه"[٤].

د: أصل "تربوت"[٥]: "**در بوت**"[٦] هذا خلاف قول **الجوهري**: أصله من التراب[٧].

د: والصاد في "لصت".

الجوهري عن الفراء": اللصت "بفتح اللام اللص في لغة "**طيئ**"، ولم يذكر د"الصاد"[٨]، وقال **ابن جني في سر الصناعة** "١٦٨/ب": وأما قول الشاعر[٩]:

إلي الله أشكو من خليل أودُّه   ثلاثَ خصالٍ[١٠] كلها لي غائضُ

فقالوا: مراده "غائظ" فأبدل من الظاء ضاداً، ويجوز أن يكون من "غاضه إذا نقصه"[١١] فلا بدل، أي كلها "تنقصني"[١٢].

(١) "ب"، "جـ"، "هـ": "الدرع".
(٢) الصحاح ٥/ ١٨٢٥.
(٣) شرح المرادي ٦/ ٩١.
(٤) "أ" "طرية".
(٥) "هـ": "تربوب".
(٦) "هـ" ضربوت" وساقطة من "أ" وانظر شرح المرادي ٦/ ٩١.
(٧) الصحاح في ٢/ ٢٦٤.
(٨) في "ص"، "ب": الضاد" وقد ذكر المرادي الصاد في شرحه على الألفية ٦/ ٩٠.
(٩) ينسب البيت لبرج بن مسهر بن جلاس، وقد ورد في سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٥ وحماسة أبي تمام ١/ ٣١٢، وشرح التبريزي ٢/ ٨٦. والشاهد فيه على إبدال الظاء ضاداً، ويرى ابن جني في سر الصناعة أنه لا حاجة إلى القول بالإبدال حيث يجوز أن تكون الضاد من جذر الكلمة.
(١٠) في "أ"، و"ب"، "جـ"، و"هـ": "خلال".
(١١) في "د": "غاض إذا نقص".
(١٢) في "ب"، "جـ"، و"هـ": "ينقضي" وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٥

فصل

فـا أمْـر او مـضـــارعٍ من كَـوَعَـدْ　　احــذفْ وفى كَــعــدَةَ ذاك اطَّرَدْ
وحــذفُ همـزِ أفْعَـلَ اسـتـمـرَّ فِى　　مـضـــارعٍ وبِنْيَــتَىْ مُــتَّـصِـفِ

د: الفعل المستعمل من الجهة توجه "واتجه"(١) والمصدر الجارى عليه التوجه(٢)، ينبغى أن يزاد "الاتجاه" فيكون تلفيفاً مرتباً.

ق: فى قوله: "وبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ" استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه؛ إذ المتصف حقيقة(٣) فيمن قام به" الوصف" وهو الفاعل"(٤) مجاز فى غيره، ولما كان المفعول(٥) شاملاً لسائر "المفاعيل"(٦) "تناول"(٧) أسماء الزمان والمكان والمصدر(٨).

ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلتُ استُعْمِلاَ　　وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلاَ

ق: ليس هذا قاصراً على "ظللت"، وإنما(٩) قصد به التمثيل كقوله:

في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتَمَي　　كذاك خِلْتَنيه ....

وقد أحرز(١٠) ستة أوصاف: فعلاً، مضاعفاً(١١)، مكسور العين، مبنيًا للفاعل، ساكن الآخر، ماضياً(١٢).

---

(١) فى "ب"، و"جـ" : "وأتوجه".
(٢) شرح المرادى ٦/ ٩٧.
(٣) "ب"، و"ج" "ليكون".
(٤) ساقطة من "ب".
(٥) "ب": "الفعل".
(٦) "جـ": "المفاعل".
(٧) فى "د"، و"ص" تناوله".
(٨) شرح الشاطبى ٥/ ٣٩٦.
(٩) "ص": "وأيضاً".
(١٠) "هـ": "هى".
(١١) "هـ": "مضارعاً".
(١٢) شرح الشاطبى ٥/ ٣٩٩.

الإدغام

أوَّلُ مِــثْلَيْنِ مُــحَــرَّكَـيْنِ فى　　كلمــة ادْغِمْ لا كــمِـثْلِ صُـفَفِ
وذُلُـــلٍ وكِــلَـــلٍ ولَـــبَـــبِ　　ولا كجُسَّسٍ ولا كاخْـصُـصَ ابى
ولا كَـــهَـــيْللٍ وشَـــذَّ فــى ألِلْ　　ونحـــوه فكٌّ بنقْلٍ فـــقُـــبِلْ

د: الشرط الأول:(١) "ألا"(٢) يتصدر نحو "ددن" إلى قوله: ولم يذكر هنا هذا الشرط(٣).

قلت: كان يمكنه "إدراجه"(٤) "فى" الشطر "(٥) الرابع فيقول:

ودَدَنٍ وجسَّسٍ واخصُصْ أبي

(١٦٩أ)د: نحو "رددان"، وهو مثال سلطان"(٦)، كذا فى النسخ التى وقفنا عليها فتأمله.

د: "حركة"(٧) الدال الأخيرة فى الفعل ليست بلازمة(٨)، يعنى أنها قد

---

(١) شرح المرادى ٦/ ٦٠، ٦١.
(٢) "ب": أن".
(٣) شرح المرادى ٦/ ١٠٥، وتتمة العبارة: "وقد ذكره فى الكافية وغيرها، قال ابن مالك فى الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٦:

كذا المحركان في لفظ ولم　　يصدراً أو يوصلان بمدغم

وقد شرحها ٢٦٧٧ قال:

واحترز بقوله:　　ولم　　يصدرا

من نحو "ددن" "أ. هـ".
(٤) فى "ب" "اندراجه".
(٥) فى "ب"، "وجـ" الشرط".
(٦) شرح المرادى ٦/ ١٠٦.
(٧) فى "ب"، و"جـ": "حركات".
(٨) شرح المرادى ٦/ ١٠٦.

تذهب بتسكين آخره لضمير المتكلم أو المخاطب.

د: "السادس"(1) ألا يكون مما شذت العرب فى فكه(2) "قال شيخنا الأستاذ"(3) أبو **عبد الله الصغير**: "عد هذا(4) شرطاً وقد عاب مثله على ابن **بابشاذ** فيما تقدم.

ق:(5) الشاذ ثلاثة قياسا، لا استعمالاً كباب استحوذ، وعكسه "كَوَذَرَ"(6) وودع وشاذ فيهما "كمصورن"(7) قال **ابن جنى**(8)، فلعل **الناظم** لوح بقوله:

بنقْلٍ فقُبِلْ(9).

لكون باب "ألل" من الثانى، إذ جميع ما ورد منه من باب الخلق والعيوب حتى ضبب؛ لأنه عيب فى الأرض، فتفكيك باب "ألل" كتصحيح باب "عور" فلا يأبى القياس جريانه فى جميع الخلق والعيوب(10) والاستعمال "بخلافه"(11) فوجب"(12) تلقِّيه بالقبول، وإن خالف القياس(13).

---

(1) ساقطة من "جـ".

(2) شرح المرادى 6/108.

(3) من "ب".

(4) "ب": عدها"، و"هـ": فك هذا".

(5) "أ" "قال".

(6) "هـ": "كردن".

(7) "هـ": "كمنصور".

(8) الخصائص 1/97، 98

(9) ساقطة من "ب".

(10) ما بين القوسين ساقط: من "هـ".

(11) "أ"، "د"، "هـ": بخلاف".

(12) ساقطه من "د" وفى "ص": "فواجب".

(13) شرح الشاطبى 5/409.

وحَيِيَ افكُكْ وادَّغِمْ دونَ حَذَرْ كذاك نحو تتجلَّى واسْتَتَرْ

وما بتاءين ابتُدِى قد يُقْتَصَرْ فيه على تا كتَبَيَّنُ العِبَرْ

د: وأما

تمشي بسُدة بيتها فتعيُّ(1)

فشاذ(2)، قوله: "فتعى" أصله فتعْيِى.

ابن هانئ: هذا الإدغام على من يقول:

"غير ماضى"(3)، وكابىُ الأزندِ"(4) وإلا فكيف يمكن الإدغام" فى

---

(1) من "ب"، "جـ" وقد ورد البيت فى "هـ" كاملاً، وهو:

وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بِسُدَّة بيتها فَتَعِيُّ

من الكامل، وهو بلا نسبة فى الدرر 1/172 وشرح الأشمونى 3/893 ولسان العرب 15/112 (عيا)، والمحتسب 2/269 والممتع فى التصريف 2/585، 587 والمنصف 2/206 وهمع الهوامع 1/53.

والشاهد فيه قوله "فتعى"، أصله فتعيى "فنقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وأدغمها فى الثانية..

(2) شرح المرادى 6/110، 111.

(3) البيت بتمامه:

فيوماً يوافيني الهوي غير ماضي ويوماً تري منهن غولاً تغول

البيت من الطويل، وهو لجرير فى ديوانه ص 140 وخزانة الأدب 8/358 والخصائص 3/159 وشرح الأشمونى 1/44 والكتاب 3/314 ولسان العرب 11/507 (غول) 15/283 (مضى) المقاصد النحوية 1/227 والمقتضب 1/144 والمنصف 2/114 ونوادر أبى زيد ص203 وبلا نسبة فى شرح المفصل 10/104 والمقتضب 3/354.

والشاهد فيه قوله "ماضى" حيث حرك الياء فى الجر ضرورة.

(4) البيت بتمامه:

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثري كابي الأزند

من المتقارب، وهو لجرير فى ديوانه ص 843 والدرر 1/167 والمقاصد النحوية 1/424، وبلا نسبة فى همع الهوامع 1/53.

والشاهد فيه قوله: "كابى" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص المضاف، وذلك للضرورة الشعرية.

حرف ساكن"[1].

"**أبو حيان**" لما أن كان يتحرك فى نحو **على أن يحيى**[2] حكم له بحكم المحرك انتهى، والبيت من مغفلات **العينى**.

قلت: ولو قال **الناظم**:

وما أتي كتجلي[3] **واسْتَتَرْ**	**وحَيِيَ افكُكْ وادَّغِمْ دونَ حَذَرْ**

لزال توهم "اختصاص"[4] "حيى"بالوجهين دون بابه" ١٦٩/ب "لكن سبيله سبيل"كنته وخلتنيه وظللت"[5] كما تقدم آخر "الباب"[6] قبله.

د: أطلق فى قوله: "**وما بتاءين ابتدى**"،وهذا إنما هو فى المضارع[7].

ق: أحرزه" التمثيل"[8] بتبين كما أحرز كونهما مفتوحتين، وكونهما غير محذوف عينهما ثالثة احترازاً من نحو تتابع أصله: "تتتابع"[9].

د: كلامه فى **شرح الكافية**[10]"قد"[11] يوهم أن الإدغام فى نحو"تتعلم" جائز[12]، وكذا كلام **الشارح**[13].

(١) ساقطة : من "أ".

(٢) سورة القيامة من الآية ٤٠.

(٣) فى "أ"، "د" كتجلى".

(٤) "جـ" الاختصاص".

(٥) ساقطة من "أ".

(٦) فى "ب" : "الل".

(٧) شرح المرادى ٦/ ١١٤.

(٨) "هـ" المثال".

(٩) "أ"، و"ب" تتابع"، وانظر شرح الشاطبى ٥/٤١٨، ٤١٩.

(١٠) انظر شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧ حيث قال ابن مالك:"قد يقال فى نحو " تتعلم تعلم"، استثقالاً لتوالى المثلين متحركين، وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل".

(١١) من "أ"، "ب".

(١٢) شرح المرادى ٦/ ١١٤.

(١٣) قال ابن الناظم ص ٣٧٠: "يعنى أنه يقال فى نحو "تتعلم: تعلم،وفى:"تتنزل: تنزل"، وفى "تتبين: تبين" هرباً، إما من توالى مثلين متحركين، وإما من إدغام يحوج إلى زيادة ألف الوصل...".

أبو العباس الغيلالى: "بل"[1] تقدم له عنهما التصريح بذلك، ثم إن الذى أشار إلى إنه يزيل "الإيهام"[2] من نص **التسهيل** لا يزيله.

د: عن التسهيل: وقد يحذف تخفيفاً المتعذر إدغامه لسكون الثانى"كاستتخذ"[3] فى الأظهر"[4]، "الأظهر"[5] عنده أن الأصل "استتخذ" استفعل من "تخذ"،فالتاء الثانية فاء الكلمة، وغير الأظهر كون السين بدلاً من التاء، فأصله "أتتخذ".

د: فى قراءة ﴿**ونُزِّل الملائكةُ**﴾ [6]. "دليل" على"[7] أن "المحذوف"[8] فى ت"تنزل" إنما هو التاء الثانية[9] وجه الدليل ضم النون؛ إذ لا وجه لضم الثانية.

وفُكَّ حيثُ مُدْغَمٌ فيه سَكَنْ	**لكونِهِ بمضمرِ الرفعِ اقْتَرَنْ**
نحو حَلَلْتُ ما حللتَه وفِي	**جزمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي**

(١) فى "أ"، و"ب" : "قد".

(٢) "ب" ، و"جـ" "الإبهام".

(٣) "ب"، "جـ": "كاستتخذ".

(٤) شرح المرادى ٦/ ١١٤.

(٥) ساقطة من "ص"، و"أ" و"هـ".

(٦) سورة الفرقان : من الآية ٢٥ وفى "هـ": "ونزل الملائكة تنزيلاً"، ونسب ابن جنى فى المحتسب ٢/ ١٢٠ هذه القراءة لابن كثير وأهل مكة، وخارجة عن أبى عمرو.

وقال ابن جنى: ينبغى أن يكون محمولاً على أنه أراد: "ونزل الملائكة"، إلا أنه حذف النون الثانية التى هى فاء فعل نزل، لا كتفاء النونين استخفافاً..." المحتسب ٢/ ١٢٠.

وانظر: الوافى فى شرح الشاطبية ص ٢٣٢ والبدور الزاهرة ٢٧٦ وكتاب السبعة فى القراءات ٤٦٤.

وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧، ٢١٨٨: "وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى"تتنزل" حين قلت" تنزل" إنما هى الثانية؛ لأن المحذوفة من نونى "نزل" فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية؛ ولأن المثلين إذا التقيا إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما، فكان هو الأحق بالحذف.

(٧) من "ب".

(٨) "ب"، و"جـ": " المحذوفة ".

(٩) شرح المرادى ٦/ ١١٤.

ق: دخل فى "**حللت**"[1] كل ضمير فيه تاء، أما "حللن" فلا يشاركه إلا "ناقص"[2].

وفَكُّ أفعلْ في التعَّجب التُزِمْ — والتُزِمَ الإدغامُ أيضاً في هَلُمْ

د: ولو كانت فعلاً لجرت مجرى "رد" فى جواز الضم والكسر والإتباع[3]، هذا أصوب من النسخ التى فيها: والإظهار عوض الإتباع، فإن الإظهار لا يتصور؛ لأن تميماً "لا إظهار"[4] عندهم.

ق: استثنى فى هذا البيت" ١٧٠/أ" من الأمر ذى الوجهين لفظين: أحدهما يلزم فكه، والثانى يلزم إدغامه[5].

وما بجمعه عنيت قد كمل	**نظماً على جل المهمات اشتمل**
أحصى من الكافية الخلاصهْ	**كما اقتضى غنًى بلا خصاصهْ**
فأحمد الله مصلياً على	**محمد خير نبى أرسلا**
وآله الغر الكرام البرره	**وصحبه المنتخبين الخيره**

ق: الأفصح التزام "بناء"[6] "عنى "للمفعول، ونظماً تمييز الفاعل أو حاله، ومضمن **الكافية** فى كتابه أيضاً المسمى "**بالفوائد المحوية** فى المقاصد النحوية"، وصدق فيما وصف به[7] نظمه، وفعل ذلك تحريضاً على الاشتغال به، وليس هذا من تزكية النفس.

(١) "جـ": "حللتا".

(٢) "هـ": "أنا" وانظر شرح الشاطبى ٥/ ٤٢٠.

(٣) شرح المرادى ٦/١١٩.

(٤) فى "د": الإظهار".

(٥) شرح الشاطبى ٥/ ٤٢٢.

(٦) ساقطة من "جـ".

(٧) "أ"، "ب"، "جـ"، و"د" فى".

وقال: "**فأحمد" الله**"[1] ولم يقل: فالحمد لله، إظهار للعمل فى الحمد، و"خير نبى" بدل لا عطف بيان؛ إذ لم يطابق متبوعه فى التعريف، وأراد بالخيرة: المختارين فعامل اسم المصدر معاملة المصدر فى التزام إفراده، ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع "خير".

حكى **الفراء**: "قوم خيرة بررة"[2].

قال مؤلفه العبد الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على **بن** غازى العثمانى غفر الله تعالى له بفضله: "هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حل بعض مشكلات كلام الإمام أبى على **المرادى** وتطريزه ببعض ما يستملح من نكت أبى إسحاق **الشاطبى**، برد الله تعالى ضريحهما، وذلك فى الحادى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة.

قيدت هذه النسخة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف التى رسمها بخطه وكان الفراغ من كتابتها على يد الفقير أحمد بن **أبى بكر السقاوى** المالكى فى العشر الأخير من جمادى الآخرة سنة ٩٧٢ هـ، والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا رسول الله.

وعلى آله وصحبه وحزبه وأتباعه ومحبيه أجمعين[3].

(١) ساقطة من "ص".

(٢) شرح الشاطبى ٥/٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١.

(٣) هذه خاتمة النسخة الأصل "ص" وسأذكر هاهنا خاتمة كل نسخة:

خاتمة أ: "وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة يوم الأحد المبارك ثانى يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة ١٠٩٣هـ على يد كاتبه الفقير حسن بن على الشمونى بلدا الملكى مذهباً، عفا الله عنه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين، "آمين".

خاتمة ب: "والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين، انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل فى التاسع والعشرين من ربيع الثانى سنة اثنتى عشرة ومائتين =

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

= وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية والحمد لله رب العالمين".

خـــاتمة جـ: "والحمد لله رب العـالمين والصلاة والتسليم على سيـدنا ومولانا محمـد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، تم التأليف المبـارك بحمد الله وحسن عـونه، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومـولانا محمدوآله وصـحبه وسلم... وتسعين وتسعمائه والحمد لله رب العالمين".

خاتمة د: "والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على سيدنا محمد وآله الطيبن الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبـعهم بإحسان إلى يوم الدين، وكان الفـراغ من كتابتها فى ليلة الخـميس المبارك تاسع عشرين رمضان المعظم من شهور سنة ثمانية وتسعمائة".

خاتمة هـ: والحمدالله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ما طلعت شمس وغاب... وأرض بمطر وعين بنظر، انتهى على يد كاتبه لـنفسه ولمن شاءبعده عبد الله تعالى وأحوج العبيـد إليه عبد المجيد بن المجدرى بن أحمد السنانـى، كان الله له ولوالديه ولأشياخه ولجميع المسلمين فى الدارين ولياً ونصيـراً،وكان الفراغ منه ضـحوة يوم السبت والعـشرين من ربيع النبوى عام تسعة عشر ومائة بعد ألف، عرفنا الله خيراً ووقانا شراً".

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأشعار والأزجار .
- فهرس الأعلام
- فهرس القبائل والجماعات .
- فهرس الأماكن والبلدان .
- فهرس الكتب والمصنفات الواردة فى المخطوط .
- فهرس مصادر التحقيق .
- فهرس محتويات الجزء الثانى .

فهرس الآيات القرآنية

النص المستشهد به	رقمه	الجزء و الصفحة
سورة البقرة		
﴿ سواءعليهم ﴾	٦	٢ / ٩٢
﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾	٢٤	٢ / ٢٣
﴿ خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ﴾	٢٩	٢ / ١٩٠
﴿ فلا خوف عليهم ﴾	٣٨	٢ / ١٤٥
﴿ هو الحق مصدقاً ﴾	٩١	٢ / ١٠١
﴿ ألم تعلم أن الله ﴾	١٠٧	١ / ١٨٨
﴿ نعبد إلهك وإله آبائك ﴾	١٣٣	٢ / ٤٨
﴿ قوالوا آمنا بالله ﴾	١٣٦	٢/ ٤٨
﴿ صبغة الله ﴾	١٣٨	٢/ ١٩٨
﴿ إلاالذين ظلموا منهم ﴾	١٥٠	٢/ ٣٠٧
﴿ أياما معدودات ﴾	١٨٤	٢/ ٢٩٢
﴿ حتى يطهرن فإذا تطهرن ﴾	٢٢٢	٢/ ٣٠٩
﴿ ثلاثة قروء ﴾	٢٢٧	٢/ ٢٩٢
﴿ إلا أن يعفون ﴾	٢٣٧	٢/ ٢٠
﴿ ربى الذى يحيي ويميت ﴾	٢٥٨	٢/ ٢٢
﴿ يحيي ويميت ﴾	٢٥٨	١/ ٣٧٦
﴿ رب أرنى كيف تحيي الموتى ﴾	٢٦٠	٢/ ٣٦٢
﴿ وذروا ما بقى من الربا ﴾	٢٧٨	٢/ ١٦٤
﴿ فإنه آثم قلبه ﴾	٢٨٣	٢/ ١٦٤

سورة آل عمران

﴿ تعالوا إلى كلمة ﴾	٦٤	١٦٤/١
﴿ لا تأكلوا الربا ﴾	١٣٠	٢١/٢
﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾	١٥٤	٢٩٤/١

سورة النساء

﴿ حرمت﴾	٢٣	٤٧/٢
﴿كتاب الله عليكم ﴾	٢٤	٤٧/٢
﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾	٢٨	٣٩٧/١
﴿ وإن تك حسنة يضاعفها ﴾	٤٠	٣٢٦/١
﴿ يا ليتنى ﴾	٧٣	١٧١/١
﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾	٩٣	١٩٨/١
﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾	٩٥	١٩/٢، ٢٢
﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾	١٢٧	١٦/٢
﴿ إلا اتباع الظن ﴾	١٥٧	٦٥/٢
﴿ فآمنوا خيرا لكم ﴾	١٧٠	٢٥/٢
﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾	١٧١	٢٥/٢
		٣٨٥/١

سورة المائدة

﴿ ماذا أحل لهم قل لكم الطيبات ﴾	٤	١٣١/٢
﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾	٦	١٢١/٢
﴿ ترى أعينهم تفيض من الدمع ﴾	٨٣	٢١٢/٢
﴿ يا عيسى ابن مريم ﴾	١١٦	
		١٨٩/١

سورة الأنعام

﴿ من يشأ الله يضلله ﴾	٣٩	٢٥٠/٢
﴿ من يشأ الله ﴾	٣٩	٣٥٨/٢
﴿ حيران ﴾	٧١	٨٥/٢

﴿ وجاعل الليل سكنا والشمس ﴾	٩٦	٨٥/٢
﴿ وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر ﴾	٩٦	١٥٣/٢
﴿ حسبانا ﴾	١٢٥	٢٥٠/٢
﴿ فمن يرد الله ﴾	١٣٧	١٤٥/٢
﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٥٣	١٠١/٢
﴿ وأن هذا صراطى مستقيما ﴾		

سورة الأعراف

﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾	٣١	٢٠/٢، ٢١
﴿ فأخرجنا به ﴾	٥٧	١٣١/٢
﴿ ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ﴾	٧٤	١٠١/٢
﴿ يا ابن أم ﴾	١٥٠	٢٢٠/٢
﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ﴾	١٩٤	٣٢٩/١

سورة الأنفال

﴿ ذلكم فذوقوه وأن للكافرين ﴾	١٤	٣٤٩/١
﴿ ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين ﴾	١٨	٣٤٩/١
﴿ إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا ﴾	٤٣	٣٧٧/١
﴿ فانبذ إليهم على سواء ﴾	٥٨	٩٢/٢
﴿ والله يريد الآخرة ﴾	٦٧	١٤٤/٢

سورة التوبة

﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	٢٧٩/٢
﴿ وكلمة الله هى العليا ﴾	٤٠	١٦٢/١

سورة يونس

﴿الذين لا يرجون﴾	٧	٢٢٥/١

سورة هود

﴿ قل إن افتريته فعلى إجرامى ﴾	٣٥	٢٩٢/٢
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	٦٨/٢
﴿ فعال لما يريد ﴾	١٠٧	٢٢/٢

سورة يوسف

﴿ إنى رَأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴾		
﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾	٤	٥/٢
﴿ حاشا لله ما هذا بشرا ﴾	٣١	٩٨/٢، ١١١
﴿ أحب إلى مما يدعوننى إليه ﴾	٣٣	٢٢٥/١
﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات﴾	٣٥	١٧٩/١
﴿ ليسجننه حتى حين ﴾	٤٣	٣٦٣/١
﴿ للرؤيا تعبرون ﴾	٤٥، ٤٦	٢٠٥/٢
﴿ فأرسلون يوسف ﴾	٨٠	٢٩١/١
﴿ ومن قبل ما فرطتم فى يوسف ﴾	٨٢	١٤٣/٢
﴿ وسئل القرية التى كنا فيها ﴾	٨٥	٧٣/٢
﴿ تالله تفتؤ ﴾		

سورة إبراهيم

﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾	١، ٢	٢١٢/٢

سورة الحجر

﴿ بما أغويتنى ﴾	٣٩	٣٥٤/٢

سورة النحل

﴿ اتَّبِعْ ﴾		
﴿ حنيفا ﴾	١٢٣	١٠٨/٢

	١٢٣	١٠٨/٢

سورة الإسراء

﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾	٣٢	٢١/٢
﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾	٥٢	٣٦٩/١
﴿ وقل لعبادى يقولوا ﴾	٥٤	١٩٧/١

سورة الكهف

﴿ أحصى لما لبثوا أمدا ﴾	١٢	١٢٣/٢
﴿ لكنا هو الله ربى ﴾	٣٨	٣٢٩/١
﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج ﴾	٩٩	٣٦٧/١
﴿ آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	١٠٧	٣٩/٢

سورة مريم

﴿ كهيعص ﴾	١	٢١٤/١
﴿ ويوم يبعث حيا ﴾	١٥	١٠١/٢
﴿ وما كانت أمك بغيا ﴾	٢٨	٣٠٠/٢
﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾	٣٨	٣٨٠/١
﴿ إما العذاب وإما الساعة ﴾	٧٥	١٩٨/٢

سورة طه

﴿ لعله يتذكر ﴾	٤٤	٣٤٢/١
﴿ مكانا سوى ﴾	٥٨	٩٢/٢
﴿ إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ﴾	٧٢	٢٦٤/١
﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع		
إلينا موسى ﴾	٩١	٢٧٠/٢

سورة الأنبياء

﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	٨٠/٢، ٨٢

﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾	١٠٩	٢/٢٠١
﴿ وإن أدرى لعله فتنة لكم ﴾	١١١	١/٣٧٠

سورة الحج

﴿ ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه ﴾	٦	١/٣٩٦

سورة النور

﴿ يسبح له فيها ﴾	٣٦	١/٣٨٦
﴿ أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه ﴾	٤٠	٢/١٤٣
﴿ اللاتى لا يرجون ﴾	٦٠	١/٢٢٥

سورة الفرقان

﴿ أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾	١٨	٢/١٠٠
﴿ إلا أنهم ليأكلون ﴾	١٩	١/٣٥٠
﴿ ونزل الملائكة ﴾	٢٥	٢/٣٩٣
﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾	٤١	٢/٢٢
﴿ يلق آثاما يضاعفْ ﴾	٦٨، ٦٩	٢/٢٠٥

سورة النمل

﴿ فتبسم ضاحكا ﴾	١٩	٢/١٠١
﴿ ألا يسجدوا لله ﴾	٢٥	١/١٧٢
﴿ ردف لكم ﴾	٧٢	٢/١٣١
﴿ صنع الله ﴾	٨٨	٢/٤٧

سورة القصص

﴿ ولما ورد ماء مدين ﴾	٢٣	٢/٢١
﴿ لا نسقى ﴾	٢٣	٢/٢١
﴿ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ﴾	٧٣	٢/٨٦

﴿ ويكأن الله ﴾	٨٢	٢/٢٤١

سورة العنكبوت

﴿ خلق الله السموات ﴾	٤٤	٢/٣٨

سورة الروم

﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون ﴾	٤	٢/٤٨
﴿ وعد الله ﴾	٦	٢/٤٨

سورة لقمان

﴿ واقصد فى مشيك ﴾	١٩	٢/٢٨٨

سورة السجدة

﴿ الذى أحسن كل شئ خلقه ﴾	٧	٢/٤٧

سورة الأحزاب

﴿ لو أنهم بادون فى الأعراب ﴾	٢٠	٢/٢٨٠

سورة سبأ

﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ﴾	٢٨	٢/١٠٦
﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾	٣٣	٢/١٣٥

سورة يس

﴿ يا ليت قومى يعلمون * بما غفر لى ربى ﴾	٢٦، ٢٧	٢/٣٥٤
﴿ قال من يحيي العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها ﴾	٧٨، ٧٩	١/٣٨٥، ٣٨٦

سورة ص

﴿ إنا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾	٤٤	٢/١٧٥
﴿ هذا وإن للطاغين ﴾	٥٥	١/٣٤٩

سورة الزمر

﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾	٩	٢٠/٢
﴿ مطويات ﴾	٦٧	١١٢ ،١١١/٢

سورة غافر

﴿ يا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى ﴾	٤١	٢٢٥/١
﴿ إنا كلا فيها ﴾	٤٨	١٩٠/٢

سورة فصلت

﴿ وظنوا مالهم من محيص ﴾	٤٨	٣٧٢/١

سورة الشورى

﴿ كذلك يوحى إليك ﴾	٣	٣٨٦/١
﴿ كمثله ﴾	١١	١٣٢/٢
﴿ وهو السميع البصير ﴾	١١	١٣٢/٢
﴿ الله ربنا ﴾	١٥	٢٩٥/١
﴿ وما يدريك لعل الساعة ﴾	١٧	٣٧٠/١

سورة الزخرف

﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾	٩	٣٨٦ ،٣٨٥/١
﴿ وجعلوا الملائكة ﴾	١٩	٢٤٦/٢
﴿ وجعلها كلمة باقية فى عقبه ﴾	٢٨	١٦٣/١
﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾	٨٧	٣٨٦ ،٣٨٥/١

سورة الدخان

﴿ فى سواء الجحيم ﴾	٤٧	٩٢/٢

سورة الجاثية

﴿ إن نظنُّ إلا ظنًّا ﴾	٣٢	٧٤/٢

سورة الأحقاف

﴿ وأصلح لى فى ذريتى ﴾	١٥	٢٢/٢

سورة الفتح

﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾	٢٦	١٦٣/١

سورة الذاريات

﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾	١٣	١٤٠/٢

سورة النجم

﴿ ضيزى ﴾	٢٢	٣٠٠/٢
﴿ وكم من ملك ﴾	٢٦	٢٩٥/٢
﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى﴾	٣٥	٣٧٢/١
﴿وأن إلى ربك المنتهى* وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أمات وأحيا ﴾	٤٢ ـ ٤٤	٢٣/٢

سورة القمر

﴿ يدع الداع ﴾	٦	٣٠٨/١

سورة الرحمن

﴿ خيرات ﴾	٧٠	٣٥٨/٢

سورة الحديد

﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر ﴾	٢٠	٣٠٥/١

سورة المجادلة

﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلى ﴾	٢٠	٢٣/٢

سورة المنافقون

﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن ﴾	١٠	٢/ ٨٨

سورة التغابن

﴿ واسمعوا وأطيعوا ﴾	١٦	٢/ ٢٢

سورة التحريم

﴿ قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير ﴾	٣	١/ ٣٨٦

سورة الحاقة

﴿ نفخة واحدة ﴾	١٣	٢/ ٨٠، ١٨٨

سورة نوح (عليه السلام)

﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾	١٧	٢/ ٤١
﴿ ولا يغوث ويعوق ﴾	٢٣	٢/ ٢٦٨

سورة المزمل (عليه الصلاة والسلام)

﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٢/ ٤١

سورة القيامة

﴿ يتمطَّى ﴾	٣٣	٢/ ٣٨١

سورة الإنسان

﴿ أولى لك ﴾	٣٤	١/ ٣٣٩
﴿ قواريرا ﴾	٤	١/ ١٧٠
﴿ سلاسلا ﴾	١١	١/ ١٧٠
﴿ وإذا رأيت ثم ﴾	٢٠	٢/ ٢١

سورة النازعات

﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾	٤٦	٢/ ١٣٨

سورة عبس

﴿ لعله يزكى ﴾	٣	١/ ٣٤٢
﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾	٣	١/ ٣٧٠

سورة الشمس

﴿ والقمر إذا تلاها ﴾	٢	٢/ ٣٦٠
﴿ دسَّاها ﴾	١٠	٢/ ٣٨١

سورة الضحى

﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾	٣	٢/ ١٩، ٢٢

سورة العلق

﴿ بالناصية * ناصية ﴾	١٥، ١٦	٢/ ٢١٩

سورة البينة

﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	١	٢/ ٢٥٠

سورة القارعة

﴿ عيشة راضية ﴾	٧	٢/ ٣٤٥

سورة الإخلاص

﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	١/ ٢٨٩

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

النص المستشهد به	الجزء و الصفحة
احفظوا عنى ولو آية.	٢ / ٢٧٩
إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة.	٢ / ٢٣
أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة.	٢ / ٩٧
اشتدى أزمة تنفرجى.	٢/٢٠٩
أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: (ألا كل شئ ما خلا الله باطل).	١/١٦٣
إن الله ملككم إياهم.	١/٢٤٣
أيُدايك الرجل امرأته ؟ . . .	٢/٩٥
بأبى شبيه بالنبى ليس شبيه بعلى.	٢/١٩٨
جاءرسول الله ﷺ على فرس سابقا.	٢/١٠٥
دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم.	٢/٩٢
سئل رسول الله عن قول الرجل: ما شاء الله وشئت.	٢/٢٠٠
غير الدجال أخوفنى عليكم.	١/٢٤٦
فبها ونعمت.	٢/١٧٣
الكلمة الطيبة صدقة.	١/١٦٣
لا تجتمع أمتى على ضلالة.	٢/٣٧٨
لعلنا أعجلناك.	١/٣٤٣
ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود	٢/٩٢
من ابتلى منكم بهذه القاذورة.	١/٣٩٨
من استطاع منكم الباءة فليتزوج.	٢/٢٣٨
من أنتم ؟ فقالوا: بنوغيَّان، فقال: بل أنتم بنو رشدان.	٢/٩٤
نحن معاشر الأنبياء لا نورث.	٢/٢٣٥
ووقعتا ركبتاه على الأرض قبل أن تقعا كفاه.	١/٣٨٣
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.	١/٣٨٢، ٤٠٧
يخرجن العواتق وذوات الخدور.	١/٣٨٣
يوشك أن يقع فيه.	١/٣٣٧

فهرس الأمثال

المثـــــل	الجزء والصفحة
إذا عز أخوك فَهُنْ	٢/ ١٤٠
أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين	٢/ ١٧٨
أصبح ليل	٢/ ٢٠٩
أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى	٢/ ٢١٠، ٢٣٠
أعور عينك الحجر	٢/ ٢١٠
أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت سلولية	٢/ ٥٠
افتدى مخنوق	٢/ ٢٠٩
ألص من شظاظ	٢/ ١٧٨
تسمع بالمعيدى خير من أن تراه	١/ ١٧٩
سرعان ذا إهالة	٢/ ١٢١، ١٢٢
العوان لا تعلم الخمرة	٢/ ١٥٨
كليهما وتمرا	٢/ ٢٤
من يسمع يخل	١/ ٣٧٢ ، ٢/ ١٩ ، ٢٠
يحرى بُليقٌ ويذم	٢/ ٣٢٨

فهرس الشعر والرجز

القافية	الشاعر أو الراجز	البحر	الجزء والصفحة
	قافية الهمزة		
إباءُ	مجهول	خفيف	٢/ ١٠٧
إتلائها	مجهول	رجز	٢/ ١٤٢
	قافية الباء		
واغترابا	جرير	وافر	٢/ ٤٩
غلابا	مجهول	بسيط	٢/ ٨٧
أدبا	سهم بن حنظلة	بسيط	٢/ ١٧٧
معذبا	مجهول	طويل	٢/ ٧٣
ولا الصبا	الأعشى	طويل	٢/ ٣٤٧
ومغضبا	مجهول	طويل	٢/ ١٠٨
أرنبا	مجهول	رجز	٢/ ٢٨٥
عريبا ـ رقيبا	عمر بن أبي ربيعة	مجزوء الرمل	٢٤٣
صاحبُه	أبو خالد القناني	رجز	١/ ١٦٧، ٢/ ١٢٩
شاربُه	فرعان بن الأعرف	طويل	١/ ٣٦٧
هاربُه	أبو النشناش النهشلي	طويل	١/ ٣٧٠
أقول فأعرب	مجهول	طويل	٢/ ٣٤٥
غضوبُ	كلحبة اليربوعي	خفيف	١/ ٣٣٨
ذيبُ	مجهول	بسيط	١/ ٢٨٣
تطيبُ	المخبل السعدي	طويل	٢/ ١٢٦
خطيبُ	صالح بن عبد القدوس	خفيف	٢/ ١٣٣
القرائبِ	مجهول	طويل	٢/ ١٣٨
الأعضبِ	الأخطل	كامل	٢/ ٢٠٧
الكواكبِ	النابغة الذبياني	طويل	٢/ ٢٢٩

القافية	الشاعر أو الراجز	البحر	الجزء والصفحة
هُبِيّ	مجهول	رجز	٢/ ٢٢٨
	قافية التاء		
وبعد متْ	أبو النجم العجلي	رجز	١/ ٢٧٠
الصوتُ	رويشد بن كثير الطائي	بسيط	١/ ٣٨٨
الموتُ	رؤبة	رجز	٢/ ١٥٧
لَذَّاتي	مجهول	رجز	١/ ٢٦٩
من شيرات	جعيثنة البكائي	طويل	
لعلاتِ	مجهول	بسيط	٢/ ١١٨
الغفلاتِ	مجهول	خفيف	٢/ ٩١
حجته	نفيع بن طارق	رجز	٢/ ٢٨٩
القيامة	مجهول	رجز	١/ ٣٨٩
	قافية الجيم		
تأججا	عبد الله بن الحر	طويل	٢/ ٢٥٣
الفترجا	عامر بن جوين	رجز	١/ ٣٨٩
نئيجُ	أبو ذؤيب الهذلي	طويل	٢/ ١٢٩
واجي	عبد الرحمن بن حسان	وافر	١/ ٢٣٨
عرفجِ	مجهول	طويل	٢/ ٢١٠
	قافية الحاء		
نافحَهْ	مجهول	سريع	٢/ ١٤٤
الطوائحُ	الحارث بن نُهيك	طويل	١/ ٣٨٦
أملحُ	جرير	طويل	٢/ ١٨٠
مصبوحُ	حاتم الطائي	بسيط	١/ ٣٦٠
بمستباحِ	جرير	وافر	٢/ ٢٢
الفلاحِ	لبيد	رجز	٢/ ٢٨٠
	قافية الدال		
زائدَهْ	مجهول	رجز	١/ ٢١١
الجوادا	جرير	وافر	٢/ ٢١٤، ٢١٧

أحدا	مجهول	بسيط	١/٢٢٦
عَوَّدَا	الفرزدق	طويل	١/٣٢١
حديدًا	الزباء	رجز	١/٣٧٩
الحديدا	عقيبة الأسدى	وافر	٢/٨٨
فاصطيدا	مجهول	رجز	٢/١٧٩
هندُ	أبو تمام	بسيط	١/٢٩٠
قيودُها	على بن عميرة	طويل	٢/٨٩
جديدُ، تزيدُ	عبد الله بن ثعلبة	طويل	١/٣٢٠
لعميدُ	مجهول	طويل	١/٣٥١
صُدادِ	القطامى	بسيط	٢/٣١٣
ودادِ	الأعشى	كامل	١/٣٠٨
أحد، الجلدِ	النابغة الذبيانى	بسيط	٢/٦٦
وكأنْ قدِ	النابغة الذبيانى	كامل	١/٢٧٦
البلدِ	النابغة الذبيانى	بسيط	١/٣٥٩
الإثمدِ	حفاف بن ندبة	كامل	١/٣٠٨
كابىْ الأزند	جرير	متقارب	٢/٣٩١
عندى	مجهول	طويل	٢/١٠٦

قافية الراء

إبرْ	مجهول	رجز	٢/٧٧، ٢٤٤
بالسُّرُرْ	حسين بن عرفُطة	رمل	١/٣٢٥
عَيْشَ ضُرْ	زيد بن عمرو بن نفيل	خفيف	٢/٢٤٢
أبو حفص عمرْ	رؤبة	رجز	١/٢٤٨
جارَهْ	الأعشى	كامل	٢/١١٠
اغترارا	الأعشى	متقارب	٢/٧٤
فرا	مجهول	رجز	٢/٢١٧
قفرا	ذو الرمة	طويل	٢/٧٢
القرى	مجهول	رجز	٢/٢١٠، ٢٣٠

وإدبارُ	الخنساء	بسيط	٢/٤٧
ديَّارُ	مجهول	بسيط	١/٢٣٦
تنهه المزاجرُ	مجهول	رجز	٢/٣٥٥
ناصرُ	الكميت بن زيد	طويل	٢/٨٤
الذكرُ	لبيد	بسيط	٢/٨١
مجيرُ	للشمردل بن عبد الله	كامل	١/٣٣٠
يسيرُ	مجهول	طويل	١/٣١٨
والنضيرُ	مجهول	وافر	٢/٢٢٠
فَقيرُ	مجهول	خفيف	٢/٢٣٤
الأقدارِ	أبان اللاحقى	كامل	٢/١٥٢
ربيعة بن حذارِ	النابغة الذبيانى	كامل	٢/١١٢
عرعارِ	النابغة الذبيانى	كامل	٢/٢٤١
قرقارِ	أبو النجم العجلى	رجز	٢/٢٢٤
أعواد منبرِ	كعب بن معدان	طويل	١/٢١٥
الأوبرِ	مجهول	كامل	١/٢٢٢، ٢/٢٥٩
وأنت المشترى	ابن المولى	كامل	٢/٩١
المئزرِ	الأقيشر الأسدى	سريع	١/٢٠٦
من يسرِ	مجهول	طويل	٢/١٢٦
ولج فى الذعرِ	زهير بن أبى سلمى	كامل	١/١٨٦، ١٩٠، ٢/٢٦٥
إلا لسعد أبى عمروِ	حسان بن ثابت	طويل	١/٢٤٨

قافية السين

يئوسا	مجهول	خفيف	٢/١٣٠
فاقعنسسا	العجاج	رجز	٢/٣٦٨
وإلا العيسُ	عامر بن الحارث	رجز	٢/٦٧
الطاعم الكاسى	الحطيئة	بسيط	٢/٣٤٥
القناعيسِ	جرير	بسيط	٢/٤٤

قافية الصاد

ولا توصهِ	أحمد بن زكريا	متقارب	٢/ ٣٤٧

قافية الضاد

كلها لىَ غائضُ	برج بن مسهر	طويل	٢/ ٣٨٧

قافية العين

تقطعا	كلحبة اليربوعى	طويل	١/ ٢٨٩
تقطعا	أبو زيد الأسلمى	طويل	١/ ٣٣٨
سمعا	مجهول	بسيط	١/ ٣٠١
وقوعا	المرار الأسدى الفقعسى	وافر	٢/ ١٣٦
الودائعُ	لبيد	طويل	١ / ٣٩٧
اليجدعُ	دينار بن هلل	طويل	١/ ٣٥٦
وازعُ	النابغة الذبيانى	طويل	١/ ١٩١
أغنى وأوسعُ	مجنون ليلى	طويل	١/ ١٦٧
ساطعُ	لبيد	طويل	١/ ٣٩٦
صاعا بصاعِ	السفاح بن بكير	سريع	١/ ٣٩٣

قافية الفاء

مستنون عجافُ	مطرد بن كعب	كامل	٢/ ٢١٥
وإن أتربوا عفُّوا	مجهول	طويل	١/ ٢٦٦
يصادفُها	أمية بن أبى الصلت	منسرح	١/ ٣٣٧
تنقاد الصياريفِ	الفرزدق	بسيط	٢/ ١٤٦

قافية القاف

علقا	زهير بن أبى سلمى	بسيط	١/ ٢٨٨
طليقُ	يزيد بن مفرغ	طويل	١/ ٢٦٨، ٢/ ٢٤٦
الأواقى	المهلهل	خفيف	١/ ١٧٠، ٢/ ٢١٥
يصدقِ	زميل بن الحارث الفزارى	كامل	٢/ ٢٢٩

قافية الكاف

إيثاركا	أبو خالد القنانى	رجز	١/ ١٩٤
من عيالكا	الأعشى	طويل	٢/ ٧٠
والمسك الذكى	مجهول	رجز	١/ ٢٢٥
العواركِ	هند بنت عتبة	طويل	٢/ ١١٨

قافية اللام

العسلْ	الحارث الضبى	رجز	٢/ ٢٣٤
زاد الكسلْ	النابغة الذبيانى	رجز	٢/ ١٤٦
وقد فعلْ	الشماخ بن ضرار	طويل	١/ ٣٩٤
أبقل إبقالها	عامر بن جوين	متقارب	١/ ٣٨٩
موئلا	مجهول	طويل	١/ ٣٩٦
سأى منه قد جلا	الشاطبى (أبو القاسم)	رجز	١/ ١٩٦
وشيبا رأسى اشتعلا	مجهول	بسيط	٢/ ١٢٥
هلا	ليلى الأخيلية	طويل	٢/ ٢٤٦
أوَّل أوَّلاَ	الشاطبى (أبو القاسم)	رجز	٢/ ٢٦٠
زائلُ	لبيد بن ربيعة	طويل	١/ ١٦٣
الأوائلُ	لبيد بن ربيعة	طويل	١/ ٢٤٢
جُمّ بلابلُه	مجهول	طويل	١/ ٣٢٢، ٣٤٦
تقبلُ	معن بن أوس	طويل	١/ ٣٤٦، ٢/ ١٨٨
حُييتَ يا رجلُ	كثيِّر عزة	بسيط	٢/ ٢١٦
معدّ كلُّها	مجهول	رجز	٢/ ١٢٥
الوجه والأملُ	مجهول	بسيط	٢/ ١٢٤
وإلا رملُه	مجهول	رجز	٢/ ٧٥
عليك المعولُ	الكميت	طويل	٢/ ٨٧
غولا تغولُ	جرير	طويل	١/ ٢٩٧
نغص الدخالِ	لبيد	وافر	٢/ ٣٩١
الدمقس المفتلِ	امرؤ القيس	طويل	٢/ ١٠٤

ذا فضلِ	النجاشي الحارثي	طويل	١ / ٢٢٣
بالباطلِ	مجهول	سريع	١/ ٣٤٢
ولا واغلِ	امرؤ القيس	سريع	٢/ ٢٣
منملِ	مجهول	متقارب	١/ ١٩٧
كعصف مأكولِ	رؤبة بن العجاج	رجز	٢/ ٣٧٣

قافية الميم

حيثما انتمى	رجل من كلب	طويل	١/ ١٩٤
وغالبت الأعاجما	أبو النجم العجلى	رجز	١/ ٢٢٩
يقطرن من نجدة دما	حسان بن ثابت	طويل	٢/ ٣٠٩
وأعلنها سُمى	رجل من كلب	طويل	١٩٤
والفما	مجهول	رجز	١/ ١٧٢، ٢٠٥
بغامُها	ذو الرمة	طويل	٢/ ٨١
السلامُ	الأحوص	حفيف	١/ ١٦٩
هشامُ	الحارث بن خالد	وافر	١/ ٣٤٤
أنعموا	لأبى وجزه السعدى	الكامل	١/ ٣٣٢، ٣٣٣
يدومُ	المرار الفقعسى	طويل	١/ ٣٨١
القديمُ	برج بن مسهر	وافر	٢/ ٢٧٥
أن أمكم شريمُ	مجهول	وافر	٢/ ١٢٨
كريمُ	محمد بن سلمة	طويل	١/ ٣٥٣
ونعم نيمُ	تأبط شرًا	وافر	٢/ ١٧٢
عقد الرتائمِ	مجهول	طويل	١/ ٣٢٥
حذامِ	لجيم بن مصعب	وافر	١/ ٤٠٣، ٢/ ٢٦٧
كانوا كرامِ	الفرزدق	وافر	١/ ٣٢٣
تِهامى	أبو بكر بن الأسود	وافر	٢/ ١٢٠
ضرارا لأقوامِ	النابغة الذبيانى	بسيط	١/ ٣٩١
الحديث المرجمِ	زهير	طويل	٢/ ١٤٧
دمى	عنترة	كامل	٢٢٩

المحرِّمِ	العجاج	رجز	٢/ ٢٣٣
وعن يمين سمسمِ	العجاج	رجز	١/ ١٧٣
السمي	أبو نخيلة السعدى	زجز	
ابْنَى ضمضمِ	عنترة	كامل	١/ ٢٢٩
جبهة ضَيْغمِ	الخنجر بن صخر	طويل	١/ ٣٢٤
يَظْلِمِ	زهير	طويل	١/ ٢٣٢
وإن لم تكلمى	زهير	كامل	١/ ١٧٣
يغدو بقوس وأسهمِ	يزيد بن عبد المدان	طويل	٢/ ٣٤٣

قافية النون

فى قرنْ	قطان المجاشعى	رجز	٢/ ٢٦
أنت أنا	مجهول	طويل	٢/ ٢٨٦
تَحْنانًا	جرير	بسيط	١/ ٢٦٩
الدار تجمعنا	عمر بن أبى ربيعة	كامل	١/ ٣٧٣
وطعن بالقَنَىْ	مجهول	رجز	٢/ ٣٥٧
جنونا	ابن أحمر	وافر	٢/ ٢٤٧
وفدينا بالأبينا	زياد بن واصل السلمى	متقارب	٢/ ٣٣٩
دفينا	أبو طالب	كامل	٢/ ٢٧٠
العنيانُ	رؤبة	رجز	١ / ٢١٩
أهونُ	مجهول	رجز	٢/ ١٨٠
يصطحبانِ	الفرزدق	طويل	٢/ ٢٧٨
فالسُّوبان	لبيد	كامل	١ / ٢١١
إلا الفَرقدانِ	عمرو بن معديكرب	وافر	٢/ ٨٢
مثلانِ	كعب بن مالك	بسيط	١ / ٢٥٠
وإعلانِ	مجهول	بسيط	١/ ٢٦٦، ٢/ ١٧٤
أم بثمانِ	عمر بن أبى ربيعة	طويل	٢/ ٢٠٢
بعض الأحيانِ	أبو المنهال	رجز	١/ ٢٩٠
يلتقيانِ	الفرزدق	طويل	١/ ٣٠٤

بالمغيب نبئيني	المثقب العبدى	وافر	١/ ٢٦٨
وستِّينِ	مجهول	البسيط	١/ ٢١٧
ولا دينِ	مجهول	البسيط	١/ ٢١٧
ويسرنديني	مجهول	رجز	٢/ ١٥
بالخبر اليقينِ	المثقب العبدى	وافر	٢/ ٣٤٠

قافية الهاء

نلْناها	رؤبة	رجز	٢/ ٢٤٥
هواها	مجهول	وافر	٢/ ١١٤

قافية الياء

للمطى	مجهول	رجز	١/ ٢٨٢، ٣٥٨
لمن خير المطى	مجهول	رجز	١/ ٣٥٠
إذا كان جائيا	زهير	طويل	٢/ ٨٦
ناجيه	مجهول	رجز	٢/ ٢٢٧
متراخيا	النابغة الجعدى	طويل	١/ ٣٢٩
مهماليه	عمرو بن ملقط	رجز	١/ ٣٥٣
مواليا	مجهول	طويل	١/ ٣٢٨
وأنت قنسرىٌّ	العجاج	رجز	٢/ ٤٩، ٣٣٤
إنْسىٌّ	العجاج	رجز	٢/ ٧١
فتعىٌّ	مجهول	كامل	٢/ ٣٩٠

فهرس الأعلام

إبراهيم (عليه السلام)
ابن الأمير ١/ ٢٧٨
أحمد بن أبى بكر السنفاوى٢/ ٣٩٥
أحمد بن عبد النور ٢/ ٢٧٨
الأحوص اليربوعى ٢/ ٢١١
الأخفش الأكـبر (أبو الخطاب شيخ سيـبويه) ١/ ١٦٦ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢، ٣٥٤ ، ٣٧٦، ٢٧٧، ٢/ ٧ ، ٩، ٢٩ ، ١٣٣ ، ١٥٣، ١٧٢ ، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٦٨، ٢٨٦، ٣٠٠ ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣، ٣٧٦
الأخفش الأوسط (سـعيـد بن مسـعدة) ٢/ ٢٣٢
الأخفش الصغير ١/ ٢١٨
إسحاق البغوى ٢/ ٢٨
أبو إسحـاق الشاطبى (ق) ١/ ١٤٧، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠ ، ٢٣٤، ٢٤٤ ، ٢٩٥، ٢٩٦ ٢٩٧، ٣٤٦، ٣٥٤، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٢/ ٨ ١٠، ١١، ٣٣ ، ٧٥، ٧٧ ، ١٠٢، ١٢٤ ٢٠٢، ٢٤٩، ٣٠٤، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٨٤، ٩٥
أبو إسحاق الغافقى ١/ ٢٧٣، ٢٧٤
أبو الأسود الدؤلى ٢ / ٢٧
الأصمعى ١/ ٣٩٣، ٢/ ٧٣، ٢٣١
ابن الأعرابى ١/ ٣٤١، ٢/ ١٣٧، ٣٦٨
الأعشى (ميمون بن قيس) ٢/ ١١٠، ٣٤٧
الأعلم ١/ ٢١٨، ٣٥٥، ٢/ ١٤٨
امرؤ القيس ١/ ٢٢٣
أبو أمية الطرطوسى ٢/ ٩٧
ابن الأنبـــاري ١/ ٢٨٥، ٣١٢، ٢/ ١٦٧، ١٦٩، ٣٣٠، ٣٥٢
ابن إياز ٢/ ٢٧٧

(ب)

ابن بابشاء ٢/ ٢٦٦، ٣٨٩
ابن البادش ١/ ٣٧٦، ٢/ ٣١٥، ٣٢١
ابن برهان١/ ٣٦٢
البزار ١/ ٢٨٢ ، ٣٨٤
أبو البقاء العكبرى ٢/ ٢٥٢
أبو بكر بن الجد ١/ ٣١٦
أبو بكر الصديق
بهاء الدين بن النحاس ١/ ١٥٠، ٢/ ٢٨٦
البهارى ١/ ١٥٤

(ث)

ثابت بن حيان ١/ ١٤٩
ثعلب ١/ ١٦٠ ، ٢/ ١٦٧ ، ١٩٩

(ج)

ابن جابر الودياشى ١/ ١٥٠
الجرجانى ٢/ ٣٩

الجـــــرمى١/١٦٦، ١٩٧، ٢٨٥، ٢٨٦،
٣٥٤، ٣٦٥، ٢/٩٣، ٣٧٧
جرير ٢/٤٩
الجزولى (أبو موسى)١/ ١٥٥ , ٣٣٠، ٣٦٦
٣٧٥، ٢/١٥، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ١١٧ ،
١٦٣
الجعبرى١/٤٠١
أبو جعفر بن أبى رقيقة١/٣١٧
أبو جعفر بن خاتمة ١/٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦،
٢٥٩ ٢٦٠
أبو جعفر الشقورى ٢/ ١٢٧
أبو جعفر اللبلى ١/ ٣١٦
أبو جعفر النحاس ١/ ٣٩٣
ابن الجماز ٢/ ١٤٤
ابن جنـى (أبو الفـــتح) ١/٣٠٦، ٢/ ١٥،
٧٣، ٣٢٤، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
٣٧٨ ٣٨٧ ، ٣٩٠
الجــوهرى ١/١٥٦، ١٧١، ١٨٠، ١٩٧،
٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٤٣، ٢٧٦، ٣٣٩، ٣٤٠
٣٨٨ ، ٤٠٢ ، ٢/١٤، ٧٤، ١٠٢، ١٧٨
٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٥٣
٣٨٦، ٣٨٧

(ح)

أبو حاتم السجستانى ٢/٩٣
ابن الحاج (أبو البركـات البلفيقى) ١/ ٢٢٩،
٢٥٣، ٢٩٢، ٣١٧
ابن الحاجب (أبو عـمرو)١/ ٣٣٨، ٢/ ٣٩،
٤٠ ، ٨٢ ، ٣٢٢
الحجاج (ابن يوسف) ١/ ٣٩٨
الحرميان (نافع وابن كثير) ١/ ٣٢٦
الحريرى ١/ ٣٩٧
أبو الحسن الأبدى ١/ ٣١٦، ٣٣٧
أبو الحسن بن برى ١/ ٢٦٣
الحسن البصرى ١/ ٣٤٤
أبو الحسن بن الخضار ١/ ٤٠٧
الحضرمى ١/ ٢٢٣
الحطيئة ٢/ ٣٤٥
أبو الحكم بن عذرة ١/ ٤٠١
حماد بن سلمة ٢/ ٣٤٢
الحماسى ١/ ٣٢٠، ٣٣٠
أبو حيان ١/١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٧٥،
٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤
٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥
٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٠٧
٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢
٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩
٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦
٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦
٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٧
٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥
٢/٧ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٥، ٢٦، ٣٠
٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٨، ٥٩، ٦٧، ٧٨، ٧٩

٨٣، ٨٩, ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧،
١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦
١٠٧، ١٠٩ ، ١١٠، ١١ ، ١١٤، ١١٦
١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧
١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥، ١٤٤، ١٦٩، ١٧٠
١٧٢ ، ١٨٦ ، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٢
٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣، ٢١٥، ٢٣٠، ٢٣٨
٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢
٢٧٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٨
٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠
٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦
٣٥٧ ، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢ ، ٣٦٥، ٣٦٦،
٣٧٧، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣، ٣٩١

(خ)

ابن الخبَّاز ٢/ ٩٠
الخـــــدب (ابن طـاهر) ١/١٩٦ ، ٣٧٦،
٢/٢٣٧ ٣٢٢
ابن خروف ١/ ١٩٠، ١٩٦، ٢٢٥، ٢٥٨،
٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠
٣٤٨ ، ٣٦٢، ٣٧٦؛ ٢/٨٩، ١١٦، ١٥٢
٢٣٧، ٢٤٨، ٢٩٥، ٣٥٥، ٣٦٤
الخسر وشاهى ١ /٢٥٢، ٢٥٩
خطاب بن يوسف الماردى١/ ٣٥٢
الخفاف ١/ ٣٤٣
خلف الأحمر ٢/ ١٣
الخليل بن أحمد ١/١٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ،
٣٠٢ ، ٣٦٥ ، ٢/١٥ ، ٣٠ ، ٦٩ ، ٨٦
١٥٣ ، ٢٣١ ، ٢٤١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٧
٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٦٨، ٣٧٣
الخليل بن أسد ٢/ ٣٦٨
الخنساء ٢/ ٤٦

(د)

الدانى (أبو عمرو) ١ / ٤٠٠ ، ٢/ ٣٦٣
ابن درستويه ٢/ ١٨٥
ابن الدهان ٢/ ٣٣٦

(ذ)

أبو ذؤيب ٢/ ١٢٨
ابن ذكوان ٢/ ١٤٥
ذو الرمة ١/ ٤٠٢، ٢/ ٧٢، ٧٤

(ر)

الرؤاسى (أبو جعفر) ٢/ ٢٨
ابن أبى الربيع (أبو الحسين) ١/ ١٦٥، ١٨٢
٢٢٤ ، ٢٦٣، ٢٨٨، ٣٠٩، ٣١٦ ، ٣٣٢
٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٢ /١٦٧ ، ١٨١،
٢٣٦ ، ٢٦٤، ٣٠٥ ٣٢٢
الرمانى ٢/ ٥٢
الرياشى ٢/ ٢١٢

(ز)

الزبيدى ١/ ١٦٠ , ١٨٠، ٢/ ١٥، ٢٩٩
الزجاجى ١/ ٣٤٤, ٣٤٥، ٢/ ٦٠، ١٩٢
الزجـاج ١/ ٣٥٤، ٣٦٠، ٢/ ٩١، ١١٦ ،
٢٥٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٤

أبو زكريا بن ذى النون ١/٣١٧
الزمخشرى (صاحب المفصل) ١/٢٠١، ٣٣٢
، ٣٤٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ٢/١١٧ ،
١٩١، ٢٦٩، ٣٠٢، ٣٣٠، ٣٥٤
زهيـــــر بن أبـى سلـمى ١/١٨٦، ١٩٠،
٢٧٢، ٢٨٨، ٢/٨٦، ١٤٧
أبو زيد الأنصـــارى ٢/٢٩، ١٥٣، ٢٣١،
٣٧٢

(س)

ابن الســـراج (أبــو بكر) ١/ ٣٧٠، ٢/ ٥٧،
١٣٥، ١٧٩، ٢٥٠، ٣١١، ٣٥٦
سعد بن معاذ ٢/ ٢٢٠
سعيد بن حبير ١/ ٣٢٩
أبو سعيد بن لب ١ /٣٩٥، ٤٠٣
أبو سعيد بن محمد بن أبى سعيد ١/ ٣٨٧
السفاح (أبو العباس) ١/ ٣٩٤
السفاقسى ٢/ ١٩١
أبو سفيان بن حرب ١/ ٣٥٨
سليمان بن عبد الملك ٢/ ١٧٩
أبو السمَّال ٢/ ٣٦٢
السهيلى ١/ ٣٨٣، ٣٨٤
ســيـبـويه (الإمـام) ١/١٥٩، ١٦٦، ١٩٦
٢٠٦، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩
٢٥٧، ٢٧٩، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣١٠، ٣١٢
٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩
٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٦
٤٠١ ، ٤٠٢، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٢/ ٦ ، ٧
١٥، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٦،
ابن السِّيد
ابن سِيدَه
السيرافى

(ش)

الشـــاطبى (أبو القـــاسم) ١/ ١٩٦، ٢٤٩،
٢/ ٢٦٠
الشـافـعى (مـحـمـد بن إدريس) ١/ ١٤٨،
٢/ ١٣١، ٣٥٢
الشجرى ٢/ ٣٢٤
شرف الدين بن أبى عبـد الله بن أبى الفضل
المرسى ١/ ٣١٦
الشريف (أبو القاسم) ٢/ ٣١٩
الشريف التلمسانى (أبو عبد الله) ٢/ ٣٥
الشلوبين (أبو على) ١/ ١٤٩، ٢٧٢، ٣١٢،
٣١٤ ، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٧، ٣٦٢،
٣٧٦ ، ٤٠٠ ، ٢/ ٤٢ ، ٥١ ، ٥٢، ٥٧،
٥٨، ٨٤، ١٠١، ١٨٨، ٢٩١
الشماخ ٢/ ١٤٦

(ص)

صالح (عليه السلام) ٢/ ٢٨٣

(ض)

ابن الضائـع (أبو الحسن) ١/ ٣١٢، ٣١٦ ،
٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٢ ، ٣٧٣، ٣٩٩، ٢/
٦٩ ، ٧٩، ٩١، ٩٥، ٢٥٥، ٣٢٨، ٣٤١،
٣٥٥

(ط)

أبو طالب ٢/ ٢٧٠
ابن الطراوة ١/ ٣٣٢، ٢/ ٢٦٥، ٣٣٦
ابن طلحة ١/ ١٥٨
الطيبى ١/ ٢٧٧، ٣٧٢
أبو الطيب المتنبى ٢/ ٣١٨

(ع)

عامر بن الطفيل ٢/ ٥٠
أبو العـباس الغيـلالى٢/ ٣١، ٢٥١، ٢٨٢،
٢٩٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٣٥ ،
٣٣٩، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٧٥،
٣٨٥، ٣٩٢
عبد الرحمن بن حسان ١/ ٢٣٧
عبد الرحمن بن هرمز ٢/ ٢٧
عبد الله بن إسحاق ٢/ ٢٧، ٢٣١
أبو عبد الله البلنسى ٢/ ١٢٧
أبو عبد الله بن الحكم ١/ ٢٢٥
أبو عبد الله بن خميس ١/ ٢٢٤
أبو عـبد الله الصـغـير (شـيـخنا الأستـاذ)
١/ ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٠١،
٢٠٤ ، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣١، ٢٤٥،
٢٤٧ ، ٢٦٧، ٢٧٦، ٣٧٧، ٣٩٣، ٢/ ١٠
٣١، ١٢٠، ١٣٣، ١٤٤ ، ١٦٧ ، ١٧٣،
١٧٤ ، ١٧٥، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦،
٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٦٤،
٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٢٧، ٣٢٩،
٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٣،
٣٧٥، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٩
أبو عبد الله بن العباس ١/ ٣٩٨
أبو عـبـــد الله بن عـبـــد المنعم ١/ ٢٧٤،
٢/ ٣٣٠
أبو عـبد اللـه بن الفخـار ١/ ٢٢٣، ٢٧٣،
٢٩٨، ٣٦١، ٢/ ٦، ١٢٧، ٣٣٠، ٣٨٣
أبو عـــبـد الله الـقـورى ١/ ١٥٠، ٢٧٧،
٣١٨، ٣٨٨
أبو عبد الله بن مرزوق ١/ ٢٧٦، ٢٧٨
أبو عبد الله المقرئ ١/ ٢٥٩
عبد المهيمن الحضرمى (أبو محمد) ١/ ١٥١،
٢٥٩
أبو عبـيدة ١/ ٣٣٣، ٣٩٣، ٢/ ٩٣، ٢٣١،
٢٩٨
عثمان (ورش) ١/ ١٨٩، ٢/ ٣٥٧
العجاج ١/ ٣٨٩، ٢/ ٤٩، ٢٣٢، ٣٦٨
ابن عصـفور (صاحب المقـرب، أبو الحسن)
١/ ١٥٣، ١٩٥، ٢٣١، ٢٨٨، ٣١٢،
٣١٦، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٦، ٢/ ١٢،
١١٣، ١١٤، ١١٧، ٢٤٨
ابن عطية ٢/ ٢٥٢
ابن عـقـيل ١/ ١٦٦، ٢١٠، ٢٤٩، ٣٤٦،
٣٤٧، ٣٧١، ٢/ ٣٣، ٧٥، ٧٦، ٢٩١
ابن العلج ١/ ٣٠٩
عـلـى بـن أبـى طـالـب ١/ ٢٠٦، ٣٠٤،
٢/ ١٧١

أبو على بن سينا ١/ ٢٥٣
أبو علـى بن الـفــارسى ١/ ٢٢١، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤١ ، ٢/ ٢٦ ، ٥٧ ، ٨٨، ١١٤، ١٧٣، ٢٤٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩، ٣٤٨
عمار بن ياسر ٢/ ١٧١
ابن عمر ﷺ ٢/ ٩٧
أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ٢/ ١٩٩
عمر بن عبد العزيز ٢/ ١٨٠، ٢٦٨
أبو عمرو بن العلاء ١/ ٣٨٨، ٢/ ٣٠، ٨٧، ٨٨، ٣٤٢، ٣٤٩
عمر وبن كلثوم ١/ ٣٩٤
عنترة ١/ ٢٢٨
عيسى بن عمر ٢/ ٢٨، ٢٩، ٢٣١
العينى ١/ ٣٥٨، ٢/ ٣٨٥، ٣٩١

(غ)

ابن غازى ١/ ١٤٧، ٢/ ٣٩٥

(ف)

الفاسى ١/ ٢٩٨
فاطمة ﷺ ١/ ٢١٩
الفخر بن الخطيب ١/ ٢٩٨
الفــــراء ١/ ١٥٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٨٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٤٠٤، ٢/ ١٣، ٢٨، ١٦٦، ١٩١، ٢١٩، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٥٤، ٣٨٧، ٣٩٤

(ق)

قاسم بن أصبغ ٢/ ٢٠٠
قاسم بن ثابت ٢/ ٥٨
أبو الـقــاسـم الحــسنى ١/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢/ ١٦٤
القالى ١/ ١٩٥، ٢/ ٣٠٢
القــــرافى ١/ ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٩، ٣٦٠
ابن القطاع (أبو القاسم السـعدى) ٢/ ٣٠٢، ٣١٨
قطرب ٢/ ١٩٩، ٣٤٩
ابن القوطية ١/ ٣٣٤

(ك)

الكسـائى ١/ ١٧١، ٢٢٠، ٣٤٢، ٢/ ١٤، ٢٥، ٢٨، ١١٥، ١٤٥، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٣، ٣٤٩
الكميت ٢/ ٣٣٩
ابن كيسان ١/ ٣١٤، ٢/ ٣٥٣

(ل)

لبيد ١/ ١٦٣
اللحيانى ٢/ ٢٣١

(م)

المازنى (أبـو عـثـمـــان) ١/ ٢٠٣، ٤٠٤، ٢/ ١٥٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٦٤، ٣٦٦
مالك (صاحب الموطأ) ١/ ٣٨٢، ٣٨٤
ابن مــالـك (الناظم ـ المصنف) ١/ ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٧، ١٦٤، ١٧١، ١٨٠، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧،

٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٢/ ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٦، ١٩، ٢٤، ٣٤، ٣٦، ٥٤، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٩١، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١
المبـرد (محـمـد بن يزيد) ١/ ٢٠٩، ٢٣٦، ٣٦٠، ٢/ ٧٨، ١٥٢، ١٦٧ ، ١٧٩، ٢١٩، ٢٥٠ ٣٤٠
محمد بن على بن مطيع القشيرى (أبو الفتح) ١/ ٣٧٠
ابن مضاء ١/ ٢٨٧
معاوية بن أبى سفيان ١/ ٢٤٧، ٢/ ٢١١
ابن مجاهد ٢/ ٣٦٣
المـرادى (د) ١/ ١٧٠، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٩، ٣٤٦، ٣٦٩، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٧، ٢/ ٧ ، ٣٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٢١ ، ١٨٨، ٣٢٧ ، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٩٥
المرار الأسدى الفقعسى ٢/ ١٣٦
أبو مـسلم (مـؤدب عـبـد الملك بن مـروان) ٢/ ٢٩
معاذ بن مسلم الهراء ٢/ ٢٩
ابن معط ١/ ١٥٥, ٣٠٩، ٢/ ١٩٠
معن بن أوس ٢/ ١٨٨
ابن مقسم ٢/ ٣٦٠
المكـــودى ١/ ١٥٥، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٨ ، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٩٥، ٣٧٠، ٣٨٩، ٢/ ٣٢ ، ٤٥ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١٠٧، ١٦٣، ٢٤٤ ، ٢٩١، ٣٢٧، ٣٤٣
مكى بن أبى طالب ١/ ٣٣٩، ٣٤١، ٤٠٢
ابن ملكون (أبو إسحاق) ١/ ٢٧٢، ٣١٥
ميمون بن مهران ٢/ ٢٦٨

(ن)

ابن الـناظم (الشـــارح) ١/ ١٦٠ ، ١٦٣،

فهرس الأماكن والبلدان

إشبيلية ١/٣١٥، ٣١٧.
البحرين ٢/٣٥٢.
بعلبك ٢/٢٢١، ٢٥٩.
بغداد ٢/١٦٧.
جيان ١/١٤٨، ١٤٩.
الحجاز ١/١٤٨، ٢/٣٥٢.
حلب ١/١٤٨.
حماه ١/١٤٨.
دمشق ١/١٤٨.
سبتة ١/٢٢٣، ٢٧٤، ٤٠٧، ٢/٢١٦.
سلا ١/٣٨٧.
سمندو ١/٢٢٨.
الشام ١/١٤٨، ٢/٣٥٢.
الطائف ٢/٣٥٢.
عَمَّان ٢/٦١.
غرناطة ١/٢٢٥، ٢/١٢٧.
فاس ١/١٤٧، ٢/٢٣٧.
القاهرة ٢/١٢٧.
القرافة ١/١٥٦.
الكوفة ٢/٢٨.
مالقة ١/٢٢٤.
مصر ٢/٣٥٢.
المغرب ٢/٣١٥.
مكة ١/٣٤٤، ٢/٦١.
مكناسة الزيتون ١/٣٨٧.
منى ١/٢٨١.
الهند ٢/٣٥٢.
اليمامة ٢/٣٥٢.
اليمن ٢/٣٥٢.

فهرس الكتب والمصنفات الواردة فى المخطوط

الأبنية لابن القطاع ٢/٣١٨
إتحاف ذوى الاستحقاق ١/١٤٧
اختصار الحجة ١/٣٤١
الأسئلة والأجوبة للشلوبين ٢/٥١
إعراب أشعار الستة ١/٢٢٣
الإغراب ٢/٢٧٨
الإغفال للفارسى ٢/٢٧٢
الإفصاح فى شرح الإيضاح ٢/ ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٩٢، ٣٢٨، ٣٢٩
إلحاق العقلى بالحسى ١/٢٥٣
ألفية ابن معط ١/١٥٥، ٣٠٩
أمالى ابن الحاجب ٢/٣٩
الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٨٥، ٢/١٦٧
الأنموذج ٢/٢٦٩
البديع ١/٢٠٩
البسيط (لابن العلج) ١/٣٠٩، ٢/٨٣
تحفة أبى وكيل ميمون ١/٢٢٦
التذكرة للفارسى ٢/٢٦، ٢٤٨
الترشيح ١/٣٥٢
التسهيل لابن مالك ١/١٥٧، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٥، ٢/٨، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٤٥، ٥٢، ٦٠، ٦٨، ٧٨، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٦، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢٤٨، ٢٧١، ٢٨٥، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٢
تنزين أئمة النحو ١/٢٨٧
الجمل للزجاجى ١/٤٠٧
حرز الأمانى ١/١٥٢
الحلبيات ١/ ٣٢٠
الحماسة ١/٢١٧
الخلاصة لابن مالك (الألفية)١/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣٠٥، ٣٤٨، ٢/١٥، ١٠٥، ١٦٦، ٢٤٩، ٣٤١
الرد على أبى المعالى ١/٢٥٨، ٢/٢٣٧
سر صناعة الإعراب ٢/٣٨٧
شرح الألفية لابن هشام ١/٢٤٨، ٢/ ١٩٠
شرح الإيضاح لابن أبى الربيع ١/٢٦٣
شرح التسهيل لأبى حيان ١ / ١٤٩، ٢٠٤،

٢٥١، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٩٩، ٥٨
شرح التسهيل لابن مالك (الشرح)١/٢١٥،
٢١٧، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٧١، ٢٨١،
٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٨،
٣٢٧، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧١،
٢/١٦ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ١٠٣،
١٠٨، ١١٥، ١٣٢، ١٤٤، ١٦٦، ١٧٨،
١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٨، ٢٧٧
شرح التسهيل لابن هشام ١/١٥٣
شرح التنقيح للقرافى ١/٢٥٢
شرح الجمل لابن الفخار ١/٣٦١
شرح صحيح البخارى لابن مرزوق١/٢٧٨
شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٧٥،
٢٧٠ ، ٣١٣ ، ٢/١٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٩٧ ،
٣٩٢
شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٢٢
الشرح الكبير على الألفية للمكودى
١/١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، ٢١٥،
٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١
شرح الكتاب لابن خروف ١/٣٠٩
شرح الكتاب للخفاف ١/٣٤٣
شرح اللامية ١/٣٩٨
شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٤٠
شرح الموجز فى النحو للرمانى ٢/٥٢
الشواذ لأبى عمرو الدانى ٢/٣٦٣
الصحاح للجوهرى ١/١٥٦، ٢/١١٦
صحيح البخارى ١/ ٣٨٤
طبقات النحويين للزبيدى ١/ ١٦٠
العين للخليل بن أحمد ٢/ ٣٣٠، ٣٦٢
الغرة لابن الدهان ٢/٣٣٦
غريب القرآن لأبى عبيدة ٢/٩٣
فتوح الغيب للطيبى ١/٢٧٧
الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية لابن
مالك ١/٣٣٩، ٢/٤٥، ٥٢، ٣٩٤
الكافية الشافية لابن مالك ١/١٧٥، ٤٠٥،
٢/ ١٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٦،
٣٢٧ ، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٩٤
الكافية لابن النحاس ٢/٢٨٦
الكتاب لسيبويه ١/٢٧٩، ٣١١، ٣١٦،
٣٥٨ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٢/ ٩ ، ٤٢، ٥٨،
٧٥، ٢٠٤، ٢٤٢
لامية الأفعال ١/ ٥٢
المحتسب لابن جنى ١/٣٢٩
المحكم لابن سيده ١/٢٠٥، ٢/٣١٢
المحصول ١/٢٩٨
المخصص لابن سيده ٢/٣١٢
معجم الطبرانى ٢/٩٨
المغنى ١/٢٩٥، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٥،
٣٩٩، ٢/١٨، ٣٨، ٤٥، ٦٤، ٧٢، ٨٩،
٩٧، ٩٨، ١٥٠، ٢٨٠، ٣٥٤
المفصل ١/٢٠٢
مقامات الحريرى ١/٣٩٧

المقرب ١/١٥٣، ٢٣٢، ٢٩٢
منهج السالك لأبى حيان ١/ ٣٧٠ ، ٢/١٦
الموطأ ١/٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤
الموطى فى شرح ألفية ابن معطى ٢/ ٩٠
نهاية الإعراب فى علمى التصريف والإعراب
(لأبى حيان) ١/ ٣٩٩
اليواقيت ١/٢١٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهارس المصادر التى أعانت التحقيق

أولاً : المخطوطة.

١ـ التذييل والتكميل، أبو حيان، نسخة فيلمية تحمل الأرقام التالية: (٧٣٢٩، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٥٩٩٤)، الأول عن نسخة الأسكوريال، والبقية عن نسخة دار الكتب المصرية.

٢ـ شرح ألفية ابن مالك، أبو إسحاق الشاطبى ، نسخة فيلمية تحمل الأرقام التالية: (٨٠٣٧، ٨٠٣٨، ٨٠٣٩، ٨٠٤٠، ٨٨٢٨)، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٣ـ شرح الجزولية، أبو على الشلوبين، نسخة فيلمية بجامعة أم القرى، مصورة عن مكتبة تونس، تحمل رقم: (١٨٤١٠).

٤ـ شرح الجمل، ابن الضائع، نسخة فيلمية بدار الكتب المصرية ، تحمل رقم : (٩١، ٢٠).

٥ـ الغرة فى شرح اللمع، ابن الدهان، نسخة فيلمية بجامعة الإمام، محفوظة تحت رقم (٥٧٠٤).

٦ـ المحصول فى شرح الفصول، ابن إياز، نسخة فيلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، محفوظة تحت رقم: (٢٣٨).

٧ـ منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان، نسخة فيلمية محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مصورة عن الخزانة العامة بالرباط، ورقم الحفظ فى الجامعة: (٦٢٥٥).

ثانيا: المطبوعة

١ـ إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان ، الرباط، ١٩٢٩ـ ١٩٢٣م.

٢ـ أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، لأبى سعيد السيرافى، تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣ـ الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية، د: محمدسالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

٤ـ الأزهية فى علم الحروف، الهروى، (على بن محمد) تحقيق عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط١، ١٩٨٥م.

٥ـ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنبارى، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٦ـ الاشتقاق ، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٨م.

٧ـ إصلاح الخلل الواقع فى الجمل، ابن السيد البطليوسى، تحقيق د: حمزة النشرتى، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

٨ـ الأصول فى النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٩ـ إعراب الألفية، للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصارى، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، لاط، ولات.

١٠ـ الأعلام ، خير الدين الزركلى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ١٩٨٥م.

١١ـ أعيان الشيعة، محسن الأمين، دمشق، لا ط، ١٣٥٣ هـ.

١٢ـ الاقتراح فى علم أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، حيدر آباد بالهند ، ط ٢، ١٣٥٩ هـ.

١٣ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، إدورد فنديك، دار صادر، بيروت، لا ط، ولا ت، (طبع بمطبعة التأليف بالفجالة، مصر، ١٣١٣هـ ـ ١٨٩٦م).

١٤ـ ألفية ابن مالك فى النحو والصرف، لابن مالك الأندلسى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥ـ أمالى ابن الحاجب، أبو عمرو بن الحاجب، دراسة وتحقيق د: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ـ دار عمار، عَمان، ط ١، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠م ـ ١٩٧٣م.

١٧ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنبارى، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لا ط، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

١٨ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصارى، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م ، وتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.

١٩ـ إيضاح شواهد الإيضاح، أبو على الحسن بن عبد الله القيسى، تحقيق د: محمد بن حمود الدعجانى، دار الغرب الإسلامى ، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٠ـ الإيضاح العضدى، أبو على الفارسى ، تحقيق د: حسن شاذلى فرهود، مطبعة دار التأليف، ط١ ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٢١ـ الإيضاح فى شرح المفصل، أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق د: موسى بناى العليلى ، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامى، مطبعة العانى، بغداد، ط١ ، ١٩٨٢م.

٢٢ـ الإيضاح فى علل النحو، أبو القاسم الزجاجى، تحقيق د: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣ـ إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادى، دار الفكر العربى، لا ط، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٤ـ البداية والنهاية فى التاريخ، ابن كثير الدمشقى، القاهرة، ١٣٥٨ هـ.

٢٥ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكانى ، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٨ هـ .
٢٦ـ البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة من طريقى الشاطبية والدرة ، الشيخ عبد الفتاح القاضى، طبع بالجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، لا ط، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م.
٢٧ـ البستان فى ذكر العلماء والأولياء بتلمسان ، أبو عبد الله محمد بن مريم ، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر ١٩١٠م.
٢٨ـ البسيط فى شرح جمل الزجاجى، ابن أبى الربيع الإشبيلىّ ، تحقيق د: عياد الثبيتى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، ط : ١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٩ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، لا ط، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
٣٠ـ بغية الملتمس فى تاريخ رجال الأندلس، الضبى، مدريد، ١٨٨٤م.
٣١ـ البلغة فى تاريخ أئمة اللغة، الفيروزابادى، تحقيق محمد المصرى، دمشق، ١٩٧٢م.
٣٢ـ تاج العروس، الزبيدى، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط:١، ١٣٠٦ هـ.
٣٣ـ تاريخ الأدب العربى، كارل بروكلمان، ج٥، نقله إلى العربية د: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة د: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط: ٣، ١٩٨٣م.
٣٤ـ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، القاهرة ، ١٩٨٣ م.
٣٥ـ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، القاضى المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د: عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة ، ط: ٢، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.
٣٦ـ تاريخ ابن الوردى، زين الدين عمر بن مظفر، المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

٣٧ـ تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزرى، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط:١ ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٣م.
٣٨ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصارى، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحى، المكتبة العربية، بيروت، ط: ١ ، ١٩٨٦م.
٣٩ـ تذكرة النحاة، أبو حيان الغرناطى، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط:١ ، ١٩٨٦م.
٤٠ـ تراث العرب العلمى فى الرياضيات والفلك، قدرى حافظ طوقان، بيروت، دار الشروق، ١٩٦٣م.
٤١ـ التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد (فهرس ابن غازى) تحقيق: محمد الزاهى، الدار البيضاء، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.
٤٢ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدمامينى، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: ١ بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٣ـ تقريب المقرب فى النحو، أبو حيان الأندلسى، دراسة وتعليق: محمدجاسم الدليمى، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
٤٤ـ توشيح الديباج وحلية الابتهاج، بدر الدين القرافى، تحقيق أحمد الشتيوى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ، لبنان ، ط : ١ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٥ـ التوطئة، أبو على الشلوبينى، دراسة وتحقيق د: يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .
٤٦ـ التيسير فى القراءات السبع، أبو عمرو الدانى، طبع باعتناء: أو تويرتزل، لجنة المستشرقين الألمانية، مطبعة الدولة ، ١٩٣٠م.
٤٧ـ الجامع الصغير، الألبانى.
٤٨ـ جذوة الاقتباس، أحمد بن القاضى المكناسى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣ م.

٤٩ـ جذوة المقتبس، الحميدى، القاهرة، ١٩٦٦م.
٥٠ـ جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزى منير بعلبكى، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.
٥١ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م .
٥٢ـ جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، الإمام علاء الدين الإربلى، صنعة: إميل بديع يعقوب، ط:١ ، ١٩٩١م.
٥٣ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب، المطبعة الأزهرية، القاهرة، لا ط، ١٩٢٧م.
٥٤ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ومعه : شواهد العينى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه، لا ط ولا ت.
٥٥ـ حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع، أبو القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبى، ضبطة وصححه وراجعه: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، مصر ، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٧ م.
٥٦ـ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٦٨م.
٥٧ـ الحلبيات، أبو على الفارسى.
٥٨ـ الحلل السندسية فى الأخبار التونسية، الوزير السراج، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة ، تونس، لا ط، ١٩٧٠م.
٥٩ـ حماسة البحترى، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، لا ط، لا ت.
٦٠ـ الحماسة البصرية، على بن الحسن البصرى، تحقيق : مختار الدين أحمد ، عالم الكتب، بيروت، ط: ٣ ، ١٩٨٣م.
٦١ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادى ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط : ٣، ١٩٨٩م.

٦٢ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، حققه: على محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، ط: ٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
٦٣ـ خلاصة الأثر ، المحبى ، ط: ١ ، ١٩٨٣م.
٦٤ـ درة الحجال فى غرة أسماء الرجال، أحمد بن محمد القاضى، تحقيق: علوش، الرباط، ١٩٣٤ م ـ ١٩٣٦ م.
٦٥ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلانى، القاهرة طبعة دار الكتب الحديثة، لا ت.
٦٦ ـ دليل مؤرخ المغرب الأقصى، عبد السلام بن سودة، تطوان ، المطبعة الحسنية، لا ط، ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠م.
٦٧ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية، الشنقيطى (أحمد بن الأمين) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ، ط١، ١٩٨١م.
٦٨ـ ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نورى القيسى، وزارة الثقافة والإعلام فى العراق، ط١، لات.
٦٩ـ ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧ ١٩٨٣م.
٧٠ـ ديوان الأقيشر الأسدى، جمع وتحقيق: خليل الدويهى، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ط١، ١٩٩١م.
٧١ـ ديوان أمية بن أبى الصلت، جمعه : بشير يموت، بيروت ، ط١ ، ١٩٣٤م.
٧٢ـ ديوان جران العود النميرى، تحقيق : نورى القيسى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام فى العراق ، ط ١، ١٩٨٢م.
٧٣ـ ديوان جرير ، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، لا ت.

٧٤ـ ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : سيد حنفى، دار المعارف ، مصر ، لا ط، ١٩٧٧م.

٧٥ـ ديوان الحطيئة، شرح : أبى سعيد السكرى، دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١م.

٧٦ ديوان حميد بن ثور الهلالى، صنعة: عبد العزيز الميمنى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط، لا ت.

٧٧ـ ديوان الخنساء، رواية ثعلب، تحقيق : أنور أبو سويلم ، دار عمار ، ط١ ، ١٩٨٨م.

٧٨- ديوان ذى الرمة، تحقيق : عبد القـدوس أبى صالح، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م.

٧٩ـ ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م.

٨٠ـ ديوان الشماخ بن ضـرار، تحقيق د: صلاح الدين الهادى، دار المعـارف ، مصر ، ط١، ١٩٦٨م.

٨١ـ ديوان العباس بن الأحنف، دار صادر، بيروت ، لا ط، ١٩٧٨م.

٨٢ـ ديوان عامر بن الطفيل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، لا ط، ١٩٧٨م.

٨٣ـ ديوان عنترة بن شـداد، تحقيق : محمـد سعيـد مولوى، المكتب الإسـلامى، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣م.

٨٤ـ ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت ، لا ط، لا ت.

٨٥ـ ديوان كعب بن مالك الأنصارى، دراسة وتحقيق سامى مكى العانى، منشورات مكتبة النهضة، بغداد ، ط١، ١٩٦٦م.

٨٦-ديوان لبيد بن ربيـعة، تحقيق: إحسـان عباس، نشر وزارة الإعـلام ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ط٢، ١٩٨٤م.

٨٧ـ ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة ، لا ط ، لات.

٨٨ـ ديوان معن بن أوس، تحقيق: شوارتز، ليبزج، ١٩٠٣م.

٨٩ـ ديـوان النابغـة الـذبيانى ، تحقـيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، لا ط ، ١٩٧٧م.

٩٠ـ ديوان أبى النجم العجلى، صنعه وشـرحه: علاء الدين أغا، النادى الأدبى ، الرياض ، ط : ١ ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.

٩١ـ ديوان يزيد بن مـفرغ الحمـيرى، جـمع وتنسيق: عبـد القدوس أبى صـالح، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م.

٩٢ـ رصف المبانى فى شـرح حروف المعانى، المالقى (أحـمدبن عبـد النور) تحقيق: أحـمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، طـ١ ، ١٩٧٥م.

٩٣ـ روضـات الجنات فى أحـوال العـلمـاء والسـادات ، مـيـرزا مـحـمـد باقـر ، إيران ، ١٣٤٧هـ.

٩٤ـ الزرقانى على الموطأ.

٩٥ـ سر صناعـة الإعراب، أبو الفتح عثـمان بن جنى ، دراسة وتحقـيق د: حسن هنداوى، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٩٦ـ سلك الدرر ، المرادى ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٣٠١ هـ.

٩٧ـ سـمط اللآلى فى شرح أمـالى القـالى، البكرى ، تحـقيق : عـبد الـعزيز الميـمنى ، دار الحديث ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤ م.

٩٨ـ شجـرة النور الزكية فـى طبقات المالكيـة، محمـد بن مخلوف، دار الكتـاب العربى ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٣٤٩ هـ.

٩٩ـ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلى، القاهرة ، لا ط ، ١٣٥٨هـ.

١٠٠ـ شرح أبيـات سيبويه ، ابن السـيرافى ، دار المأمون للتراث ، دمـشق وبيروت ، لا ط، ١٩٧٩م.

١٠١ـ شرح اخـتيارات المفـضل، الخطيب التبريزى، (يحـيى بن على) تحقيق: فـخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

١٠٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه : شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، لا ط ، لا ت.
١٠٣- شرح الأنموذج في النحو، الزمخشري (محمود بن عمر)، شرح عبد الغني الأردبيلي، حققه وعلق عليه د: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب ، القاهرة ، لا ط ، ١٩٩٠م.
١٠٤- شرح التحفة الوردية ، زين الدين عمر بن المظفر الوردي ، دراسة وتحقيق : د: عبد الله الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، لا ط ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
١٠٥- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د: عبد الرحمن السيد ، ود: محمد بدوي المختون ، دارهجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٠٦- شرح تنقيح الأصول في اختصار المحصول، شهاب الدين أحمد القرافي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر، ط١ ، ١٣٩٣هـ .
١٠٧- شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق د: علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
١٠٨ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، لا ب ، ط٤ ، ١٩٨٨م.
١٠٩- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، لا ط ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
١١٠- شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري، رتبه وعلق عليه : عبد الغني الدقر، دار الكتب العلمية، لا ط، لا ت.
١١١- شرح شواهد المغني، السيوطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان ، لا ط، لا ت.
١١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، ط١٤ ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤م، وتحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م.

١١٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك الأندلسي، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، لا ت ، وتحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٩٧٧م.
١١٤- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١١٥- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، مكة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١١٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م.
١١٧- شرح المفصل، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت - مكتبة المتنبي، القاهرة ، لا ط، لا ت.
١١٨- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م.
١١٩- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، وبهامشه: حاشية الشيخ أحمد الملوي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط٣ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م.
١٢٠- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ، لا ط ، ١٩٧٠م.
١٢١- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار المعارف ، القاهرة ، لا ط، ١٩٦٦م.
١٢٢- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، د: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٢٣ـ الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، أحمد بن فارس ، حققه وقدم له: مصطفى الشويمى، منشورات مؤسسة بدران، لا ب ، ط١ ، ١٩٦٣م.
١٢٤ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربى، مصر ، لا ط، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
١٢٥ـ صفة الصفوة، ابن الجوزى، الهند ، لا ط، ١٣٣٥ هـ.
١٢٦ـ الضوء اللامع، علم الدين السخاوى، القاهرة، لا ط، ١٣٥٤هـ.
١٢٧ـ الطالع السعيد فى أسماء نجباء الصعيد، الإدفوى، تحقيق : سعد حسن ، القاهرة لاط، ١٩٦٦م.
١٢٨ـ طبقات القراء ، ابن الجزرى، تحقيق : برجشتراسر وبرتسل، القاهرة ، لا ط، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥م.
١٢٩ـ طبقات المفسرين ، السيوطى ، ليدن ، لا ط، ١٨٣٩م.
١٣٠ـ طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدى، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ط٢ ، ١٩٨٤م.
١٣١ـ العقد الفريد ، ابن عبد ربه الأندلسى، تحقيق : أحمد أمين وآخرين ، القاهرة ، لا ط ، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣م.
١٣٢ـ عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، لا ط، لات.
١٣٣ـ ابن غازى، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبنانى، بيروت ، لا ط، لا ت.
١٣٤ـ فتح الرب بشرح ألفية ابن مالك، محمد بن قاسم الغزى، تحقيق: محمد المبروك الختروشى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط١ ، ١٤٠١ من وفاة الرسول ﷺ ـ ١٩٩١م.
١٣٥ـ الفهرست، ابن النديم ، ليبسك ، لا ط، ١٨٧١م.
١٣٦ـ فهرس شواهد سيبويه ، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، لبنان ، ط١، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠م.

١٣٧ـ فهرس الفهارس والأثبات ، الكتانى ، باعتناء د: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، لبنان ط٢ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
١٣٨ـ فهرست الكتب النحوية المطبوعة، د: عبد الهادى الفضلى، مكتبة المنار، الأردن ، الزرقاء ، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٣٩ـ فهرس المخطوطات المصورة فى النحو والصرف والعروض واللغة، إعداد : د: على حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
١٤٠ـ فهرس النحو، المصورات الميكروفيلمية بمكتبة مركز البحث العلمى، مكة المكرمة، إعداد قسم الفهرسة بالمركز ، لا ط، لا ت.
١٤١ـ فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبى، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة لا ط، ١٩٥١م.
١٤٢ـ القسطاس فى علم العروض، الزمخشرى (محمود بن عمر) تحقيق د: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
١٤٣ـ قلائد الفكر فى توجيه القراءات العشر، قاسم أحمد الدجوى، ومحمد الصادق قمحاوى، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٧م.
١٤٤ـ كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، شمس الدين ابن الجزرى ، تحقيق د: مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة ، لا ط، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
١٤٥ـ الكامل فى التاريخ ، ابن الأثير ، القاهرة، لا ط، ١٣٥٣ هـ.
١٤٦ـ كتاب الأفعال، ابن القطاع الصقلى، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
١٤٧ كتاب الأفعال ، ابن القوطية، حققه : على فودة ، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٣م.

١٤٨ـ كتاب الجمل فى النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق د: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
١٤٩ـ كتاب حروف المعانى، أبو القاسم الزجاجى، حققه وقدم له د: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ دار الأمل، إربد ، الأردن ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٠ـ كتاب الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبى، تحقيق د: شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨م.
١٥١ـ كتاب السبعة فى القراءات، ابن مجاهد ، تحقيق د: شوقى ضيف ، دار المعارف القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م.
١٥٢ـ كتاب سيبويه، أبو عمرو عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
١٥٣ـ كتاب شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس، تحقيق د: زهير غازى زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٤ـ كتاب فى التصريف، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق د: محسن سالم العميرى، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
١٥٥ـ كتاب معانى الحروف، أبو الحسن الرمانى، حققه وخرج شواهده وعلق عليه د: عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مكتبة الطالب الجامعى، مكة المكرمة ، العزيزية ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٦ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجى خليفة، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، لا ط، لا ت.
١٥٧ـ اللباب فى تهذيب الأنساب ، ابن الأثير ، القاهرة، لا ط، ١٢٨٠ هـ.
١٥٨ـ لقط الفرائد، أحمد بن محمد بن أبى العافية ، (ضمن ألف سنة من الوفيات) تحقيق : محمد حجى، الرباط ، دار المغرب ، لا ط، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

١٥٩ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق د: هدى بنت محمود قراعة، مكتبة الخانجى ، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٦٠ـ مجموع مهمات المتون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.
١٦١ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق : على النجدى ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة ، لا ط، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م.
١٦٢ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادى، تحقيق وتعليق: على محمد البجاوى، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م.
١٦٣ـ مسائل خلافية فى النحو، أبو البقاء العكبرى، حققه وقدم له : محمد خير الحلوانى، دار الشرق العربى، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.
١٦٤ـ المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق د: محمد كامل بركات ، دمشق، لا ط، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٦٥ـ مشاهير التونسيين، محمد بو ذينة، لا ب ، ط٢ ، ١٩٩٢م.
١٦٦ـ معجم الأدباء ، ياقوت الحموى ، نشر: أحمد فريد رفاعى، القاهرة، لا ط، ١٩٣٦م.
١٦٧ـ معجم الشواهد الشعرية، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ط١، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢م.
١٦٨ـ معجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حداد ، دار العلوم ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٤م.
١٦٩ـ معجم ما استعجم، أبو عبيد البكرى ، تحقيق : مصطفى السقا، القاهرة، لا ط، ١٩٤٥ ـ ١٩٥١م.

١٧٠ـ معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دمشق ، لا ط، ١٩٥٧م.
١٧١ـ معجم مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني ، صنعة د: قصي الحسين ، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م.
١٧٢ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، لا ط، لا ت.
١٧٣ـ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد: د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.
١٧٤ـ المغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة، د: محمد سالم محيسن، دار الجيل ، بيروت ـ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
١٧٥ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، وراجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط٦ ، ١٩٨٥م، وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية ، صيدا ، لبنان ، لا ط، ١٩٨٧م.
١٧٦ـ مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، تحقيق : كامل بكرى ود: عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر ، لا ط، لا ت.
١٧٧ـ المفصل في علم العربية، الزمخشري (محمود بن عمر)، وبذيله: المفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني الحلبي، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٣٢٣هـ.
١٧٨ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر ، بيروت ، لا ط، لا ت.
١٧٩ـ مقامات الحريري، القاسم بن علي الحريري ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، لا ط ، لا ت.
١٨٠ـ المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى الجزولي ، تحقيق وشرح د : شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه د: حامد أحمد نيل، ود: فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨١ـ المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، لا ب، ط١ ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
١٨٢ـ المقصور والممدود ، أبو زكريا الفراء، حققه وشرحه : ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
١٨٣ـ المقصور والممدود ، ابن ولاد، عنى بتصحيحه : السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.
١٨٤ـ الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع ، تحقيق د: علي بن سلطان الحكمي، لا ب ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
١٨٥ـ الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
١٨٦ـ المنصف، ابن جني ، شرح لكتاب التصريف للمازني، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم ، إدارة الثقافة العامة ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م.
١٨٧ـ الموجز في النحو، أبو بكر بن السراج، حققه وقدم له : مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي ، مؤسسة أ : بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٦٥م.
١٨٨ـ النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٦١م.
١٨٩ـ نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السهيلي ، حققه وقدم له : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.
١٩٠ـ النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، ابن تغرى بردى ، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٠م.
١٩١ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري ، القاهرة لا ط، لا ت.

١٩٢ـ نزهة الطرف فى علم الصرف، ابن هشـام الأنصارى ، تحقيق ودراسة د: أحمـد عبد المجيد هريدى، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، لا ط، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

١٩٣ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوى، مطبعة وادى الملوك، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٥٤م.

١٩٤ـ نفح الطيب، المقرى ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب اللبنانى، بيروت ، لبنان ، لا ط، لا ت.

١٩٥ـ نكت الهميان فى نكت العميان ، الصفدى ، تحقيق : أحمد زكى باشا ، القاهرة ، لا ط، ١٩١٠م.

١٩٦ـ النهاية فى غريب الحديث، ابن الأثير ، تحقيق : محمود محمد الطناحى، والشيخ طاهر أحمد الزاوى، عيسى الحلبى ، مصر ، لا ط، ١٩٦٣م.

١٩٧ـ النوادر فى اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى، دار الكتاب العربى ، ط ٢ ، ١٩٦٧م.

١٩٨ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتى، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة ، وضع هوامشه وفهارسه: طلاب من كلية الدعوة الإسلامية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط١ ، ١٣٩٨ من وفاة الرسول ﷺ ـ ١٩٨٩م.

١٩٩ـ الهادى فى الإعراب إلى طرق الصواب، ابن القبيصى، تحقيق وتقديم د: محسن سالم العميرى ، دار التراث، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٠٠ـ هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادى، دار الفكر، لا ط، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠١ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، السيوطى ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، ط١ ، ١٣٢٧هـ .

٢٠٢ـ الوسيط فى تاريخ النحو العربى، د: عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠٣ـ وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، القاهرة ، لا ط، ١٢٩٩هـ .

فهرست الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة
اشتغال العامل عن المعمول	٥
تعدى الفعل ولزومه	١٣
التنازع فى العمل	٢٦
المفعول المطلق	٣٥
المفعول له	٥١
المفعول فيه	٥٣
المفعول معه	٦٢
الاستثناء	٦٤
الحال	٩٩
التمييز	١٢٠
حروف الجر	١٢٨
الإضافة	١٣٥
المضاف إلى ياء المتكلم	١٤٩
إعمال المصدر	١٤٩
إعمال اسم الفاعل	١٥١
أبنية المصادر	١٥٥
أبنية أسماء الفاعلين والفاعلين والصفة المشبهة بها	١٥٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٦١
التعجب	١٦٦
نعم وبئس وما جرى مجراهما	١٧٢
أفعل التفضيل	١٧٨
النعت	١٨٢
التوكيد	١٩٠
عطف البيان	١٩٥
عطف النسق	١٩٨
البدل	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
النداء	
فصل	
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	
أسماء لازمت النداء	
الاستغاثة	٢٢٥
الندبة	٢٢٦
الترخيم	٢٢٨
الاختصاص	٢٣٤
التحذير والإغراء	٢٣٦
أسماء الأفعال والأصوات	٢٤٠
نونا التوكيد	٢٤٩
ما لا ينصرف	٢٥٤
إعراب الفعل	٢٦٩
عوامل الجزم	٢٧٧
فصل لو	٢٨١
فصل أمّا ولوْلا ولوْما	٢٨١
الإخبار بالذى والألف واللام	٢٨٣
العدد	٢٨٧
كم وكأين وكذا	٢٩٤
الحكاية	٢٩٦
التأنيث	٢٩٨
المقصور والممدود	٣٠٣
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٣٠٦
جمع التكسير	٣٠٩
التصغير	٣٢٣
النسب	٣٣٢
الوقف	٣٤٦
الإمالة	٣٥٦
التصريف	٣٦٢

فهرست

الموضوع

.... ٣٧٠
.... ٣٧١
.... ٣٧٧
اشتغال العامل ٣٧٨
فصل ٣٨٢
فصل ٣٨٥
فصل ٣٨٨
الإدغام ٣٨٩
الفهارس ٣٩٧
فهرس الآيات القرآنية ٣٩٩
فهرس الأحاديث النبوية ٤١٠
فهرس الأمثال ٤١١
فهرس الأشعار والأرجاز ٤١٢
فهرس الأعلام ٤٢١
فهرس القبائل ٤٢٩
فهرس الأماكن والبلدان ٤٣٠
فهرس الكتب ٤٣١
فهرس المراجع والمصادر ٤٣٥